

# المعتقد المنتقد

قرين الله سرور

للعلامة فضل الرسول القادري البدايوني

١٢١٣هـ ————— ١٢٨٩هـ

مع شرحه المسمى بالاسم التاريخي

# المستند المعتمد بناء نجاة الابد

قرين الله سرور

للعلامة الإمام أحمد رضا القادري البريلوي

١٢٧٢هـ / ١٨٥٦ء ————— ١٣٤٠هـ / ١٩٢١ء

ALAHAZRAT NETWORK

اعلحضرت نيٹ ورک

[www.alahazratnetwork.org](http://www.alahazratnetwork.org)



اعلحضرت نيٹ ورک  
[www.alahazratnetwork.org](http://www.alahazratnetwork.org)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قد طبع بركة شيخنا أبي البركات العلامة مصطفى رضا بن الإمام أحمد رضا رحمهما الله تعالى

# المحقق والمنقح

١٢٧٠ هـ

للعلمية فضل الرسول الهاوي البركاتي البركاتي

١٢١٣ هـ — ١٢٨٩ هـ

مع شرحه المسمى بالاسم التاريخي

# المستند المعتمد

للعلمية أحمد رضا الهاوي البركاتي

١٢٧٢ هـ / ٨٥٦ م — ١٣٤٠ هـ / ١٩٢١ م

تحت إشراف

المجمع الإسلامي - مبارك فور - أعظم عبود - أكبر

عبد نفقة

بركاتي ببلشرز

بركاتي اسعوت (هذا كله اسعوت) كهواو كرهدي

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى الذين  
أدركوا قربه وعهده

صورة هاتكة الإمام الفاضل، التحرير الكامل، علم الهدى، سند السورى،  
مسند الوقت، حجة العصر، الأستاذ المطلق، المولوي فضل حق الخيرى بادي صانه الله  
من شر الأعداء مقررظا على هذا الكتاب المستطاب

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أثني على ربي الحميد وأحمد، وأصلي على من هو من سائر حماديه  
أحمد<sup>١</sup>، وعلقه كعلقه من خلائق<sup>٢</sup> الخلائق أحمد<sup>٣</sup>، واسمه كالمسمى محمد وأحمد، عليه  
وعلى آله وصحبه الصلوة الدائمة والسلام السرمه،  
وبعد فقد طالعت الرسالة التي صنفها و رصفها مولانا الأودع<sup>٤</sup> الأروع<sup>٥</sup>

١ - شائده تر ١٢

٢ - عادات ١٢

٣ - سنوده تر ١٢

٤ - أي المفضل على الناس في السكينة والوفاء قال في القاموس ودع ككرم ووضع فهو  
وديع ووادع: سكن واستقر، والمودوع السكينة اهـ أو في الصون والحفظ قال فيه ودع  
الثوب بالنوب كوضع صانه ١٢

٥ - الأروع من الرجال من يصحبك بحسنه وجهارة منظره مع الكرم والفضل والسودد ١٢ -  
تاج العروس

الأورع، البارع المتبرع، الفارع<sup>٦</sup> المتفرع، الضارع<sup>٧</sup> المتضرع، ذو المناقب الثواقب  
الجليلة، والأنظار الثواقب الدقيقة، الجامع بين العلوم العقلية والنقلية، ومعارف  
الشرعية والحقيقة، طلاع<sup>٨</sup> الثنايا والنجاد، ذائع الصيب<sup>٩</sup> في إجماع الحق وفل<sup>١٠</sup>  
قرن طلع من النجد في الأغوار<sup>١١</sup> والأجماع<sup>١٢</sup>، العريف العريف الشريف<sup>١٣</sup>  
القطريف<sup>١٤</sup>، الصفي الخفي<sup>١٥</sup>، الحصي<sup>١٦</sup> الخفي مولانا المولوي فضل الرسول  
القادري الخفي مع الله المومنين بطول بقائه وصاته في حرزة ووقائه، وجعل محرم  
أيامه يوم لقائه،

فلذا هي مع وجازتها جامع<sup>١٦</sup> لحقائق العقائد، دافع لمكائد أهل الحقائق،

<sup>٦</sup> الفارع: المرتفع العالي وتفرع القوم: علاهم بالشرف وفاقهم<sup>١٢</sup>

<sup>٧</sup> الضارع المتضرع: عطف تفسر أي الخاضع الخاضع<sup>١٣</sup>

<sup>٨</sup> الطلوع: بر آمدن بر كوه سوا الثنايا: جمع ثنية، پشته - النجاد: جمع نجد، زمین بلند، يقال  
فلان طلاع الثنايا وطلاع النجد و نجاد، قاصد لمعالي الأمور، ركاب لها يعلوها ويقهرها  
بمعرفة ونجاريه وجودة رايه<sup>١٤</sup>

<sup>٩</sup> الصيب كغيب: الإصابة<sup>١٥</sup>

<sup>١٠</sup> هزمت دادن وشكستن<sup>١٦</sup>

<sup>١١</sup> تشبيها<sup>١٧</sup>

<sup>١٢</sup> فرازها<sup>١٨</sup>

<sup>١٣</sup> سردار<sup>١٩</sup>

<sup>١٤</sup> الخفي: الظاهر اللامع<sup>٢٠</sup>

<sup>١٥</sup> الحصي: ككتفي وافر العقل<sup>٢١</sup>

<sup>١٦</sup> أي سفر جامع فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه<sup>٢٢</sup>



كلها تبيان وإصرار ١٧ للحق الصراح، وتبيين لأوضاع الهدى وإيضاح، طلاع  
مطالع عباراتها الفصاح، لصبح الحق الصابح إصباح وإفصاح، ولظلام ظلم المبطل  
كشف وفصاح، وثلاثم ١٨ الكلم التي سردت فيها بالإقتراح ١٩، إلآم ٢٠ للقرائع  
بالهام الحق القراح ٢١، وكلم ٢٢ وقرح وجرح لمن اجترح ٢٣ الإفساد والاستحراج  
٢٤، يهتدي بها الضليل إلى سنن أهل السنة السنية، ويرتوي بها الغليل من شريعة  
٢٥ الشريعة البيضاء الهنية، قد فصح ٢٦ بهافرق ٢٧ الفرق ٢٨ بين العقائد الحققة  
الدنية، وبين أباطيل الفرق الدنية، واقتضح بهاعوار ٢٩ الأعوار ٣٠ الردية، من

١٧ الإصرار والتصریح بمعنى ١٢

١٨ توافق ١٢

١٩ اقتراح الكلام ارجحاله ١٢ صراح

٢٠ إلآم القمقم: سد صدوعه - قاموس - أي سد الأذهان وإصلاح ما فيها من الخلل ١٢

٢١ القراح - بالفتح - الخالص ١٢

٢٢ جرح ١٢

٢٣ الإجتراح: الإكتساب والإرتكاب ١٢

٢٤ الاستحراج: إظهار العيب والفساد ١٢

٢٥ جا بآب در آمدن، هندي: جهات ١٢

٢٦ فصح فصوحا: أي ظهر ظهورا يقال فصح الصبح إذا بدا ١٢

٢٧ يفتحنين، الصبح ١٢ محمد أحمد

٢٨ الفرق بالضم كالفرقان ما يفرق بين الحق والباطل ١٢

٢٩ عيب ١٢

٣٠ كورولان ١٢

المعتزلة والتجديية، فإذا قد نجد ٣٠ بها الحق بخودا، ترك كل تجدي، منكودا ٣١ منحودا ٣٢، بل هالكاً منحودا ٣٣، يجد ٣٤ عليها كل من بغى وطغى وجدا، ويجد بها كل من بغى ٣٥ وجد ٣٦ الرشد فيجده بها وجودا،

فجزى الله مولانا خير الجزاء، وخصه من فضله العميم بأرفى الأجزاء، و تقبل جهده وشكره، وأحسن في الدارين رعيه، آمين بمحمد الأمين، وآله الميامين وصحبه المجامين، عليه وعليهم أزكى صلوة المصلين، وأسنى تسليمات المسلمين، وجزاهم أحسن جزاء عن سائر المصلين، من المؤمنين والمسلمين كعبه العبد الفقير إلى ربه الغني محمد فضل حق الفاروقي الحنفي الخير آبادى عامله الله بلطفه البادي في العواقب والمبادي-

صورة ما كتبه الكامل، العالم الفاضل، المحقق اللوذعي، المتق اليلمعي، ماء مدين الفضائل، محط رجال الأفاضل، برهان الحق والدين مولانا المفتي محمد صدر الدين، وقاه الله من شر الحاسدين

٣٠ نجد الأمر بخودا: وضع واستبان، قاموس

٣١ المنكود: الفقير المحتاج المعدم الذي يسأل ولا يجد، ١٢

٣٢ المنحود: المركوب وأيضا المغلوب، ١٢

٣٣ المنحود: الهالك ١٢ ق

٣٤ يحزن ١٢ -

٣٥ طلب ١٢

٣٦ الوجد: بالضم، الغنى والظفر، ١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي يهدي ويضل، يعزّ ويذل، يفعل ما يشاء و يحكم ما يريد،  
والصلوة على رسوله الذي طريقه سوي، وسالكه مهدي، من جازعته فقد غوى،  
ومن حادعته فقد هوى، وعلى آله الحماة، وصحبه الهداة، الذين هم نجوم الهدى،  
بأيهم اقتدى الرجل اعتدى،

وبعد فاني نظرت في الرسالة البالغة، والعجالة النافعة، التي ألفها الحبر المبدق،  
التحرير المحقق، الفاضل الكامل العالم الفائق، البحر الخضم الألمعي اللوذعي،  
الأحوذى الأصمعي مولانا المولوى فضل الرسول البذاوى القرشى القادري، في  
تحقيق العقائد التي هي أصول الملة البيضاء، وقواعد الخفية الغراء، نظر من ينظر في  
شيء نظرا معنوا، بحيث لا يكاد أن يكون ما فوقه ممكنا، وجدتها أجود لفظا و  
أحسن معنى، وأغر نظاما، وأزهر حكما، وأرفع شائنا، وأمنع مكانا، لا يدانيها  
كتاب قد صنف في علم الكلام، ولا يساويها رسالة قد ألقت في هذا المرام، يهدي  
الضال بمبانيها، قبل أن يقف على معانيها، فطوبا لمن يوافيها ويرى فيها، وويل لمن  
ينظر فيما بنا فيها، جلها نور، وكلها سرور، فيا لجهل من ألفها، وبالسعي من  
رصفها، وبالشان من صنفها، وبالخطب من أطرفها، حيث لم يأل جهدا فيما  
سعى، ولم يات مثله فيما أتى، نظم ما كان منتثرا، وجمع ما كان منتثرا، بأحسن  
وجه واضح، وأكمل وضع لائق

أقول وقولي بالسها من رسالة      تجلت وجلت عن مدائح جلّت  
تضيء بنسور لا يساريه كوكب      وكيف ولوبارته شمس للتلّت  
اللهم اجزه جزاء موفورا، واجعل سعيه مشكورا، اللهم أنت الخيب،  
وإليك نيب، اللهم منك إلا حابة، ومنا إلا نابة.

حرره العبد المسكين محمد صدر الدين شرح الله صدره، ووضع عنه  
وزره، الذي أنقض ظهره، وذلك في آخر جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعين بعد  
الف و مائتين.

صورة ما كتبه الشيخ الجليل المقدار، الرفيع المنار، فخر الأمائل، جامع  
الفضائل، بقية السلف، حجة الخلف، المؤيد من الله الحميد مولانا الشيخ  
احمد سعيد، حماه الله من شر كل حاسد عتيد،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلمه البيان، والصلوة والسلام على من  
بعث بالحجج والفرقان، إلى سائر الخلق من الإنس والجان، وعلى آله الذين هم بمنزلة  
الإنسان من الأعيان، وأصحابه الذين بشروا بدخول الجنان،

وبعد فيقول العبد الفقير إلى الله الرحمن، أحمد سعيد النقشبندى المحدثى  
مشرباً، والحنفى مذهباً، كان الله له عوضاً عن كل شيء يا فضل والإحسان، انى  
رأيت المعتقد المتقدم الذي صنفه الفاضل الكامل، العالم العامل، الذي هو جليل  
الشان، الجامع بين المعقول والمنقول والمعاني والبيان، والحاوي لعلوم الأديان،  
مولانا، وبالفصل أولانا المولوى فضل الرسول القادري سلحه المنان، عن  
شرو الزمان، فوجدته مشتملاً على عقائد أهل السنة والجماعة بأوضح بيان، في  
ضمن فصول، هي للدين قواعد وأصول، لدفع أهل البدع والبطلان، قامعاً رأس  
أهل الهوى قرن الشيطان، جزاه الله عن المسلمين خير الجزاء، وجعل آخرته خيراً  
من أولاه، وتقبل الله سعيه، وضاعف أجره، بحماه سيد البشر، المظهر عن ربه  
البصر، صلى الله عليه الله أكبر، ربنا تقبل منا إنك أنت السميع الديان.

صورة ما كتبه الفاضل النيل، العالم الجليل، ناشر أردية المعقول والمنقول



عامر أبنية الفروع والأصول مولانا جعفر علي "صانه الله من شر كل غبي وغوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أسس قواعد الدين، ورضى عقائد المؤمنين، وأرسل رسلا

مبشرين ومنذرين، وخصص من بينهم سيد المرسلين، صلى الله عليه وعلى آله

السادة النجباء، وأصحابه بحرم الهدى،

أما بعد فقد شرفني مطالعة متن متين، وكتاب في معتقدات السلف

الصالحين، الذي يهدي إلى صراط مستقيم، ويدل على نهج قويم، يوصل بنا لكة

إلى النجاة وينجيه من الظلمات، للعلامة الذي لم يوجد نظيره في العالمين، وهو إمام

العارفين، ونظام العابدين، المستغني عن التوسيع والتبيين، مولانا جامع المعقول

والمقول، حاري الفروع والأصول ومقتدانا المقدم للمقبول، كيف لا وهو فضل

الرسول، أيد الله المسلمين بطول بقاءه وشهرة إفاداته، وكسر ظهور المبتدعين

مزالقاته، فوجدت هذا الكتاب مشتملا على إثبات عقائد أهل السنة، وإبطال

هفوات المعتزلة، ومن يتبعون خطوات هؤلاء الضالين، ويخرجون من جماعة أهل

الحق واليقين، فهو يليق أن يدرسه الفضلاء في مدارسهم، ويعولوا عليه في

مداركهم، وما أحسن ما قيل في مثل هذا الكتاب، "لم يصنف مثله في الباب".

\* صاحب "منتهى الكلام" ١٠

## خطبة الشرح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنار منار أنوار الدين، بحمال فضل رسول مبین، فلاح  
فلاح المسترشدين، وأعلى أعلام معالم اليقين، بجلال لقي عليّ مكين، فسدّ فساد  
المفسدين، صلى الله تعالى عليه وعلى آله، وصحبه وأبنه وحزبه وعياله، قدر حسنه  
وجماله، وجاهه وجلاله، وجوده ونواله، وجداه وإفضاله، إلى يوم الدين، وعلينا  
بهم وفيهم ولهم يا أرحم الراحمين، آمين

أما بعد فلما كان الكتاب المستطاب "المعتقد المتقدم" لخاتم المحققين،  
عمدة المدققين، سيف الإسلام، أسد السنة، حنف الظلام، سد الفتنة، مولانا  
الأجل الأجل، السيف المسلول، معين الحق فضل الرسول، السني الحنفي القادري،  
البركاتي العثماني البديوني، أعلى الله مقامه في أعلى عليين، وجزاه جزاء الخير  
الأوفى عن الإسلام والمسلمين، كتابا مفردا في باب، كاملا في نصابه، توجه إلى  
طبعه طبع من توجه الله تعالى بتيجان الخيرات، وجعله موقفاً وقفا موقفاً على  
فعال المرات، فكلما عاد على السداد شدة، أمدّ وأعدّ لسدّها عدة، وهو الوحيد  
الفريد، حامى السنن، ماحى الفتن، مولانا القاضي عبد الوحيد، الحنفي الفردوسي  
العظيم آبادي، آبه الله وآبده بالأيدي والأبادي، وجعل تصحيحه إلى هذا العبد  
الضعيف، فلم يسعني إلا امتثال أمره المنيف، لما أرى من حسن بلائه في الدين،  
وشدة اعتناؤه بحفظ حوزة اليقين، ولم أجد إلا نسخة طبعت في بمبي كان الناسخ  
نسخ آياتها، وحرف حروفها، وكلم كلماتها، بيد أن العبد لم يبال جهدا ما  
استطاع، إلا ما زاع البصر أو طغى الوراغ،

وفي أثناء جريان الطبع إن بدت حاجة إلى إيضاح مشكل، أو إنصاح

بمحل، أو تبين معضل، أو تقييد مرسل، أو نحو ذلك مما لا يد منه للفتون، أو تحقيق حق في بعض مسائل حالات فيه للناس قطنون، أو تنبيه على زلة قلم من بعض من نقل عنه في الكتاب المصون، علقت حروفا وما علقت إلا يسيرا يسعه الوقت، فإن الطبع جارٍ، والقلم سارٍ، وفرصتي معدومة، وأشغالي معلومة، وقد كنت من هذا أيضاً كله أوجله في شغل شاعل، حتى طبعت من الكتاب أجزاء في الأوائل، فأشارني إلى ذلك أسد السنة، سد الفتنة، كنز الكرامة، جيل الاستقامة، صديقنا الأرحم، الأسد الأسد، الأشد الأرشد، مولانا المولوي محمد وصي أحمد، السني الحمفي المحدث السورتي نزيل بجلي بهيت، ثبثا الله وإياه بأحسن تثبيت، وحفظا جميعا عن السكت والتبكي، وأمضى سيفي وسيفه على عنق كل عمريت، من نيشري ونسوي ولجدي نقرت، والأشر الأضر دجال قاديان، والرمضة وغيرهم أولي الريح والطغيان، فجاءت كماترى قليلة المجاني ومع ذلك إنشاء الله جليلة المعاني، سميتها "المستند المعتد بناء لحجة الأبد" (١٣٢٠ هـ) ليكون عماء، وعلى النا ربح علما، والحمد لله في الأرض والسماء، والصلاة والسلام على أكرم الكرماء، وآله وصحبه والأئمة والعلماء، آمين،

## خطبة الماتن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لمن يستحيل عليه كل صفة لا تقصر فيها ولا كمال، فكيف تجوز  
سمات القصر كالجهل والكذب والعجز عليه، تعالى شأنه عما شأنه ٣٧ به أهمل  
الصلال، العمور الغفور لجميع المعاصي غير الكفر من الكبائر والصغائر، لمن شاء  
ولومات مصرأ على الكبائر، لا يجب عليه شيء من الثواب والعقاب، ولا يعلل أفعاله  
بالعلل والأسباب، والصلوة والسلام على أنبيائه المخصوصين بالعصمة، ووحى  
الشرعية، وأنواع من العصية، لا يجوز أن يكون غيرهم مساوياً لهم في الفصل، فصلا  
عن الأهلية، تجوز أهلية العمر عليهم ولو كان ولياً كفر في الطريقة المحمدية،  
خصوصاً على خاتم النبیین، الذي تجوز نبي بعده كفر وخروج من الدين، صاحب  
الخصائص التي لم تجتمع في مخلوق قبله، ومن المعلوم استحالة وجود مثله بعده،  
شيع المديين باليقين، ولو كانوا على الكبائر من المصيرين، سيدنا ومولانا محمد  
 وآله وأصحابه أجمعين،

أما بعد فلا يخفى أن معرفة المسائل الاعتقادية فرض عين على كل مكلف  
عند جمهور أهل السنة والجماعة، وانفقوا على أن ما كان منها من أصول الدين  
ضرورة يكفر المخالف فيه، وما ليس من ذلك مذهب جماعة إلى تكفير المخالف،

٣٧ الصغر المنسوب لما، والمهور للنقص، أو المذكور من سماته- أي تعالى شأنه عن كمال  
صفة شأها أهل الصلال، تخطت سمات القصر وعدم الكمال، كالقدرة على الكذب والظلم  
وانعاد الولد، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً- وديث أن الشين جعل الشيء معها لا سببه  
له فافهم، حضرة إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

والإستاد أبو إسحاق إلى تكفير من كفرنا منهم، وجمهور الفقهاء والتكفيرين إلى أنه لا يحكم بكفر أحد من المخالفين فيما ليس من الأصول المعلومة ضرورة من الدين، ولكن المخالف فيها يندع ويعتق بناء على وجوب إصابة الحق في مواضع الاختلاف في أصول الدين عينا، وعدم تسويغ الاجتهاد في مقابلته، بخلاف الصروع التي لم يجمع عليها،

ومن المعلوم أنه ابتداء الاختلاف والافتراق، بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الأقطار والآفاق، ولا زالت طائفة من أمته صلى الله تعالى عليه وسلم ظاهريين عسى الإحقاق، مجاهدين في دفع الريع والطغيان، أولو الأمر بالسيف واللسان، والراسخون في العلم بالبيان والبرهان، إلى أن طلع بالسجد قرن الشيطان، وصرف الرب شره من العرب على يد عسكر السطان، لكه لما غلب من العرب، عسى سواد الهند عيب ولكون الأمصار، في تلك الأعصار، بيد الكفار، ازداد الشر في الإشتار والاشتهار، والدين كان في قلوبهم من قبل بوخ زيع من مذهب أهل السنة، اتبعوا ابتغاء العنة، وحنطوا مع السجدة أمواءهم، وراودوا رجسهم وشقاءهم، فتكروا حرمان الله تعالى، وعبادة الدين اصطفى، فوجب على الكافية دفع هذا سدوم، وبيان فساد عقائدهم،

وكانوا من الدين تصدوا لأن يوجد عنهم العلم الشريف، ورواية الحديث الشريف، ويعطون العامة، ويزجروهم عن الأمور المحرمة، فتأكد فيهم وجوب السرور والإبكار، لكونهم أشد وأقوى في الإصرار،

وأمرني أمر وانا حل بالبد الحرام أن أجمع عتصرا في علم العقائد والكلام، جامعا لنقائذ الشبهة، حاويا للعقائد السيئة متعرضا لصلالات السجدين. كما تعرض السنف لعوايات المبتدعين الماشرين، لإمالة الأدي عن طريق



المسلمين، فما أمكنني إلا الإيتمار، والمأمور من المعذورين، نفع الله به الناس  
أجمعين، وسميته بالمعتقد المنتقد (١٩٧٥هـ) وهو غمر عن عام تأليفه بالعدد، و  
على الله المعتقد

## مقدمة

الحكم على ثلثة أقسام: عقلي وهو إثبات العقل أمراً أو نفيه إياه من غير  
توقف على تكرار ولا وضع واضح - وعادي وهو إثبات الربط بين أمر  
وأمر وجوداً أو عدماً بواسطة التكرار مع صحة التخلف \* وعدم تأثر  
أحدهما في الآخر كالشع بالأكمل، والإحراق بالسار، فإن فاعلهما<sup>٣٨</sup>  
الحقيقي هو الخالق لأحدهما<sup>٣٩</sup> عند الآخر، وشرعي وهو كما قيل  
خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكملين بالطلب جزماً أو غير جزم في

\* عقلاً<sup>١٢</sup>

٣٨ أي فاعلهما<sup>١٢</sup>

٣٩ أي إن الله سبحانه وتعالى يخلق أحدهما كالشع عند وجود الآخر كالأكل فإذا تكبر  
ذلك ورثي تربيته عليه مراراً تدفع عادة محض الاتفاق حكم العقل بأن هذا مربوط بذلك عادة  
في عالم الأسباب مع أنه ليس لأحدهما تأثير في الآخر أصلاً - وإنما المؤثر في العام كله هي  
الإرادة الإلهية وحدها لا غير - نعم هذا الترتيب مصحح لدعوى الفناء عندما خلافاً للإمام  
الأشعري رضي الله تعالى عنه مبالغ في نفى التأثير حتى نفى الترتيب - والصواب مع المعتزلة  
رضي الله تعالى عنهم<sup>١٣</sup>

الفعل أو الكف<sup>١٠</sup> أو بالإباحة أي بالتخيير بين الفعل والترك أو بالوضع<sup>١١</sup> هما أي نصب الشارع سببا أي ما يلزم من عدمه العلم ومن وجوده الوجود لذاته أو شرطا - أي ما يلزم من عدمه العلم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته - أو هاتما لشيء من الأحكام الخمسة المذكورة - أي ما يلزم من وجوده العلم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته

والعادي لا دخل له في أصول الدين - وأما الشرعي فقد يكون عاصدا وقد يكون مستقلا فيما لا يتوقف البره<sup>١٢</sup> عليه مثل السمع والبصر والكلام، لا مثل الوجود ومصححات الفعل مثل القدرة والعلم والحياة اتفاقا، والوحدانية

١٠ رحمه الله لقد أجاد في التعبير بالكف، فإنه الذي يقدر عليه البشر بإقدار الله تعالى، وهو أيضا حقيقة فعل من أفعال النفس بخلاف محض الترك، فإنه عدم ولا يقدر عليه الإنسان، فكيف يكلف به كمانص عليه المحققون - من هنا أظهر جهل الوهابية حيث يدعون الاتباع في الترك، ليت شعري كيف يتبع الإنسان فيما ليس باختياره ولا مقدورا له، نعم، الاتباع في الكف، فما ثبت فيه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كف عنه مع وجود مقتضي له عيا وعدم المنع أصلا، ولم يكن ذلك من خصوصياته صلى الله تعالى عليه وسلم علم أنه مهجور شرعا فأدناه الكراهة، أما مجرد أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يفعل فلا ثبت به شيء كما حقة المحققون ويباه في حواشي إذالة الألام<sup>١٢</sup>

أي بالقصد، وهو الكف<sup>١٣</sup>

١١ هما أبحاث وتحقيقات، وقد بقي أسماء كالركن، والعلة، والعلامة، إما واردة وإما خارجة وليس للمصنف العلام ولا غن هنا بعدد هذا، والمستطرد ربما يتساءل فيه ويؤمى إليه بطرف عفي<sup>١٣</sup>

١٢ أي لا يتوقف ثبوتها على ثبوته، إذ لو توقف لدار<sup>١٣</sup>

١٢ على رأي

والحكم العقلي - وهو " مبني أصول الدين - على ثلاثة أقسام : واجب وجائز وممتنع - والمراد بالواجب ما لا يتصور في العقل عدمه ضرورة، كالتحيز للجرم، أو نظراً، كوجوب التقدم له سبحانه - وبالجائز ما يمكن عقلاً وجوده وعدمه ضرورة، كالحركة أو السكون للجسم، أو نظراً كالغفر وتصعيف الحسنات - وبالامتناع ما لا يتصور في العقل وجوده ضرورة، كعقري الجسم عن الحركة والسكون، أو نظراً كوجود شريك الباري

فالعلم بالأقسام الثلاثة للحكم العقلي فرض عين على كل مكلف، أي عاقل بالغ، عند الأكثر - وعلى كل عاقل ولو غير بالغ، عند الما تربدي من غير فرق بين الجن والإنس والذكر والأنثى والخشي والحر والمملوك بالإجماع بالنسبة إلى الله عز وجل، أي علم ما يجب في حقه تعالى ويجوز ويستحيل، و بالنسبة إلى الرسل، أي العلم بما يجب في حقهم، ويجوز، ويستحيل، وما يجب لهم من أحكام النبوة وباليوم الآخر وما يتعلق بذلك

والعلم الباحث عن جملة ذلك يسمى بعلم الكلام والعقائد والتوحيد - وعرفوه بأنه العلم بالعقائد الدنية عن الأدلة اليقينية

وموضوعه المعنومات التي يحمل عليها ما نصير معه عقيدة دينية أو مبدء لذلك - مثلاً إذا قيل الباري قديم أو واحد، أو الجسم حادث، أو إعادته بعد فاته

١٣ يشير إلى ضعفه فإن ثبوت النبوة لا يتوقف على ثبوتها، فلنا أن ثبت التوحيد بالسمع

كما لا إثباته بالعقل بص عليه الإمام الرازي وغيره من المحققين ١٢

١٤ إذ صحة السمع إنما ثبت بالعقل ١٢ - حضرة إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

حق، فقد حمل على المعلوم ما صار معه عقيدة دينية، وإذا قيل الجسم مركب من الجواهر الفردة فقد حمل عليه ما صار معه مبدء لعقيدة دينية، فإن تركب الجسم دليل على افتقاره إلى الموجد له،

ومسائله القضايا النظرية الشرعية الاعتقادية - وما يقال لبعضها إنها من "ضروريات الدين" فمعناه أنه اشترك في معرفة إصافته إلى الدين خواص أهل الدين، وعوامهم مع عدم قبول التشكيك، فساغ على إدراكها إطلاق الضرورة بطريق المشابهة، لا لالتحاقه بالضروريات، كما قال اللاقاني والأحكام الشرعية<sup>٤٥</sup> : كنها بظنية بحسب الأصل إذ لا تثبت إلا بعد ثبوت البرهنة، وهي لا تثبت إلا بعد العلم بالمعجزة، وهو نظري، كما قال النابلسي وغايته إحكام الإيمان والتصديق بالأحكام الشرعية-

---

٤٥ أقول عنى بالشرعية السمعية، ومسائل العقائد فيها ما يدرك بالعقل وحده كقولنا إن لعالم صانعاً، وله كلاماً، والرسول حق، إذ لو أثبت أمثال هذا بالسمع للدار، ومنها ما يدرك بالسمع وحده كحشر الأجساد والثواب والعقاب في المعاد، ومنها ما يدرك بكل كتوحيد الله تعالى ما عندهم، إمام أهل السنة عليه الرحمة

## الباب الأول في الإلهيات

أي في المسائل التي يجب على المكففين اعتقادها وهي متعلقة

بالإله الحق مما يجب له ويمتنع عليه ويحور في حقه تعالى -

قالوا أول واجب بالإيجاب الله علينا عرفان الله ، أي معرفة وجوده

والوحيته وما له من الكمال، لا كنه دأله وصعدته، لامتناعه عقلا وشرعا -

قيل المعرفة على أربعة أقسام الحقيقية - وهي معرفة الله تعالى لنفسه -

والعيانية وهي مختصة بالآخرة عدم ما يعي الروية في الدنيا لعز نبينا صلى الله تعالى

عليه وآله وسلم، وتحصل لأهل الجنة في الجنة - والكشفية - وهي منحة إلهية

ولا تكف بمثلها إجماعا - والبرهانية - وهي أن يعلم بالدليل القطعي وجوده

تعالى وما يجب له وما يستحيل عليه - وهي المرادة في هذا القسم - والقرآن مملوء

بالحث عليها، والنظر فيها، والاستدلال عيها، قال الله تعالى: سُرِّيهِمْ آيَاتِنَا فِي

الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ آثَةُ الْحَقِّ - والتبيين المعرفة - وإراءة

الآيات هو النظر والاستدلال - وقال الله تعالى: وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ -

وفي قوله: أَفَلَا تُبْصِرُونَ توبيخ على عدم النظر والاستدلال، وحث عليه -

وكون المعرفة واجبة مما لا خلاف فيه بين المسلمين وكذا النظر الموصل إليه

- وإجماع الخلاف في كونها أول الواجبات، فقال الأشعري هي، لتفرع باقي

الأحكام عليها - وقال الإسفرائيني: هو النظر فيها - وقال القاصي أبو بكر وإمام

الحرمين: هو المقصد إليه - إلى غير ذلك من الأقوال -

والأقرب إلى التحقيق أنه إن أريد أول الواجبات



المقصود بـ"المعتقد الأول" هو المعرفة عند من يجعلها مقدورة للمكلف - والنظر عند من لا يجعل العلم الحاصل مقدورا له بل واجب الحصول - وإن أريد أول الواجهيات كيف كانت فهو المقصد - هذا -

ونشرع الآن في تفصيل "ما يجب له تعالى" فنقول:

(١) أنه أن وجوده تعالى واجب - أي لازم متحتم عقلا وشرعا - بذاته - أي أنه وحده بمقتضى ذاته لا بعلّة، فلا يقبل العدم أرلار أبدا، كما أن الممتنع وجوده بذاته لا يقبل الوجود أصلا وهو المستحيل أما وجوب الوجود له شرعا فنقوله تعالى: **يُفِي اللَّهُ شَيْكُ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ - آيَةُ وَعَمِ دَانِكْ مِ الْأَيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ، وَاجْمَاعِ كُلِّ الْعُقَلَاءِ، إِلَّا مَنِ لَأَعْمَرَةِ بِمَكَابِرَتِهِ كَعَضِ الدَّهْرِيَةِ**

وإنما كفر من كفر بالإشراك حيث دعا مع الله إلها آخر، كالجنوس بالنسبة إلى النار، حيث عبثوها فدعوها إلها آخر، ولوثنيين بالأصنام فإنهم عبثوها، والصائبة بسبب الكواكب حيث عبثوها، أو نسبة بعض الحوادث إلى غيره تعالى كإسناد الشر إلى أهرمن، أو إنكار ما جعل الله إنكاره كفرًا، كالبعث، مع اعتراف الكل بأن خلق السموات والأرض، والألوهية الأصلية لله تعالى، وهذا كان ثابتا في فطرهم، ولهذا كان المسموع من الأنبياء في دعوة الخلق إلى التوحيد شهادة أن لا إله إلا الله، دون أن يشهدوا أن للخلق إلها، لأن ذلك كان ثابتا في فطرهم، ففي فطر الإنسان وشهادة القرآن ما يغني عن إقامة البرهان -

وأما عقلا فلافتقار العالم وكل جزء من أجزائه في أعاسه إليه تعالى إيجادا وإمدادا، ومن كان كذلك لا يكون إلا واجب الوجود لذاته، وإلا لزم الدور أو

التسلسل، وكلاهما محالان، وقد رتب المنظار من العلماء على سبيل الاستظهار لإثباته بدليل العقل مقدمتين: العالم حادث، والحادث لا يستغني عن سبب محدثه<sup>٤٦</sup> و (٢) منه أنه قديم، لا أول له + أي لم يسبق وجوده - عدم - وليس تحت لعط القديم معنى في حق الله تعالى سوى إثبات وجوده، ونقي عدم سابق - فلا تظن أن القدم معنى زائد على الذات القديمة، فيلزمك أن تقول إن ذلك للمعنى أيضا قديم بقدم زائد عليه ويتسلسل إلى غير نهاية - ومعنى القدم في حقه تعالى - أي امتناع سبق عدم عليه - هو معنى كونه أزليا، وليس معنى تطاول الزمان، فإن ذلك وصف للمحدثات كما في قوله تعالى : كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ و (٣) منه أنه باق، ليس لوجوده آخر - أي يستحيل أن ينحقره عدم - وهو معنى كونه أبديا -

و وجوب القدم والبقاء له تعالى ثابت شرعا وعقلا - أما الأول فنقول تعالى هو الأول والآخر - وَ يَبْقَى وَجْهٌ رَبُّكَ - إلى غيرها من الكتاب والسنة والإجماع - وأما الثاني فلأنه لو لم يكن قدما لما انتقل إلى محدث، فإن كان قدما فهو المراد، وإلا قلنا الكلام فيه، وهكذا فإن تسلسل لا إلى نهاية لزم عدم حصول حادث منها أصلا، لكن حصول الحوادث ثابت ضرورة، فيجب أن ينتهي إلى موجد لا أول له، فيلزم قدمه، وإذا ثبت قدمه استحالة عدمه، بلزوم<sup>٤٧</sup> القدم لبقاء، إذ القديم واجب الوجود، ولو جاز عليه عدم لانقلب جائزه، وقد ثبت

٤٦ و إلا لزم الترجيح بلا مرجح<sup>٤٨</sup>

٤٧ أقول مصدر مبي للمفعول أي ملوومية القدم للبقاء فإن الملزوم هو الذي يقتضي ثبوته باستحالة عدم صاحبه<sup>٤٩</sup>

بالبرهان وجوب قدمه و وجوده تعالى، واستحال علمه -

هذا الذي ذكرنا هو المذهب المختار - أي كونها من الصفات السلبية -  
وقيل لها من الصفات السلبية - وعزاه في المواقف إلى الجمهور - ولعل مراده  
جمهور المعتزلة - وقيل صفتان ثبوتيتان موجودتان زائدتان على الذات كما لقدرة  
والإرادة - وهو قول عبد الله بن سعيد بن كلاب، ونسب إلى الأشعري، وقيل  
بالفرق بأن القلم صفة سلبية والبقاء وجودية -

وقال القاضي من اعترف بإلهية الله تعالى ووجدانيته، ولكنه اعتقد أنه  
عبراني، أو غير قديم، أو أنه محدث، أو مصور - أو ادعى له ولد، أو صاحبة، أو  
والد، أو أنه متولد عن شيء، أو كائن معه، أو أن معه في الأزل شيئاً قديماً غيره -  
أي غير ذاته وصفاته - أو أن ثم صناعاً للعالم سواء، أو مدبراً غيره فذلك كله  
كفر بإجماع المسلمين - قال وكذلك نقطع على كفر من قال بقدم العالم، أو  
بقائه، أو شك في ذلك،

قال الخصاصي تحت قوله "أو مدبراً غيره" والتدبير إصلاح الأمور مع العلم  
بها، والمراد به ههنا خلق ما يصلحها، لا مجرد إيصاله والإرشاد له، فإنه لا مانع من  
ثبوته لغيره، كالملائكة، قال تعالى: فآلذئذ يأتى أمرا

و (٤) منه أنه تعالى واحد - قال تعالى: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ - وَإِنَّمَا

٤٨ التفسير من الشارحين الفاضلين القاري والخصاصي رحمهما الله تعالى - القول وكأنه  
منهما احتسب لمن لا يدري مصطلح الكلام، أو يقفل عنه فيحمل الكلام على ضد المرام،  
وإلا فلا حاجة إليه كما ترى، فإن الصفات ليست عندنا غير الذات كما أنها ليست عين  
الذات، إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ - إلى غير ذلك -

و في كبر القوائد شرح بحم العقائد: استدل جميع المتكلمين بقوله تعالى "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا" وأحدوا، مها دليلين إشارة و عبارة، و الأول سموها برهان التمايع، و يقال له أيضا برهان البطار، و اتفقوا على أنه قطعي - والثاني خطابي عادي واختلما فيه، فمنهم من جعله إقاعيا، كالسعد ومن وافقه، ومنهم من قال إنه قطعي، كإبن إمام و من سايه - و بيان ما قل السعد أن الآية إقاعية، والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطايات، فإن العادة جارية بوجود التمايع والتعالب عند تعدد الحاكم كما أشير إليه بقوله تعالى "وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ" و إلا فإن أريد الفساد بالفعل فمجرد التعدد لا يستلزمه لجواز الإتيان على هذا النظام - ووجه ما اختاره ابن إمام أن الآية تقتضي لزوم الفساد على تقدير التعدد لما يلي يلمه انقطع بوقوعه يد هو قاطع بأن الله أحر بوقوعه مع التعدد، وغيره يلمه ذلك جبرا، بمحاجة ثبوت الملة، فإذا ألزم بثبوتها ألزم بذلك، أو علما توجه العادة - والعلوم العادية - كالعلم حال الغيبة عن جبل عهدناه حرجا، أنه الآن حرج - داخله في العلم القطعي، وإن أمكن مرص غيرها بفرص خرق العادة، يد هو الجرم المطابق للواقع، والموجب له العادة القاضية التي لم يوجد قط خرمها، و هي ههنا ثابتة، لأن العادة المستمرة التي لم يعهد قط اختلافها في ملكين مقتدرين في مدينة واحدة عدم الإقامة على موافقة كل للآخر في كل حيل وحقير، بل تأتي نفس كل، وتطلب الإعراد بالملكة والقهر، فكيف بالهين؟ - والإله يوصف بأقصى غايات التكبر - كيف لا يطلب لنفسه الإعراد بالملك، والعلو على الآخر؟ كما أحر سبحانه بقوله "وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ" - هنا إذا تأمل لا تكاد النفس تُعطر تقيصه فصلا عن إخطار فرضه مع الجرم بأن

الواقع هو الآخر - وعنى هذا تقدير هو علم قطعي و إنما علم من قائل غير هذا من قبل أنه إذا أخطى القيس أعني دواء اتفاقهما - لم يجدد مستحيلا في العقل، و نسي أنه م يوجد في مفهوم العلم القطعي استحالة القيس، بل الماخوذ بمجرد الجرم عن موجب بأن الآخر هو الواقع، و إن كان يقصه لم يستحل وقوعه، و بهذا ظهر أن الآية حجة برهانية حقيقية لإقناعية -

و عن ظهور دخوله في العلم بما ذكر كثر بعض الناس القائل بأن الملازمة إقناعية أو طيبة ومخو - هذا ملخص ما استدلل به ابن الهمام - و فيه تأييد لما جرح إليه الشيخ عبد الطيف الكرماني من الرد على السعد و من واقعته وتكفيرهم والرد على من انتصر له من تلامذته، و هو العلامة المحقق البخاري الحنفي المنقوب بعلاء الدين - و إن لم يقل يعي ابن الهمام بالتكفير، وهذا هو الحق إنشاء الله تعالى، والتكفير صعب - هذا " الدليل الثاني من الآية -

فأما بيان الأول الذي هو برهان التمانع المشهور بين المتكلمين، فقديره: أنه لو أمكن إيمان لأمكن يسهما ثمانع، بأن يريد أحدهما حركة يريد والآخر سكونه، إذ كل منهما في نفسه أمر ممكن، وكذا تعلق الإرادة بكل منهما، إذ لا تضاد بين الإرادتين، بل بين المرادين، وحيث أن يحصل الأمران فيجتمع الصدان، أو لا، فيلزم عجز أحدهما، و هو أمارة الحدوث والإمكان، لما فيه من شائبة الاحتياج، فالتعدد مستلزم لإمكان التمانع المستلزم للمحال، فيكون محالا - وهذا تفصيل ما يقال إن أحدهما إن لم يقدر على مخالفة الآخر لزم عجزه، وإن قدر لزم عجز الآخر - وبما ذكره ندفع ما يقال إنه يجوز أن يتعاقبا من غير ثمانع، وأن التمانعة غير ممكنة لاستلزامها المحال، أو أن يمتنع اجتماع الإرادتين معا - انتهى

وقال ابن أبي الشريف في شرح المسامرة: فإن بعض معاصري المولى



سعد الدين وهو الشيخ عبد النظيف الكرمانى قد صدر منه تشنيع بليغ على قوله في شرح العقائد: الآية حجة إقناعية، والملازمة عادية لا عقلية، والمعتبر في البرهان للملازمة العقلية، واستند هذا المعاصر في تشييعه إلى أن صاحب التبصرة كفر أبا هاشم بقده في دلالة الآية، وذكر أعني شارح المسيرة عبارة جواب المحقق علاء الدين،

و فيه: وأما البرهان القطعي العقلي المدلول عليه بطريق الإشارة فهو برهان التمايز القطعي بإجماع المتكلمين المستلزم لكون مقولون بين قادرين وعجزهما أو أحدهما على ما بين في علم الكلام، وكلاهما محالان عقلاً على ما بين فيه أيضاً إلى آخر ما قال الشارح - ولا يحصى بعد معرفة ما قررناه من كلام شيخنا وجه رد قول هذا المحيى إن الآية دليل عطائي أي ظني - و اعلم أنه قد وقع للمولى سعد الدين في أواخر شرح العقائد ما يباني بظاهره كلامه في أوائله ويوافق كلام شيخنا، فإنه قال في الكلام على المعجزة ما نصه: وعند ظهور المعجزة يحصل الحرم بصلقه بطريق جري العادة بأن الله يحقق العسم بالصدق عقيب ظهور المعجزة انتهى - وفي شرح المواقف في توحيدته تعالى فيكون هذا عاجزاً فلا يكون إياه، هذا بخلاف - وفيه: فهو عاجز عن بعض الممكنات فلا يصلح إياه ولا يوجد إياه.

هداية: قد ظهر مما ذكرنا أن المتكلمين قاطبة استدلو على توحيدته تعالى باستحالة العجز عنه تعالى ولزومه على تقدير التعدد - فما التزمه التجديدية من إمكان اتصاف الباري بالمعجز - سبحانه عما يقول الجاهلون - هدم لأساس التوحيد، واستخفاف بمحصرة القادر المقدر الحميد - و سيجيء مفصلاً -

و(٥) منه أنه قائم بنفسه أي مستغن عما سواه، غير مفتقر إلى عمل يقوم به، وإلا لكان صفة وليس كذلك، إذ الصفة لا يقوم بها صفة وهو سبحانه متصف

بالصفات، ولا إلى مخصص يوجده أو يحده إذ وجب له الوجود والقدم والبقاء ذاتا ووصفا، وهذا هو الغناء المطلق، والغناء الحقيقي مخصوص به سبحانه، وإن وصف به العبر فمحار، وقد قال الله: **وَاللَّهُ هُوَ الْغَيْبُ الْحَمِيدُ - وَاللَّهُ غَيْبٌ عَنِ الْعَالَمِينَ -** وقال: **اللَّهُ الصَّمَدُ**

و(٦) منه أنه مخالف للحوادث غير مماثل لشيء منها في الذات، والصفات، والأفعال - قال الله تعالى: ليس كمثله شيء - والمراد من مثله ذاته المقدسة على حد "مثلك لا يفعل كذا" أي أنت - وقيل مثله صفته، أي ليس كصفته صفة - وقيل أريد به المبالغة، يعني لو فرض فكيف ولا مثل له - وقيل هبة: الكاف زائدة، لأن كل ما سواه حادث، فاستحال أن يماثل واجب الوجود الثابت قدمه وبقائه -

قد أجمع المسلمون على كونه مخالفا لغيره على الإطلاق، فهو مستز عن المثل - أي المشارك في تمام الماهية - والنذ الذي هو المثل المعارض -

وهذه الخمس تسمى بالصفات السلبية، والتي قبلها أعني الوجود

٤٩ وأنا أقول: يظهر لي - والله سبحانه وتعالى أعلم - أن الكريمة كأنها ذهوى معينة - وذلك أنه سبحانه واجب الوجود، فهو مستحيل الانتفاء، ولو كان له مثل لكان هو مثل مثله بالضرورة، لكنه لا مثل لمثله، فوجب أن لا يكون له مثل، وإلا لزم انتفاء الواجب، وهو محال - وبعبارة أخرى: في صفات الإله عروج كل ما لا يقبل الفصل اشتراكه بين اثنين، فلو كان له سبحانه مثل لانتصف بهن فتعالى عن المثلية، وتعالى المثل عن المثلية باطل صريحا، فلزم أن لا يكون له تعالى مثل أصلا - فعلى هذا لا زيادة ولا تناويل - والله أعلم بمراد التنزيل ١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

نفسية، أي لا يجوز الحكم على النفس أي الذات بشيء من الصفات إلا بعد أن يوصف بها، فهي أسبق إلى النفس من كل صفة، وقال الأشعري : إنه عين الذات، ووافقه الراري في المحصل، وخالفه في غيره، حيث قال : الوجود غير ذات الموجود في الحادث والتقديم، فيكون من الصفات بلا إشكال

و (٧) منه أنه حيّ - إتفق العلماء على كونه تعالى حياً، واختلفوا في معنى الحياة - فذهب جمهور أهل السنة إلى أنها صفة وجودية قائمة بالذات، تقتضي صحة العلم والقدرة لم قسامت به - وقالت الحكماء وبعض المعتزلة هي عدم امتناع العلم والقدرة، وهذا في حقه تعالى، وأما في حقها فهي كيفية يردها قبول الخس والحركة الإرادية، وهي معنى ما قيل هي اعتزال المراج النوعي، وهي محال على الله تعالى - قال الله تعالى : هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ - والأوصاف الثابتة له لا تكون لغیرحي عقلا

و (٨) منه أنه قدير أي يصح منه إيجاد العالم وتركه، فليس شيء من إيجاد العالم وتركه لازماً لذاته بحيث يستحيل انفكاكه عنه - وإلى هذا ذهب المليون - وقد أنكرت العلاسعة القدرة بهذا المعنى فقالوا: إيجاد العالم على النظام الواقع من لوازم ذاته فيمتنع غيره عنه وليس هذا خلافاً منهم في تفسير القادر بأنه الذي إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل، إلا أنهم زعموا أن مشية الفعل الذي هو الفيض والوجود لازمة لذاته، كزوم سائر الصفات لتوهمهم أن ذلك ووصف كمال، قال ابن أبي الشريف في شرح المسامرة: إنه لا يمكن في مقصورات الله ما هو أبداع من العالم المشاهد على طريق العلاسعة، والعقيدة أن مقدراته تعالى لا تنتهي، كما صرح به حجة الاسلام في العقيدة المعروفة بترجمة عقيدة أهل السنة والجماعة، وتكرر ذلك في الإحياء - فما وقع في بعض كتب الإحياء ككتاب

المعتقد المتقد (مع) المعتقد المستند

ب ١ - إلهيات

لتوكل مما يدل على خلاف ذلك فإنه - والله أعلم - صدر من دهرول عن ابتائنه  
على طريقة الفلاسفة، وقد أنكره الأئمة في عصر حجة الاسلام، وبعده - نفيه  
السعي في تاريخ الاسلام

وفي الكفر. خرج الواجب والمستحيل فلا يتعلقان - أي القدرة والإرادة -  
بهما لأبهما صفتان مؤثرتان، ومن لارم الأثر وجوده بعد عدم. فما لا يقبل العدم  
أصلاً - كالواجب - لا يكون أثراً ههما، لئلا يلزم تخصيص الحاصل، وما لا يقبل  
الوجود - كالمستحيل - لا يمكن أن يتأثر بهما، إذ لو أمكن للرم قلب الحقيقة،  
لصيورته جائراً، وكلاهما محال، فحينئذ لا قصور أصلاً في عدم تعلقهما بهما، بل  
انقصور في التعلق، إذ يلزم عليه حينئذ أن يجور تعلقهما بإعدام أنفسهما، وإعدام  
الذات العالية، وإثبات الألوهية لما لا يقبها من الحوادث، وسلبها عن مستحقها  
جل وعلا، فأبى قصور وفساد ونقص أعظم من هذا؟ وهذا التقدير يؤدي إلى  
تخليط عظيم وتخريب حسيم لا يبقى معه عقل، ولا نقل، ولا إيمان، ولا كفر -

ولعمارة بعض الأشقياء من المبتدعة عن هذا صرح بتقيضه، فنقل عن ابن  
حزم أنه قال في الملل والحل:-

"إنه تعالى قادر أن يتحد ولما يد لو لم يقدر لكان عاجزاً" - فانظر عني  
هذا المبتدع كيف عني عما يلزمه على هذا القول الشيع من اللوالم التي لا  
يتطرق إليها الوهم، وكيف فاته أن العجز إنما يكون لو كان القصور من جانب  
القدرة، أما إذا كان لعدم صحة تعلقها فلا يتوهم عاقل أن ذلك عجز -

وذكر الأستاذ أبو إسحق أن أول من أعدد عنه جواب هذا المبتدع وأشيعه  
بحسب فهمهم الركيك إدريس عليه الصلوة والسلام، حيث جاءه إبليس في صورة  
الإنسان وهو يخيط، ويقول في دجلة الإبرة وخرجتها "سبحان الله والحمد لله"

فجاءه بشرة بيضة، فقال: آله يقدر أن يجعل الدنيا في هذه القشرة؟ فقال في جوابه: آله قادر أن يجعل الدنيا في سم هذه الإبرة، ونحو إحدى عينيه، فصار أعور، قال: هذا وإن لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد طهر وانتشر طهوراً لا يرد - قال. وأخذ الأشعري من جواب إدريس عليه الصلوة والسلام أجوبة في مسائل كثيرة من هذا الجنس وأوضح هذا الجواب، قال: إن أراد السائل أن الدنيا على ما هي عليه والقشرة على ما هي عليه فلم يقل ما يعقل، فإن الأجسام الكثيرة يستحيل أن تتداخل، أو تكون في حيز واحد - وإن أراد به أن يصغر الدنيا قدر القشرة ويجعلها فيها، أو يكبر القشرة قدر الدنيا ويجعلها فيها معمرى الله قادر على ذلك وعلى أكثر منه - وقال بعض المشايخ: وإنما لم يفصل إدريس عليه السلام الجواب هكذا، لأن السائل معاند متعنت، ولهذا عاقبه على هذا السؤال بنحو العي، وذلك عقوبة كل سائل مثله - انتهى -

وقال النابلسي في المطالب الوفية: قال اللاقاني: والمراد بالممكن ههنا كل لما لا يجب وجوده ولا عدمه لذاته، وكل ما لا يمتنع وجوده ولا عدمه لذاته، كليا كان أو جزئيا، جوهرًا كان أو عرضًا، من العرش إلى الفرش، بإدخال الطرفين بل وما لزمهما إن ثبت، فدخل ما لا يتصور وجوده من الممكنات لا لذاته بل لعباده كمكان تعلق عدم الله بعدم وقوعه - كإيمان أبي جهل - وهو أحد قولين في صحة تعلق القدرة الأزلية بالممتنع لتعلق العلم - وقد وفق حجة الإسلام بينهما بحمل أحدهما على النظر لذاته - والآخر على النظر لتعلق العلم بامتناعه - إلى آخره - وفيه: وقع ههنا لابن حزم هذيان، بين البطلان، ليس له قدوة ورئيس، إلا شيخ الضلالة إبليس،

وفيه: وفي الجملة بذلك التقدير الفاسد يؤدي إلى تخليط عظيم لا يبقى معه



شيء من الإيمان، ولا شيء من المعقولات أصلاً، ولخفاء هذا المعنى على بعض الأعياء من المبتدعة صرح بقبض ذلك - عقل عن ابن حرم أنه قال في الملل والسحل : إنه تعالى قادر أن يتحد ولداً، إذ لو لم يقدر عليه لكان عاجزاً - فانظر اختلال هذا المبتدع كيف غفل عما يلزم على هذه المقالة الشيعة من اللوازم التي لا تدخل تحت وهم، وكيف فاته أن العجز إما يكون لو كان القصور حياء من ناحية القدرة، أما إذا كان لعدم قبول المستحيل تعلق القدرة فلا يتوهم عاقل أن هذا عجز - إلى آخر التشيعات -

ومنه : قد سئل الإمام العالم عبد الله بن أسعد اليماني عن كون الله تعالى قادراً على جميع الممكنات حتى قال العراقي في قوله تعالى "خالق كل شيء" يخرج من ذلك ذاته وصفاته، واقتصر على ذلك، فهل يلحق بذلك شيء من المستحيلات؟ وما هي وما أنواعها؟ فقد سأل سائل عن قوله تعالى : "حتى يُلَاجَ الْحَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَّاطِ الْآيَةَ" وقال انقطاع طمعهم يدل على استحالة على القدرة، وإلا لم يأسوا، إلا أن يريد الاستحالة من جهة امتناعه عادة، لا ذاتاً، فما الذي يحجب به هذا السائل؟

فأجاب بقوله :- اعلم - وفقك الله وياي لسلك طريق الهدى، وحفظاً جميعاً من الريغ والردى - أن جميع ما اتصف بالوجود والعدم والإنعدام محصور في ثلاثة أقسام، لا يخرج شيء منه عند أولي النهى والتحصيل، عن واجب وجوده، وجائزه، ومستحيل

فأما واجب الوجود فليس هو إلا الباري في جميع ذاته وصفاته \* المعنوية

\* أقول: التحقيق أن الصفات واجبة الذات، باقتضاء الذات، لا بالذات، صادرة عن

## للدائبة القديمة السبية-

وأما المستحيل ممثلاً شريك الباري، وقدم العلم، وحدث الصانع، وعدمه، وعدم صفاته الأزلية، وبعضها، ككونه غير مختار، أو غير عالم، أو عالماً بالكمالات، دون الجبريات، أو بالوجود دون المعلوم، أو متصفاً بشيء من سمات النقص وصفات الخلق، وكل ما يبين الكمال ويميل عن الحق،

وأما ما يجوز وجوده وعدمه فجميع العالم، وهو ما سوى الله عز وجل، أوجده الحق سبحانه بعد ما جار دوام عدمه، وعدمه بعد ما جار بقاء وجوده، على حسب مراده، ثم يوجده وجوداً لا ينتهي في طاهر العلم لآياده - وكل هذا الكلام المذكور ليس في شيء من السؤال المستطوع، غير أنني قدمته على وجه التوطئة والتهميد، وبيان ما يعتمد عليه من قاعدة الأصل الحميد،

وأما ما يتعلق بالسؤال فمن المعلوم أن المستحيلات ثلثة: مستحيل عقلاً، ومستحيل شرعاً، ومستحيل عادة، وقد رأيتها يرجع كل واحد منها في التقسيم العقلي إلى ثلثة، فيكون المجموع تسعة ٥١، حاصلة من ضرب ثلثة في ثلثة - فالمستحيل العقلي إما أن يستحيل أيضاً شرعاً وعادة، أو شرعاً دون عادة، أو عادة دون شرع - وهكذا - وهذه الأقسام التسعة بعضها ساقط لعدم

---

الذات بالإيجاب دون الاختيار، كما حققه الإمام الرازي، وهو الحق، لاستحالة تعدد الواجب، ولما ها إلى الذات العلية من الافتقار ١٢

٥١ أقول. بل سبعة لسقوط البعض بالتكرار ودلت أن المستحيل إما أن يستحيل (١) عقلاً - أو (٢) شرعاً - أو (٣) عادة - أو (٤) عقلاً وشرعاً - أو (٥) عقلاً وعادة - أو (٦) شرعاً وعادة - أو (٧) عقلاً وشرعاً وعادة جميعاً - والباطل منها الأربعة والرابع والخامس فبقي ثلثة ١٢، إمام أهل السنة عليه الرحمة

اجتماع بعض المذكورات مع بعض

وينصاح ذلك أن كل مستحيل عقلي مستحيل شرعا وعادة على وجه  
الإطراد، غير قابل لاستثناء مراد، ولهذا نقول إن جميع الظواهر التي يحيل العقل  
بجرائها على ظواهرها يجب تأويلها على ما يليق بها في موطنها - ذلك أنه إذا  
تعارض الدليلان فإما أن يكونا قطعيين، أو ظنيين، أو أحدهما قطعيًا، والآخر  
ضيا - ولا يجوز أن يكونا قطعيين إلا أن يكون أحدهما مدلوليهما مؤولا، أو مسوخا  
إن كان في الأحكام متراخياعه بشيء من الأركان، فإن كان أحدهما قطعيًا دون  
الآخر، ترجح القطعي عقليا كان أو شرعيًا، وإن كانا ظنيين يترجح الشرعي على  
العقلي،

وكل مستحيل شرعا يستحيل وجوده عادة، لوجوب<sup>٥٢</sup> متابعة الشرع،  
وعلم مباينة العادة العامة له، ولا يستحيل ذلك عقلا، لجوار مخالفة العقل لما ورد به  
الشرع، ولهذا لا يجب تحليد الكافر في الدار عقلا، وإن وجب شرعا، والرجوع في  
سائر الأحكام إلى ما ثبت في الشرع المقول لا إلى ما حورته العقول، نعم ما أوجه  
العقل من الاعتقاد، فالمدلول عنه من جملة الإلحاد، لأن خلافه إن كان قطعيًا كان  
مؤولا، وإن لم يكن قطعيًا كان باطلا

٥٢ أقول: الاستحالة الشرعية قد تكون فيما يتعلق بالأحكام التكوينية كدخول كافر في  
أجعة، وقد تكون في الأحكام التشريعية كوجود صلوة بلا طهارة، فبالنظر إليهما ذكر  
التعيين، ومع هذا كان الأولى تبديل المتابعة بالصدق فإن المستحيلات لا توقف على متابعة  
أحد ولا مخالفة، ولو عو به لكان دليلا على كلا الوجهين معينا عن إيراد تعليل كما لا  
يخفى<sup>٥٣</sup>

وكل مستحيل عادة لا يستحيل عقلا ولا شرعا -

إذا علم هذا فجميع المستحيلات العقلية لا تعلق للقدرة بها، وقد رأيت المستحيلات الثلاثة تجتمع في بعض الأشياء مثل اجتماع الليل والنهار، واستحالة شرعا لقوله تعالى: ولا الليل سابق النهار - وغيره - وأما المستحيل العادي فهو مطرد مع وجود المستحيل العقلي<sup>١١</sup>

ومن مثال المستحيل العقلي أيضا كون الشيء وترا و شفعاء، أو لا وترا ولا شفعاء، وكذلك يطرد ذلك في كل تقيضين<sup>١٢</sup> - ومن مثال المستحيل العقلي أيضا ولوج الحمل في سم الخياط، وهي المسئلة المستدعى فيها الجواب،

وإن قيل لم لم يوصف الحق تعالى بالإقتدار على ذلك وعدم القول به يؤدي إلى قصر القدرة وقصورها - قلت ذلك لا يؤدي إليه فإن الله قادر على تصغير الحمل إلى أن يصير بحيث يلج في سم الخياط، وعلى توسيع سم الخياط إلى أن يسع الحمل، وأما لوجه فيه وكل مهمل على صورته فذلك من المستحيل العقلي الذي نص العلماء على أنه لا تعلق للقدرة به بخلاف المستحيل في العادة - قلت ومن قال إنه لا يستحيل ولوج الحمل في سم الخياط لزمه أن يقول بعدم استحالة اجتماع الليل والنهار، لأنهما في العقل سواء في الإمكان وعدمه، فلو قال

١٣ أي لا يغيب أحدهما الآخر قيد حمل عليه في سلطانه، وباتي في وقته وأوانه، فظهر

دلالة الكريمة على استحالة اجتماعهما<sup>١٤</sup>

١٤ أراد بالمستحيل هنا وفيما قبله الاستحالة فصيح وصحهما بالوجود والإطراد<sup>١٥</sup>

١٥ أراد بهما على سبيل عموم المجاز العربي أو الحقيقة اللغوية كل متعالفين لا يصح

اجتماعهما فيقتض وجود كل مهمل وجود الآخر<sup>١٦</sup> إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

لا يستحيل اجتماع الليل والنهار في القدرة أيضا لكان راكبا من الجهل ما لا يخفى على من له أدنى شيء من العقل

وفي استحالة ذلك أقول: لا يعقل النهار نهارا إلا بعد ذهاب الليل، ولا يعقل الليل ليلا إلا بعد ذهاب النهار، ذهاب كل منهما شرط للحيء الآخر، ولا يوجد المشروط إلا عند وجود الشرط، وما لم يذهب أحدهما لا يوجد الشرط، فلا يوجد المشروط، وهو المطلوب

وأقول أيضا صفة النهار النور<sup>٥٦</sup> وصفة الليل الظلمة، وهما نقيضان، اجتماع النقيضين محال، واجتماع الليل والنهار محال، وهو المطلوب، وأقول أيضا لا يجيء الليل حتى يذهب للنهار، وإلا لم يكن ليلا، لوجود نور الشمس، ولو اجتمعا لكان الليل قد جاء، وهو لا يجيء حتى يذهب النهار، فيكون موجودا معدوما، هذا خلف،

وكذلك أقول الجمل كبير، وسم الخياط صغير، والصغير لا يسع في العقل إلا مثله صغيرا، والكبير لا يسعه إلا كبير مثله، فلو وسع الصغير كبيرا في حال كون الصغير صغيرا والكبير كبيرا، لزم أن يكون الصغير صغيرا كبيرا، والكبير كبيرا صغيرا في حالة واحدة، وهو محال لا يتصور وجوده بمحال،

ومن المستحيل العقلي أيضا كل ما أدى إثباته، إلى نفيه، أو فعله إلى تقدم

٥٦ أي كونه بحيث يكون عالم التسميم حيث هو مقابلا لنسيم فيستتر بها لولا تسمع صانع وقس عليه كون الظلمة صفة الليل<sup>٥٧</sup>

٥٧ أي صمدان لقوله تعالى جاعل الظلمت والنور، أو عدم وملكة<sup>٥٨</sup> إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

فاعبه على نفسه-

ومثال المستحيل شرعا لا عقلا عدم صحة صوم الحائض وصلاتها،  
والمغفرة للكافر ودخوله الجنة، دل على استحالة ذلك قواطع الكتاب والسنة-  
ومثال المستحيل عادة لا عقلا ولا شرعا، طيران من لم يعهد له الطيران،  
بالارتجاع إلى السماء ممن لم يخفق له آلة تنيله رفعا، إما حسية كالجنح، أو معنوية  
كالأحوال لأهل الصلاح،

إذا علم هذا علم صحة ما قاله السائل إن الله قادر على كل المحسنات،  
وقول حجة الإسلام "الله خالق كل شيء" يخرج منه ذاته وصفاته - وإنما يعي  
خالق كل شيء وجد<sup>٥٨</sup> أو سيوجد، والمستحيل العقلي غير موجود ولا يوجد،  
فلا يدخل بمفهوم ولا منطوق تحت ذلك الشيء المخلوق، ولو لم يستحل وجود  
ذلك لما سُمي مستحيلا، فلا يجد العقل إلى وجود ذلك ميلا - انتهى مقال النا  
بسمي ملخصا-

هذا كلام علماء العقائد والكلام، وإنما أوردنا بعض التفصيل مع أن هذا  
القدر أيضا لم يكن على وطبيعة الرسالة، لأن المقام من مرل الأقدام، والتجدي قد  
صلوا وأضلوا كثير من العوام، حتى قال كبيرهم: إن الله قادر على الكذب، لأن  
العبد قادر عليه، فإن لم يقدر الرب عليه رداد القدرة الإنسانية على القدرة  
الربانية، وسباني ما فيه إنشاء الله تعالى

و(٩) منه أنه سمع بصير بلا جارحة من الخدقة والأذن، كما أنه عليم بلا  
دماغ وقلب، والمراد بالسمع صفة وجودية فائقة بالذات، شأنها إدراك كل

مسموع وإن خفي، وبالبصر صفة وجودية قائمة بالذات، شأنها إدراك كل مبصر وإن لطف -

والقرآن محمور بهما، وقد ألزم إبراهيم عليه السلام أباه<sup>٥٩</sup> آزر بقوله، يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر - فأعاد أن عدمهما نقص لا يليق بالمعبود -  
ومذهب جمهور أهل السنة أنهما صفتان زائدتان على العلم، ومذهب الفلاسفة وبعض المعتزلة أنهما عبارتان عن علمه بالمسموعات والمبصرات - قال ابن القيم: هما يرجعان إلى صفة العلم وليتا رائدتين عليه مثل الروية - قال ابن أبي الشريف: إنهما وإن رجعا إلى صفة العلم، بمعنى الإدراك فأثبت صفة العلم إجمالا لا يعني في العقيدة عن إثباتهما تفصيلا بمعظيها الواردين في الكتاب والسنة، لأننا متعبدون بما ورد فيهما وإلى هنا يشير قول المصنف: إن الرؤية نوع علم، ولسمع كذلك مع قوله بعد ذلك: سمع بسمع، بصير بصفة رائدة تسمى بصرا، فهي ذلك تنبيه على أنه لا بد من الإيمان بهذين النوعين تفصيلا - والأولى كما في شرح المواقف بهاء على أنهما صفتان زائدتان على العلم أن يقال لما ورد النقل بهما آما بذلك، وعرفنا أنهما لا يكونان بالآلتين المعروفتين، واعترفنا بعدم الوقوف على حقيقتيهما -

(١٠) عه أنه متكلم بكلام - لإجماع الأنبياء، فقد تواتر عنهم أنهم عليهم السلام كانوا يقولون: أمر بكذا ونهى عن كذا أو أحمر بكذا - وكل

<sup>٥٩</sup> أي عه كقوله تعالى وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل، ومه قوله صلى الله عليه وسلم إن

أي وآباك أي صمي يعني أبا طالب<sup>١٢</sup>

ذلك من أقسام الكلام - قديم ٦٠ لامتناع قيام الحوادث بذاته سبحانه - قائم بذاته لأنه وصف نفسه بالكلام حيث قال ' قلنا اهبطوا - فننا بآدم - و المتكلم الموصوف بالكلام لغة هو من قام الكلام بنفسه لا من أوجد الحروف في غيره كما صرح الشاعر :

إن الكلام لقي العواد وإنما جعل اللسان على العواد ديلا  
فما ذهب إليه المعتزلة من أن التكلم في حقه تعالى إيجاد الحروف  
والأصوات في جسم مخالفة لثبته من غير ضرورة - ليس بحرف ولا صوت - لأنه  
صفة له وهو متعال عنه

وهذا الكلام القديم القائم بذاته يقال له الكلام النفسي ولا يوصف بأنه  
عربي أو عبري، وإنما العبري والعربي هو اللفظ الدال عليه -

والكلام النفسي يكون مسموعا عند الأشعري، قياسا على روبة ما ليس  
بلون ولا جسم - ونسب منعه إلى الماتريدي، وصاحب التبصرة منع المنع -  
واستند بعبارة كتاب التوحيد ثم قال فحوز الماتريدي سماع ما ليس بصوت،  
والخلاف في الواقع لموسى عليه السلام فعند الأشعري سمع الكلام النفسي وعند  
الماتريدي صوتا دالا على كلامه تعالى - ووجه اختصاصه بالكليم على الأول  
ظاهر - وعلى الثاني لأنه - أي سماعه الصوت - على وجه فيه بحرق العادة، إذ  
هو سماع بغير واسطة الكتاب والمذك -

ويطلق الكلام على المعين، بالإشراك المعوي أو العقلي، والأوجه الأول

٦٠ بالجر صفة كلام في قوله "متكلم بكلام" وكذا "قائم" الآتي ١٢ إمام أهل السنة عليه



بناء على أن الكلام مطلقاً أعم من اللفظي والنفسي، فيكون إطلاقه في كلا المعنيين حقيقة مع رحلة الوضع، إذ الوضع القدر المشترك وهو متعلق التكلم أعم من كونه معنى نفسياً أو لفظاً، وكيف ما كان لا بد في مفهوم التكلم من قيام المعنى الذي هو الطلب و<sup>٦١</sup> الإختيار بنفسه، ولو تلمظ، لأن التلمظ فرع قيام ذلك المعنى بالنفس، وفرع العلم به، وقيام ذلك المعنى بالنفس وصف كمال ينال الأمة التي هي السكوت الباطني والعجز عن إدارة المعنى في النفس،

موجب اعتقاد أنه تعالى متكلم بهذا المعنى، أي قيام المعنى المسمى بالكلام النفسي بذاته تعالى على تقدير كون الكلام مطلقاً أعم من اللفظي والنفسي، فيجب نفيه عنه تعالى لامتناع قيام الحوادث <sup>٦٢</sup> به تعالى - ومعنى الإضافة في اللفظ

<sup>٦١</sup> الواو بمعنى أو <sup>٦٢</sup>

<sup>٦٢</sup> وإن قيل يقدم الحروف تدها لترتب اللازم لها، وفيه قياس الغالب على الشاهد، وفي النمل والنحل والمواقف والمطالب والحديقة وغيرها ههنا كلام، والسكوت أسلم والحق عندنا أن التوزيع إلى النفسي واللفظي إنما مال إليه المتأخرون إضماراً للمعتزلة وإضماراً للعقول الساقطة، كما اعتاروا في التشابهات مسلك التأويل، وإنما المذهب ما عليه أئمة السلف أن كلام الله تعالى واحد لا تعدد فيه أصلاً، لم ينمض ولن ينمضل عن الرحمن، ولم يحل في قلب ولا لسان، ولا أوراق ولا آذان، ومع ذلك ليس المحفوظ في صدورنا إلا هو، ولا التلو بأفواهنا إلا هو، ولا المكتوب في مصاحفنا إلا هو، ولا المسموع بأسماعتنا إلا هو، لا يحل لأحد أن يقول بحديث المحفوظ التلو المكتوب المسموع، إنما يحدث نحن، وحفظنا، والسُّنَّاء وتلاوتنا، وأيدينا، وكتابتنا، وآذاننا، وسماعتنا، والقرآن القديم القائم بذاته تعالى هو المتجني على قلوبنا بكسوة المهوم، وألسنتنا بصورة المنطوق، ومصاحفنا بلباس المنقوش، وآذاننا يزي المسموع فهو المهوم المنطوق المنقوش المسموع لا شيء آخر

التشريف أي أنه مخلوق الله تعالى من جنس تأييمات المخلوق، فلا يصح انفي أصلا

والتحقيق أن للشيء أربعة أنحاء من الوجود: وجود في الأعيان، وهو حقيقي بالإتفاق، ووجود في الأدهان، وهو مجاري خلافا للحكماء<sup>١٣</sup> وفي العبارة والكتابة، وهما مجاران اتفاقا، فالكتاب يدل على العبارة، وهي على ما في الأدهان، وهو على ما في الأعيان،

فحيث يوصف القرآن بما هو من لوازم القدم كما في قولهم "القرآن عمر مخلوق" فالمراد حقيقته الموجودة في الخارج، لقائمة بذاته تعالى، وحيث يوصف بشيء من لوازم الحدوث يراد به الألفاظ المنطوقة المسمرة كما في قولنا قرأت

غيره دالا عليه

ودلت من دون أن يكون له اتصال عن الله سبحانه وتعالى، أو اتصال بالحوادث أو حلول في شيء مما ذكر، وكيف يحل القديم في الحادث، ولا وجود للحادث مع القديم، إنما الوجود لتقديم ولحادث منه إضافة لتكريمهم - ومعنوم أن تعدد التحلي لا يقتضي تعدد التحلي

دسيدم گر لباس گشت بدل : شخص صاحب لباس را چه تحلل

عرف هذا من عرف، ومن لم يقدر على فهمه فعليه أن يؤمن به كما يؤمن بالله وسائر صفاته من دون إدراك الكنه، وبعض تحقيق المروم في كلمات السادة الأعلام كالمطالب الوفية للمولى العارف بالله سيدي عبد العلي الدهيسي وغيرها من كلمات حملة العلم القدسي، رضي الله تعالى عنهم ورحمنا في الدارين بهم آمين<sup>١٤</sup>

<sup>١٣</sup> أي القائلين منهم بمحصل الأشياء بأنفسها، واحتق خلاصه<sup>١٥</sup> إمام أهل السنة عليه الرحمة

نصف القرآن، أو المخيلة كما يقال حفظت القرآن، أو الاشكال المفروغة كما في قرطهم يحرم على المحدث من القرآن

ولما كان دليل الأحكام الشرعية هو البعظ عرف أئمة الأصول بالمكتوب في المصاحف، المقول بالتواتر، وجعلوه اسماً لمنظم والمعنى جميعاً، أي الطم من حيث دلالة على المعنى

ثم المخالف في صفة الكلام فرق - منهم مبتدعة الحنابلة، قالوا: كلامه تعالى حروف<sup>٦٤</sup> وأصوات تقوم بداته، وهو قديم، و بالغوا حتى قال بعضهم جهلاً: جلد والعلاف قديم، فصلاً عن المصحف، وهذا قول باطل بالضرورة، ومنهم الكرامية فإنهم وافقوا الحنابلة في أنه حروف وأصوات، لكنه حادث قائم بذاته تعالى، لتجويزهم قيام الحوادث به، تعالى عما يقوله الظالمون، ومنهم المعتزلة قالوا: كلامه أصوات وحروف، يحققها في غيره كاللوح المحفوظ، وجبريل، والرسول، وهو حادث عليهم، وهذا الذي قاله المعتزلة لا نتكره نحن بل نقول به، ونسميه كلاماً لفظياً، ونكني ثبت أمراً وراء ذلك، وهو المعنى القائم بالفس، ونقول هو الكلام حقيقة فهو قديم قائم بداته، وهو غير العبارات إذ قد تختلف العبارات بالأرصة والأمكنة

٦٤ أقول: أي أصوات و حروف كالمعهود المعروف، وبطلان هذا غني عن البيان كما قال: وهذا قول باطل بالضرورة<sup>١</sup> اهـ أما القائل منهم بقدم حروف وأصوات لاتشابه احروف المحدث أو الأصوات الحادثة، وليست من الأعراس السيالة العمر القارة في الوجود، ولا منزلة الأجزاء فلا دليل قطعياً من الشرع على بطلانه بل يشير إليه بعض كلام علمائنا وعليك بالمواقف والمثل وما سمينا من قبل<sup>٢</sup>، إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

والأقوام، ولا يختلف ذلك المعنى النفسي، وغير العلم إذ قد يحمر الرجل بما لا يعلم بل يعلم خلافه أو يشك فيه

وما هو الدائر على السنة أهل السنة أن المقرر المكتوب المسموع المحفوظ قديم فقد قيل المراد به المعلوم بالقراءة، المفهوم من الخط، المفهوم من الألفاظ، هذا، وبما ذكرنا من قولنا وهو غير العبارات إلى آخره طهر الجواب عن سؤال مشهور للمعتزلة وهو أنه قد نورد الإخبار في كلام الله تعالى بلفظ الماضي كثيرا - إنا أرسلنا، وعصى فرعون - ومحورها والإخبار بلفظ الماضي عما لم يوجد بعد كذب وهو محال عليه تعالى، فإن هذا الذي قالوا إنما يدل على حدوث النطق، وهو غير المتنازع، ٦٥

**ومنكر أصل الكلام كافر لثبوته بالكتاب والإجماع** - وكذا منكر قدمه ٦٦ إن أراد المعنى القائم بذاته تعالى - واتفق السلف على مع أن يقال القرآن مخلوق وإن أريد به اللفظي والاختلاف في التكفير كما قيل

٦٥ قد أدناك ما هو مسلط أمنا الأقدمين سهم الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه وهو الحق الناصح ١٢

٦٦ فيه تكفير الكرامية وهو مسلط الفقهاء - أما جمهور المتكلمين فيابون الإكفر إلا بإنكار شيء من ضروريات الدين - وهو الأحوط الماعود المعتمد عندنا وعند المصنف العلامة تبعاً للمحققين ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

"سئل عن رسالة حليمة للإمام أحمد رضا قلبي سره في آخر الكتاب، "أنوار المتان في توحيد القرآن" (١٣٣٠ هـ) هي توضح أن كلام الله واحد، وتقسيمه إلى تفسي قديم، ولفظي حادث حادث باطل، تجب المراجعة إليها لطلبة العلم والحق ١٢ محمد أحمد المصباحي

و(١١) منه أنه مريد والإرادة صفة وجودية قائمة بذاته توجب تخصيص المقذور بخصوص وقت إيجاده، والعلم متعلق ألا بذلك التخصيص الذي أوجبه الإرادة، كما أن الإرادة في الأزل متعلق بتخصيص الحوادث بأوقاتها، ولم يحدث له علم بحدوث الحادث كما زعم جهنم بن صفوان وهشام بن الحكيم ولا إرادة بحسب كل مراد كما زعمت الكرامية، لبطلان كونه محلاً للحوادث-

**والإرادة والمشيئة مترادفتان**، ويدعيهما الاختيار، فالكل قديم وواحد، لا كما يزعم أن المشيئة قديمة، والإرادة حادث، ولا كما زعم أن معنى إرادة فعله أنه ليس بمكره، ولا معيوب، ولا ساء، ومعنى إرادته فعل غيره أنه أمر به،

وقد اتفق جميع الفرق على أنه تعالى مريد - وإن اختلفوا في معنى الإرادة- قال الله تعالى: يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ - يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَ لَكُمْ - وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ - وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ إلى غيرها من الآيات والأحاديث -

وقال أبو محمد بن قتيبة: أجمع أهل الحديث على ستة أشياء: وهي ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن - وعلى أنه خالق الخير والشر - وعلى أن القرآن كلام الله غير مخلوق - وعلى أنه يرى يوم القيامة - وعلى تقديم الشيخين على سائر الصحابة في الفصل - وعلى الإيمان بعدد القسور - لا يختلفون في هذه الأصول، ومن عارقهم في شيء من ذلك نابوه وبدعوه وهجره -

فإرادته متعلقة بكل كائن، غير متعلق بما ليس بكائن، فهو تعالى مريد لما نسميه شراً من كفر وعبره، كما هو مريد للخير، ولو لم يرده لم يقع، وانفقوا على جواز ٦٧ إسناد الكل إليه جملة، واختلف في التفصيل - فقيل لا يقال ٦٨ إنه يريد

٦٧ أي وجوب - على منهج الإمكان العام وعبره لمقابلة ١٢

لكفر والعشق والظلم لإيهامه الكفر - أي كونه مأمورا به - كما يقال خالق كل شيء ولا يصح أن يقال خالق القافورات، وخالق القردة، ويقال: له ما في السموات والأرض، ولا يقال: له الزوجات والأولاد للإيهام - وقيل يجوز - وقيل لا يضاف الشر إليه بطريق التأديب المرشد إليه بقوله تعالى: مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ، وَمَا أَصَابَكَ مِنْ مِّسْرَةٍ فَمِنْ تَضْيَعَتِكَ، ويقول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: الخير بيدك والشر ليس إليك،

وعند المعتزلة إما يريد ما كان صاعته، و سائر المعاصي والقبايح واقعة بإرادة العبد، على خلاف إرادة الله تعالى

في شرح البحر: ان لقاضي عبد الجبار دخل على صاحب بن عباد،

٦٨ أقول مناط المنع إيراد الوصف بإرادة الشر، وعند الجميع لا بأس به جملة وتمصيلا، كأن تقول: إنه تعالى هو الذي يريد الخير والشر، والإيمان والكفر، أو تقول: إن الكفر أيضا لا يقع إلا بإرادته سبحانه وتعالى كالإيمان، أو بقول قائل: لا إيمان إلا بمشيئة عز جلاله فنقول ولا كفر، أما أن تبتدى قائلًا يا مريد الضرور، ونحو ذلك فهو المخطور، وفيه المحذور، وهذا كله من باب الأدب في الكلام على وزن ما أعاده من جواز أن يقال الله الباسط القابض، الناعم الضار، المانع المعطي، الرافع الخافض، المعز المذل، المحيي المميت، المقدم المؤخر، الأول الآخر، ولا يقال: الله الضار القابض المانع الخافض المذل المميت المؤخر الآخر كما نقله الإمام البيهقي في كتاب الأسماء والصفات عن الإمامين الحلبي والخطابي في الباسط القابض، وقست عليه الناعم الضار، ثم رأيت رحمه الله صرح به فيهما وفي كل ما ذكرت نقلا عن الحلبي، إلا الآخر، وهو كما ترى أولى بالمنع من المؤخر، ثم هذا القول هو المختار عندي، وبه يشعر كلام المصنف العلامة حيث قدمه - والله تعالى أعلم، إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

وعنده أبو إسحق الأسمرائي، علما رآه قال: سبحان من تنزه عن الصحشاء - فقال الأستاذ على العمور: سبحان من لا يجري في ملكه إلا ما يشاء - والمعتزلة قبحهم الله أرادوا تربيته تعالى عن إصاعة الشر إليه وإرادته ورفعوا في شرك أعظم من شرك المشركين، إذ جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه لا يحصون - وعن عمرو بن عبيد أنه قال ما الرمي أحد مثل ما ألزمي محوسي كان معي في السفينة، فقلت له: لم لا تسلم؟ فقال لأن الله لم يرد إسلامي، فقلت للمحوسي إن الله يريد إسلامك ولكن الشياطين لا يتركونك، فقال المحوسي: فأنا أكون مع الشريك الأغلب - فالمعاصي واقعة بإرادته ومشيته تعالى لا بأمره ورضاه وعيته

و(١٢) هـ أنه عليم، والعلم صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تحيط بالشيء.

على ما هو عليه -

قال الله تعالى: **وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا** - وإذا ثبت أنه الموجد لجميع الكائنات، والصانع لها بالقصد والإختيار، استحال عدم علمه بشيء منها، وفي شرح البحر: لأنه لو لم يتصف به لاتصف بصدده، وهو الجهل، وذلك محال، لأنه نقص، وتعالى الله عن ذلك علوا كبيرا -

وهذا آخر الصفات الذاتية السبعة المتفق عليها، وتسمى بصفات المعاني،

وإنما سميت ذاتية معوية لكونها معاني قائمة بالذات، لا تنعكس عنها

واعلم أن إثبات الصفات له تعالى مذهب جميع أهل السنة - وقال

جمهور الباطنية يأنكرونها كلها، حتى قالوا كل ما يجوز إطلاقه على الخلاق، لا يجوز إطلاقه عليه تعالى - وذهبت طائفة منهم إلى أنه لا يطلق عليه من الأسماء والصفات إلا ما طريقه السلب، دون الإيجاب - فقالوا لا نقول إنه موجود بل نقول إنه ليس بمعدوم - ولا نقول إنه حي عليم قدير، ولكن نقول ليس نعيم ولا

جاهل ولا عاجز - وجورث الكرامية حدوث الصفات وزوالها - وشبهت المشبهة منهم صفاته تعالى بصفات الخلق - وأنكرت المعتزلة أن تكون صفاته تعالى معاني وراء الذات، ٦٩ وادعت أنه عالم بلا علم، قادر بلا قدرة، وهكذا في سائر الصفات، إلا الكلام والإرادة، فاعتبروهما معنيين وراء الذات، محدثين غير قائمين بذاته والكل باطل، لقيام الدليل العقلي والعقلي على خلافه

٦٩ أقول: أما امتنا السادة الصوفية قدسنا الله بأسرارهم القدسية فمع قولهم بالعينية قائلون قطعاً بمعاني قائمة بالذات، تسمى بالصفات، وهذا ميلنا لأجل شيخ الشيوخ شهاب الحق والدين السهروردي رضي الله تعالى عنه مصرحاً بإجماع تلك الطائفة العلية، على هذه العقيدة الحققة السنية، ونأهيك به إماماً عادلاً، ثقة الثقات قولاً ونقلًا،

قال العلامة الشهاب في سيم الرياض - "في شرح السيد هنا نقلاً عن التفسير الكبير -  
بنا لا نعلم كنه صفات الله تعالى كما لا نعلم كنه ذاته تعالى، وإنما المعلوم لك أنا لا نعلمها إلا بآثارها وآثارها، وداته لم تكمل بها، لأن الذات كالمبدأ لها، فيلزم استكمال الذات بالممكن بالذات، بل كمال الذات يستلزم الصفات،

وفي عوارف المعارف. أجمع الصوفية على أن له تعالى صفات ثابتة - لا بمعنى أنه محتاج إليها، وبمعنى أنها، بل بمعنى نفي الصدد، وثبوتها قائمة به تعالى - وهذه مسألة نفيسة سكبت عنها الأصوليون، ورمى أولهم كلامهم بخلافها - وتوضيحها أنه لا احتياج له تعالى إلى الصفة الموجودة في تحقق أثرها، "بل لو لم تكن موجودة كان الأثر بحاله" - إلا أن وجودها أكمل، لاقتضاء كمال الذات لها، ويدفع قول الحكيم الكمال بالذات أعلى من الكمال بما سواه لاستلزامه الاستكمال، وظهر أن مذهب أهل السنة أعلى عقلاً ونقلاً، إلا أن فيه إيهام تعطيل الصفة، ويدفعه أن مجرد وجودها مائدة، وإن سلم فليكن سبباً عادياً للآثار كسائر الأسباب عند الأشعري رحمه الله تعالى فلا استكمال ولا تعطيل، فتدبر واحفظه فانه عزيز انتهى الخ وقال سيدي عبد الغني النابلسي قدس سره القدسي في الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية - هي وفيهاش أي في التاتارخانية هي مثل عن قال بأن الله في تعالى هي عالم



بناته هي أي ذاته علمه هي ولا نقول. له هي صفة هي العلم، قادر بناته هي أي ذاته قدرته هي ولا نقول: له القدرة وهم المعتزلة هي والعلافة نفاة الصفات هي هل يحكم بكفرهم أم لا؟ قال يحكم هي بكفرهم هي لأنهم يتفون الصفات هي بقولهم ذلك هي ومن نفي الصفات فهو كافر هي والحاصل أن القائلين بأن الصفات عين ذاته تعالى طائفتان، محقة ومبطلة، فالمبطلة للمعتزلة، والفلاسفة - لا يؤمنون أن له تعالى صفات زائدة على ذاته سبحانه عقلا، بل هي عين ذاته عندهم عقلا - والحقه أهل الكمال من العارفين، فإنهم يقولون إن له تعالى صفات هي عين الذات، بالنظر إلى الأمر على ما هو عليه مما لا يعلمه إلا الله تعالى، وهي غير الذات بحسب النظر العقلي، وهو محض الإيمان كما بسطناه وحققناه في كتابنا المطالب الرقية. اهـ

وفي مسلم الثبوت وشرحه للمولى بحر العلوم ملكت العلماء قس سره: (وأما البدعة) الغير الجلية لم يكن فيها مخالفة لدليل شرعي قاطع واضح (كتفي زيادة الصفات) فإن الشريعة الحقة إنما أخبرت بأن الله تعالى عالم قادر، وأما أنه عالم قادر يعلم وقدره مما بنفس الذات، أو بصفة قائمة بالذات، فالشرع ساكت عنه فهذه البدعة ليست إنكار أسر واضح في الشرع (فتقبل شهادته وروايته اتفاقا) لأن هذه البدعة لا ترجب الصق إذ ليس فيها مخالفة لأمر شرعي - (إلا إن دعا) هذا المبتدع (إلى هواه) فإن الداعي إلى اهوى مخلص لا يؤمن على الاحتساب عن الكذب - انظر بعين الإنصاف أنه لما كان الدعوة إلى البدعة الغير الجلية رافعة الأمان على الاحتساب عن الكذب فلا رولى أن ترفع الجلية هذا الأمان، والمبتدع بالبدعة الجلية داع أئمة إلى بدعته، فلا يقبل أصلا ما بهم اهـ

أقول وبالله التوفيق، تحقيق المقام على ما أهمي الملك العلام أن الصفة مفارقة ولازمة إما للوجود حيث الوجود غير الموجود أو نفس الذات إما مستندة إليها نفسها أو لا، بل هما مستندان جميعا إلى جاعلها

(١) فالمفارقة بينة المعبرة ولا يصح لعاقل أن يتوهم عيبها، وصفات الله سبحانه و تعالى متعالية عنها بالإجماع، خلافا للكرامية - (٢) ولما لا وجود دون الذات تكون

الذات عرية عنها من حيث هي هي، فكانت معروفة ولو في مرتبة التقرر، ولا مساغ هذا في الصفات العلية، فإن وجوده تعالى عيون داته بالإجماع، من دون نزاع، لأنه من صفاته التسمية وإنما الخلاف في الذاتية-

ولوازم الذات (٣) إذا كانت كمالات غير مستقلة إلى نفسها كانت مستكملة بعيرها، وهو أيضا محال على الله سبحانه وتعالى (٤) فاذن صفاته الذاتية ليست إلا من القسم الرابع، هذا هو الحق الناصع، موجوده ليس إلا بوجود الذات، وتقررها منطوق في تقرر الذات، ولا عراء عنها لذات، ولا مصداق لها وراء الذات، أي ما به صدقها ومشق حملها، وهذا هو معنى قول بعضهم "لا هو بحسب المهورم ولا غيره بحسب المصداق" لا أن الفرق كالعنوان والمعنوي، أو الحد والمحدود، فإنه العيبة سواء بسواء، وعين ما رعمته المعتزلة والحكماء- بيد أن منهم من أروهم كلامه عن هذا واستشيم منه رائحة تعري الذات عن الصفات في بعض المحصرات، كما تقدم نقده عن نسيم الرباض-

ومن العجيب أن القائل الفاضل به عليه ثم وقع فيه، حيث قال "بل لو لم تكن موجودة كان الأثر بحاله"- وأنى تعقل الذات عرية من لوازمها؟ بل لو لم تكن لم تكن، لأن انتفاء المهورم لازم لانتفاء اللازم، فمن أين يبقى للأثر أثر؟ فهذه الزيادة التي يوجهها كلام بعضهم هي الباطلة المسكرة، وعليها شدد النكر سيدنا الشيخ الأكرم حيث قال في الباب السادس والخمسين من الفتوحات:

أما سقم الاستقراء فلا يصح في العقائد فإن مبتناها على الأدلة الواضحة، فإنه لو استقرنا كل من ظهرت منه صنعة لوجدناه جسما، فنقول إن العالم صنعة الخلق وعنه، وقد تتبعنا الصنائع فلم نجد صانعا إلا ذا جسم، والحق صانع، فقال الخمسة: الحق جسم، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، وتبعنا الأدلة في المحدثات، فما وجدنا عالما بنفسه، وإنما الدليل يعطي أن لا يكون عالم إلا بصفة رائدة على داته تسمى علما، وحكمها هيمن قامت به أن يكون عالم، وقد علمنا أن الحق عالم فلا بد أن يكون له علم ويكون ذلك العلم صفة رائدة على ذاته قائمة به، تعالى الله عما تقول المشبهة علوا كبيرا- كلا بل هو الله العالم الحي القادر القاهر

الخير، كل ذلك بتعنه لا بأمر رائد على ذاته، إذ لو كان ذلك بأمر زائد على تعنه، وهي صفات كمال لا يكون كمال الذات إلا بهاء فيكون كماله بزائد على ذاته، وتتصف ذاته بالنقص، إذ لم يقم بها هذا الرائد - فهذه من الاستقراء، وهذا الذي دعا المنكلمين أن يقولوا في صفات الحق "لاهي هو ولا هي عوه" - وفيما ذكرنا صرب من الاستقراء الذي لا يبق بالجواب العالي - ثم أنه لما استشعر بذلك القائلون بهذه المذهب سلكوا في العبارة عن ذلك مسلكا آخر فقالوا: ما\* عقلنا به بالاستقراء، وإنما قلنا: أعطى الدليل أنه ما يكون عالم إلا من قام به العلم، ولا بد أن يكون أمرا زائدا على ذات العالم، لأنه من صفات المعاني، يقتدر رفعه مع بقاء الذات، فلما أعطانا الدليل ذلك طردناه شاهداً وغائباً، يعني في الحق والخلق، وهذا هروب منهم وعدول عن عين الصواب - اهـ بحرومه -

فانظر كيف رد عليهم بعلوم النقص إذ لم يقم بها هذا الرائد وكيف نقل عنهم الإصاح بأن العلم صفة يقتدر رفعها مع بقاء الذات، فهذا والله هو الباطل الصراح، وكل ما رده الشيخ به مما ذكرهما وما ذكر قبله من لزوم افتقاره تعالى إلى الصفات لو كانت أعيانا زائدات فهو حق قراح،

أما على ما قررنا وليس فيه بحمد الله ما يحوم حومه رد وإنكار، وأنى يكون فيه افتقار للذات المتعالية إلى الصفات العالية، وما هي لا قضيتها والمستندة إليها، والشيء لا يحتاج إلى مقتضاه بل هو المحتاج إلى ما اقتضاه، إذ لا قيام لصفات إلا بالذات، ولا مساغ ههما للإستكمال، فإن الكمال هو الصفة لا غيرها، وهي مقتضاة نفس الذات، فالذات بنفسها اقتضت كمالها المسمى بالصفة، لأن الكمال شيء آخر يحصل للذات من جهة الصفات، كما يلزم على من يقتدر بقاء الذات مع رفع الصفات،

وأبضا يحين الإنكار منهم على من يقول بمحض الريادة في جميع المراتب، وإن لم يقتدر ما أوهم بعضهم، وذلك لما فيه من إنكار حصرة الإغلاق ومرتبة الجمع، وأنت تراهم قائلين في تلك المرتبة بعمية العام، فصلا عن الصفات، مما دا يستكر وكيف يظل به حكم مرتبة

الفرق، وهذا الشيخ الأكبر قدس سره قائلا في الباب السبعين وأربع مائة مانصه:

"وأما وضعه بالعنى عن العالم، علما هو لم توهم أن الله تعالى ليس عين العالم، وشرق بين الدليل والمندلول، فالأمر واحد، وإن اختلفت العبارات عليه، فهو العالم والعين والمعنوم، وهو الدليل والبال والمندلول، وهو قول المتكلم "ما هو غيره فقط" وأما قوله "وما هو هو" فهو لما يترى من أنه معقول رائد على ما هو، فمضى أن يكون هو، وما قدر على أن يثبت هو من غير علم يصعب به. فقال "ما هو غيره" - فحار فتعق بما أعطاه فهمه، فقال "إن صفة الحق ما هي هو ولا هي غيره" ولكن إذا قلنا نحن مثل هذا القول ما نقول على حد ما بقوله المتكلم، فإنه يعقل الرائد ولا يد، ونحن لا نقول بالرائد - الخ - اهـ - بعض اختصار -

فاطر من أي معام يتكلم الشيخ، وفي أي واد يسر، وعني أي زيادة مه الكبر، وتأمل آخر كلامه "إن إذا قلنا نحن مثل هذا القول الخ" تعني أنه لا يكرر الكلام، إنما يكرر المشأ مسر إثبات موجود سوى الله تعالى، فاعلمهم والله يتولى هداك،

وهذا ما افاد المولى الساسي أن الصورية تقول بعينية طورها وراء طور العقل، فهم كمد علمت لا يخصوها بالصعفات، بل ليس عندهم في الدار غيره ديار، ومعاد الله أن يكون الشيخ من نعة الصعفات، وهو القائل في خطبة له ذكرها في الفصل التاسع من السباب الحادي والسبعين بعد الثلاث مائة "الحمد لله الذي ليس لأوليته افتتاح، كما لساتر الأوليات، الذي له الأسماء الحسنى والصعفات العلى الأوليات، الخ"

وقال الشيخ عبد الوهاب الشعراني قدس سره الرباني في اليواقيت والجواهر من المبحث الثاني: من كتب الشيخ - يعنى الشيخ الأكبر قدس سره - ومصنفاته كلها في الشريعة والخفيقة على معرفة الله تعالى وتوحيده، وعلى إثبات أسمائه وصفاته وأبيانه ورسله - الخ - وبعد النيا والتي كيف يرد الإجماع المحكم المعمول عن إمام الفريقين شيخ الشيوخ عتشان به يذكره لسان الطريقة المتكلم عن طور فوق طور العقول؟

وبا لجملة فالدي نعتقده في دين الله تعالى أن له عروجل صفات أرلية قديمة قائمة بداته

و(١٣) منه أنه متصف بصفات الأفعال أي سمات تدل على تأثير، نحو الخالق البارئ المصور، والوراق المحيي المميت، والكل يجمعها اسم التشكويين، بمعنى اندراجها تحته، وصدقته على كل منها - قال الله تعالى: إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ -

واعلم أنه لاخلاف بين أهل السنة في كونه تعالى خالقاً ورازقاً، محيياً ومميتاً ونحو ذلك في الأزل، بمقتضى ذاته عند الماتريدية، ومعنى أنه سيخلق عند الأشاعرة - وإنما الخلاف في الترقيق، والتعليق، والإحياء، والإماتة، ونحوها المعبر عنها "بالتكوير" عند الماتريدية كالأول قديمة، وعند الأشعرية حادثة لكونها عندهم عبارة عن تعلقات القدرة

فائدة: لما كان الصفة ليست بعين الذات بمعنى أن مفهومها غير مفهومها - ولا غيرها مفصلاً عنها، لقيامها بها وعدم انعكاسها، لايتوجه حديث تعدد القدماء، إذ لا معبرة في الحقيقة بينها وبين الذات، ولا بين بعضها بعضاً وأما الصارم فقد أثبتوا الأقسام الثلاثة التي هي الوجود والعلم والحياة،

هو وجل، لوازم لنفس ذاته تعالى، ومقتضيات لها بحيث لا تقدير للذات بدونها، وهي المقتضية إلى الذات، لأنها باقتضياتها وقيامها بها، وهي الكمالات الحاصلة للذات بنفس الذات، فلا مصداق لها إلا الذات، ملها حقيقة بها هي هي، وهي المعاني القائمة القديمة بالمقتضيات للذات، وحقيقة بها هي وما هي إلا عين الذات من دون زيادة أصلاً - فاعلم وتثبت - وإياك أن تزول، فإن المقام منزلة الأقدام، وبالله التوفيق وبه الاعتصام ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة

وسموها الأب والابن وروح القدس، واعتقدوا انتقال أُنسوم لعلم إلى بدن عيسى عليه السلام، فجززوا الاتصال والانتقال، فثبت التعاير - وحاصل أن المستحيل تعدد ذوات قديمة، لأدات وصفات -

في شرح المقاصد بعد بيان مذهب أهل الحق، قال: وهذا يعرط تحرّزهم عن القول بتعدد القدماء، حتى مع بعضهم أن يقال صفاته قديمة، وإن كانت أربية، بل يقال هو قديم بصفاته، وآثروا أن يقال هي قائمة بذاته، أو موجودة بذاته، ولا يقال هي فيه، أو معه، أو مجاورة له، أو حائلة فيه، لإيهام التعاير، وأطبقوا على أنها لا توصف بكونها أعراضاً -

ولما كان هذا المقام مرّة الأقدام لكثير من الخواص، فضلاً عن العوام، بسبب الخلط وعدم التفرقة بين اصطلاح الفلسفة والكلام فلا بأس بإيراد ما يزيل الأوهام، فنقول:

الموجود على رأي المتكلمين ينقسم إلى القديم والحادث، وعلى رأي الفلاسفة إلى الواجب والممكن، وعة الحاجة عند المتكلم الحادث، وعند الفلاسفة الإمكان، وبين حدوث الدائي والزماني نسبة العموم والخصوص عند الفلاسفة، ونسبة المساواة عند المتكلمين، والقديم عند المتكلمين لا يستند إلى عمة أصلاً، بل يساوي الواجب الفلسفي، كما أن الإمكان الفلسفي يساوي حدوث المتكلمين، وقالوا كل ممكن محدث، فلما قل المتكلمين يقدم صفاته الكمالية فكأنما صرح بعدم استنادها إلى العلة -

قال السعد في شرح لمقاصد المتكلمين لما لم يقولوا بتقديم شيء من الممكنات كان إثبات القديم إثباتاً للواجب

قال الإمام الراربي في المحصل: اتفق المتكلمون على أن القديم يستحيل

## إسناده إلى الفاعل

وفي التحصيل شرحه. أما أصحاب أبي الحسن الأشعري فيقولون بصفات  
قديمة لكنهم يقولون لا هي عين الذات ولا غيرها فذلك لا يطبقون المعلولية عليها  
وفي شرح المواقف للسيد: واعلم أن القائل بأن علة الحاجة هي الحدوث أو  
مع الإمكان حقه أن يقول إن القديم لا يستند إلى علة أصلاً، لأنه لا حاجة له إلى  
مؤثر قطعاً، فلا يتصور منه القول بأن القديم يجوز استاده إلى الموجب  
وفي حاشية المرجعي عليه: ولا يتصور منهم الإتفاق، وأقول بل حقه أن  
يقول إن القديم يساوي الواجب فلمهم نفى صفات الواجب القديمة، وإلا لزم تعدد  
الواجب بالذات، إلا أن يعتذر بأن صفات الله تعالى ليست عينه ولا غيره فلا يلزم  
واجب غير الذات فلا تعدد فيه ٧٠

مسئلة : صفا الله تعالى في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة - فمن قال إنها  
مخلوقة أو محدثة، أو وقف فيها بأن لا يحكم بأنها قديمة أو حادثة، أو شك فيها، أو

---

٧٠ أقول الغنى عن المؤثر يساوي الوجوب الذاتي، والوجوب الذاتي لا يقبل التعدد، ونفى  
العبرة بالمصطلحة لا ينفيه - والحق التحقيق بالقبول، المستقر عليه رأي الفحول، كالإمام  
للرازي والعلامة سعد بن عبد الله، ما ألقينا عليك من قبل، أن الصفات واجبة للذات بالذات  
لا بالذات، مستندة إلى الذات، لا على وجه الخلق والإحداث بل على جهة الإقتضاء الذاتي  
الأزلي، والإقتضاء في الوجود والقيام - والممكن وكذا الحوادث الذاتي أهم من الزماني مطلقاً،  
والقديم من الممكن من وجه، نبدأ أنا لا نطلق الحدوث إلا في الزماني، كما لا نقول  
المخلوق إلا عليه، لأن الخلق هو الإيجاد بالإختيار، فاحفظه فإنه هو الحق، وبه تنحل  
الإشكالات جميعاً، وبالله التوفيق ١٢

تردد في هذه المسئلة ونحوها فهو كافر ٧١ يا الله تعالى

مسئلة: إن ساء الله تعالى بسبب الكذب والعجز وعجز ذلك إليه كافر، وكذا من نفى صفة من صفاته الذاتية - من الحيوة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام - مستبصرا في ذلك - كقول له ليس بحي، ولا عالم - وكذا قوله ليس بعالم بالجزئيات، أو لا قادر، أو لا مرید، أو لا متكلم، أو لا سمیع، أو لا بصير، فهو كافر بالإتفاق

ومن جهل صفة من هذه الصفات ونعاهها غير مستبصر فيها فاختلف العلماء في تكفيره - والمعتمد عدمه، فإن هذا الجهل لا يخرج عنه اسم الإيمان، وإن كان يخرج عنه كمال الإيقان، ولم يعتقد ذلك اعتقادا يقطع "بصوابه ويراه دينا وشرعا،

ومن أثبت الوصف ونفى الصفة على طريق التاويل الفاسد، والخطأ المعصي إلى الهوى والبدعة - كنفي المعتزلة صفاته القدسية الذاتية على توهم الحذر من تعدد القدماء، وقولهم عالم لا علم له، فهناك ما اختلف السلف والخلف في تكفير قائله ومعتقده - فمن رأى أخذهم بالمآل لما يؤديه إليه قوههم ويسوق إليه

٧١ هذا نص سيدنا الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه في "الفقه الأكبر" وقد تواتر عن الصحابة الكرام والتابعين العظام والمجاهدين الأعلام عليهم الرضوان التام إكفار القائل بخلق الكلام كما نقلنا نصوص كثير منهم في "سجن السجوح عن عيب كذب مقبوح" وهم القدوة للمفتهاء الكرام في إكفار كل من أنكر قطعيا، والمتكلمون بحصوه بالضرورة وهو الأحوط، وإمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

\* هو ١٢



مذهبهم كفرهم - لأنه إذا نفى العلم انتفى العالم، إذ لا يوصف بعالم إلا من له العلم، فكأنهم صرحوا عنده بما أدى إليه قروهم من لزوم نفي الوصف للمشتق لمعي المشتق منه - ومن لم ير أخذهم بحال قولهم وما لزمهم بموجب مذهبهم لم ير إكفارهم - قال: لأنهم إذا اطلعوا على هذا قالوا لا نقول ليس بعالم سلباً معطلا له تعالى عن العلم، بل ليس بعالم بعلم رائد على ذاته، فإنه عالم بعلم هو ذاته، وقولنا لا يؤل إليه، ونعتقد كفرهم مثبكم

فعلى هذين الأصلين اختلف الساس في تكفير أهل التاويل - والصواب ترك إكفارهم، وإجراء أحكام الإسلام عليهم - لكن يعطى عليهم بوجع الأدب، وشديد الرجاء حتى يرجعوا عن بدعتهم، فقد طهر في عهد الصحابة والتابعين من قال بأمثال هذه الأقوال من القدر، وراي الخوارج، والإعتزال، فما أراحوا لهم قبرا، ولا قطعوا لأحد منهم ميراثا، لكنهم هجروهم في الكلام، والسلام، والمقام، والطعام، وأدبوهم بالصرب والنفي - أي الإخراج من بلادهم - أو الحبس، لدفع فسادهم، والقتل لأرباب عتوهم وعنادهم، على قدر أحوالهم، لأنهم باعتقادهم ما يخالف الحق مما لا يكفرون به فساق، ضلال، عصاة، أصحاب كبائر

(١٤) منه الاعتقاد بقضائه وقدره، فإنه من شعب الإيمان، وقد ثبت بالأدلة القاطعة من الكتاب والسنة، وعليه إجماع الصحابة، وأهل الحل والعقد من

---

٧٢ أقول ما ذكر إلى هنا من قوله لكن يعتقد حق واضح في كل بدعة ضلالة، والأصوب عدي في خصوص المسئلة أعني نفي زيادة الصفات - ما قلته عن مسم الثبوت وشرحه موافق للرحموت من أنه بدعة لا توجب فسقا، إذ ليس فيه إنكار قطعي، والله تعالى أعلم ١٢  
إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

## السلف والخلف

وأكرته القدرية زاعمين أنه سبحانه لم يقلّر شيئاً، ولم يتقدم عنه بشيء، وأنه إنما يعمله بعد وقوعه - ويضللان هذا أظهر من الشمس - وسموا "القدرية" لإبكارهم القدرة وإسعادهم أفعال العباد إلى قدرتهم - قال النوروي وقد انقروا بأجمعهم، ولم يبق أحد من أهل القبة على ذلك، والله الحمد -

ومنهم من يقول الخير من الله، والشر من غيره تعالى - وهم المعتزلة والريضية وغيرهم، وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم قال القدرية ٧٢ بحسب هذه الأمة - قال الخطابي: إنما جعلهم بحسب المصاهاة من غيرهم مذهب الجوس في قولهم بالأصلين: النور والطمعة، يزعمون أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الطمعة - فصاروا ثنوية - وكذلك القدرية يصيقلون الخير إلى الله، والشر إلى غيره

والبحث في القدر والنقض يوقع في البلاء - وقد ورد: إذا ذكر القدر ٧٣ فأمسكوا - ولا يسلبان قدرة العزم عند خلق الاختيار، فيكون جبراً ليصح

٧٣ رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن عدي وإسحاق والبيهقي وغيرهم عن ابن عمر بسند صحيح على أصول والدارقطني عن حذيفة وابن عدي عن جابر والخطيب عن سهل بن سعد رضي الله تعالى عنهم فلاشك في صحته ولو قصره ونحاه عبد أبي داود وغيره "إن مرصوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم" ٧٤

٧٤ رواه ابن عدي في الكامل عن أمير المؤمنين عمر العاروق والضيراني في الكبير عن ابن مسعود وعن ثوبان رضي الله تعالى عنهم - كلهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم - والحديث حسن كما به عليه الإمام السيوطي في الجامع - وفي الباب أحاديث كثيرة، إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

احتجاج الفساق على ما أوقعوا أنفسهم فيه -

في الكفر قال جميع العلماء: الرضاء بالقدر والقضاء فرض، خيرا كان أو شرا، ولا يلزم من ذلك شيء، قال المخالف لو كان الرضاء بالقضاء واجبا لوجب الرضاء بالكفر، وهو باطل جماعا لأن الرضاء بالكفر كفر - واجيب بأن للكفر نسبة إلى الله تعالى، باعتبار ما عليه له، ونسبة إلى العبد باعتبار محليته له، واتصافه به، وإنكاره باعتبار النسبة الثابتة دون الأولى - والرضاء به باعتبار النسبة الأولى دون الثانية - والفرق ظاهر، إذ لا يلزم من وجوب الرضاء بشيء باعتبار صدوره عن فاعله وجوب الرضاء باعتباره وقوعه صفة لشيء آخر

مسئلة: يحجر الله ما يشاء ويثبت ما يريد من المرقوم في الكتاب أي الروح المحفوظ كذا قبل ٧٥ وما في أم الكتاب - أي أصله وهو علم الرب كما قال الله تعالى وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ - وعنده ٧٦ علم الكتاب - فلا يتغير ولا يتبدل، مهما كان أو معقدا، فسعد سعيد، وشقاء ضده مقرر في علمه، لا يزول بذلك الكتاب، وهذا لا خلاف فيه بين أهل السنة، وإن اختلفوا في أن السعيد قد يشقى

٧٥ مرصه لأن الروح محفوظ - وإنما الخو والإثبات في صحف الملائكة، لكن قد ورد بعض ما يثبت في اللوح أيضا، ولعل التوفيق ما أخرج ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: إن الله تعالى لوحا محفوظا مسيرة خمس مائة عام من درة بيضاء، له دفنان من ياقوت، والدفنان لوحان، لله كل يوم ثلاث مائة وستون لحظة بمحوما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب اه فتعس اللوح محفوظ وفي دخيه الخو والإثبات، والله تعالى أعلم ١٢

٧٦ روى أبوه جرير والمندرو أبي حاتم في تفسرهم عن مجاهد ومن عنده علم الكتاب قال هو الله عز وجل اه ومثله عن الحسن ١٣

وبالعكس، وهو مذهب الماتريدية، وهو قول عمر و ابن مسعود نظرا للحال - أو لا يكون ذلك وعليه الأشاعرة وابن عباس ومجاهد نظرا للمآل - فالخلاف لفظي، وكذا قوله أنا مومن بإنشاء الله تعالى

فائدة: ولتقدير أربعة أقسام: الأول في العلم، وهذا لا يتصور - والثاني في اللوح المحفوظ، وهو يمكن تعيره - والثالث في الرحم لما أن الملك يوم يكتب رزقه وأجله وشقي وسعيد - الرابع هو سوق المقادير إلى المواقيت، وهذا إذا لطف الله بعبده صرف عنه إذا كان قبل أن يصل إليه

والقضاء على صريين مرم ومعلق - فالأول لا يتصور، والثاني يمكن تعيره - ومنه ما عده سلطان لعارفين سيدي عبد القادر الجيلاني قنس سره الرباني بقوله في القضية "إنما الرجل من يتعرض لنقصاء فخره" إذ المعلق قد يعيره الله بلا واسطة - فلا بدع أن يرده بها إكراما لأوليائه - ومنه ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرد القضاء إلا الدعاء ونحوه كذا في الأكثر - وأدعاء رد القضاء المحرم باطل ٢٧

٢٧ أقول أخرج أبو الشيخ في كذب الثواب عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: أكثر من الدعاء، فإن الدعاء يرد القضاء المحرم - وأخرج الديلمي في مسند الفردوس عن أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه وابن عساکر عن عمر بن أوس الأشعري مرسلًا كلامهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: الدعاء جند من أجناد الله يجند يرد القضاء بعد أن يرم

وتحقيق المقدم على ما أضمني الملك العلام أن الأحكام الإلهية التشريعية كما تأتي على وجهين: (١) مطلق عن التقيد بوقت كعابتهما و(٢) مقيد به كقوله تعالى: فَإِنْ شَهِدُوا قَاتِلَ كُفْرًا فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَخْرُجُوا مِنَ الْبُيُوتِ أَوْ يَخْرُجَ اللَّهُ لَهُمْ سَبِيلًا - فلما نزل حد الزنا

و(٥) منه أنه تعالى خالق لأفعال العباد، والعبد كاسب - قال الله تعالى  
 خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ - وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمُرُونَ - وليس لكسب العبد تأثير فيه  
 استقلالاً - وإن أثر تبعاً للخلق، فتأثيره بنائمه، بل هو أيضاً كذلك، فلا حرج -  
 كما تقول الجبرية - ولا اختيار استقلالاً - كما زعمت المعتزلة ٧٨ -

والمحققون من أهل السنة قالوا: الحق أنه لا يكفر المعتزلة بقولهم إن العبد  
 خالق لأفعاله باختياره - لأنه ليس بشرك، يد الشرك إنما هو بالمشاركة في معنى  
 الألوهية، وهم لا يقولون بذلك، إلا أن مشايخ ماوراء النهر بانفرا في تصليلهم  
 حتى قالوا: المحموس أسعد حالاً منهم حيث لم يشترأ إلا شريكاً واحداً، وهم أثبتوا  
 شركاء لا تخصي،

قال صلى الله تعالى عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله من سبيل الحديث - رواه مسلم  
 وغيره عن عبادة رضي الله تعالى عنه - والمطلق يكون في علم الله مؤبداً أو مفقداً، وهذا  
 الأخير هو الذي ياتيه النسخ فيض أن الحكم تبدل، لأن المطلق يكون ظاهراً ثابتاً حتى  
 سبق إلى بعض الخواطر أن النسخ رفع الحكم - وإنما هو بيان مدته عندنا، وعند المحققين -  
 كذلك الأحكام التكوينية سواء بسواء، فمقيد صراحة كأن يقال لمك الموت عليه الصلوة  
 والسلام : اقتصر روح فلان في الوقت الملائم إلا أن يدعى فلان، ومطلق لفلان في علم الله  
 تعالى وهو المزمع حقيقة - ومصرف بدعاء مثلاً - وهو المعلق الشبيه بالمزمع - فيكون مزمعاً  
 في زمن الخلق، لعدم الإشارة إلى التقييد، معقداً في الواقع - فالمراد في الحديث الشريف هو  
 هذا أم المزمع الحقيقي فلا راد لقضائه ولا معقب حكمه - وإلا لزم الجهل تعالى الله عن  
 ذلك علواً كبيراً، فاحفظ هذا، ففعلك لا تجده إلا مناً، وبالله التوفيق، إمام أهل السنة  
 رضي الله تعالى عنه،

ومن لطيف ما حكى أن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه ناظر معتزليا فقال له قل "با" فقال "با" ثم قال له قل "دال" فقال "دال" فقال - إن كنت خالقا لأعاندك فأخرج الباء من مخرج الدال، أو كما قال، فانقطع المعتزلي و(١٩٦) منه أنه تعالى مرئي بالأبصار في دار القوار، خلافا لمعتزلة ٧٩-

وتحرير محل النزاع أنا إذا نظرنا إلى الشمس مثلا ورأيها ثم أغمصنا العين، فإننا نعلم الشمس عند التعميص علما جديا، لكن في الحالة الأولى علم أمر زائد، وكذلك إذا علمنا شيئا علما تاما جديا، ثم رأيناه فإننا ندرك بالبداهة تفرقة بين الحالتين، وهذا الإدراك المشتمل على الريادة نسميه الروية، ولا يتعلق في الدنيا إلا بمقابلة لما هو في جهة و مكان، فهل يصح أن يقع بدون المقابلة والجهة والمكان؟ ليصح تعلقه بذاته تعالى مع الثبوت عن الجهة والمكان،

ولا خلاف عندنا أنه تعالى يرى ذاته المقدسة، وأن رويته له سبحانه جائزة عقلا في الدنيا والآخرة - والمعتزلة حكموا بامتناع رويته تعالى عقلا لذي الخواص، واحتجوا في رويته لذاته - وتفقوا أهل السنة على وقوعها في الآخرة، واحتجوا في وقوعها في الدنيا

قال صاحب الكفر: قد صح وقوعها له صلى الله تعالى عليه وسلم، وهذا قول جمهور أهل السنة وهو الصحيح، وهو مذهب ابن عباس، وأنس، وأحمد القولين لابن مسعود، وأبي هريرة، وأبي در، وعكرمة، وإخس، وأحمد بن حنبل، وأبي إخس الأشعري، وغيرهم - وبها عائشة وابن مسعود في أشهر قوليه،

٧٩ والرافضة، عنهم الله تعالى ١٢

٨١ منصوب على المدح ١٢

وأبوهريرة\* وعنه جماعة من المحدثين من الفقهاء و المتكلمين - وقد مر ما  
عائشة عندما بأعلم من ابن عباس، وتوقف بعضهم كسعيد بن جبر، وأحمد بن  
حبل في أحد ٨١ قوله، وبعض أكابر المالكية، وتبعهم القاضي عياض، وقال  
البعض رآه بقبه - رصود الله عليهم أجمعين - وكل هذا لاختلاف الأدلة  
واضطرابها -

وكذا اختلف لموسى عنه السلام والأصح الذي عليه الجمهور أنه لم يره  
سبحه - هذا، و لم يرو في غيرهما شيء أصلاً -

وأرجح قول الأشعري مع الوقوع لتعارف الولي، وهو أوفق بالحديث  
"واعلموا أنكم ٨٢ لن تروا ربكم حتى تموتوا" وهذا قول الجمهور من العلماء  
والأولياء، ولذا لما أتى سلطان العارفين سيدنا عبد القادر الجيلاني قدس الله سره  
بمقبره عم أنه يرى الله بعينه فقال: أحق ما قيل فيك؟ فاعترف فرجوه، وهذه إن  
فاه بذلك - ثم قال لخصمه هو بحق في قوله ملبس عيه، فإنه شاهد ببصره سور  
الحمال، فظن أن بصره رأى ما شاهدت ببصره، وليس كذلك بل بصره رأى نور  
بصرته فقط، والمراد بالروية الواقعة في كلام السادة الروية القلبية

\* أي كذلك ١٢

٨١ التحقيق أنه رضي الله تعالى عنه كان يقول ما مطلقا وسئل عنها مرة فقال رآه رآه  
رآه حتى انقطع بصره قدس بصره بيد أنه كان يجني في الجاهل إبقاء على العوم كي لا تسول  
هم أقدام، بما يتجاذب إليه الأوهام، من الجهة والبقابة ولوارم الأجسام ١٢

٨٢ رواه الطبراني في كتاب السبع عن أبي أمامة الباهلي رضي الله تعالى عنه ١٢ إمام أهل  
السنة رضي الله تعالى عنه

المسماة بمقام الشهود - أي دوام استحصار اتصافه تعالى بصفات جلاله وبعوث  
كماله - فحيث أطلقوا الرؤية والمشاهدة فمرادهم ذلك لا الرؤية بالبصر، كذا في  
الكثر - وكفروا مدعي الروية كما أن القارئ في ديل قول القاضي " وكذلك من  
ادعى بحالسة الله تعالى والعروج إليه ومكانته " - قال \* : وكذا من ادعى رؤيته  
سبحانه في الدنيا بعينه، كما بيته في شرح العقدة الأكبر

واختلف في تكفير مكر الروية في الآخرة والشك فيها - وللمع أوضح  
والتمسيق أرجح - وأما رؤياه سبحانه في المنام فأبو منصور الما تريدي ومشايخ  
سمر قد قالوا لا يجوز وبالعوا في إنكار ذلك ، لأن ما يرى في المنام حيل ومثال،  
والله تعالى منزّه عن ذلك، وجائزة عبد الجمهور، لأنها نوع مشاهدة بالقلب، ولا  
استحالة فيه، وواقعة كما حكيت عن كثير من السلف منهم أبو حنيفة وأحمد بن  
حبل رضي الله تعالى عنهما، وهل يشترط أن تكون بلا كيف ولا مثال؟ فقالوا  
كما تكون حال اللحظة في الآخرة، وقيل لا، وذكر القاضي الإجماع على أن رؤيته  
تعالى ماما جائزة، وإن كان بوصف لا يليق به تعالى - قال باظم البحر:

و رؤيا عاتق وكذا عبي  
هما صدق فيما لك من مطاب

وفي الشرح: واعلم أنه لا خلاف بين الحفاظ في حوار رؤيته صلى الله  
تعالى عليه وسلم بقطعة وماما، وإما خلاف في أن المرئي ذاته الشريعة حقيقة أو  
مثالها، فذهب إلى الأول جماعات - وإلى الثاني العزالي، والقسرافي والياضي،  
وآخرون -



احتج الأولون بأنه سراج إلهادية، ونور الهدى، وشمس المعارف، فكما يرى السور، والشمس، والسراج من بعدة والمرئي حرم الشمس بأعراضه وخواصه، فكذلك الجسم الشريف، فلا يلزم مفارقة الروضة الشريفة، ولا خلوا الضريح منه، بل يحرق الله الحجب والموانع للرأي حتى يراه، وهو في مكانه، وعلى هذا فيمكن أن يراه جماعات في أقطار مختلفة

ورده البعض بأن محل النزاع أن يراه كل منهم في بيته من قطره لا أن يرويه في محله، فإن الشمس إنما يرى في البيت شعاعها، لا هي، إذ هي مكانها، ولو حصرها بيت الرأي لا تمتنع رؤيتها في بيت غيره، موجب القول بالمثل، سواء وافق صورته الحقيقية أو لا لأن المرئي على خلافها إنما هو صورة الرأي المنطبعة في مثاله صلى الله عليه وسلم، إذ هو كالمرآة المنصورة، وبهذا علم جواز رؤية جماعة له في آن واحد من أقطار متباعدة، بأوصاف مختلفة،

وقالوا: رؤياه على صورته وصفته الحقيقية لا تحتاج إلى تعبير، وعلى غيرها تحتاج إلى تعبير، وهي حقة في الوجهين لا تلييس فيه من الشيطان باتفاق، لعدم "إن الشيطان لا يتمثل بي" فالصحيح أن رويته صلى الله تعالى عليه وسلم حق على كل حال، وإن بعير صفة، لأن تصور تلك الصورة من قِبَل الله تعالى قال صلى الله تعالى عليه وسلم "من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثل بي" وفي رواية "فقد رأى الحق فإن الشيطان لا يتزاي بي - وما يكون

٨٣ رواه أحمد والبخاري والترمذي عن أسد روى الله تعالى عنه وفي الباب أحاديث بلغت مبلغ التواتر ١٢

٨٤ رواه الأئمة أحمد والشيخان عن أبي قتادة رضي الله تعالى عنه ١٢

فيها من مخاطبات ومحورها فيس، بمقطوع به كما قالوا لكونه أمرا رائد اعلى ما  
اقتضاه الدليل، وقال رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم يقظة جائزة بالاتفاق،  
واقعة، فقد حكى ابن أبي حمزة والبارزي والياضي وغيرهم عن كثير من الصالحين  
أنهم رأوا النبي صلى الله عليه وسلم وذكر ابن أبي حمزة عن جمع أنهم حملوا على  
ذلك رواية ٨٠ "من رأيي ما ما فسراني في اليقظة" وأنهم رأوه نوما فرأوه بعد  
ذلك يقظة وسألوه عن تشويشهم من أشياء فأحبرهم بوجوه تفريجها، فكان  
كذلك بلا زيادة ولا نقص، قال: ومنكر ذلك إن كان ممن يكذب بكرامات  
الأولياء فلا بحث معه، لأنه يكذب ما أثبتته السنة، وإلا فهذه منها، إذ يكشف لهم  
بحرق العادة عن أشياء في العالم العلوي والسفلي - وقال العزالي في كتابه "المقد  
من الضلال" "وهم يعني أرباب القلوب في يقظتهم يشاهدون الملائكة وأرواح  
الأنبياء ويسمعون منهم أصواتا ويقتبسون فوائد" وقوله "أرواح الأنبياء" مبني على  
رواية المثال دون السمات كما قال اللاقاني - انتهى ملقطا من الكر - وقوله "  
جائزة باتفاق" مبني على عدم اعتبار المخالف -

ويرتفع بالتأمل في هذا المقام استبعاد مشاهدة طوائف الكعبة بالأولياء  
الكبار عيانا في بلاد شتى في حال اليقظة مع كون الكعبة في مكانها، وما وقع في  
كلام اليافعي العارف بأحكام المثال من إطلاق المستحيل العقلي عليه فهو من جهة  
كون الشيء الواحد في الوقت الواحد في المكانين، وهو من جهة الحال لا على هذا  
الطريق، والله أعلم - هذا تمام الكلام في الواجب لذي الجلال والإكرام

---

٨٥ رواه الشيخان و أبو داؤد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه - وعلمه : ولا يشمل  
الشیطان بي ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

"وأما ما يجب اعتقاد استحالة" أي مالا يتصور وجوده في حقه فأضداد ما تقدم من صفاته - مثل العدم، وطروء الحدث، وأن لا يكون واحدا، وعدم قيامه بنفسه، بأن يكون صفة تقوم بمحل، أو يحتاج إلى محصص، والمخالفة لحدوث، والموت، والعجز عن ممكن، والعص، والصمم، والبكم، وأن يجبر و يكره على شيء، واجهل بشيء<sup>٨٦</sup>، وما، وكونه غير مكوّن للعام - فكل هذه مستحيلة في حق إله العباد، لانقلاب الأمر إلى عكسه، وعود الشيء إلى ضده العبر المقصود، يد ذلك يخرج عن أن يكون هو الإله المعبود، كما في الكثر

وكذا يستحيل الكذب وسائر سمات النقص عليه تعالى - والتجدي قد فارقوا أهل الإسلام في هذا المقام، قال كبيرهم: "كذبه واتصافه سبحانه بهذه القبيصة ليس محالاً بالذات، وليس خارجاً من القدرة الإلهية، وإلا يلزم زيادة القدرة الإنسانية على القدرة الربانية" انتهى - وأطال الوقاحة بعض متبعيه، بإطالة الكلام فيما لا يعنيه، وإلى<sup>٨٧</sup> جهنم يصلبه، حتى التزم إمكان اتصافه سبحانه بالجهل والعجز وجميع النقائص والمعاييب وانفواحش والقيائح، وفضح نفسه وقومه بأنواع المصائح -

ولما كان وطيفة الرسالة الإجمال أعرضاً عن تفصيل ما فيها من الضلال لئلا يصلح، فبما ينقل أقران أئمة الدين، وعقائد جمهور المسلمين، في هذا الباب، ليظهر مخالفة التجدي للحق وعدولهم عن الصواب،

<sup>٨٦</sup> الشيء ههنا بمعنى المهورم على اصطلاح الحكماء، فيعم كل موجود ومعنوم حتى المستع<sup>١٧</sup>

<sup>٨٧</sup> يتضمن معنى الاتصال<sup>١٢</sup>

قال الإمام ابن القيم في المسامرة - "يستحيل عليه تعالى صفات النفس كالجهل والكذب"

قال ابن أبي الشريف في شرحه :- بل يستحيل عليه كل صفة لا كمال فيها ولا نقص، لأن كلا من صفات الإله صفة كمال - وفيه أيضا: - "لا خلاف بين الأشعرية وغيرهم في أن كل ما كان وصف نقص<sup>٨٨</sup> في حق العباد فالباري تعالى عنه منزه، وهو محال عليه تعالى، والكذب وصف نقص في حق العباد" وفي شرح المقاصد "لو جاز اتصافه بالمحادث لجاز نقصان عليه وهو باطل إجماعاً،

وفي شرح المواقف - "يمتنع عليه الكذب اتفاقاً، أما عند المعتزلة فلو جهز إلى أن قال أما امتناع الكذب عندنا فثلاثة أوجه: - الأول أنه نقص، والنقص على الله محال إجماعاً - وفيه في جواب المنكرين للبعث، المتشبهين بمنع استحالة الكذب على الله - "وعن الخامس، قد مر في مسألة الكلام من موقف الإلهيات امتناع الكذب عليه سبحانه - وفيه في توحيدته تعالى - "فيكون هذا عاجزاً، فلا يكون إلهاً، هذا خلف، وقال: فهو عاجز عن بعض الممكنات، فلا يصح إلهاً ولا بوجود إلهان

وفي كثر العوائد: - فكل هذه الأصداد مستحيلة في حق إله العباد لما مر من بيان ذلك وفيه :- قدس تعالى شأنه عن الكذب شرعاً وعقلاً، إذ هو قبيح

٨٨ أي ما كان نقصاً بنفسه لا لاثنائه على كمال عالٍ من خلاصه عيباً عليه في هذا الميثاق، كما لم والتكلم والتعالي وحب الحمد، فافهم فإنه عزيز ١٢ إمام أهل السنة رحمه الله تعالى،

يدرك العقل قبحه من غير توقف على شرع فيكون محالا في حقه تعالى عقلا  
وشرعا كما حققه ابن الهمام وغيره

وفي شرح العقائد للدواني : الكذب نقص، فلا يكون من الممكنات ولا  
تشملة القدرة كسائر وجوده القصص عليه تعالى كالجهل والعجز - وفيه :- ولا يصح  
عليه الحركة والانتقال، ولا الجهل ولا الكذب، لأنها نقص، والنقص عليه تعالى  
محال -

وفي شرح السوسية :- وكذا يستحيل عليه أيضا الجهل الذي هو ضد  
العلم عند أهل السنة - وما في معناه وهو الشك والظن والوهم - لأنها لا  
يكشف بها المعلوم على ما هو - وفيه :- وكذا يستحيل عليه تعالى العجز الذي  
هو ضد القدرة - وفيه - أما برهان وجوب السمع والبصر والكلام له تعالى  
فان كتاب والسنة والإجماع، وأيضا لو لم يتصف بها لزم أن يتصف بأصداها،  
وهي نقائص والنقص عليه تعالى محال - وفيه :- وأما برهان وجوب صدقهم  
عليهم الصلوة والسلام فلأنهم لو لم يصدقوا لزم الكذب في غيره تعالى، والكذب  
على الله محال، لأنه دناءة -

هذا وقد ظهر بما ذكرنا أن دعوي إمكان اتصافه سبحانه بالعجز والحجوة  
هدم لأساس الدين، وخرق لإجماع المسلمين، واستخفاف بحصرة رب العالمين،  
وسياتي ما يتعلق بالمقام عن قريب

وأما وسوسة زيادة القدرة الإنسانية على القدرة الربانية فأدلة دليل على  
كماله في جهله وضلاله - لم يدرك أن القدرة الربانية قدرة على خلق الممكنات،  
والإنسانية على كسب الأعمال، فشتان بينهما فكيف الريادة والنقصان، وما في  
هذا الاستدلال من أنواع الضلال والظن، ظاهر على كل من له حظ من العقل

## والإيمان

فائدة جلية: حل مسائل الإلهيات يجرى عليها بالثبوت عن القصص واستحالاته حتى ادعى لجذبة إمكان القصص خالفوا أهل الحق في جميعها وكذا يستحيل أن يكون جوهرًا، وإلا كان متحركًا في حيزه، أو ساكنًا فيه، لأنه لا يثبت عن أحدهما، وهما أي الحركة والسكون حادثان - وقد علم من استحالة كونه تعالى جوهرًا استحالة لوازم الجوهر عليه من التحير، ولوارمه كاجهة، فإن سماه أحد جوهرًا، وأثبت له لوازمه كفر - وإن قال لا كالجواهر في الحير، ولوارمه من الجهة والإحاطة<sup>٨٩</sup> فهو هما وإنما خطؤه في التسمية - وكذلك الجسم - فإن سماه أحد جسمًا وأثبت له الإفتقار والتركيب، وسائر<sup>٩٠</sup> لوازم الجسمية كفر، وإن سماه جسمًا وقال لا كالأجسام يعني في نقي لوازم الجسمية وإنما خطؤه في إطلاق الاسم كمن قال جوهر لا كالجواهر، بالإجماع من القائلين بأن الأسماء توقيفية، والقائلين بجوار إطلاق ما يشعر بإحلال، ولا يوهم نقصًا، وإن لم يرد به توقيف، فإنه لم يوجد في السمع ما يسوّغ إطلاقه ليجوز على قول القائلين بالإشتقاق في الأسماء، يعني جوار إطلاق المشتق مما ثبت سمعًا اتصافه بمعناه، ولم يوهم نقصًا، احترازًا عن محالماكر والمستهزئ والرامي والزارع، فشرطه بعد السمع أن لا يوهم نقصًا، واسم الجسم نقيصة من حيث اقتصائه الإفتقار، وهو أعظم مقتص للحدوث، فلم يوجد أحد من الشرطين الذين اعتبرهما القائلون بالإشتقاق، وفقدان التوقيف ظاهر، فمن أطلقه فهو عاص بذلك الإطلاق، بل قد

٨٩ أي به فالصواب مني لنحذف قول أي كونه محاطًا ١٢

٩٠ أي شيئًا منها ١٢

المعتقد المتعدد (مع) المعتقد المستنداً

ب ١ - إحيات

كفره بعضهم، وهو أظهر<sup>٩١</sup>، فإن إطلاقه غير مكره بعد علمه بما فيه من اقتضاء  
النقص استخفاف بحجاب الربوبية، والاستخفاف به كفر وفاقاً،

ولما ثبت انتفاء الجسمية بالمعنى المذكور ثبت انتفاء لوازمها - وليس سبحانه  
بدي لون، ولا رائحة، ولا صورة، ولا شكل، ولا متاه ولا حال في شيء ولا محل،  
ولا يتحد بشيء ولا يعرض له لدة عقلية، ولا حسية، ولا ألم كذلك، ولا مرجح،  
ولا عم، ولا عصب، ولا شيء مما يعرض للأجسام - فما ورد في الكتاب والسنة  
من ذكر الرضاء والعصب، والمرح<sup>٩٢</sup>، ونحوها يجب التبريه<sup>٩٣</sup> من ظاهره كما  
سيأتي -

وكذلك العرض - لأنه يحتاج إلى الجسم في تقومه فيستحيل وجوده قبله،  
والله تعالى قبل كل شيء و موجوده - وكذلك الجهة - إذ معنى الاختصاص  
بالجهة اختصاصه بغيره، وقد بطل لبطلان الجوهرية والجسمية في حقه تعالى -

٩١ إد. م يقره بما يرى وهم النقص والتشبيه، ومع ذلك لا يكفر لا يعمل فيه بالظاهر  
فضلا عن الأظهر، بل لا يدمر صريح لا يقبل التوجيه، وبالله التوفيق فانهم<sup>٩٢</sup>

٩٢ كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: -، والله الله أقرح بتوبة عبده من أحدكم محمد ضالته  
بالعلاء - الحديث - روى الشيخان عن أبي هريرة، وعن أنس، وعن عبد الله بن مسعود  
رضي الله تعالى عنهم<sup>٩٣</sup>

٩٣ يعني المبادي، وإثبات العبادات، على ما عليه المتأخرون، فإن للغضب مثلاً مبدء، وهو  
هيجان الدم وتوران القلب، وعدي، وهو إرادة الانتقام، وقصد الإيلاء، فالمراد بالفضب فيه  
سبحه هذا لأدالك - أقول أي من دون حدوث إرادة، لأنها صفته القديمة وإتمام الحادث  
صهور تعلقها بالمراد - والحق عندنا ما عليه أئمتنا، إنا آمننا به، كل من عبد ربنا لا نقول  
بالظاهر، ولا نخوض في السرائر، ونكل العلم إلى العلیم القادر<sup>٩٤</sup>

هنا أريد بالجهة معنى غير هذا مما ليس فيه حلول خير ولا جسمية فليبين، حتى ينظر فيه أيرجع إلى التثنية عما لا يليق بحلال الباري سبحانه فيعطى في مجرد التعبير عنه بالجهة، لإيهامه ما لا يليق ولعدم وروده في السعة، أو يرجع إلى عدم التثنية فيبين مساده لقائله وغيره صونا عن الضلال،

فإن قيل مما بال الأيدي ترفع إلى السماء بالدعاء وهو جهة العلو؟ أجيب بأن السماء قبلة الدعاء تستقبل بالأبدى كما أن البيت قبلة الصلوة يستقبل بالصدر والوجه - والمعبود بالصلوة والمقصود بالدعاء مزيه عن الحلول بالبيت والسماء

ومعتقد الجهة قيل يكفر، وقيل لا يكفر، وقيدته النووي بكونه من العامة - قال العلامة اهتامي « وما وقع من ابن تيمية مما ذكر يعني في نصي مشروعية زيارته صلى الله تعالى عليه وسلم وحرمة السفر إليها، وعدم قصر الصورة فيه، وإن كان عشرة لا يقال « أبدا، ومعصية يستمر عليه شومها دواما وسرمدًا ليس بعجيب فإنه سولت له نفسه وهواه وشيطانه أنه ضرب مع المجتهدين بسهم صائب وما درى المحروم أنه أتى بأقبح المعاصي، إذ خالف إجماعهم في مسائل كثيرة، وتدارك على أئمتهم سيما الخلفاء الراشدين باعتراضات سخيفة شهيرة، وأتى من نحو هذه الخرافات بما تمجده الأصماع، وتفرغ عنه الطبايع، حتى تجاوز إلى الحساب

٩٤ هو الإمام ابن حجر المكي رحمه الله تعالى، ذكره في إجموع المنظم،

٩٥ يرمي إلى إكماره أو يجعل على التعليق أو الأبد بمعنى الزمان الطويل كما في أسوار التنزيل، أو المراد في الدنيا، أو مبني على أنه كفر بالتعصيم، والكافر مؤاخذ بما دونه أيضا قالوا لم يك من المصلين، ومعلوم أن عشرة الكافر لا يقال أبدا عنهم - والصواب أن ابن تيمية صال مصل لا كافر، والله تعالى أعلم، « إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،



الأقدس، المترو عن كل نقص، والمستحق لكل كمال أنفس مسبب إليه العظامم والكبار، وخرق سياج عظمته وكبرياء جلاله بما أظهر للعامة على المنابر من دعوى الجهة والتجسيم، وتصليل من لم يعتقد ذلك من المتقدمين والمتأخرين، حتى قام عليه علماء عصره، وأرموا السلطان بقتله أو حبسه أو قهره، فحبسه إلى أن مات، وحدثت تلك البدع، وزالت تلك الظلمات، ثم انتصر له أتباع لم يرفع الله هم راساً، ولم يظهر لهم جاهاً ولا باساً، صرحت عليهم الدلة والمسكنة، وباءوا بغضب من الله، ذلك بما عصوا وكانوا يعتنون

وقال في صدر الباب: من هو من تيمية حتى ينظر إليه، أو يعول في شيء من أمور الدين عليه، وهل هو إلا كما قال جماعة من الأئمة الذين تعقبوا كلماته الفاسدة وحججه الكاسدة، حتى أظهروا عوار سقطاته، وقبائح أوهامه وغلطاته، كالعزبن جماعة: عبثاً أضله الله وأغواه، وأبسه رداء بخري وأرداه، وبواه من هوة الإفراء والكذب ما أعقبه الهوان، وأوجب له الحرمان،

قال الباهليسي: أنواع التشبيه الذي هو زيغ وكفر وضلال، وهو إيقاع الشبه بين الله تعالى وبين الشيء من المخلوقات، ولو بوجه من وجوه، لا نرضى نحن معاشر أهل السنة والجماعة بها، أي بتلك الوجوه في حقه تعالى فكس أيها المكلف له تعالى مرها أي مبعداً مبرئاً عن كل شبه منها، لأن ذلك كفر وضلال، قال الله تعالى: ليس كمثله شيء - وقال سبحانه: سُبْحَنَ رَبُّكَ رَبُّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ - وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفْرًا أَحَدٌ

وذكر فيها كونه تعالى جرمًا له تحيز، أو عرضًا له به تميز، والإرتسام في

الحياض، والكبر ١٦ والصغر، وكونه موجودا في زمان أو مكان، وكونه في جهة، وكون فعله وحكمه لغرض عاجل أو آجل، ومتصفا بالأعراض

وقال اللاقاسي: اختار ابن عبد السلام تأييدهم وعدم كفرهم، ولعل مراده بثلث الجهة الجهة الثلاثية به تعالى بحيث يعني عه بها بمائلة الأجسام، فيقال على هذا إنه تعالى له جهة العروق، ولكن لا على حد العرقية التي تنسب إليها الأجسام، كما سبق أن هذا اعتقاد مرقه من المحسنة دون مرقه أخرى تعتقد بسببه ذلك إليه تعالى كنسبتها إلى الأجسام، فإن الشر بعصه يقص من بعض، والبدعة أخف من الكفر، هذا،

والسجدية خالفوا أهل الحق في تربيته تعالى فإن مولاهم في "إصباح الحق" قد جعل مسئلة تربيته تعالى من الزمان والمكان والجهة من البدعات الحفريقية، وعدوها مع القول بصدور العالم بالإيجاب وإثبات قدم العالم الذي هو كفر عند أهل السنة

وكذا يستحيل إجراء منشبهات الكتاب والسنة على ظهورها في حقه سبحانه، كالاستواء والإصبع، واليد، والقدم، واليمين، والسرور، وغيرها، والعلف والحلف متفقون على تربيته تعالى عن طواهرها ١٧ - إما بالإيمان به على المعنى

٩٦ أي في المقدار، فإنه المحال، لا في القدر وهو الكبر المتعال، إمام أهل السنة عليه الرحمة

٩٧ أقول: يجب تحليل هنا التنبه لمقيقة - وهو أن الإجراء على الظاهر قد يطلق ويراد به الظاهر المعلوم لنا، المتبادر إلى أذهاننا حسب ما نعهده فيه، وفي أمثاله من يد وإصبع من لحم وعظم، دواتي طول وعرض وعمق ونحز. وتركب، وسرور بحركة من فوق لنحت،

الذي أراد سبحانه، أو بتأويله

قال لما تريدية حكم التشابه انقطاع رجاء معرفة المراد منه في هذه الدار  
وإلا لكان قد علم - ثم هذا في حق غير نبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما قال  
محر الإسلام. هذا في حقا لأن التشابهات كانت معلومة للنبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم كذا في الكبر، وما سوى التشابهات من النصوص تحمل على طاهرها  
ما لم يصرف عنه دليل قطعي

فائدة. هذا الفصل تبييه على الجواب عن تمسك القائلين بالجهة والمكان  
- قال ابن أبي الشريفة وأجيب عنه بجواب إجمالي - هو المقدمة للأجوبة  
التفصيلية - وهو أن الشرع إنما يثبت بالعقل، فإن ثبوته يتوقف على دلالة المعجزة

---

وانتقال من حيز إلى حيز، وهذا ما أجمع على فيه أهل السنة والجماعة قديما وحديثا - وقد  
يضاف ويراد به ترك التأويل أي يجري النص على ظاهره، ونؤمن بأن له تعالى بدا تيق به كما  
يعطيه النص ولا نقول إن اليد بمعنى القدرة، كما يختاره أهل التأويل ولكن نؤمن أن يده  
تعالى متعالية عن الجسمية، والتركيب، ومشابهة الخلق، وعن أن يحيط بها عقل أو وهم، بل  
هي صفة من صفاته القائمة بذاته الكريمة - لا علم لنا بمصاها، وهذا هو مطلب الأئمة  
المتقدمين، وهو المختار المعتمد الحق المبين، وهو معنى ما يقال من إجماع بين التبريه  
والتشبيه - فالنزيه حقيقة، والتشبيه لفظا، وذلك قوله تعالى: ليس كمثله شيء - فقد سره  
معنى، ثم قال: وهو السميع البصير - فشب لفظا - وذلك أن لا اشتراك بين شيء من صفاته  
وصفات خلقه، لا في الاسم، والله المثل الأعلى - ولقد اشتدت وكبرت في عصرنا مرة بعض  
من يدعي البوع مبلغ الرجال، ويدعى في العوام من أهل الكمال، عادي "أن الإجماع على  
الظاهر بالمعنى الأول وهو الحق من المقام، وبه نقول أنمة السلف" والعباد لله ذي جلال،  
علا والله ما هو إلا ضلال أي ضلال، نستحجر بذيل رحمة ربنا من المهاري والمرال، والحمد  
لله المجد للتعالم ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

على صدق المبيع، وإنما تثبت هذه الدلالة بالعقل، ولو أتى الشرع بما يكذب العقل وهو شاهده لبطل الشرع والعقل معا -

إذا تقرر هذا فنقول، كل لمبة ترد في الشرع مما يسد إلى السات المقدسة، أو يطل أسما أو صفة لها، وهو مخالف للعقل، ويسمى المتشابه، لا يحلو إما أن يتواتر أو يقل آحادا - والآحاد إن كان نصا لا يحتمل التاويل قطعا بأجزاء ناقلة، أو سهوة، أو غبطة، وإن كان ظاهرا فظاهره غير مراد - وإن كان متواترا فلا يتصور أن يكون نصا لا يحتمل التاويل، بل لا بد وأن يكون ظاهرا، وحشد نقول الاحتمال الذي يسميه العقل ليس مرادا منه - ثم إن بقي بعد انتفائه احتمال واحد تعين أنه المراد بحكم الحال، وإن بقي احتمالان فصاعدا فلا يحلو إما أن يدل قاطع على واحد منها أو لا؟ - فإن دل حمل عليه - وإن لم يدل قاطع على التعيين، فهل يعين بالنظر دفعا للحبظ عن العقائد أو لا؟ - خشية الإلحاد في الأسماء والنصمات - الأول مذهب الخلف، والثاني مذهب السلف،

وأجاب ابن الهمام عن آية الاستواء بأن نؤمن بأنه تعالى استوى على العرش مع الحكم بأنه ليس كاستواء الأجسام من التمكن والمعاسة والمحاداة لها، لقيام البراهين القطعية على استحالة ذلك في حقه تعالى، بل نؤمن بأن الاستواء ثابت له تعالى، بمعنى يبق به سبحانه، هو أعلم به، كما جرى عليه السلف في المتشابه، من التنزيه عما لا يليق بجلال الله تعالى، مع تفويض عدم معناه إليه سبحانه -

وحاصله وجوب الإيمان بأنه تعالى استوى على العرش مع نفي التشبيه - فأما كون المراد أنه استيلاءه على العرش فأمر جائز الإرادة، إذ لا دليل على إرادته بعينه فالواجب علينا ما ذكرنا، وإذا خيف على العامة عدم فهم الاستواء إذا لم

يكن بمعنى الاستيلاء إلا باتصال ونحوه من لوازم الجسمية، وإن لا يعموه فلا بأس بصرف مهمهم إلى الاستيلاء، فإنه قد ثبت إطلاقه وإرادته لعة .

قد استوى بشر على العراق \* من غير سيف ودم مهران

وكذا يستحيل وجوب شيء عليه خلافا للمعتزلة حيث أوجبوا عليه أموراً - منها النطف والثوب عسى الطاعة - والعقاب على المعصية - ورعاية الأصلح للعباد - ولعوص عن الآلام - ويريدون بالواجب فعلاً يثبت بتركه بقص في نظر العقل بسبب ترك مقتضى الداعي - فترك المراعاة المذكورة مع قيام الداعي يحل يجب تربيته الله تعالى عنه، فيجب ما اقتضاه الداعي، أي لا يمكن أن يقع غيره لتعالیه عما لا يليق به

فمعنى الوجوب عندهم كون ذلك الأمر لابد من وقوعه، وعرض عدمه قرص محال، لاستلزامه المحال، وهو تضاده تعالى بما لا يجوز عليه، عسى رعمهم - وحاصله أن عدم الفعل يؤدي إلى محال في حقه سبحانه

قال ابن الهمام : ونحن أي معشر أهل السنة ديننا أن الله تعالى يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، ولا يستل عما يفعل - قال: وليس ذلك - أي القول بأن كل واقع هو الأصلح والروم ما لا يبيق، بتقدير عدم إعطاء الملئك العظيم كل مرد أقصى ما في الوسع - إلا بقصا في العريزة وكذا كون الخلود في البار أصلح من فعل به من مشاهدة جمال رب العالمين في أعالي الجنان أو مجرد الجنان إنكار للضروريات -

وتنجدية سلكوا مسلك المعتزلة قد صاحب "تقوية الإيمان" بعض التفاصيل يظهر منه البعاوة، وهذا أعظم من كل التفاصيل، وجراءه يصل البيت، وأي سلطان تعادل عنه ولا يجري أمثاهم ففي سلطنته قصور، والعقلاء يعيرونه بعدم العيرة،

معالث الملك ملك الملوك العيور الذي قوته على الكمال، وكذا غيرته كيف يتغافل وكيف لا يجزيهم؟

مسئلة :

لا نزاع بين العقلاء في استقلال العقل بإدراك الحسن والقبح بمعنى صفة الكمال، وصفة القبح كالعلم وجهل، ورد شرع أم لا، وكذا بمعنى ملائمة العرص وعدمها كقتل زيد بالنسبة إلى أعدائه وأحيائه - إنما النزاع في حسن الفعل وقبحه بمعنى استحقاق المدح والثواب والذم والعقاب من الله تعالى، هو عقلي أو شرعي

فقلت المعتزلة: عقلي بناء على أن للفعل في نفسه حساً وقبحاً ذاتيين - أي يقتضيهما ذات الفعل، كما ذهب إليه قدماءهم - أو صفة فيه توجبهما له، كما ذهب إليه الجبائي - معنى أدرك العقل حسن فعل جزم بالثواب ومتى أدرك قبح فعل جرم بالعقاب - وأطلقوا القول بعدم توقف حكم العقل بذلك على ورود الشرع، وقالوا نعم ما قصر العقل عن إدراك جهة الحسن والقبح كحسن صوم آخر رمضان، وقبح صوم أول الشوال يأتي الشرع كاشفاً عن حسن وقبح فيه ذاتيين أو لصفة

وقالت الأشاعرة ليس للفعل نفسه حسن ولا قبح، وإنما حسنه ورود الشرع بالإذن لنا فيه، وقبحه وروده باللعن لنا منه

والخفية قالوا بثبوت الحسن والقبح للفعل كالمعتزلة وخالفوهم في الإطلاق المذكور - واختلفوا في أنه هل يعلم باعتبار العلم بثبوتهما في فعل حكم الله - فقال أبو منصور وفخر الإسلام وغيرهما: نعم شكر المتعم - وروي عن أبي

حقيقة رضي الله تعالى عنه أنه قال لا عذر لأحد في الجهل بحالقه لما يرى من خلق السموات والأرض، وأنه قال لم يبعث الله رسولا لوجب على المخلق معرفته بالعقول،

وقالوا "العقل عندهم إذا أدرك الحسن والقبح يوجب بنفسه على الله وعلى العباد مقتضاهما، وعدنا الموحب هو الله تعالى، ولا يجب عليه سبحانه شيء باتفاق أهل السنة الحنفية وغيرهم - والعقل عدنا آلة يعرف به ذلك الحكم بواسطة اطلاعه على الحسن والقبح الكائنين في الفعل

قال صدر الشريعة، ثم عند المعتزلة العقل حاكم بالحسن والقبح، موجب للعلم بهما، وعدنا الحاكم بهما هو الله تعالى، والعقل آلة للعلم بهما، وينتق الله العلم عقيب نظر العقل نظرا صحيحا. لست أثبتا الحسن والقبح العقبيين - وفي هذا التقدير لا خلاف بيننا وبين المعتزلة - أردنا أن نذكر بعد ذلك الخلاف بيننا وبينهم، وذلك في أمرين: أحدهما أن العقل عندهم حاكم مطلقا بالحسن والقبح، على الله تعالى، وعلى العباد - أما على الله تعالى فلا، الأصح واجب على الله تعالى بالعقل، فيكون تركه حراما على الله تعالى، والحكم بالوجوب والحرمه يكون حكما بالحسن والقبح ضرورة - وأما على العباد فلا، العقل عندهم يوجب الأفعال عليهم، ويبيحها، ويحرمها، من غير أن يحكم الله تعالى فيها بشيء من ذلك - وعدنا الحاكم بالحسن والقبح هو الله تعالى، وهو متعال عن أن يحكم عليه غيره، وعن أن يجب عليه شيء، وهو حائق بأفعال العباد على ما مر، وجاعل بعضها حسا وبعضها قبيحا، انتهى -

ولا ينبغي أن ما نقل مذهبهم على خلاف تصريحهم في بعض الكتب -  
 وقال جماعة من الجمعية: إن للفعل صفة الحسن والقبح لكن لا يعلم بها حكم في  
 فعل أصلا، كقول الأشاعرة - وحكموا أن المراد من روية "لا عذر" بعد البعثة،  
 والمراد "بالواجب" العربي أي الأليق والأولى  
 قال أستاذ الأستاذ بحر العلوم في شرح المسلم: مخرج حاصل البحث أن  
 ههنا ثلاثة أقوال:

الأول مذهب الأشعرية أن الحسن والقبح شرعي، وكذلك الحكم  
 الثاني أنهما عقبيان، وهما مناطان لتعلق الحكم، فإذا أدرك في بعض  
 كالإيمان والكفر، والشكر والكفران، بتعلق الحكم به تعالى بذمة العبد، وهو  
 مذهب هؤلاء الكرام، والمعتزلة، إلا أنه عندنا لا يجب العقوبة بحسب القبح  
 العقلي، كما لا يجب بعد ورود لشرع، لاحتمال العمى بخلاف هؤلاء بناء على  
 وجوب العدل عندهم، بمعنى إيصال الشراب إلى من أتى بالحسنات، ويصل  
 العقاب للآتي بالقبائح،

الثالث أن الحسن والقبح عقبيان، وليسا بموجعين للحكم، ولا كاشعين عن  
 تعلقه بذمة العبد، وهو مختار صاحب التحرير، وتبعه المصنف، انتهى  
 قال في المسامرة: وقالت الجمعية قاطبة بشيوع الحسن والقبح للمعمل على  
 الوجه الذي قالته المعتزلة ٩٨ - ثم اتفقوا على نفي ما ينته المعتزلة على إثبات  
 الحسن والقبح، من القول بوجوب الأصلح، والوزق والشراب على الطاعة،

---

٩٨ وهو استقلال العقل بدرك الحسن والقبح في فعل، لذاته أو لصفة فيه، وإن لم يوجب  
 ذلك حكما عندنا مطلقا أو على تفصيل كما تقدم بعينه بخلاف المعتزلة ١٢



والعقاب على المعاصي، والعوص في إيلام الأطفال والبهائم، بساء على منع كون مقابلاتها - أي مقابلات الأمور التي أوجبتها المعتزلة - خلاف الحكمة، بل قالوا ما ورد به السمع من وعد الرزق والثواب على الطاعة، وألم المؤمن. وطمعه حتى الشوكة يشاكها المؤمن محض فصل وتطول منه تعالى، دون وجوب عليه، لا بد من وجوده لو عده، وما لم يرد به دليل سمعي كتهويص البهائم على آلامها لم يحكم بوقوعه وإن جوزناه عقلا

مسئلة :

إيلام الله خلقه وتعذيبهم من غير جرم سابق، ولا ثواب لاحق له في الدنيا والآخرة، جائر عقلا، لا يقيح من الله تعالى خلافا للمعتزلة حيث لم يجوزوا ذلك إلا لعوص، أو جراء، وإلا لكان ظلما غير لائق بالحكمة، وهو محال في حقه تعالى، فلا يكون مقدورا له - ولذلك " القول أرجحوا على الله أن يقتصر لبعض الحيوانات من بعض -

قلنا الملازمة ممنوعة - إذ الظلم هو التصرف في ملك الغير، وهو محال في حقه تعالى، ويدل على ذلك وقوعه، وهو ما يشاهد من أنواع البلاء للحيوان من الذبح ونحوه، ولم يتقدم لها جريمة، فإن قالوا إنه تعالى يحشرها ويجاريها، إما في الموقف، أو في الجنة، بأن تدخل في صورة حسنة بحيث يلتذ برؤيتها أهل الجنة، أو في جنة تخصها، على حسب مذاهبهم المختلفة قلنا: ذلك لا يوجب العقل فلا يجوز الحرم به، وما ورد من الإقتصاص للشاة الجماء من الشاة القرناء، فعلى تقدير

٩٩ وباجملة هؤلاء الأبحاس جمعوا ربهم تحت حكم الناس، ورحم الله من قال : جعل ذو اجلال، أن يورد بغير الاعتزال ، إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

الاثبات المعتبر في العقائد أي القصبي لا يفيد وجوب وقوعه مع كما يقول المعتزلة  
مسئلة :

قالت الأشاعرة يجوز لله أن يكلف عباده ما لا يطيقونه - و معه المعتزلة  
- و وواقعهم الخفية - ليس بلاء على أن الأصلح واجب على الله تعالى كما قاله  
المعتزلة - وعدم جوارره عقلا بحث عقبي مبني على أن العقل قد يستقل بدرك صفة  
الكمال وضدها

والمراد بما لا يطاق هو ١٠٠ الممتحيل في العادة كالطيران من الإنسان وحمل

١٠٠ أقول نسخة الكتاب المطبوعة في محي سقيمة جدا و لم يجد غيرها، وقد سقط ههنا  
من الكلام، ما غير المرام، وصوابه هكذا: المراد بما لا يطاق هو الممتحيل بالذات، ولو  
بالنظر إلى المكلف، كالتكليف بخلق الأجسام، وقد اتفقت الأشاعرة والحنفية خلافا للمعتزلة  
على جواز التكليف بالمستحيل في العادة كالطيران من الإنسان وحمل الجبل

قال في المسلم والفواتح (لا يجوز التكليف بالمتنع بالذات مطلقا كاجمع بين  
الصددين) في ذاته لا بالنسبة إلى قدرة دون قدرة (أو) المتنع بالذات (من المكلف) وإن كان  
ممكنا بالنسبة إلى قدرة الله تعالى (كمنع الجوهر، وجور الأشعية) التكليف بالمتنع بالذات  
بالتحسين المذكورين (أما المنع عبادة كحمل الجبل فيجوز) التكليف به (عندنا خلافا  
للمعتزلة) فإنهم لا يجوزونه عقلا (ولا يجوز) عندما (شرعا لقوله تعالى: لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا  
شَيْئًا وَهُنَّاءُ وَإِجْمَاعُ مَنَعْدٍ عَلَى صِحَّةِ التَّكْلِيفِ بِمَا عَمَّ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ وَقُوعُهُ أَيْضًا بِهِ  
باختصار عليه

وبالجملة فأصحابنا توسطوا بين التحيز مطلقا، حتى في المتنع بالذات، وبلغ مطلقا،  
حتى في الحال العادي فأجازوا هذا لا ذاك، والصحيح قول أصحابنا، فإن إمكان الفعل من  
المكلف كافٍ لصحة التكليف، والله قادر على أن يخرق به العوائد إذ قصده أم لا يمس

الجليل أما العمل المستحيل وقوعه باعتباره سيق العلم الأربى بعدم وقوعه فلا خلاف في وقوع التكليف به لأنه لا أثر للعلم في سلب قدرة المكلف، ولا في جبره على المحاولة

واعلم أن الجمعية لما استحالوا<sup>١٠١</sup> عليه تعالى تكليف مالا يطاق فهم لتعذيب المحسن الذي استغرق عمره في الطاعة مخالفاً لهوى نفسه في رضا مولاه<sup>١٠٢</sup> أسع لكن لا بمعنى أنه يجب عليه سبحانه تركه كما تقول المعتزلة بل بمعنى

أصلاً فالتكليف<sup>١٠١</sup> به بمعنى الطلب الحقيقي، لا التعجيز كما في "فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ" ولا التعذيب كما يقال للمعتورين: أَحْبَبُوا مَا حَقَّقْتُمْ، إما جهل<sup>١٠٢</sup> أو عبث فيجب تنزيه الله تعالى عنه<sup>١٠٣</sup>

\*٢ (محر ١٢)

\*١ (مجلد ١٢)

١٠١ الاستحالة كون الشيء محالاً وعتك الشيء محالاً لازم ومتعة<sup>١٠٣</sup>

١٠٢ م يخرج في نظر العقل العذاب على المطيع الذي هو في علم الله كملك، عند الماتريدي، ومخالف الأشعري ومن تابعه من عامة الأشاعرة فقالوا: يجوز عقلاً تعذيبه لأن للمالك أن يعمل في ملكه ما يشاء، ليس ذلك بظلم، إذ الظلم هو التصرف في ملك الغير، والكل ملكه، ولأنه لا تزيده الضاعمة، ولا تنقصه المعصية فينبى أو يعاقب لملك، ولأن ذلك لا ينافي الحكمة لكون القدرة قابضة للصدى ولأن الأبلغ في التنزيه إثبات القدرة عليه مع الامتناع عنه مختاراً، فكان القول به أولى، ودليل الماتريدي أن تعذيب المحسن الذي استغرق عمره في صاعة مولاه، مخالفاً لهواه، ومخالفاً لرصاه، ليس من الحكمة إذ هي تقتضي التعرقة بين المحسن والمسيء فما يكون على خلافها ففسده فيستحيل عليه تعالى كالظلم والكذب، فلا يوصف سبحانه وتعالى بكونه قادراً عليه ألا ترى أنه سبحانه تعالى رد على من حكم بالتسوية بقوله: أَتَسْتَعْتَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ مَالَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ وقال: أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مِّنْهُمْ وَمَنَّا هُمْ سَاءَ مَا

يَحْكُمُونَ وَلَا أَنْ ذَلِكَ ظَلَمٌ، والدلت لا يؤثر في دفعه، فيستحيل عليه تعالى، ولأن معده تعالى وإن كان لا تعرض فهو على مقتضى الحكمة، وكون القدرة تصلح للضدين ذلك إذا لم يؤد إلى محال، وهو منافية الحكمة، هذا مصمون دليلهم

وبما ألهمه الله تعالى لعبده الخفير أنه إذا تأمل الشخص بعين البصيرة رأى أن جميع النقائص والكمورات (أي الواقعة في المخلوقات) من مقتضيات صفات الجلال، وجميع الخاسن والصفاء والخيرات من لوازم صفات الجمال، وكل شيء يجازى بأصله، ويرد إليه بحيث لا يجوز عقلا أن يتعدي حكم كل منهما لأنه خلاف الواقع، فلا يعذب مطيع، ولا يثيب عاص، لكن المومن العاصي لما اجتمع فيه الوعان رجع أحدهما على الآخر بقوله سبحانه: سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضَبِي، وهذا يرجع قول الماتريدية، بل يرفع الخلاف عند ذوي البصيرة الذكية، لا سيما على قولهم إن القدرة لا تتعلق بالمستحيل ولو صدحت له لا تقلب جائزا، فتأمل ذلك والله تعالى أعلم بما هالك،

فإن قيل معنى هذا يكون ذلك (أي إثابة المطيع وتعذيب الكافر) واجبا كما تقول المعتزلة، وهو باطل، قلت نعم هو واجب بإيجابه تعالى على نفسه تفصلا، وتكرما، وزيادة في الإمتنان، كما قال سبحانه كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ وَكَانَ حَقًّا عَلَى نَفْسِهِ الْمُؤْمِنِينَ - وَمَا مِنْ ذَاتَةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث وهذا لا ينفي كونه ممكنا في نفسه، بل زيادة في التفضل والإحسان اهـ - كنز العوائد شرح بحر العقائد مریدا ما بين الخطوط الهلالية للإيضاح

أقول. أما القول بالوجوب منه تعالى لا عليه فقد قال في فواتح الرحموت: الإيجاب منه تعالى لأجل الحكمة، ومطابقة العمل للنظم الصالح من الكمالات، فيجب ثبوته له تعالى، ولا إيجاد كيف ما اتفق من غير وجوب أمر مستحيل يجب تنزيهه تعالى منه، فلا يجزئ مسلم إلا عنى هذا، اهـ

وقال أيضا "أما عند عدم مانع من الموانع أصلا فيجب صدور العمل منه سبحانه، فإنك قد عرفت أن الوجود من غير وجوب باطل" اهـ

والمقام يستدعي لتفريحا عظيما لا تفرح إلا بفسطه لكن بين قول الكثر "لا يعني كونه محك في نفسه" وبين قوله "لا سيما على قولهم إن القدرة لا تتعلق بمستحيل لا تصلح له" تنافي ظاهر وكذا بين وبين قوله "من مقتضيات صفات الجمال، ومن لوازم صفات الجلال" فإن تخلف المقتضى وانعكاس اللازم مستحيل بالمعاد، إلا أن يريد المعنى العرفي، وذلك بمقصوده لا يعني، ثم لا معنى لقوله "من يرفع الخلاف" كما لا يخفى، ولا مبالغ لمعظة "لا سيما" كما ترى، ثم على ما قرر لا يجوز العفو عن الكافر أيضا عقلا، وهو قول شاذ مهجور، مخالف للمجمهور، لا يعرف إلا عن بعض متأخري علماء كالعامة أكمل الدين الألباني، والإمام أبي البركات النسفي، ومن تبعهما

ثم أقول، وإلى ربي انصرح لهداية الصواب: لما صرحت العلماء أن التقليد في العقائد لا يجوز كما في المسيرة، وشرحها بالمسامرة، والمطالب الوعية، والحديقة الندية، وغيرها فيعجبني أما أن أكون في الأصل مع أئمتنا الماتريدية، فالصواب عندي عقيدة الحسن والقبح، واعتقادي أن المولى سبحانه وتعالى منزه في صفاته عن كل نقص، وفي أفعاله عن كل قبح وإيماني أن الظلم والكذب والسمه وسائر النقائص والقبائح محال بالذات عليه تعالى صفة ومعلل، شرعا وعقلا - وإيماني أن لله تعالى أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، ولكن لا يشاء إلا للممكن، ولا يريد إلا المقدر، وهو تعالى منزه عن إرادة الخيال، وعن القدرة عليه، فإنها من أقبح النقائص، وأشنع القبائح كما يشهده بتوفيق الله تعالى في "سبحن السجود عن عيب كذب مقبوح" بل إذا تحققت وجدت هذه المسائل أكثرها مجمعا عليه بين أهل السنة والجماعة، وإن يدل بعض أكابر الأشاعرة عن عمل الوفاق، فسبحن من لا يفعل ولا يسمي، كما حقه الإمام ابن القيم في المسيرة، وأشار إليه العلامة التتارني في شرح المقاصد

ويعجبني أيضا أن أكون في هذا الفرع أعني حوار تعذيب الطائعات عقلا وامتناعه شرعا مع أئمتنا الأشعرية ولا يلزم ظم ولا سعه ولا تسوية بين الحسن والقبح

وتقريره على ما ألهي ربي تبارك وتعالى أن ورود أنواع الإيلاء والبلاء على عباده عباد الله تعالى في دار الدنيا ممكن إجماعا، وواقع عيانا، وقد ورد عن النبي صلى الله تعالى

١٠٢ أنه تعالى يتعالى عن ذلك، وقد نص تعالى على قبحه حيث قال: أَمْ حَسِبَ

عليه وسلم " أن أشد البلاء على الأنبياء ثم لأمثل لأمثل " ولا يفرم من ظلم ولا سفه ولا تسوية فإنه يكون نقمة من الله تعالى على الكافر، وكفارة للعاصي ورفع درجات للمطيعين، ومزيد قربات لهم عند ربهم، والعقل لا يفرق بين الدار الدار، حذر أن يتشارك المحسن والمسيء في الدار الآخرة أيضا في صورة الإيلاء، ويكون نقمة على الكافر، وكفارة للعاصي، ومزيد قربات للمطيعين فلا يلزم أيضا ظلم أو سفه أو تسوية كما لم يلزم في الدار الدنيا، وليست الدرجات والقربات محصورة في الخور والقصور والألبان والخمور، حاش لله، بل الدرجات والقربات في ترقى العبد في معرفة ربه، وتجليه عليه بصمة الرضا والحب، وزيادة منزلته عند الله تعالى، عدية رحمانية، لا غنوية مكنية فيستوي في ذلك عند العقل كل مكان ومكان، ولا مانع عقلا أن يتعالى الرب سبحانه وتعالى على بعض من في النار، ويمزقه رؤية وجهه الكريم رحمة منه فإن الرحمة واسعة لا حصر فيها، وكذا لا إمتناع عقلا أن يربط المولى سبحانه وتعالى حصول ذلك لمن يشاء بدخول النار فيتحقق أن ذلك الإيلاء، لرفع الدرجات وحيل الثوبات كما كان يكون في الحياة الدنيا، ولا والله لو فعل الله سبحانه وتعالى ذلك لرأيت عباده المخلصين، إلى النار مهرعين، وفي طيها مسرعين، وعن أجرة هارين، كهرهم عن الشهوات الدنيوية طلبا لوجه الحق المبين، واحمد لله رب العلمين، ولعل مراد أصحابها التعذيب المحض الخالص من دون إثم ولا تقصير ولا مصلحة والله سبحانه وتعالى أعلم وعلمه عز وجله أتم وأحكم ١٧

١٠٣ هـ كلام المسألة وعنها خص المصنف العلامة قلس سره أقول وهن مخالف لتصريح به فيها في الأصل التاسع من الركن الثالث في إرسال الرسل بما نصه "وقد قالت المعتزلة بوجوب البعثة لما عرفت من أصلهم في وجوب لأصلح، وقول جمع من متكلمي الحنفية من ما وراء النهر أن إرسالهم من مقتضيات حكمة الباري فيستحيل أن لا يكون عند تهم معنى وجوب الأصلح مما قلناه هو معناه" اهـ

والذي قدم من معناه هو لزوم النقص وعدم القدرة ثم قال: "وقوله في عمدة النسخة.

الْبَرِيءَ اخْتَرَحُوا الشَّيْئَاتِ أَنْ تَعْقِبَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ

هذا في التجوير عليه عقلا وعدمه، وأما الوقوع فمقطوع بعدمه وفاقا، ولما كان هذا المقام من مرال الأقدم قال ابن الهمام لرفع الأوهام: إن من محل الاتفاق أي في الحسن والقبح العقبيين إدراك العقل حسن الفعل بمعنى صفة الكمال، وقبح الفعل بمعنى صفة النقص، وكثيرا ما يذهل أكابر الأشاعرة عن محل النزاع في مسئلتَي التحسين والتفريق العقبيين لكثرة ما يشعرون بالحسن أن لا حكم لعقل بحسن ولا قبح، فذهب لذلك عن خاطرهم محل التوافق أي الحسن بمعنى صفة الكمال والقبح بمعنى صفة النقص، حتى تحير كثير منهم في الحكم باستحالة الكذب عليه تعالى لأنه ١٠٤ نقص لما ألزم المعتزلة القائلون بنفي الكلام النفسي

---

إياها في حير الإمكان بل في حير الوجوب تصريح به لكنه أراد به بخلاف ظاهره إذ الحق أن إرساها لصح من الله تعالى ورحمة ومحض فضل وجود الخ

أقول: ولا معنى للتحكم عقلا بتعاليه تعالى عن شيء لكونه قبيحا مع القدرة عليه، فإنه إن كان نقصا كان محالا، ولا من أين لعقل الحكم عليه بأنه يتعالى عنه، فافهم وتثبت فإنه من مرال الأقدام وقد خالف كلام الجمعية الكرام، كلام كثير من المعتزلة النصارى، فأوجب كثيرا إثارة الأوهام، والله الهادي إلى سبيل السلام ١٠٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه، ١٠٤ متعلق بالحكم والتحير منصب عليه لا على نفس الحكم إذ لا توقف له عليه، وبمعنى أنهم وجدوا الأئمة يستدعون على استحالة الكذب عليه سبحانه وتعالى بدلائل كثيرة نفيسة وعقلية منها أنه نقص، والنقص محال على الله تعالى فتجروا في صحة هذا الاستدلال على مدح الأصحاب توهمهم أن القول بالنقص عقلا هو القول بالقبح عقلا وهم لا يقولون به و سيتضح ذلك المراد بما يأتي آنفا من كلام إمام الحرمين حيث خصص الكلام

القديس، الكذب عني تقدير قدمه في الإخبار فهو كان كلامه قديما لكان كذبا، وهو مستحيل عليه تعالى لأنه نقص حتى قال بعضهم و يعود بالله عما قال "لا ينم استحالة النفس عليه تعالى إلا عني رأي المعترية القائلين بالقبح العقلي" قال إمام الحرمين لا يمكن التمسك في تربية الرب جلّ جلاله عن الكذب بكونه نقصا، لأن الكذب عدما لا يقبح بعينه، وقال صاحب التلخيص: الحكم بأن الكذب نقص إن كان عقيا كان قولا بحس الأشياء وقبحها عقلا، وإن كان سمعا لرم ١١٥ الدور، وقال صاحب المواقف: لم يظهر لي فرق بين النفس العقلي والقبح العقلي بل هو هو بعينه - - وكل ١٠٦ هذا مهم لعدة عن محل الراع حتى قال

---

بصحة هذا التمسك وهو واضح بطلان عند من نور الله بصيرته ١٢

١٠٥ لأن القول بصدق ذلك السمع الحاكم بأن الكذب نقص متوقف في هذا التمسك على القول بصدقه، ولا يسوغ أن يثبت صدقه بدليل آخر يحكم باستحالة الكذب، وإلا لكان هو الكافي، ولما التمسك الأول كما لا يخفى ١٢

١٠٦ أقول: ومن هذا الدهول قوله في المواقف "إن العمدة في إحالة النفس هو الإجماع" وحق أن امتناعه ثابت يدهة العقل الغير المأزف، ثم هو من ضروريات الدين، فالإجماع في الدرجة الثالثة كما بيته في كتابي "سبح المبرح عن عيب كذب مقبرح"

ومن هذا الدهول ما وقع لسمو المحقق سيدي عبد العلي البابلي قلنس سره القدسي في لمطالب الرعية حيث قال. "ذكر أكمل الدين في شرح وصية الإمام أبي حنيفة أن العفو عن الكفر لا يجوز عقلا عدما أي عند الخنعة خلاف للأشعري، وتخليد المومنين في النار وتخليد الكافرين في الجنة عدما أي الأشعري يجوز عقلا أيضا إلا أن السمع ورد بخلافه. للأشعري أنه تصرف في ملكه فلا يكون صما، إذ الظلم تصرف في ملك الغير، وعدما لا يجوز لأن الحكمة تقتضي التفرقة بين المحسن والمسيء، وهذا استبعد الله تعالى التسوية بينهما بقوله تعالى: أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَغِيلُوا الصَّالِحِينَ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ - أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ



بعض محققي المتأخرين مهم يعني المولى سعد في شرح المقاصد بعد ما حكى كلامهم هذا "و أنا أتعجب من كلام هؤلاء المحققين الواقفين على عمل السراخ في مسئلتني الحسن والقبح العقبيين"

كالمعجزة - أم حبيب الدين اخترخوا البيت أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء متعباتهم وسوائهم ما يتحكمون - أم جعل المسلمين كالمجربين سالككم كيف تحكمون وتجليد المومن في النار وتجليد الكافر في الجنة طسم، لأنه وضع الشيء في غير موضعه، فكان ظننا، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، والتصرف في ملكه إنما يجوز إذا كان على وجه الحكمة، وأما على خلاف الحكمة يكون سهوا، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا - إلى هنا عبارته، وقد علمت أن هذا مذهب المعتزلة في ثبوت التحسين والتقبيح بالعقل، فتكون الحكمة تابعة له، وأما على مذهب أهل الحق أن التحسين والتقبيح ليسا بالعقل بل بالحكم فالتحسين والتقبيح تابعان للحكم، والحكمة تابعة للحكم، فلا يحسن الشيء ولا يقيح إلا إذا حكم تعالى به فأمر بهي، ولا يكون جاريا على مقتضى الحكمة إلا بعد الحكم به بقوله هذا عنط منه فإن الله تعالى كيف حكم كان ذلك هو الحكمة، فإن حكم على أهل الجنة بدخول النار أو على أهل النار بدخول الجنة كان ذلك محض الحكمة، إذ لا يتوقف الحكمة إلا على تحسين الشيء وتقيحه بالحكم، فلا بد من سبقه لظهور الحكمة، وقبل ورود الحكم لا حسن لشيء ولا قبح له إلا عند المعتزلة وهذا كلام المضال الروية

وكتب عليه ما نصه: أقول: لا عرو في الدهول عن أن عقيدة هذا الحسن والقبح في محل الواقع لا السراخ، فقد دهل عنه جملة كبراء كما بينه في المسامرة وشرح المقاصد، نعم التعجب في الدهول عن أن أئمتنا الماتريدية قاتلون بعقيدة الحسن والقبح، والسراخ مشهور، وفي الزهر مربر، وإن كانت الأشاعرة كالإمام حجة الإسلام والإمام الرارزي وغيرهما يقتصرون على ذكر الخلاف على سببه للمعتزلة فقط، نعم عدم تجوير العرو عن الكفر عقلا قول ضعيف مهجور، على خلاف الجمهور، والله تعالى أعلم ١٢، إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

قال ابن أبي الشريف: كيف لم يتأمنوا أن كلامهم هذا في محل الرضا لا في محل النزاع، فإن قيل محل النزاع ومحل الرضا إنما هو في أفعال العباد لا في صفات الرب سبحه، قلنا: لا خلاف بين الأشعرية وغيرهم في أن كل ما ١٠٧ كان وصف نقص في حق العباد فالرب تعالى منزّه عنه، وهو محال عليه تعالى، وإنكذب وصف نقص في حق لعباده، فإن قيل: لا يسلم أنه وصف نقص في حقهم مطلقاً لأنه قد يحسن بل قد يجب في سائل عن موضع رجل معصوم يقصد قتله عدواناً قلنا لا خفاء في أن لكذب وصف نقص عند العقلاء، وخروجه لعارض الحاجة للعاجز عن البع إلا به لا يصح مرصه في حق ذي القدرة الكاملة لعني مطلقاً سبحه، فقد تم كونه وصف نقص بالنسبة إلى حجاب قدسه تعالى فهو مستحيل في حق الله عز وجل، انتهى

أقول: وأعجب من كل عجب أنهم يصرحون بتشخيص محل النزاع في هذا الباب، ويستندون بهذه الدعوى في كثير من الأبواب في هذا الكتاب، مع ذلك لا يظهر لهم الفرق، ويتحيرون ويقولون ما يقولون، وصاحب المواقف ذكر لتشخيص في أول الباب، وقال في مسئلة الكلام في دلائل امتناع لكذب عليه تعالى: إنه نقص، والنقص عيب محال إجماعاً وبه أجاب عن دليل منكري ١٠٨ البعث

---

١٠٧ ألقينا عليك تحقيقه فيما تقدم فتذكر ١٢

١٠٨ تقدم مثله في أوائل بيان ما يجب اعتقاد استحالة، والذي رأيته في المواقف ذكره في الجواب عن دليل منكري المعجزة ودلائلها على صدق الأنبياء عليهم الصلوة والسلام ١٢  
إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

## مسئلة

نواب المطيع بمحض فصل الله لا عس إيجاب كقول الفلسفي، ولا عس وجوب، كقول المعتزلي، و عذاب العصي بمحض عدل ليس جورا ولا واجبا عليه قالت المعتزلة بوجوب تعذيب من مات مصرا على المعصية وإثابة من مات على الطاعة بحسب طاعته، وقالوا لا بد من المؤاخذه في الكبيرة، ومرتكب الصغائر فقط لا يجوز تعذيبه

وعندنا معاشر أهل السنة من الحاتريدية والأشاعرة لا يجب على الله شيء، فذلك يجوز العموم من مات مصرا على الكبائر بشعاعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، أو دونها بمحض فصل الله تعالى، كذا قال ابن الهمام في المسامرة وشراحه واعلم أن أهل القبلية اختصوا في هذه المسئلة، فقال بعضهم وعيد مرتكب الكبيرة قطعي دائم، ويقولون إن مات صاحب الكبيرة ببلا توبة فحكمه حكم الكفار، وهذا مذهب الخوارج والمعتزلة، أما الخوارج فصرحوا بكفره بل بعضهم بكفر مرتكب لصغيرة أيضا وقالوا كل دس شرك، والمعتزلة وإن قالوا هو في منزلة بين المنزلتين، لكن لما أخرج من الإيمان فحكمه حكم الكفار عندهم من مع صلوة الجسارة ودفنه في مقابر المسلمين، والاستعمار هم<sup>١٠٩</sup> لأنها<sup>١١٠</sup> بالإيمان مشروط ومرهوط، وإذا فات الشرط ففات المشروط وبعضهم قالوا وعيده قطعي مقطوع، لا يليق بالعموم، يعذب البنة لكنه

١٠٩ كذا بالأصل، والأولى "له" ١٢

١١٠ كذا بالأصل المطبوع في بمعنى وهي نسخة سقيمة جدا، و صوابه "لأنه" أي كل ما

ذكر من صلوة الجسارة والدفن والاستعمار ١٣

مقطع عذابه ويدخل الجنة آخرًا وهذا مذهب بشر المريسي، والخالدي وغيرهما من اجهال السوء وقالت المرجئة: ليس للعساق وعيد أصلا وكل وعيد ورد في الكتاب والسنة فهو للكافر الذي يكون مع كفره العشق أيضا، وقد ١١١ صبح أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: صفان من أمتي ليس ١١٢ لهم من الإسلام نصيب، المرجئة والقدرية

والمذهب الصحيح الذي عليه الصحابة والتابعون، وهو مذهب أهل السنة أن مرتكب الكبيرة وإن مات بلا توبة قابل للعفو، ومثل سائر المسلمين في الأحكام، ولا بد من اعتقاد أن الله برحمته، أو بشعاعة الشافعين يعفو عن بعضهم، وإن عذب بعضا منهم أيضا، وأن من عذبه منهم لا يخلد في النار بل لابد أن يخرج منها بشعاعة الشافعين، أو باستيعاب ١١٢ العذاب على مقدار معصيته

١١١ روى البخاري في التاريخ، والترمذي وحسنه عن أبي عيسى، وابن ماجه عنه وعن جابر بن عبد الله معا والطبراني في الأوسط بسند حسن عن أبي سعيد الخدري، والخطيب في التاريخ عن أبي عمر رضي الله تعالى عنهم، ولا بدع في إطلاق الصحيح على الحسن ثم بالتنوع بترقى إلى الصحة لا بحالة، ولأبي يعين عن أنس وأوسط الطبراني عن وائلة وعن جابر رضي الله تعالى عنهم باللفظ "صفان من أمتي لا تساهم شفاعتي يوم القيمة المرجئة والقدرية" صالح معتبر وقد انجمر ١٢

١١٢ كذا بالأصل وصوابه "لما" ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

١١٣ أقول: بل لا استيعاب أصلا إن شاء الله، وما استقصى كريم قط، ألا ترى إلى خلق بيده صلى الله تعالى عليه وسلم إذ يقول عنه ربه عَرَفْتُ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ، فما طئت بأكرم الأكرمين جل جلاله! وقد صحت الأحاديث أن المؤمنين يخرجون، فيخرجون بشعاعة الشفيع الربيع الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم يخرج الله برحمته كل من قال

ويكون مآله الجحة قال العلامة الهاملي. والطاهر أن كل سوع من أسواع الكبائر لا بد من يعود الوعيد في ضائفة من أمر تكبیه أفلها الواحد على ماهر المختار من صدق الطائفة ١١١ لعة به، انتهى

وبالجملة كون جميع المعاصي قابلة للعفو غير الكفر (الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة) هو منصوص الآيات القرآنية كقوله إن الله لا يعير أن يشرك به ويعير ما دُرُنْ ذلك لِمَنْ يُشَاءُ" وغير ذلك وأيضاً كتاب الله بكونه عفو وعمورا ورحيما وكرهما مشحون، وفي الحديث راد على حد التواتر هذا المصمون، وحمل المعترلة الآية على النائب باطل، لأن الكفر مغفور عنه بالتوبة فما دونه أولى، والآية إنما سبقت لبيان التفرقة بينهما، وذا عيما ذكرنا، كذا قالوا ١١٥

---

لا إله إلا الله، وأولئك يسمون عتقاء الله عز وجل كما عند أحمد والنسائي، والدارمي، وابن خزيمة، وسعيد بن منصور عن أنس، وعند أحمد وأبي حنبل ومبيع، والبخاري في الجدييات، وسعيد عن جابر رضي الله تعالى عنهما فإن استغصى متى أعتق، إنما أطلق، ألا ترى أن الأسير إذا أتم ميقاته فأخرج فإنما يقال أطلق، لا أعتق، والله تعالى أكرم الأكرمين، والحمد لله رب العلمين ١١٢

١١٤ قال الله تعالى: قُلُوا لَا نَعْرِ مِنْ كُلِّ بَرَقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لَيَتَعَقَّوهَا فِي النَّهْرِ، والفرض يتأدى بقيام واحد، وقال تعالى: إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ وَإِنَّمَا عَفَى عَنْ وَاحِدٍ، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في الآية قال الطائفة الرجل والنمر، وأخرج عبد بن حميد عنه قال: الطائفة الرجل فصاعدا ١١٢

١١٥ أقول: كأنه يشير إلى حصول التفرقة بقبول توبة اليأس من العصي دون الكفر، أو بأن العصي أقرب للتوبة، والحق أن سياق الآية وإحالة عموما دون الكفر على عص المشية ناطق قطع بمذهب أهل السنة وبطلان رعم المعترلة ١١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

و السجدة خالعوا أهل السنة ومالوا إلى ما قال المربسي والخالدي بثلاث  
 أنظمة في كتاب التوحيد، واقتعه صاحب "تقوية الإيمان" حيث قال الشرك لا  
 يكون معورا، فإن كان الشرك من لدرجة نقصوى، الذي يصير به الإنسان كافر  
 مجراه خلود جهنم، وإن كان دونه مما كان مجراه مقررًا عند الله يجره و باقي  
 المعاصي على رضا الله إن شاء عما وإن شاء جزى،

### مسئلة

النجيدات ١١٦ من الخوارح معوا كمر مرتكب الكبيرة غير مصر عليها،  
 وحكموا بكمر من أصر على المعصية، ولو كانت صغيرة، والسجدة اتبعوهم في  
 تكفير المص على الكبيرة

### مسئلة

لا خلاف في عدم العمر عن الكفر إنما الخلاف في دليبه فلا يجوز وقوعه  
 سماعا عندنا قال تعالى: فَمَا تَتَّخِذُهُمْ شُفَاعَةً الشَّاعِبِ أَيُّ لَوْ شَفَعُوا لَكُنْ لَا يَقَعُ ذَلِكَ  
 أَيُّ إِيَّانَهُمْ بِالشَّفَاعَةِ، لأنه تعالى قال: مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَلَا يَجُورُ  
 عقلا عند المعتزلة، على ما رغبوا هم وصاحب العمدة من الحنفية، بناءً منهم على  
 أن العمر من الكفار مخالف للحكمة على ما ظنوا،

قالوا: قضية الحكمة التفرقة بين المسيء والمحسن، وفي جواز العفو تسوية  
 بينهما، فيمتنع العمر عقلا عليه تعالى، فيجب العقاب أي وقوعه منه تعالى، لأنه  
 يشترط بترك العقاب نقص في نظر العقل، لكونه خلاف قضية الحكمة، كذا في

## المسايرة ومتعنتاته

وفي مختصر العقائد: وأما ما قال جهم بن صفوان مقول ذلك باطل، فإن الملك لله، والناس عبيده، وله أن يفعل بهم ما يريد، ولكن وعد أن لا يعذب أحداً غير دس وأن لا يتخذ المؤمن المذب في السار، ويستحيل أن يخلف في ميعاده، وكذا وعد أن يعذب المؤمن المذب زماناً، والكاثر مؤبداً، ولكن قد يعفو عن المؤمن المذب، ولا يعذبه لأنه تكرم وتمنح بترك الوعيد، أما في حق الكفار فلا يكون العفو وإن كان تكرماً وتفصلاً، قال الله تعالى: وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا، وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأُخْبِرَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ مَعَ الْكَافِرِ إِلَّا بِطَرِيقِ الْعَذَلِ، انتهى والخيالي وغيره من محشي شرح العقائد لسعد قد بسطوا القول في مذهب المعتزلة أي امتناع العفو عقلاً وذكر دلائلهم والجواب عنها

ولما اشبه المقام على بعض الأفهام من جهة عقلية الحسن والقبح عند الماتريدية كالمعتزلة، ومذهبهما واحد، فتخيّلوا أن مذهبهما في المروع أيضاً واحد، فقالوا بامتناع عفو الكفر من الله، ووجوب عقابه عليه تعالى عقلاً، ولم يتمطروا أن الماتريدية وإن قالوا بعقلية الحسن والقبح لكن اتفقوا على نفي ما يستلزم المعتزلة عليه من وجوب أمور عليه

وما في التوحيد أن الكفر مذهب يعتقده عقوبته أن يخلد في السار، فأجيب عنه بأنه لبيان الفرق بين الكفر وسائر الكبائر، لا للإمتناع عنه والوجوب عليه، ولا يجب عليه شيء باتفاق أهل السنة والجماعة،

ولما تنبهوا بما أورد عليهم من الوجوب وشأنه قالوا هو واجب بإيجابه

تعالى على نفسه تفضلاً وتكرماً وريادة في الامتنان ١١٧ كما قال سبحانه كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ وَكَانَ حَقًّا عَلَى نَصْرِ الْمُؤْمِنِينَ وَأَمَّا هَذَا لا يعني كونه محكماً في نفسه، وعمدة من اشتبه عليه المسئلة النسخي، حيث خلط مذهب المعتزلة بمذهب الماتريدية في كثير من مواضع العمدة وروايت المعتزلة ١١٨ والمحققون تبهوا عنها، في المسألة: صاحب العمدة لما اختار أن العمود عن الكفر لا يجوز عقلاً (وقال الشارح: وعاقلاً للمعتزلة) كان امتناع تحديد الكافر في الجنة لارم مذهبه ونحن لا نقول بامتناعه عقلاً، بل سمعنا، فظنهم أنه مضاف للحكمة لعدم المناسبة ١١٩ غلط

مسئلة: اعلم أن قولنا "له سبحانه في كل فعل حكمة ظهرت أو خفيت" ليس هو معنى العرض، إن لفسر الغرض بفائدة ترجع إلى الفاعل فإن فعله تعالى وخلقه العالم لا يعقل بالأعراض، لأنه يقتضي استكمال الفاعل بذلك العرض، لأن حصوله للفاعل أولى من عدمه، وذلك ينافي كمال العى عن كل شيء، وقال الله تعالى: إِنْ اللَّهُ غَيَّبُ عَنِ الْعَالَمِينَ، وإن لفسر بفائدة ترجع إلى غيره بأن يدرك رجوعها إلى ذلك الغير، كما نقل عن الفقهاء من أن أفعاله تعالى لمصالح ترجع إلى العباد، تفضلاً منه تعالى، فقد يعني أيضاً إرادته من الفعل، نظراً إلى تفسير العرض

١١٧ أقول: وهذا ان لم يكن تصريحاً بالمقام فكما ترى رجوع عن القول ١٢

١١٨ انتظر ما سنلقي عليك بتوفيق الله تعالى ١٢

١١٩ بين الجنة والكمار، كما لا مناسبة بين المؤمن المطيع والنار، وهذا الذي جرم به إسماعيل حقي أصدي في روح البيان، والصواب أن الله تعالى أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة،



بالعلة العائية التي تحمل الفاعل على الفعل، لأنه يقتضي أن يكون حصوله بالنسبة إليه تعالى أولى من لا حصوله فيلزم الاستكمال المندور،

وقد يحدو إرادته من الفعل، نظرا إلى أنه مفعلة منزلة على الفعل لا علة عائية حاملة على الفعل حتى يلزم الاستكمال المندور، والحكمة على هذا أعم من العرض، لأنها إذا بعيت إرادتها من الفعل سميت غرضا، وإذا جوزت كانت حكمة لا غرضا

وأما أحكامه سبحانه فمعلقة بالمصالح عند الفقهاء على ما يعرف في أصول الفقه كد في المسيرة وشروحه قال ابن أبي الشريف واعلم أن تعليلها بها عند معهود، الأشاعرة بمعنى أنها معرفة للأحكام من حيث أنها ثمرات تنزب على شرعيتها، وموائد لها، وغايات تنهي إليها متعلقاتها من أفعال المكلفين، لا بمعنى أنها علل غائية تحمل على شرعيتها، انتهى

والمعتزلة قائلوا بوجوب التعليل لأفعاله تعالى، واستدلوا بدروم العبث على تقدير عدمه، قال شارح المواقف في اجواب: العبث ما كان خاليا عن الموائد والمصالح، وأفعاله تعالى بحكمة متقة مشتملة على حكم ومصالح لا تحصى، راجعة إلى مخلوقاته، لكنها ليست أسبابا باعثة على إقدامه، عللا مقتضية لفاعليته، فلا تكون أعراضا، ولا عللا غائية لأفعاله، حتى يلزم استكمالها بها، بل تكون غايات ومصالح لأنار<sup>١٢</sup>، وأنار منزلة عليها، فلا يلزم أن تكون أفعاله عبثا خاليا عن الموائد، وما ورد في الطواهر الدالة على تعليل أفعاله تعالى فهو محمول على العناية والمصلحة دون الغرض والعلة العائية

١٢٠ الذي في شرح المواقف "لأفعاله"، ولا يبعد أن يراد بالآثار الأفعال فانهم ١٢

وكبير النجدي في "تقوية الإيمان" مثله سبحانه بسطان يرحم على سارق لم يجعل السرقة صعبه بل صدر عنه من شامة العسر، وهو نادم عليه عائف ليلا وبهارا، لكن السلطان نظرا إلى قانون السلطنة لا يقدر<sup>١١</sup> على العفو عنه بلا سبب، لئلا ينتقص قدر حكمه في قلوب الناس، انتهى ما يليق بالمقام ولم يدر المسكين أنه سبحانه قادر على كل شيء، يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد حاشاه أن لا يقدر على العفو عنه، بل عمن جعل السرقة صعبه ولم ينم، عند أهل السنة والجماعة، وحاشاه أن يحتاج إلى سبب يكون به قادرا على العفو، ويحصل به نفعا عائدا إليه، ويحفظ قدر حكمه عن الإلتفاف، وكيف ينقص قدر قانونه بالعفو، وهو مملو مشحون بأنه يعمر الذنوب جميعا، ويعفو ما دون ذلك لمن يشاء، وأنه غفور رحيم، وأمثال ذلك وهو مره عن السهر والسيار، وتغصيل ما فيه من الخبط والصلال، والخط بالاعتزال مذكور في رسائلنا

هذا تمام الكلام فيما يستحيل على الله ذي الجلال والإكرام وأما ما يجوز في حقه تعالى - أي ما يصح في نظر العقل وجوده وعدمه في حقه - فمعل كل ممكن وتركه، معرج الواجب والمستحيل، فما من ممكن عقلا إلا ويجوز في حقه تعالى إيجادُه وإعدامه، داتا كان أو عرضا، فدخل في ذلك الثواب والعقاب، وبعث الأنبياء عليهم السلام، والصالح والأصلح للخلق، وما التزم سبحانه شيئا من ذلك إلا تفضلا وتكرما، فله المنة والفضل، وبه القوة والجلل، لافعال سواء ولا

١٢١ هكذا كان في كتابه تقوية الإيمان الأصل المطبوع قديما بمطبعة دار السلام في دهلي ثم حرفته أدناه من بعد وعلوا "لا يفعل" مكان "لا يقدر" وهو بعد كما نرى لا يخلو عن ضلال واعتزال، وهل يصلح العذر ما أفسد الدهر ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة

ب ١ - إلهيات

المعتقد للشعبد (مع) المعتقد المستند

معبود إلا إياه - تم مبحث الإلهيات -

## الباب الثاني في النبوات

أي المسائل التي يجب على المكتمين اعتقادها وهي متعلقة بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم مما يجب له، ويمتنع عنه، ويجوز في حقه عليه الصلوة والسلام كما يجب ١٢٢ ذلك في حقه تعالى ، لأنه الركن الثاني من الإيمان

قال القاضي من يجهل ما يجب لشي أو يجوز أو يستحيل عنه، ولا يعرف صور أحكامه لا يؤمن به يعتقد في بعضها خلاف ما هي عنه، ولا يبرحه عما لا يجوز أن يضاف إليه، فيهلك من حيث لا يدري، ويسقط في هوة الدرك الأسفل من النار، إذ ظن الباطل به واعتقاده مالا يجوز عنه نحل بصاحبه دار السوار - ولهذا المعنى ما ١٢٣ احتاط النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجلين الذين رأياه لبلا، وهو مكثف في المسجد مع صفة، فقال لهما: إنما صفة - ثم قال لهما الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، وبني خشيت أن يقدف في قلوبكما شيئا فتهكما قال الخطابي خشي صلى الله عليه وسلم عيهما الكفر لوظا فحة برؤيته معه امرأة أجنبية، فنادر إلى إعلامهما بمكانها بصيغة لهما في حق الذين قل أن يقعا في أمر يهلكان به

قال العلامة السامسي في إنطالاب الوفاء: - أما المروص علي كل مكثف في حق الأنبياء والرسل عليهم السلام فهو معرفة ما يجب في حقهم من صفات كمال المتخوف، ويستحيل عليهم من النقائص والردائل، ويجوز عليهم من الأخلاق

١٢٢ أي كما يجب على المكتمين ذلك الاعتقاد المذكور في حقه سبحانه وتعالى

١٢٣ موصولة أو مصدرية ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

البشرية التي لا كمال فيها ولا نقص، على ما سيأتي - وأدنى ذلك أن يعتقد امتياز الأنبياء عليهم السلام عن جميع الخلق بصفات من الكمال، وتبرأتهم دون جميع الخلق عن صفات من النقص، بعد اعتقاده امتياز الله تعالى عنهم وعن جميع الخلق بصفات من الكمال، وتبرأته تعالى دونهم، ودون جميع الخلق من صفات من النقص، انتهى

ويبغى أن تعلم أن الأنبياء عليهم السلام وسائط بين الله تعالى وخلقهم، فخلقوا متوسطين بين الأرواح الملكية والأشباح البشرية، جامعين بين الأسرار الباطنية والأبوار الظاهرية، فجعلوا من جهة الأجسام والطواهر مع البشر، ومن جهة الأرواح والبواطن مع الملائكة، كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم "لست كهيئتكم" أي على صفتكم وماهيتكم<sup>١٢٤</sup> آيت عند ربي يطعمني ويسقيني" فطواهرهم وأجسادهم وبنيتهم متصفة بالأوصاف البشرية، يجوز عليها طريان ما يطرؤ على البشر من الأعراض والأسقام ونعوت الانسانية، وبواطنهم منزهة عن الآفات المخلّة بنعوتهم الملكية، مطهرة عن القائص والاعتلالات المخلّة على الأجسام الحيوانية كذا قال القاصي<sup>١٢٥</sup> - وقال: والبي وإن كان من البشر ويجوز على جبلته ما يجوز على جبلته البشر فقد قامت المراهين القطعية وتمت كلمة الإجماع على خروجه وتنزيهه عن كثير من الآفات التي تقع على الاختيار وعلى غير الاختيار كما هو مفصل في محله

١٢٤ كذا قاله العاقل القاري ولم يرد به مصطلح المتعلق بل الحقيقة الكونية الخاصة التي

عنها بروز الممكن بخصوصه فافهم<sup>١٢</sup> إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

١٢٥ أي والقاري<sup>١٢</sup>

ولنجدية كلمات في حقهم عليهم السلام تجمع منها السماع، وتنفر عنها الطباع، أعنفها ما في (الصراط المستقيم) حيث قال.

إن الصديق من وجه يكون مقلداً للأنبياء، ومن وجه محققاً في الشرائع، و العلوم الشرعية تصل إليه بواسطة النور الجبلي، و بواسطة الأنبياء، فممكن أن يقال له تلميذ الأنبياء ويمكن أيضاً أن يقال هو والأنبياء تلميذ لأستاذ واحد وطريق ١٢٦ أخذ العلوم الشرعية أيضاً شعبة من شعب الروحي التي يعبر عنها في عرف الشرع بنعت في الروح، وسماء بعض أرباب الكمال بالروحي الباطني وقال بعد ذلك: فالعرق بين هؤلاء الكرام والأنبياء العظام بإقامة الأشباح، ومضان ١٢٧ الحكم، والمبعوثية إلى الأمم فحسب، ويستهم إلى الأنبياء مثل نسبة الإخوان الصغار إلى الإخوان الكبار ونسبة الأبناء الكبار إلى آبائهم وقال: لا بد يجعلونه فائراً بمحافضة مثل محافضة الأنبياء التي تسمى عصمة، و ادعى المكاملة الحقيقية

وقال في حق شيعته الذي ادعى له الرقي من درجة الصديق بكثير: - إنه كان مخلوقاً من بدو الفطرة على كمال مشابهة رسول الله تعالى عليه وسلم، وباء عليه بقيت لوح فطرته مصفاة من نقوش العلوم الرسمية، وطريق عقلاء الكلام

---

١٢٦ أي طريق أخذ الصديق تلك العلوم الشرعية التي تصل إليه بواسطة نوره الجبلي هو أيضاً شعبة الخ

١٢٧ أي مقام الحقائق يريد به أن للأنبياء عليهم الصلاة والسلام تشريعاً بالإذن فينوحون الأحكام بالأشباح والمظان غلظة عن الحقائق ولا كذلك الصديق ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة،

والتحريير والتقرير، وكان هو من بدو الفطرة بحسولا على كمالات طريق البوة  
إجمالاً

وقال: إلى أن الله تعالى أخذ يوماً يده اليمنى بيد قدرته الشخصية وجعل  
قدام وجهه شيئاً من الأنوار القدسية الذي كان رفيعاً وديعاً كثيراً وقال أعطيتك  
كذا وأعطيت أشياء أخرى أيضاً إلى أن شخصاً استدعى البيعة وحضرته توجه إلى  
الحق، واستادد واستفسر عما هو منظوره تعالى في هذه المعاملة، فصار الحكم من  
هذا الطرف بأن من بايع على يدك وإن كانوا مأت أرفف أكفي لكل منهم،  
وبالجملة طهر مأت أمثال تلك الوقائع حتى بيع كمالات طريق البوة إلى دروتها  
العليا إنتهى ملخصاً مترجماً

### مسئلة

لا يستحيل بعثة الأنبياء، خلا فالبعض البراهمة، ولا يلزم خلافاً للفلاسفة  
حيث قالوا إن البوة لازمة في حفظ نظام العالم، المؤدي إلى إصلاح السور  
الانساني على العموم، لكونها سبباً لتحرر العام المستحيل تركه في الحكمة والعناية  
الإلهية

واعلم أن الفلاسفة يشنون البوة لكن على وجه مخالف لطريق أهل الحق،  
لم يفرجوا به عن كفرهم فأنهم يرون أن البوة ١٢٨ لازمة وأنها مكتسبة، ويسكرون  
صدور البعثة عن الباري تعالى بالإختيار، ويسكرون كونها برول الملك من السماء  
بالوحي، ويسكرون كثيراً عما علم بالصورة بحبي الأنبياء به كحشر الأجسام

١٢٨ إن البوة أي البعثة لازمة أي واجبة لا يصح على الباري سبحانه وتعالى تركها ١٠

والجنة ١٢٩ والنار، وذلك الإنكار مما كفروا به

ولا يجب ١٣ كما قالت المعتزلة برحوب البعثة على الله

تعالى، لما عرف من أصلهم الفاسد في وجوب الأصلح عيه

تعالى، وجمع من عنماء ساوراء الهرة وافقوهم حيث قالوا: إن

إرسال الأنبياء من مقتضيات حكمة الله الباري، فيستحيل أن

لا يكون، وقال النسي في العمدة إرسال الرسل مبشرين

ومدريين في حيز الإمكان بل في حيز الوجوب، والطاهر

استحالة تحلفه، انتهى - وهذا من جملة زلات السفي واختلاطه

١٣١ مع الاعتزال، والكل مردود على طاهره، وتحالف للحق -

١٢٩ وتاويلهم الجنة والنار بلدات روحانية و آلام نفسانية لا ينعمهم، فإن التأويل في

الضروري مدفوع غير مسموع، وعن هذا يجب إكفار النيشورية المقلدة لكفار الدهرية،

المتكررة لكثير من الضروريات الدينية، مستترين بحجاب التأويل، وهل يقوم بيمانهم بعد

الرحيل ١٣

١٣٠ رجوع إلى أصل المسئلة أي لا يجب على الله سبحانه بعث الرسل ١٣ إمام أهل السنة

عليه الرحمة ،

١٣١ أقول: قد تكرر من المصنف العلامة قدس سره تبع لمن سبقه من المحققين كابن

الهام وغيره الأخذ في أمثال إتيان علي الإمام الهمام أبي البركات عبد الله النسي ومن

وافقه من حملة المذهب الحنفي، وقد سكتنا عليه فيما سبق من بعض تعاليقنا مشيا على

الظاهر المتبادر، وحذارا لنغثار على الناظر القاصر، وقد كان ما تقدم من البعظ أعني اشتباه

منهجي الأئمة الماتريدية وجهة المعتزلة عليه، وخلطه أحدهما بالآخر أقرب إلى الإلابة مما هاء

ومعلوم أن التأويل أولى وأسد، وبابه واسع لم يتسد، والإمام أبو البركات ليس منفردا في هذه



الكلمات، بل ترى معظم مشايخ الكرام الماتريديّة موافقين له في أمثال الخيال، وإذا ترقيت عن القال إلى الخال، ألقيت الوفاق لهم من أعانهم أئمة التصوف، وحاشاهم ثم حاشاهم من الاعتزال، ومن كل ضلال.

والآن أريد بتوبيخ الله أن أين ماهر المحمل الأخرى لكلامهم، وإن كان الأحب اليّ، المختار لديّ في كثير من فروع المسئلة هو ما اختاره المصنف العلامة خلاف لمراهم كما قد تبهرت عليه فيما سلف من الدرس أيضا

فأقول، وبالله التوفيق: افترقت البس في مسئلة صدور أفعاله سبحانه وتعالى عنه على مذهب شتى منزهت الفلاسفة النافعة إلى الإيجاب وسلب الاختيار، وهذا كما ترى كفر بهمار، وهم وإن لم يسلخوا لفظ القدرة لكن طسروها بمعنى "إن شاء فعل، وإن لم يشأ لم يفعل" والشرعيتان صادقتان بصدق الملازمة سواء كان المقدم واجباً أو مستحيلاً، قالوا وهذا وجوب منه لا عليه سبحانه، لأن كماله مقتضى لعماله، مناب للآلهاء، وهذه كلمة حق أريد بها باطل كما سئى إن شاء الله تعالى

ثم جاءت المعتزلة والرافضة خذلهم الله تعالى، ادّعت الإسلام، وتعدّت في الجهل عس أولئك النام، فحكمت عقولها الرائعة على الفعّال لما يريد، وقالت بملق فيها بوجوب كيت وذيت على الملك المجيد،

و أعتنا أهل السنة والجماعة بصرهم الله تعالى قالوا جميعا إن الله تعالى لا يجب عليه شيء، وهو الحاكم لا حاكم عليه، وقدرته بمعنى صحة الفعل والترك أي سبتهما جميعا إليهما عنى حد سواء، لا ترجيح لأحدهما على الآخر بالنظر إليهما، وإنما الترجيح شأن صفة أخرى هي الإرادة، هذا ما أجمعوا عليه عن آخرهم

ثم اختلفوا في عقلية الحسن والقبح على مسائل ألفت عليّ فيما سلف، فالأشاعرة لما أبوها إباء واحدا وتأسروهم هوّوا النفوس بتمها و دفاعها فرسخ ذلك في أذهانهم، حتى دخلوا عن مقام الوفاق، وتحوّروا في تعليل امتناع الكذب وعصوه بأنه نقص مستحيل عليه سبحانه وتعالى كما قد تقدم مستوفى لم يكن شيء من الأفعال كإثابة المطيع وتعذيب الكافر

11. 5. 2011

قال العلامة المحقق المولى بجر العلوم في العواصم: وأما فعل الله تعالى تحقيقه أنه نعي

علمه الأولي بالعالم، عني ما كان صالحا للوجود عني النظم الأتم، تتعلق إرادته في الأول بأن يوجد عني هذا النمط، فيوجد العالم بهذا التعلق، ويجب على اقتضائه، مثلا تعلق إرادته تعالى بأن يكون آدم في الوقت الغلاتي وروح في وقت يسهما ألف سنة، فوجدنا ووجبا بهذا النمط، وهذا التعلق هو الخلق بالاختيار، وأما القدرة بمعنى أن يصح الفعل والترك فبان أريد به أن سببه الفعل والترك متساوية إلى الإرادة، واتفق أيهما وجد فهو باطل، لأنه لو كان السبب واحدة فتحقق الفعل دون الترك ترجيح من غير مرجح، بل وجود من غير موجد إذ لا موجد هناك يجيء الترجيح منه وإن أريد منه أنه يصح الفعل والترك بالنظر إلى نفس القدرة، وإن وجب أحدهما نظرا إلى الحكمة، فإن الحكيم لا يمكن أن تتعلق إرادته على خلاف ما علم من النظم الأتم، فهذا صحيح، وغير مناف لو جوب الفعل عند تعلق الإرادة، ووجوب الإرادة لأجل الحكمة، ووجوب الحكمة لكونها صفة كمالية واجبة الثبوت للباري باقتضاء ذاته تعالى الخ

وقال أيضا: الإرادة شاء: ترجيح أحد الجانبين الذين صح تعلق القدرة بهما، نظرا إلى ذاتهما، وإذا قد تحققت أن الترجيح من غير مرجح باطل وأن لا ترجح إلا للراجح بهذا الترجيح فقد دريت أن لا يمكن أن يوجد شيء ولا يثبت أمر سواء سمى موجودا أو واسطة إلا إذا وجب من العلة الموحدة، أو المثبتة، وهذا الإيجاب إن كان بعد تحقق الإرادة والاختيار فالفعل اختياري، وإلا اضطراري، والموجد إن كان ذا إرادة ففاعل بالاختيار، وإلا بالإيجاب الخ

وفي المسلم وشرحه له قلبي سره: الأشعرية قالوا (ربما لو كان كذلك) أي كان كل من الحسن والقبح عقليا (لم يكن الباري تعالى مختارا) في الحكم لأن الحكم على خلاف مقتضى الحسن والقبح قبيح وقد وجب تنزيهه عن القبائح (والجواب أن موافقة الحكم للحكمة لا يوجب الإضطرار) فإنه إنما وجب هذا النحو من الحكم لأجل الحكمة بالاختيار، وعرفت أن الوجوب بالاختيار لا يوجب الإضطرار (و) قالوا (خامسا لجر العقاب قبل الإذنة) لأن الحب استحقاق الثواب عني الفعل، والقبح استحقاق العقاب ولو عاقب عليه

ليس من سبب ود تبرر ما دعت إلى من هذه العبارة يسافر عنها هذا (هون) في الجواب إن أراد بخوار العقاب الجواز الوقوعي فلا نسلم الملازمة، فإن القول بالفتح العقلي إنما يقتضي الجواز نظراً إلى ذات الفعل و (الجواز نظراً إلى ذات الفعل لا ينافي عدم الجواز ضرورة إلى الحكمة) وإن أراد الجواز نظراً إلى نفس الفعل، وإن كان ممتنعاً نظراً إلى الواقع والحكمة مبطان اللازم مجموع، والكرامة لا تدل إلا على عدم كونه شأن الباري الحكيم تعالى . اهـ  
الكل بتلخيص

فلاستهان معنى الوجوب الذي تقول به هؤلاء الكرام في أمثال المقام، وأنه ليس وجوباً اعتزالياً، ولا فلسفياً، بل بحمد الله سيما حينها حقيقياً، ولا ينافيه قولهم يجب عقلاً، أو واجب عقلي فإن الوجوب على هذا الوجه أيضاً عقلي، يحكم به العقل، لا شرعي يتوقف على السمع

أقول ولا ينهين عني أن مقدورية ما هو بخلاف الحكمة لا تستلزم مقدورية بخلاف الحكمة أو مقدورية الحكمة فإن مقدوريتها بالتفكير إلى ذاته لا من حيث هو بخلاف الحكمة، كما أن مقدورية خلاف المعلوم والمخير به في حد ذاته لا تستلزم مقدورية الجهل والكذب، فالتعالي عن مخالفات الحكمة والعلم والخير بالاختيار لا يكون تعالياً عن السمع والجهل والكذب بالاختيار، حتى يلزم والعياد بالله إمكان هذه الأقدار، كما ترعم النجديّة المعجزة فإن قلت لا قياس لمناهي الحكمة على مخالف العلم والخير لأن الفعل وعلاجه سببهما جميعاً إلى العلم والخير سواء، فتوقع خلافه لعدم خلافه ولآخر بخلافه، ولا كذلك الحكمة، فإنها إذا نعت شيئاً لم يمكن أن تقتضيه، وبالمخلة مافاة الحكمة تكون لصفة في نفس الفعل، فيأتي المنع من ذاته فلا يكون مقدوراً، بخلاف خلاف العلم والخير، لا يقال الخير يتبع العلم، والعلم الواقع، والواقع الإرادة، والإرادة الحكمة، والحكمة تلك الصفة الكائنة في نفس الفعل بها يلائمها فيكون خلاف العلم والخير أيضاً غير مقدورين، لأن هذا حيث كان أحد جانبي الفعل مانعاً للحكمة، وربما يكون في كليهما حكمة، كما سيأتي،

فلا يأتي المنع أصلاً من قبل الحكمة، فكيف بمزاجها،

قلت نعم، ولكن نشو المنع عن صفة في الفعل لا يكون نشوءه عن نفس ذاته، فلا يأتي  
المقدورية الذاتية،

هذا غاية الكلام فيما أمثلوا، أما الفروع فمهما ما لم يذهب إليه إلا بعضهم كوجوب  
عذاب الكافر عقلاً، ومنها ما انحوت أنا لنفسي ومالك الأئمة الأشعرية فيه كاستماع تعذيب  
المطيع عقلاً، وهذا الفرع أعني إرسال الرسل وإنزال الكتب أيضاً مما الراجح فيه عندي عدم  
الوجوب العقلي، فسيحان من يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، له الملك، وله الحكم، وإليه  
ترجعون، والحمد لله رب العالمين

فحصل بحمد الله أن ما كان مقصدي حد ذاته كالكذب والجهل والسفه والعمى أعني  
إعدام عدم نفسه أو حكمته أو قدرته أو شيء من صفاته عزوفاً فذلك كله محال بالذات  
قطعا إجماعا بيننا وبين الأشعرية وسائر أهل السنة بل وسائر العقلاء، وما لم يكن كذلك في  
نفسه وإنما يلزمه نقص من خارج إذ لو وقع، كخلاف المعلوم والمعبر به عليك مقدور  
بالذات، مستحيل بالعدم، فيكون متعصق القلعة دون الإراقة، ومن أحاله بالذات مكلامه  
مؤول أو مهجور، ومنه عند أئمتنا الماتريدية كل فعل يأتي الحكمة لما فيه من القبح، ثم  
تختلف الأنصار في كون بعض الأعمال مافية للحكمة، فتستحيل بالعدم، أو قصبات لها فتجب  
كذلك، كعمى الكافر عند النسي، وتعذيب الطائع عند الجمهور، وإرسال الرسل عنده،  
وإثابة المطيع عندهم، أولا، ولا، فلا ولا \* - كما مر مفصلاً والحمد لله، أخيراً وأولاً

أنقر هذا المقام، فإنه من مزال الأقدم، وبها لله العصمة وبه الاعتصام، هذا تقرير  
كلامهم، على طبق مرامهم، قدست أسرارهم، وأفيضت علينا أنوارهم، ولغات على موارد  
التأصيل، فأقول مستعينا بالجليل:

ما كان ملوماً أن يرتاب في كون أفعال الله كلها، دقتها وجلها، على وفق حكمته  
\* أو لا تكون مافية للحكمة ولا قصبات لها فلا تستحيل ولا تجب بل تكون في حيز  
الإمكان الوقوعي ١٢ محمد أحمد

البالغة، مما فعل ما فعل إلا بالحكمة، ولا ترك ما ترك إلا بحكمة، بل له في كل فعل وترك حكيم لا يعلمها إلا هو، ولا شك أن مناقاة شيء للحكمة يحمله جملة واحدة بيد أن موافقتها قد لا يوجب، كأن يكون الفعل وعلاقته في كليهما حكمة، فكل على وفقها، ولا يجب منهما شيء إلا ترى أن المولى سبحانه وتعالى إن عذب عاصيا عنده عدلا حكيما، وإن غفر غفرا عذرا حكيما غفورا رحيمًا، وإليه يشير العبد الصالح ابن الأمة الصالحة عليهما الصلوة والسلام في قوله لربه عز وجل: **إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَعْمِرْهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ** كان الظاهر أن يقول: **وَإِنْ تَعْمِرْهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَفْوُ الرَّحِيمُ**، لكن عدل إليه ليبدل أن العفوان أيضا عين الحكمة، وأن الملوك إذا أحضر لديهم البعثة فهم وإن كانوا كرماء يميون العمور بما لا يعمرون، إما حذرا عن سطوتهم، أو تحمرا عن لزوم السفه بترك الأعداء مع القدرة عليهم، وأنت يا ملك الملوك منزّه عن كل ذلك، فإنك أنت العزيز الغالب لا عليه أحد، والحكيم البالغ حكمته لا نقص فيها ولا أود

إذا وعيت هذا فريت أن ههنا شيئين، فعلا وتركًا، والوجود ثلاثة مناقاة الحكمة المحيطة و موافقتها الموسوعة، واقتضاها الموجب، ووجود أحد الطرفين في فعل أو ترك يقضي بوجود الآخر في الآخر، ووجود الوسط ووجود الوسط، فالصور الست رجعت ثلاثا، ووسطها كثيرة الوجود، وقد عومت مثالها، ولا تقول الأشاعرة إذا جاوزت النقص في النقص إلا بها، والصورة الأولى في الفعل أعني مناقاته للحكمة المستلزمة لاقتضاها الترك، فهو مستبعد، ولعل تعذيب المطيع المحض صرعا محضا يكون منها، كما أشرنا إليه فيما مر، ومنه التكليف بالتحال الذاتي من المكلف بمعنى حقيقة الطلب، لأنه عيث كما تقدم، أما عكسها وهي الناقصة أعني اقتضاها لفعل وجوبا مستلزما لمناقاتها الترك فالعبد لا يراها في شيء من الأفعال، كيف ولو لم يخلق الله العالم رأسا، فهل ترون فيه بأسا، إذا يكون قد استكمل بالخلق، وهو العبيد الحميد الفعال لما يريد، فإذا لم يات نقص في ترك الكل، وقد ترك فيما لا يتشاهى من أزل، لأزال. إلى يوم بدأ الخلق فمن أين يأتي في ترك البعض:

## مسئلة

مفسهون بـ النبي من وحيه إليه بـ شرح. وفي امر بالتبصير اليه في يوم ١٠

وإطلاق النبي على كل حقيقة، وإطلاق الرسول ١٠ بحار

في المطالب الوحية: الوحي قسما: وحي نبوة، ويختص به الأنبياء دون  
غيرهم، قال تعالى: قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ، فجعل العارق الوحي مـ  
النبوة وقال: مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ وَوَحْيُ إِيَّاهُمْ وَيَكُونُ لغير

وكم لله من سرٍّ عظيمٍ يَدْرِي خَفَاءَ عَنْ فِهْمِ الدُّكَّانِ

لتحور أن أعماله و تروكه كلها على وفق الحكمة قطعا، وأنه يجوز أن يكون من  
الأفعال ما نفيه الحكمة، وتوجب تركه، وإن شئتهما القدرة، ولا يرى فعلا توجبه  
الحكمة، وتنبئ تركه، مع شمول القدرة لهما، نعم يأتي ذلك من قبل العلم والإخبار، فعلى  
هذا أقول إن تعذيب الصانع صرعا محضا إن استحال إثابة المطيع لا توجبه الحكمة عقلا،  
وإن وجب علموا سمعا، "ذلك مصلحي أوتيته من أشياء" وكذلك تعذيب الكافر، وإرسال  
الرسول، وإيران الكتب، وكل ذلك تستدعيه الحكمة من دون إيصال إلى حير الوجوب،  
وربما يخلق ما يشاء ويختار، فعلى لما يريد،

فهد ما أدى إليه نظري فإن كان صوابا، وذاك رجائي، فمن الله ربي، وحسب الحمد  
لوجهه الجليل، وإن كان فيه خطأ فأنا تائب إلى الله من كل خطأ، وعلى ما هو الحق عند  
ربي عمدت قنبي، وهو حسبي ونعم الوكيل، والحمد لله ذي الجلال والإكرام، والصلوة  
والسلام على سيد الأنام، محمد وآله وصحبه الكرام أمين ١٠، إمام أهل السنة والجماعة  
رحمى الله تعالى عنه

١٠ عنى من لم يؤمر بالتبصير

٢٠ واجب عند الجمهور. ٣٠ واجب عند السمي ٤٠ واجب عند

الأنبياء، ونقل اللاقاني التصريح عن العز بن عبد السلام بأن النبوة هي الإيماء، وقال السوسني في شرح الجزائرية مرجع النبوة عبد أهل الحق إلى اصطفاء الله تعالى عبدا من عباده بالوحي إليه، فالنبوة اختصاص بسماع وحي من الله بواسطة الملك أو درته، فإن أمر مع ذلك بتبليغه فرسول،

وفي شرح المسامرة لابن أبي الشريف: قد تحصل في معنى النبي والرسول ثلاثة أقوال: الفرق بينهما بالأمر بالتبليغ وعلمه وهو الأول المشهور، والفرق بأن الرسول من له شريعة وكتاب، أو نسخ لبعض شريعة متقدمة على بعثته، وكبريها بمعنى واحد وهو الذي عزاه المصنف للمحققين، وهو يقتضي اتحاد عدد الأنبياء والرسول، ولا يخفى مخالفة ذلك للوارد في أبي ذر، الذي قدمناه

وفي التلحفة بعد ذكر الحديث: وبما ١٣١ ذكر الصريح من تعابير النبي والرسول تبين غلط من رعم اتحادهما في اشتراط التبليغ، واستروح ابن همام مع تحقيقه في نسبة ذلك العلق للمحققين وقال: إن الذي في كلام محقفي الأمة الأصليين وغيرهما خلاف ذلك الاتحاد، وأي محققين خلاف هؤلاء، ثم رأيت تلميذه الكمال ابن أبي الشريف أشار للرد عليه ببعض ما ذكرت

قال القاري في شرح العقدة الأكبر: ثم في تقديم النبوة على الرسالة إشعار لما هو مطابق في الوجود، من عالم الشهود، وإيماء إلى ما هو الأشهر في الفرق بينهما، بأن النبي هو أعم من الرسول، إذ الرسول من أمر بالتبليغ، والنبي من أوحى إليه أعم من أن يؤمر بالتبليغ أم لا

١٣٢ الطرف متعلق بنين، والصريح مجرورا صفة ما ومن بمعنى في أو نصحيح منها متعلق



قال القاضي عياض: والصحيح الذي عليه الجمهور أن كل رسول نبي، من غير عكس، وهو أقرب \* من نقل غيره الإجماع عليه، فقل غير واحد الخلاف فيه فقل النبي مختص بمن لا يوصر، إلى آخره - ونسب هذا المذهب إلى الجمهور في مواضع من هذا الكتاب، والمرفقة،

وكبر السعدية لم يسأل من إثبات النبوة بالمعنى المشهور المختار عند الجمهور المذكور الذي هو المختار عنه في كتابه (الصراط المستقيم) لشيعته ولمس هو أدبون منه في ذلك الكتاب، كما مر وسيجيئ

قال القاضي: وكذلك من ادعى منهم أنه يوحى إليه، وإن لم يدع النبوة، إلى آخره، وقال الله تعالى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ - ولما كان مستند القاضي القرآن، فالكلام عليه لا يليق بأهل الإيمان، وإن تكلم قرن الشيطان - وصرف الوحي عن العربي الشرعي إلى أنواع الإلهامات وغيرها التي سميت وحيا تشبيها بالوحي إلى النبي كما ذكره القاضي لا يخرجهم من الخذلان، علا أن كبيرهم مصرح بوحى الشرع فلا يتعمهم هذا الطغيان،

### مسئلة

النبوة ليست كسبية - خلافا للعلافة قال التورمشتي في المعتقد: اعتقاد حصول النبوة بالكسب كمر قال النابلسي في شرح العوائد: وفساد مذهبهم عني عن اليان، بشهادة العيان، كيف وهو يؤدي إلى تحوير نبي مع نبيا عليه السلام أو

بعده، وذلك يستلزم تكذيب القرآن، إذ قد نص على أنه خاتم النبيين، وآخر المرسلين و في السمة "أنا العاقب لا نبي بعدي" وأجمعت الأمة على إبقاء هذا الكلام على طاهره، وهذه إحدى المسائل المشهورة التي كفرنا بها الفلاسفة لعهم الله تعالى، انتهى

اعلموا أن الفلاسفة كفروا بتأدية قولهم إلى تحوير سبي مع نبيا صلى الله تعالى عليه وسلم أو بعده واستلزام تكذيب القرآن مما بال التجديفة الذين يصرون على دعوى تحوير سبي بعده صلى الله عليه وسلم بل على تحوير خاتم آخر مع نبيا خاتم النبيين<sup>١٣٣</sup>

<sup>١٣٣</sup> سبق المصنف قلنس سره شر زمان آتی بعده بلع فيه السيل زبانه، وخرج دجالون يدعون وجود ستة نظراء للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم، مشاركين له في أشهر خصائصه الكمالية أعني ختم النبوة في صقات الأرض الست السعلى، فمنهم من يقول كل منهم خاتم أرضه ونبيا صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم هذه الأرض، ومنهم من يقول إهم خواتم أراضيتهم ونبيا صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم الخواتم، والأكفر الأرقع منهم يصرح بأنهم مما نبون للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم شركاء له في جميع صفاته الكمالية، ويرده آخرون إبقاء على أنفسهم من المسلمين، فمنهم من يقول نبيا صلى الله تعالى عليه وسلم هو النبي بالذات وسائر الأنبياء بالعرض، وسلسلة ما بالعرض إنما تنتهي عنى ما بالذات، وهذا هو معنى كونه صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم النبيين، فلو وجد معه أو بعده صلى الله تعالى عليه وسلم نبي في هذه الطبقة من لأرض أيضا لم يخل ذلك بخاتمته، فإن الختم ليس بمعى كونه صلى الله تعالى عليه وسلم آخر النبيين، قال: وأي مدح في التأخير الزمني؟ ورعم أن هذا هو الأدخل في مدح نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم حيث جعلناه خاتم الخواتم، لا خاتما صرفه كما تقولون فإن مدح ملك بأنه الملك أعظم من مدحه بأنه ملك وحده

## مسئلة

من جوز زوال العقل عن الأنبياء يخشى عليه الكفر، ومن جوز زوال النبوة من نبي فإنه يصير كافراً، كنا في التمهيد،

وليعبري هل هذه السفطة الشيطانية إلا كان يقول للمشركون للمسلمين أنتم جعلتم الله إلها صرفاً ونحن جعلناه إله الآلهة، فأبنا أقوم بالحمد، ولم يدر الدجال أن الكمال الأعظم هو الذي تنزه صاحبه عن الشريك، لا ما فيه شركاء متشاكسون، وإن كان لهذا فصل عيهم وسهم من يوجه أفضيته صلى الله تعالى عليه وسلم على هؤلاء الخواتم المعترعة بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم من بني آدم وتلك الخواتم من البقال والخمير، وأصناف أخر غير ذوي العقول، وبني آدم أصل وأكرم - ولم يدر المسكين أن جعل النبوة في هذه الأصناف ازدراء بشانها أي ازدراء، وقد صرح العلماء كالإمام القاسمي عياض وعمه بكفر من يقول

وبالجملة هكذا اختلفوا فيما بينهم بكفر بعضهم بعضاً، وكلهم مشركون في الإيمان بسبع خواتم، عليه مردوا، وعن الله ورسوله شردوا، حتى اتلج علماء الإسلام من العرب والعجم الرد عليهم، وأقاموا عليهم الطامة الكبرى، فقهرُوا، وبُهِتُوا، وعُذِل ما بهتوا، فصاروا متنة بين المسلمين، ثم صبا الله عليهم سوط عذاب، فمعا قليل هلكوا أجمعين مهل ترى هم من باقية؟ والحمد لله رب العلمين، وإن تبع الإطلاح على بعض تفاصيل ذلك فعليك بمطالعة فتوى سيدي واستادي مولانا عبد الرحمن السراج المكي قدس سره وكتاب "تنبيه الأجهال" لبعض أحيائي، "والقول القصيح" و"التحقيقات المهدية" وغيرها من تصانيف أهل السنة، شكر الله تعالى مساعدتهم آمين، وكان بحمد الله النصاب الأوفر في دفع هذا الكفر الأكفر لحضرة عاتق المحققين إمام المتفقيين سيدنا الوالد قدس سره المجاهد، فسبحه ألفت هذه العتنة العمياء في البر، فلم يبق لها ثمر ولا قطعير، كما هو مفصل في "تنبيه الأجهال" والحمد لله ذي الجلال والإكرام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

### وها أنا أذكر ما يجب لهم عليهم السلام

فمعه العصمة: وهي من خصائص النبوة على مذهب أهل الحق، خلافاً للملاحدة الباطنية - قال التورمشتي في كتاب "المعتمد في المعتقد" فتنة ادعاء العصمة في غير الأنبياء لا يعدّ قبلاً، فهذا الإمام المعصوم سرّ اخترعتها الباطنية لدفع الأحكام الشرعية، وتوهين قضايا المسلمين، وتضليل أهل السنة والجماعة - إلى أن قال: يلزم لأهل الدين حفظ أسانيدهم وآدابهم من تلوث هذه البدعة - والله المقدم من الضلال، انتهى ملخصاً مترجماً

وكبير الحذبة خالف أهل الحق ووافق الملاحدة الباطنية حيث أثبتوا للصدوق الذي جعل رتبة شيخه أعلى منه بكثير في (الصرائط المستقيمة) ونقما شيئاً من كلماته في حقه، فيما سبق، حيث قال: لا بدّ يجعلونه هائلاً، بمحافضة مثل محامطة الأشياء التي تسمى بالعصمة وادعى أنها ثابتة، وكيت وديت الخ

والحق عصمة الأنبياء عليهم السلام عن الجهل بالله تعالى وصفاته، وعن كونهم على حالة تناقض العلم بشيء - من ذلك كله جملة، بعد النبوة عقلاً وإجماعاً، وقبلها سمعاً ونقلًا، وبشيء مما قرروه من أمور الشرع وأدّوه عن ربه عروجاً من الوحي قطعاً عقلاً وشرعاً، وعن الكذب وحلف القول مدّ نبأهم الله تعالى وأرسلهم قصداً أو عن غير قصد، واستحالة ذلك عليهم شرعاً وعقلاً وإجماعاً وبرهاناً، وتزويهم عنه قبل النبوة قطعاً، وتزويهم عن الكبائر إجماعاً وعن الصفات تحقيقاً، وعن استدامة السهر والغفلة توفيقاً، واستمرار العليق والسيال عليهم فيما شرعوا لأمتهم قطعاً، كذا قال القاضي

وفي شرح المواقف: اجتمع أهل الملل والشرائع كلها عسى وحسب عصمتهم عن تعمد الكذب فيما دل المعجز القطعي على صلتهم فيه كدعوى

الرسالة وما يلعوبه من الله إلى الخلاق، إذ لو جاز عليهم القول والإمضاء في ذلك عقلا لأدى إلى إبطال دلالة المعجزة، وهو محال

وفي المواقف: أما الكفر ما اجتمعت الأمة على عصمتهم منه، غير أن الأراقة من الخوارج جؤروا عليهم الدنوب، وكل دنوب عندهم كفر، وفي الشرح: فلمهم تجوير الكفر، بل عكسي عنهم أنهم قالوا بجواز بعثة نبي<sup>١٣٤</sup> إلى آخره

والقاري<sup>١٣٥</sup> بعد قول القاضي "هذا ما لا يجوز" إلا ملحقاً قال: أي إمكان صدور الكفر والشرك منه قال الخفاجي: لا يصح عقلاً ولا شرعاً ولا يجوز عليه صلى الله عليه وسلم أن لا يبلغ شيئاً، إلى آخره

ومنه الصدق هو مطابقة حكم الخبر للواقع إيجاباً أو سلباً، وهو واجب عقلي في حق كل نبي، لا يتصور عدمه، إذ لو تصور لما قبل منهم شيء مما جاءوا به، ولأنه لو جاز عليهم الكذب لجاز في محرمه تعالى لتصديقه إياهم بالمعجزة السارة مرلة قوله تعالى: صدق عبي في كل ما يبلغ عني، وتصديق الكاذب من العالم يكذبه يخص الكذب، وهو عليه محال، فملرومه وهو جواز الكذب عليهم كذلك، وبص الله تعالى وصدق الله ورسوله وما ينطق عن الهوى - وقد جاءكم بالحق من ربكم كذا في الكفر

قال العلامة ابن حجر في تحقيق كلمات الكفر: والذي يظهر أنه لو قال

١٣٤ ترك ما بعده استباحاً له وهو "عدم الله تعالى أنه يكفر بعد بوته" اهـ وقد كذبهم الله عز وجل بقوله: اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَخْفَى رِسَالَتَهُ ١٢

١٣٥ القاري مبتدأ خبره قال، وقوله "بعد" متعلق به و "هذا مالا" إلخ مقولة القول و"أي إمكان" مقولة قال ١٢

إن كان ما قاله النبي العلاني صدقاً نجوت يكون ككفر<sup>١٣٦</sup> أيضاً، ولا يشترط ذكر جميع الأنبياء، ولا أن يكون ما قال ذلك النبي يقطع بأنه عن وحي فلان قلت للأنبياء الإجهاد، وجرى قول في أنه يجوز عليهم الخطأ في الإجهاد فإذا قال ذلك في شيء، يحتمل كونه ناشئاً عن اجتهاد لا وحي كيف يكفر به؟ - قلت القول بعدم الكفر حينئذ وإن كان له نوع من الظهور، لكن القول بالكفر أظهر، لأن الإتيان بـ "إن" التي هي للشك والتردد في هذا المقام يشعر بتردده في تطرق الكذب إلى ذلك النبي، وهذا كفر، غير أن القول بجوار الخطأ عليهم في اجتهادهم قول بهيد مهجور، فلا يلتفت إليه وعلى الترتل مقوله "إن كان صدقاً" يدل كما تقرر على ترده في الكذب، وهو غير الخطأ، لأن الخطأ ذكر بخلاف الواقع مع عدم التعمد، بخلاف الكذب فإنه يدل شرعاً<sup>١٣٧</sup> على الإخبار بخلاف الواقع تعمداً، فيصبح الكفر بذلك، وإن قلنا بهذا القول المهجور، لأن قوله "إن كان صدقاً" لا يتأتى بإزاه عليه لما تقرر واتضح والله الحمد

قال القاضي: وكذلك من دان بالوحدانية وصحة النبوة وبسيرة نبينا عليه السلام لكن جاور على الأنبياء الكذب فيما أتوا به ادعى في ذلك المصدحة برعته

١٣٦ أي كما نصوا عليه في قول القائل إن كان ما قاله الأنبياء صدقاً نجوت أي لأجل الشك المستفاد من "إن" أقول وعله حيث لم يرد به التحقيق، فرعاً يوتى به على صورة الشك، كحديث "فأقول إن كان هذا من عند الله بمصه"<sup>١٣٧</sup> إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

١٣٧ وإن كان لغة واصطلاحاً بمع كل إخبار بخلاف الواقع عمداً كان أو سهواً أو خطأ وقد جرى عليه عرف بعض الحنابلة يقولون كذب فلان أي أخطأ كما في الحديث<sup>١٣٨</sup>

أولم يَدْعِهَا هُوَ كَافِرٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَقَالَ: وَكَذَلِكَ مِنْ أَصَابِ إِلَى سَيِّئَا صَلَاتِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَمِ نَعْمَدَ الْكَذِبِ فِيمَا بَدَعَهُ وَأَخْبَرَهُ، أَوْ شَكَّ فِي صِدْقِهِ، أَوْ سَبَّهُ، أَوْ قَتَلَ إِنْسَانًا لَمْ يَلْبِسْ، أَوْ اسْتَحَفَّ بِهِ أَوْ بِأَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، أَوْ أَزْرَى عَلَيْهِمْ، أَوْ آذَاهُمْ، أَوْ قَتَلَ نَبِيًّا، أَوْ حَارَبَهُ هُوَ كَافِرٌ بِالْإِجْمَاعِ

فائدة: ظهور ١٣٨ المعجزة على يد الكاذب من المستحيلات العقلية عند الشيخ أبي الحسن الأشعري، لإفضائه إلى التعجير عن إقامة الدلالة على صدق دعوى الرسالة، وعند الإمام وكثير من المتكلمين لأن الصدق مدلول لها لازم بمثلة العلم ١٣٩ لانتقاد الفعل، وهو محال، وعند الماتريدية لإيجابه التسوية بين الصادق والكاذب، وعدم التفرقة بين البني والسني، وهو منه لا يليق باحكيمة ومنه الإمانة وهي ضد الخيانة

وَمِنْهُ التَّبْلِيغُ لِجَمِيعِ مَا جَاءُوا بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَأُمُورًا بِتَبْلِيغِهِ ۚ لِلْعِبَادِ،

١٢٨ أي إظهار الله تعالى خارق عادة على يد مدعي النبوة كدنيا موافقا لمرامه بحيث يعقد مصدقا لكلامه، ولا يعمى عليك فائدة القيود التي ذكرنا والتعسر الذي به عسرنا ١٢

۱۳۹. ہاں میں رہی مگر اُچس و اُتس، اُتس ضرورتاً اُن فاعلہ علیہم حکیم، اقول .

[illegible]

الإيمان دائما، مما كان طبعاً منهما كما في بيت الحمل وعشر الشعوب، بل في أوهى البيوت  
أقوى شاهد على إيمان الصكوب، فسيحان من أعطى كل شيء علقه ثم هدى فاهم ١٧

١٤٠ قيد به لأن مما جاعوا به ما علموا ولم يأمروا أن يعلموا، من دقائق حقائق لا يتصل بها عقول العوام، وليس في الاشتغال بها نفع لهم، لأن الرسل صلوات الله تعالى عليهم لا

اعتقاديا كان أو عمليا، فيجب أن يعتقد أنهم صلوات الله تعالى عليهم يفعلوا عس  
الله ما أمروا بتليعه ولم يكتموا منه شيئا ولو في قوة ١١١ الخوف  
ومنه القطاعة أي الخداقة ١١٢ لإلزام الخصوم وإحجاجهم وذلك ثابت  
بالكتاب والسنة والإجماع

وهذه الخمسة لا تداخل بينها على ما هو الحق ثم هي واجبة ١١٣ بالعقل  
وهم لا يتصور أن يكرهوا على خلافها، وبالشرع أيضا، وما بعدها شرعا وعادة  
ومنه الذكورة قال الله تعالى وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا خَلِيقًا  
لِلظَاهِرِيَّةِ حَيْث قَالُوا بَنُو مَرْيَمَ، مَتَمَسِّكِينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا  
وَبِمَرْيَمَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الْآيَتِينَ - وأجيب عنه بأنه ليس وحيا بشرع، ١١٤ إذ لا

يضمنون عن الأمة بشيء فيه صلاحهم ١١٥

١٤١ وتغريز التقية عليهم في التبع كما ترعاه الضالعة الشقية هدم لأساس الدين، وكفر  
وضلال مير ١١٦

١٤٢ وإلا لكان فيها توسيد الأمر إلى عمر أهله، والله أعلم حيث يعمل  
رسالته ١١٧

١٤٣ في بعض تفاصيل بعضها تأمل في الوجوب العقلي ولتقابل أن يقول العصمة تشمل  
الصدق والأمانة، والأمانة التبليغ وكيف ما كان فاحظ سهل، وإيمان بنيت كل ذلك  
لكنهم واجب قطعاً ١١٨

١٤٤ أي ليس فيها ما يدل على أنها أوحى الله تعالى إليها بشرع، نعم فيها فصائل، وليس  
كل مفصلة بيوة، ولا مستلزمة لها، معي الآية إرسال الروح إليها ليهب لها علاما ركبها.  
وليس إرسالها إل غيرها بشرع، وكلام الملائكة وإرشادهم المكتم إلى محاسن الأعمال لا  
يخص بالأنبياء عليهم الصلوة والسلام نعم القيرال بين رؤيتهم على عورتهم، وسماع



[illegible]

ومنه التزاهة في الذات أي السلامة من البرص والجذام والعوى وغير ذلك من المنهات،

فَأَمَّا عُقْدَةٌ ۖ هِيَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ الْإِرْسَالِ، فَقَدْ أَرَيْتُ بِدَعْوَتِهِ عَمَدَ الْإِرْسَالِ، بِقَوْلِهِ وَاحْتُلُّ عُقْدَةٌ مِّنْ لُّسَانِي وَأَمَّا بِلَاءُ أَيُّوبَ فَقَدْ كَانَ مُؤَخَّرًا،

كلامهم لا يكون لهم شيء، فعليه إنه رآهم ثم يسمع حينئذ كلامهم، وإن سمع كلامهم ثم  
رآهم حينئذ لم يسمع كلامهم، كما نقل عنه الإمام الشيخ الأكبر رضي الله تعالى عنه  
في مسنده، بحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله  
يقول: لا يسمع كلامهم ولا يراهم، إلا إذا ثبت نبوة بعض النساء، وهو أول المسئلة.

١٤٥ لقوله تعالى: وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ الْآيَةُ ١٧

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

۱۴۶ و فی حقین رخصی اللہ تعالیٰ عہد لا یوجد ما یساوی شہدۃ مصلّا عن ذلیل ۱۴

١٤٧ أن لهم فصائل قطعاء، ولم يثبت الإجماع بشرع إليهن أصلا ١٢

والشرط ١١٨ ما يكون مقدما، وكذلك عصى يعقوب، مع أنه قيل بأنه لم يُعَمَّ، بل كان به غشاة شديدة، ومثله شعيب

وفي المروة ١١٩ أي الإنسانية والحشمة كعدم الأكل على الطريق

وفي النسب أي سلامته من دناءة الآباء، وعهس ١٢٠

الأمهات ١٢١، لا السلامة ١٢٢ من الكفر، وغوره، فإنه ليس بشرط كما في آرر وغوره

١٤٨ لعل قائلا يقول المنقر صاف، بقاء وابتداء، بل كل بقاء النبوة ابتداء ما لم يؤمن جميع المبعوث إليهم، لكن الضان في كون البعض كالعمى وبحره منقرا ١٢٠ -

١٤٩ عطف على "في الذات" ١٢٠

١٥٠ أقول فلا يجوز أن تقع في سبهم صلوات الله تعالى عليهم من أنت بماحشة وإن لم تحمل سها، لأن التعير به معلوم، وإن كانت الولادة ليست إلا من مكاح ١٢٠

١٥١ بل والأرواح أيضا كما رأيت التصريح به، والدليل - وهو نفس التعير - يشتمل البسات وأمثالهن أيضا، وهو الواقع والله الحمد ١٢٠

١٥٢ أي في الأصول، وهي الإمام الرازي في أسرار التاويل، وغيره من المحققين، حتى المولى بحر العلوم في الفوائد بإسلام آباء الأنبياء وأمهاتهم جميعا من الأقربين إلى آدم وحواء عليهم الصلوة والسلام، وقد أثبت ذلك الإمام الجليل الجلال السيوطي في بيننا صلى الله تعالى عليه وسلم، وللهمد فيه رسالة مسقلة سميتها "شمول الإسلام لأصول الرسول الكرام" بهذا الذي يجب أن ندعيه الله به

أما آزر نعم كما نص عليه الإمام ابن حجر في شرح أم القرى، وغيره في غيره، والعرب تسمي العم أبا، قالوا نَعْبُدُ إلهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَإِسماعيل عم يعقوب عليهم الصلوة والسلام ١٢٠

ومنه كونه أكمل أهل زمانه من ليس نبيا - وكونه أعلم من جميع من بعث إليهم بأحكام الشرع الذي بعث به، أصلية وفرعية ولم يتعلم مرسى من الخصر شيئا من ذلك،

و أما ما يتعلق بأمور الدنيا فلا يضر عدم علمه بذلك على طريق أهلها، ولكن لا يجوز أن يقال إنهم لا يعلمون شيئا من أمور الدنيا، لكلا يتوهم بهم العملة والبله اللذان يجب تزويجهم عهما،

ويستحيل اعتداد المذكورات عقلا وشرعا وشرعا وعادة،<sup>١٥٣</sup>

ويجوز في حقهم كل امر معتاد مشاب، أي كل شيء أجرى الله عاداته بالإثابة بسببه من كل غرض بشري ليس محرما، ولا مكروها، ولا مباحا مُرربا، ولا مما تعافه الأنفس، أو يؤدي إلى العسرة، كالأكل والشرب والجماع الحلال، وسائر الشهوات المباحة،، لإمكان ضرورتها سببا للثواب بالنية، وخرج الحرام والمكروه ونحوهما لعدم صلاحيتها لذلك

مسئلة: قال ابن جماعة في شرحه على بدء الأمالي: ذهب بعض القدماء إلى أن في كل جنس من الحيوان نديرا و نبيا، من القرود والخنازير والدواب منحنها بقوله تعالى وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ وقد<sup>١٥٤</sup> كثر القاضي عياض القائل بذلك، لأن فيه من الإزراء بمنصب النبوة ما فيه، مع إجماع المسلمين على خلاف

<sup>١٥٣</sup> أي على جهة التوزيع فما وجب عقلا وشرعا استحالة ضله عقلا وشرعا، وإن شرعا وعادة فشرعا وعادة<sup>١٥٤</sup> إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

<sup>١٥٤</sup> وفيه ما فيه من الرد الشديد على زلة عظمت من ذاك الفاضل اللكنوي كما قد تقدم وسأل الله العفو والعافية ولا حول ولا قوة إلا بالله<sup>١٥٥</sup> إمام أهل السنة عليه الرحمة

ذلك وتكذيب قائه

مسئلة: الإيمان بجميع البعوث واجب، من ثبت شرعا تعيينه منهم وجب  
الإيمان بعبه، ومن لم يثبت تعيينه كفي الإيمان إجمالا، ولا يسعى في الإيمان بالأنبياء  
القطع بخبرهم في عدد،

### تكميل الباب

يكفي في الإيمان بعموم الأنبياء، والمرسلين اعتقاد أنهم عباد الله المكرمون،  
اجتاهم بالوحي ودعوة الخلق، فادعوا إلى الحق، وأظهروا المعجزات، وكانوا على  
الحق والصدق في تبليغ ما أمروا به

ولا بد في الإيمان بنبينا صلى الله تعالى عليه وسلم سوى ذلك من أشياء،  
كذا في المعتد والقول الجمل في الإيمان به صلى الله عليه وسلم أن يصدق في  
كل ما جاء به، وله تفصيل يجب علمه حتى لا يخالف في التفصيل لما آس به إجمالا  
منها تصديقه في أن الله تعالى يشه إلى الإنس والجن، فإن استثنى أحدهم  
الجن، أو صفا من بني آدم من دعوته صلى الله تعالى عليه وسلم لا يصح إيمانه  
برسالته، وفي الملائكة اختلاف، وقال المشركون تكليفهم تشريعي لا تكليفي،  
وكذا الحيوانات والجمادات، قالوا تكليفهما بحسب حالهما من ذكر أو أنثى  
أو غيرها، واستدلوا بشهادة الضب والحجر والشجر له بالرسالة، ويقول الله تعالى

لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا، ويقول صلى الله تعالى عليه وسلم أُرْمِيتُ ١٥٥ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، ومائدة الإرسال للمعصوم وغير المكلف طلب إدعائه لشرفه، ودخولهما تحت دعوته تشريفا له على سائر المرسلين

ومنها أن يلزم بأن الله ختم به البيان وختم الله حكمه بما لا يحصى منه، وصاحب المعتمد بعد ذلك أطال الكلام وقال في الآخر: هذه المسئلة بخمد الله ظاهرة بين الإسلاميين، غبي عن البيان، وأما المقدار الذي ذكرنا مثالا يوقع رنديق جاهلا في الشبهة، وكثيرا ما يقالون بأن الله على كل شيء قدير، والسر أن القدرة لا يكرها أحد، ولكن لما أخبر الله تعالى عن شيء أن يكون كذا، أولا يكون كذا، لا يكون إلا كما أخبر الله تعالى - وهو أخبر بأنه لا يكون بعده شيء آخر، وهذه المسئلة لا يكرها إلا من لا يعتقد نبوته لأنه إن كان مصدقا بنبوته اعتقده صادقا في كل ما أخبر به، إذ الحجج التي ثبت بها بطريق التواتر نبوته ثبت

١٥٥ ذكر المصنف قدس سره دلائل هذا القول أمانة اختياره، فإن التعليل دليل التعويل، وهو المختار عندنا، وبه نقول، وحسبنا الآية والحديث الصحيح المذكور المسروي في صحيح مسلم، فلا تخص العمومات الشرعية إلا بدليل وأين الدليل؟ والتمسك بعدم العقل مقصود بقواطع النقل، قال تعالى: وَكَانَ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَالْحَمْدُ عَلَى التَّسْبِيحِ بِالْحَالِ مردود بقوله تعالى: وَلَكِنْ لَا تَعْقِلُونَ تَسْبِيحَهُمْ، وفي حديث الطراني وعنه عن علي بن مرة "ما من شيء إلا يعلم أني رسول الله إلا مردة الجن والإنس" وقد نص الإمام ابن حجر في "المصل القرى" أن الله تعالى أخذ العهد من جميع المخلوقات حتى المصنوعات كالسيف وبحوه بالإيمان بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم، رزقنا الله حسن الإيمان بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم آمين ١٥٦ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه ،

بها أيضاً أنه آخر الأنبياء، في زمانه ١٥٦ وبعده إلى القيامة لا يكون نبي، فمن شك فيه يكون شاكاً فيها أيضاً، وأيضاً من يقول إنه كان نبي بعده، أو يكون، أو موجود، وكذا من قال يمكن ١٥٧ أن يكون فهو كافر، هذا شرط صحة الإيمان بخاتم الأنبياء محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، انتهى ملخصاً مترجماً

و قد مر من البابلي في تجويز نبي مع نبي أو بعده صلى الله تعالى عليه وسلم، وفي التهمة شرح المهاج في كتاب الردة: أو كذب رسولاً، أو نبياً، أو بقصه بآتي منقص، كأن صغر اسمه، مريداً تخفيره ١٥٨، أو جاوز نبوة أحد بعد وجود نبيا صلى الله تعالى عليه وسلم، وعيسى عليه السلام نبي قبل فلا يرد ١٥٩ ومه ١٦ تحي النبوة ١٦١ بعد وجود نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم كتمني كفر مسلم بقصد الرضا به لا التشديد عليه،

١٥٦ الطرف متعلق بلا يكون ١٢

١٥٧ أي إمكان وقوعها فيه الكفر لتكذيب النص وإنكار ما هو من ضروريات الدين، أما الداعي فلا يحتمل الإكفار بل هو ههنا صحيح، وإن بطل في تعدد خاتم النبيين لأن الآخر بالنص الموجود ههنا لا يقبل الاشتراك عقلاً، وتام تحقيقه بطلب من فتاوانا ١٢

١٥٨ احتقر به عن التصغير على وجه المحبة، فإنه وإن لم يجر أيب للإيهام لكن لا كفر ١٢

١٥٩ فإن ختم النبوة إكماله صلى الله تعالى عليه وسلم بنبياتها فلا يتأ أحد بعد ظهوره صلى الله تعالى عليه وسلم، لا أن لا يوجد بعده وعنده أحد ممن نبي قبله ١٢

١٦٠ أي من التجويز المذكور أو من الكفر والعباد بالله والآخر الأظهر لقوله الآتي كتمني

الحج ١٢

١٦١ لنفسه أو لغيره ١٢

ومنه أيضاً لو كان فلان نبيا ما آمنت أو آمنت به إن جوز ١٦٢ ذلك عسى الأوجه، قال القاري في شرح الشفاء للقاصي: ويمكن حمله على أنه يجوز كون بي مرسل يظهر بعد نبيا صلى الله تعالى عليه وسلم فيكون أمره أشد، ولهذا قال بعض عنائنا: إن من ادعى النبوة وقال له قائل "أظهر المعجزة" كفر

قال الخفاجي في ذيل قول القاصي "ومن ادعى النبوة لنفسه بعد نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم كالمختار وغيره": قال ابن حجر وبه يظهر كفر كل من طلب منه معجزة، لأنه يطلب منه مجوزاً لصدقه، مع استحالة المعجزة من الدين ضرورة، نعم إن أراد بذلك تسفيهه وتكذيبه فلا كفر به

والمجدية قالوا بإمكان بي بعد خاتم النبيين، متمكين بشمول القدرة وعمومها، وإن هو إلا معنطة واضحة، وسدسطة: فاضحة فإن شمول القدرة وعمومها إنما للممكنات والجزائرات، والمنع الذاتي والمستحيل العقلي ليس مما يتعلق به القدرة، كما مر معصلاً، وقال القاري في شرح الفقه الأكبر: إن ما يتبع بعض مفهومه كجمع الصدين، وقب الحقائق، وإعدام القدم لا يدخل تحت القدرة القديمة والباعث لهم على هذا الإحتراء الجهل أو التجاهل بمعنى المنع الذاتي والمستحيل العقلي، فإنه معاد ما لا يتصور في العقل وجوده مع قطع النظر على الغير، كما قال البابلي في المطالب الوفية، وقال الشوازي في شرح هداية

---

١٦٢ قيد في الآخر أي إنما يكون الإنجاب كفراً إن لو جوز المقدم الآن أنه بعد وجود نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم، وإلا فهو من تعليق الحال بالحال، فلا كفر ولا ضلال، أما الأول وهو الذي فيه بيان العزم على الكفر بمقدر نبيا، والعزم على الكفر كفر، فافهم ١٦٣

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

الحكمة: يتصوره العقل عنوانا لأمر باطل الذات، ويجزم بعدمه بحسب تصوره مع قطع النظر عن غيره، وإن كان الحكم بعدمه لأجل وسط في الحكم، لا في نفس المحكوم به له، بخلاف الممتنع بالغير، فإن مجرد ماهيته المعقولة ليست محكومة بعدم بوسط وغير وسط، بل بحسب الغير.

فكون النبي بعد خاتم النبيين ممتنعا ذاتيا ومحالا عقليا طاهر<sup>١٦٣</sup>، وإمكان خاتم النبيين، وإمكان النبي مطلقا لا يمتنع من كون النبي بعد خاتم النبيين ممتنعا ذاتيا ومحالا عقليا، ألا ترى أن الفلاسفة قائلون بإمكان الزمان وإمكان عدمه مطلقا، ويحكمون بكون عدمه المقيد بقيد بعد وجوده<sup>١٦٤</sup> ممتنعا ذاتيا كما هو مصرح في شرح الهداية للشيرازي، وشرح المواقف للحر جاني

وفيه<sup>١٦٥</sup>: كون الكذب في التبليغ محالا عقليا، وأن تجويزه على نبي كفر بالإجماع، وهكذا في الشفاء، وكذا تجويز صدور الكفر والشرك من النبي، كما في الشفاء وشروحه، وكذا ظهور المعجزة على يد الكاذب عند الماتريدية، والشيخ أبي الحسن الأشعري، والإمام، وكثير من المتكلمين، كما في شرح المقاصد، وكذا اجتماع كمالات النبي في غير الأنبياء، كما في شرح العقائد للسفي

<sup>١٦٣</sup> فإن بقاء بعض الأفراد بعد انتهاء كلها لا يتصوره العقل إلا عنوانا للحقيقة باطلة<sup>١٦٣</sup>

<sup>١٦٤</sup> لأن البعدية رمائية فعلمه يستلزم وجوده مستحيل، وبه فارق سائر الحوادث، فعدمها المقيد بقيد بعد وجودها بل حين وجودها ممكن وإنما يستحيل بشرط وجودها، ثم هذا إنما



وينبغي أن يعلم أن كلا من الوجوب والإمتناع إن كان بالنظر إلى ذات الشيء ذاتي، ما لا فعمري، والموصوف بالذاتي واجب الوجود لذاته أو تمتع الوجود لذاته إن أخذ الوجود محمولا، وواجب الوجود للشيء<sup>١٦٦</sup> نظرا إلى ذاته إن أخذ رابطة فلازم الماهية كزوجية الأربعة واجب لها لذاتها، ولا واجب الوجود لذاته، كما في المقاصد، فالوجوب الذاتي والإمتناع الذاتي المقابل للغيري<sup>١٦٧</sup> يشمل القسمين، ويدخل القسم الثاني من الذاتي في الغيري من الجهالة

والنظر إلى الاختصار معامن التفصيل، ومن شاء فليرجع إلى إفادات العاضل الكامل الأجل الأجل المولى فضل الحق الخير آبادي، وهو بأرض الهد أول من جرح مبتدعات السجدة ومفاسدهم، وآخر من يس شرح فساد عقائدهم فاطمان قلوب أهل اليقين، وحصل اليقين للشاكرين والمتردددين، وهدى الله به كثيرا من الصالحين، وله مئة على كافة المسلمين، وأجر جريل عند رب العلمين

ومها أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل الخلائق أجمعين، في الكثر: قد فاق على كل الأبياء والملائكة، والإنس على الإطلاق في الذات، والصفات، والأفعال، والأقوال، والأحوال، بلا استعراب في ذلك لما حواه من الكمال. وانفرد به من الجلال والجمال (إلى أن قال) فالواجب على كل مؤمن أن يعتقد أنه نبي محمد صلى الله تعالى عليه وسلم سيد العالمين، وأفضل الخلائق أجمعين، فمن

١٦٦ أي أو تمتعه

١٦٧ كيف والعمرى مالمو نظر العقل إليه خاليا به غير لاحظ لسواه لقيبه ولم يحجب عنه - وأي عاقل يقتدر عقله أربعة فردا أو ثلاثة زوجا

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

المعتقد بخلاف هذا فهو عاص، مبتدع، ضال

قال القاضي: وكذلك نقطع بتكفير علاة الرفصة في قولهم "إن الأئمة  
أفضل من الأنبياء" قال القاري: وهذا كفر صريح يستفاد ١٦٨ من قوله تعالى الله  
يُصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ - وفي هذا محل مباحث ذكرتها في شرح  
الشفعة الأكبر وقال في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أنا أكرم الأولين والآخرين:  
الظاهر ١٦٩ أن اللام للإستعراق وإنه أكرم الخلائق بالإتفاق، ولا عبرة بخلاف  
المعتزلة ١٧٠، وأرباب الشقاق

١٦٨ هكذا هو في نسخة شرح الشفاء للعلامة القاري والمعنى "يستفاد كونه كفرا" ومع  
وضوح المراد فاللفظ بضع ١٢

١٦٩ ليس هذا محل الإستظهار، بل هو المقطوع به عند أولي الأبصار، وكأن العلامة  
القاري غره ما وقع من متأجري المعتزلة فظن نزول الإجماع عن القطع، وإليه يشير كلامه  
في مع (الروض)، وهذه زلة والحق أن تفصيل نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم على العالمين  
جميعا مقطوع به بجمع عليه، بل كاد أن يكون من ضرورات الدين، فإني لا أعلم تجهله  
أحد من المسلمين فاعرف وثبت ١٢

١٧٠ ثبت في كتابي "تحلي الحق بأد نبينا سيد المرسلين" أن خلاف المعتزلة أبصاً في عباده  
صلى الله تعالى عليه وسلم من الأنبياء السابقين فقالوا بتفصيل الملائكة عليهم صلوات الله  
تعالى عليهم أجمعين، أما هو صلى الله تعالى عليه وسلم فأمضى منهم جميعا بإجماع بلا راع،  
أما الرعشري فقد سمع نفيه وجعل مذهبه كما به عليه العلامة الزرقاني في شرح المواهب  
الندية ١٢

"مع أن الإجماع لا محذور فيه بأهل البدع كما نص عليه في الترميز وهو من كتب الأصول ١٢ مع

والجندية قالوا بجواز مساواة عامة المؤمنين مع خاتم النبيين في كثرة الثواب وقرب رب الأرباب وبجواز كون أحد أفضل من خاتم النبيين ونجاده ١٧١ بساط النجدة قد بالغ في هذا هداه الله تعالى، وهم أسوأ حالا من الكرامية فتذكر مقالات العلماء في حقهم

في شرح الطريقة المحمدية : فما نقل عن بعض الكرامية من جواز كون الولي أفضل من النبي ككفر وضلال - وفي كنز القوائد: وما هو أي الولي كالي في الشريعة، ولا يدانيه فضلا عن أن يفضل عليه كما قالت الكرامية وبعض ملائحة الصوفية ١٧٢ إذ النبي معصوم مأمون من سوء الخاتمة، مكرم بالوحي، ومشاهدة الملك، ومأمور بتبليغ الأحكام وإرشاد الأنام، مع اتصافه بالكمالات التي ليس عند الولي قطرة من بحرها، وهو مذهب جميع أهل السنة الصوفية وغيرها، حتى قال أكابرهم: إن نبيا واحدا أفضل عند الله من جميع الأولياء، ١٧٣ ومن فضل وليا على نبي يخشى عليه الكفر بل هو كافر

ذكر القاضي عياض قول المعري:

هو مثله في الفضل إلا أنه : لم يات به رسالة جبريل،

وقال صدر البيت الثاني من هذا القليل، لتشبيهه غير النبي في فضله بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وقال الخنجاوي: وفيه من ترك الأدب مالا يحفى وقال: وحاشاه من أن يرضى به من له إسلام أو ذوق فإنه كمر بغير لذة - والقاري في

١٧١ نجاد بفتح نون وتشديد جيم فرائش وآتكة بسر و بالين دورد ١٢

١٧٢ أي المتصوفة ١٢

١٧٣ أي على جهة الكل المجموعي ١٢ وإمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

دليل قول العاصي " وبيان خصائصه التي لم تجتمع قس في مخلوق " قال: ومن المعروف استحالة وجود مثله بعده

قال السعد في شرح العقائد: وقد يستدل أرباب البصائر على نبوته بوجهين أحدهما ما نواتر من أحواله قبل النبوة، وحال الدعوة، وبعد تمامها، وأخلاقه العظيمة، وأحكامه الحكيمة، وإقدامه حيث يحجم الأبطال، ووثوقه بعصمة الله في جميع الأحوال، وثباته على حاله لدى الأحوال، بحيث لم يجد أعداءه مع شدة عداوتهم وحرصهم على الطعن فيه مطعناً، ولا إلى القدح فيه سبيلاً، فإن العقل يجرم بامتناع اجتماع هذه الأمور في غير الأنبياء، وأن يجمع الله هذه الكمالات في حق من يعزم أنه يعترى عليه ثم يمهل ثلاثاً وعشرين سنة (إلى آخره) ١٧١

والجدي قال في حق شيخه: إنه كان محبوقاً من بدو العطرة على كمال مشايخ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وبلغ له كمالات طريق النبوة إلى ذروتها العليا ولما رد عليه علماء أهل السنة، وذكروا في الرد عبارة الشفاء فالسجاد تصدى لجوابه كما اقتضى، وندم موافقه وخالفه اقترح وقد فرغنا بحمد الله عز كشف عواره في "تلخيص الحق"

وعنها أنه أسري به صلى الله عليه وسلم من المسجد الحرام الذي بمكة إلى المسجد الأقصى الذي هو بيت المقدس، ثم عرج به إلى حيث شاء الله من العلي، وجرم في شرح العقائد بأن من أنكر للمعراج يحكم ببدعته وتفسيره قال الأقباطي

وهو صواب في خصوص المعراج، وأما الإسراء فحكم منكروه الكفر، وقال  
القاري: فمن أنكر مطلق الإسراء فهو كافر بلا امتراء  
ومها أن يعتقد أن يوم القيمة لا يستغني أحد من أمته بل جميع الأنبياء عن  
جأه ومركته، ومتى لم يفتح الشفاعة لا يستطيع<sup>١٧٥</sup> أحد شفاعة كذا في المعتمد،  
وفي الكفر: مصدر شمع يشمع إذا ضم غيره إليه من الشفع الذي هو صد  
الوتر كأن الشفيع صم<sup>١٧٦</sup> سؤاله إلى المشعوع له، وفي شرح الجواهر: ولا يستعمل  
إلا لضم الناجي إلى نفسه من هو خائف من سطوة البعير،

فالشفاعة في الآخرة بهذا المعنى، ووجوبها بالكتاب والسنة، أما الأول فقوله تعالى  
عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مُمَكِّنًا - وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى - مَنْ ذَا  
الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ - يَوْمَئِذٍ لَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ وقال في حق

١٧٥ وهذا أحد معاني قوله صلى الله تعالى عليه وسلم "أنا صاحب شفاعتهم" والمعنى  
الآخر الألفاظ الأشرف أن لا شفاعة لأحد بلا واسطة عند ذي العرش جل جلاله إلا  
للقرآن العظيم وهذا الحبيب المرتضى الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم، وأما سائر الشفعاء  
من الملائكة، والأنبياء، والأولياء، والعلماء، والصالحين، والشهداء، والصالحين، والصالحين،  
بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فينبهون إليه و يشفعون لديه وهو صلى الله  
تعالى عليه وسلم يشفع لمن ذكره ومن لم يذكره عبد ربه عروج وقد تأكد عندنا هذا  
المعنى بأحاديث، والله الحمد ١٢

١٧٦ الذي أضافه الخاتمة المحققين إمام المتأخرين سيدنا الوالد قدس سره الساجد في كتابه  
المستطاب "سرور القلوب في ذكر المحبوب" أن المشعوع له كان وحيداً فبرده فالشفيع صم  
إليه نفسه وصار له سداً و مدداً فجعل الوتر شعاعاً وظهر أن هذا أطف وأطرف ١٢  
امام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

الكفرة فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ فلو لم يكن للمؤمنين لما كان لتخصيصهم ١٧٧  
فائدة، وقال: فاستعير ١٧٨ لِدَبْلِكَ ١٧٩ وَتُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ

وأما السعة فقال صلى الله تعالى عليه وسلم: إن لكل نبي دعوة مستجابة فمنهم من دعا بها على قومه، ومنهم من تبعها ١٨٠ دينا رآني أدخرت دعوتي شفاعتي لأمتي يوم القيامة لم قال لا آله إلا الله، وقال: خيرت بين أن يدخل بصف أمتي الجنة وبين الشفاعة لأنها أعم أثرها للمتقين ولكنها للمدبرين لخطائين وقال: لأشفعن يوم القيامة لأكثر مما في الأرض من حجر وشجر، وقال: شفاعتي لأهل الكنائس من أمتي، وقد روي عنه في الصحاح والحسان أخبار بالفاظ مختلفة بحيث لو جمعت أحادها لبلغت حد التواتر في إثبات الشفاعة

وله صلى الله تعالى عليه وسلم أقسام من الشفاعة، منها الشفاعة لإراحة ١٨١ الخلاق من هول الموقف، وهي ثابتة باتفاق المسلمين حتى المعتزلة وهي من

١٧٧ بل لم يصح تهديدهم ولا تغييرهم بشيء يعظمهم والمسلمين أجمعين كما لا يخفى ١٢  
١٧٨ فقد أمر به صلى الله تعالى عليه وسلم أن يتصرع إلى ربه في معفرة أمته، وهل الشفاعة إلا هدا، وهدا أمر، ولأمر إيجاب، وإيجاب في الدنيا، فثبت أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قد أعطي الشفاعة ههنا، لا أنه يرجى أن يعطى في الأخرى، كما نزعها الصائفة النحوية الشرقي ١٢

١٧٩ في الآية توجيهات معلومات، والأحب إلينا أن استعمر لدروب دويث فخصتهم ثم عم الأمة ولا نقول بحذف المضاف بل الإصافة من باب المجاز فإن العقلي أبلغ منه بالحذف ١٢  
١٨٠ أي تعملها في الدنيا كما في رواية أخرى وذاك كقول سيدنا سبيح عليه الصلوة والسلام رَبِّ هَبْ لِي مَلَكًا لَا يَنْفَعِي لَاحِدٍ مِّنْ بَعْدِي ١٢

١٨١ وهي الشفاعة الكبرى لعمومها جميع أهل الموقف ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة

خصائصه صلى الله تعالى عليه وسلم، ومنها إدخال ناس الجنة بغير حساب، ومنها عدم دخول النار بعد الحساب وثبوت الإستحقاق لدخول النار، ومنها إحصاء راح بعض الموحدين من النار، ومنها زيادة الدرجات ومنها التجاور عن التقصير في الطاعات ومنها تخفيف العذاب لمن استحق خلود النار في بعض الأماكن والأوقات كأي طالب ومنها دخول أفعال المشركين الجنة ومنها لمن مات بالمدينة، ولم يصر على لأوائها، ومن رآه بعد موته، ولم أجاب المردن ودعاه صلى الله تعالى عليه وسلم بالوسيلة، ولم يصلي عليه ليلة الجمعة و يومها، ولم يحفظ أربعين حديثاً في الدين وعمل بما لم يصام شعبان بحبه صلى الله تعالى عليه وسلم صيامه، ومن مدح أهل البيت وأثنى عليهم، إلى غير ذلك مما ورد في السنة

ويجب الإيمان بأنه يشفع غيره أيضاً من الأسياء والملائكة والعلماء والشهداء والصالحين، كثير من مؤمنين وغيرهم من القرآن والصيام والكعبة وغيرها مما ورد في السنة

في البحر الرئي نافلا عن الخلاصة معرباً إلى الأصل لا يجوز الصلوة حلف من سكر شناعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو بكر الكرم الكائين أو يكرر الرؤية لأنه كافر ----- وفي بحال الأبرار الذي هو مستند الجدية أن التوقف في شناعة الشافعين كفر

وبالجملة مدح أهل السنة أن الشناعة حق أي ممكنة عملاً، واجبة شرعاً، لمؤمنين ولو من أهل الكافر، وإن ماتوا بلا توبة، قال ابن اتمام محسن بخسور العفو عن مات مصراً على الكافر بشناعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو دوماً محسن فصل الله، واعتبره أنكسروا هذه الشفاعة لقولهم

بالوجوب<sup>١٨٢</sup>، وقالوا لا أثر للشفاعة إلا في زيادة الثواب، وخصصوا بمن تاب وتمسكوا على الإنكار بقضاهر مؤولة أو محمولة على الكفار، وفي شرح الجوهرة للأقاني: في قول الماتن "و واجب شفاعته المشفع محمد صلى الله تعالى عليه وسلم" إشارة إلى واجبات ثلاثة يتعين اعتقادها على كل مكلف فالأول كونه صلى الله تعالى عليه وسلم شافعاً، والثاني كونه صلى الله تعالى عليه وسلم مشفعاً أي مقبول الشفاعة، والثالث كونه صلى الله تعالى عليه وسلم مقدماً على غيره من جميع الأسياء والمرسلين والملائكة المقربين

والجدية خالفوا أهل السنة والجماعة في الشفاعة، وخلطوا مع الاعتزال أنواعاً من الخبط والشفاعة، قالوا إن الشفاعة بالوجهة غير ممكنة، واعتقادها كفر، وكذب الشفاعة بالخبة، بقي الشفاعة بالإذن فصرح عمادهم في (تقوية الإيمان) بتحميل أن السارق<sup>١٨٣</sup> ثبت عليه السرقة، لكن ليس سارقاً على الدوام، ولم يجعل السرقة صيغته، لكنه صار القصور من شامة النفس فهو نادم عليه ويخاف ليلاً ونهاراً، ويضع قانون السلطان على رأسه وعييه، ويفهم نفسه من أهل التقصير، ومستوجباً للعزاء، ولا يطلب جوار أمير و وزير فراراً من السلطان، ولا يظهر حماية أحد في مقابلته، والسيل والنهار يرى وجهه فقط أنه ما يحكم في حقي،

<sup>١٨٢</sup> أي وجوب عقاب مرتكب كبيرة<sup>١٢</sup>

<sup>١٨٣</sup> التزم المصنف رحمه الله تعالى في هذا الكتاب ترجمة ما يتقنه بوضع النمط مكان اللفظ مفردات بمفردات ليكون أقرب إلى قول المنقول عنه حتى لو ترجم أحد عبارة الكتاب لأصاب عبارة المنقول عنه أو كان قد أصاب ولهذا لم يراع في الترجمة حرف تحاور العرب أصلاً قط لكونه معروفاً لتلك الفائدة، فاحفظ<sup>١٣</sup>



والسلطان بمشاهدة حاله على هذا السوال يرحم عليه، ولكن نظرا إلى قانون السلطة لا يقدر ١٨١ على العفو عنه بلا سبب، لئلا ينقص قدر حكمه في قلوب الناس، فواحد من الأمراء والوزراء بعد إدراك أن هذا مرضي السلطان يشفع له والسلطان لريادة عزته في الظاهر باسم شفاعته يعفو عنه، هذا هو الشفاعة بإذن، وهذا القسم يمكن في جنبه تعالى، وكل شيء وولي ذكر شفاعته في القرآن والحديث فهذه معناه انتهى ملخصا مترجما

فإنكار الوجاهة والمحبة مخالفة صريحة للآيات الكريمة كَأَنَّ عِندَ اللَّهِ وَجِيهًا - وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ - فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ - وفي تخصيص الشفاعة بالتائبين والسادمين المخصوصين بالمخصوصيات المذكورة الدين كأنهم السجدية مخالفة صريحة لأهل السنة وموافقة لمعتزلة، والقيود المذكورة في الشفاعة الممكنة تبطل الشفاعة العامة ١٨٢ المتفقة عليها، وقوله "فلا يقدر على العفو عنه بلا سبب"

١٨٤ قدمنا بيانه فيما سلف فتذكر ١٢

١٨٥ أقول بل ونفسها فإن الكلام في الشفاعة لمغفرة الذنب، وهذا المذهب إذا لم يندب إلا نادرا، وحالا لم يصر في هذه المرة أيضا بل يخاف وانصرف وندم واعتزف والدم توبة كما في الحديث الصحيح رواه أحمد والبخاري في التاريخ وابن ماجه وإسحاق عن ابن مسعود وإسحاق والبيهقي في الشعب عن أنس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بسند صحيح: والتائب من الذنب كمن لا ذنب له وهذا ثابت بالقرآن بل من ضروريات الدين فصلا عن وروده بلفظه عبد ابن ماجه عن ابن مسعود بسند حسن وللحكيم الترمذي عن أبي سعيد الخدري، والبيهقي في الشعب، وابن عساكر في التاريخ عن ابن عباس، والاستاذ الإمام القشيري في رسالته وابن السخار في تاريخ بغداد والديلمي في مسند الفردوس عن أنس رضي الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فقيم

علو في الاعتزال، وما بعده زائد عليه في الضلال، ولما ظهر بما ذكرنا مخالفة النجديّة في هذه العقيدة لأهل السنة لا حاجة إلى تفصيل ما فيه من الضلال والتصلل، فإنه يفصلي إلى التطويل، ومن أراد الإطلاع مفصلاً فليرجع إلى "مور المؤمنين بشعاعة الشافعين"

ومنها أن يعتقد أن الأرض لا يأكل جسده الشريف ولا يلي، ووقت البعث يكون على حاله، وحشره صلى الله عليه وسلم، وحشر جميع الأنبياء يكون كذلك، ذكره في المعتمد، وكلمات النجديّة في هذا الباب لا تليق بالنقل أخفها ما قال رئيسهم في "تقوية الإيمان" بعد ذكر حديث "لو مررت بقري" يعني أنا أيضاً يوماً بعد الموت مختلط ١٨٦ في التراب

ثم الكلام فيما يجب ويمتنع ويجوز في حقه عليه السلام، وما أنا أريد أن ألحق به ما يجب من حقوقه عليه الصلوة والسلام على الأنام، وما يترتب على إهمالها من الأثام ١٨٧ لأن المتدعة قد أحدثوا فيها عقائد هادمة لقواعد الإسلام، وأشاعوها غاية الإشاعة، وأصنوا بها كثيراً من العوام، ولما أدرجت مباحث الإمامة بتلك

---

الشعاعة لمعرفة الذنب وقد عمر؟ ١٢

١٨٦ ترجم رحمه الله تعالى بوضع اللفظ مكان اللفظ كما تقدم فإن لفظ ذلك الطاغية في تقوية الإيمان الذي هو تقوية إيمانه "من بهي إليك دل مر كسر مطي من سبي والا هون" وترجمته حسب العرف "أنا أيضاً يوم أصل في التراب" آه آه إنا لله وإنا إليه راجعون، وقد أقمت الطامة الكبرى على هذه الخبائث وخبائثه الأخرى في كتابي "الكوكبة الشهادية في كفرات أبي الوهابية" وكذلك تكلمت عليه في "الهي الأکید عن الصلوة وراء عدي التقليد" ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

١٨٧ جمع إثم، أو يفتح كيفر ويهادلش ١٢

الجهة في علم الكلام، محقوق النيرة أخرى، عمريد الإهتمام، فأقول وبالله الاعتصام

## الفصل الأول

يجب أن نعلم أن من آمن به وصدق فيه، أتى به يجب عليه طاعته صلى الله عليه وسلم لأنه مما أتى به قال الله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَهُ وَقَالَ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَقَالَ: وَإِنْ تُطِيعُوا تَهْتَكُوا فُجِعِل طاعة رسوله طاعته، وقرن طاعته بطاعته، ووعد عليه بحريث الشواب، وأوعد عني مخالفته بالليم العذاب، ورغم أئب المشركين حين قال النبي صلى الله عليه وسلم: مَنْ أَحْبَبَنِي فَقَدْ أَحَبَّ اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، فَقَالُوا: لَقَدْ تَارَفَ الشُّرَكَ، وَهُوَ يَهْجُو عَنْهُ، مَا يَرِيدُ إِلَّا أَنْ تَتَّخِذَهُ رَبًّا كَمَا اتَّخَذَتِ النَّصَارَى عِيسَى ١٨٨ فقال تعالى: مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ

وكذا يجب محبته صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى: قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ إِلَّا فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَقَدْ أَغْوَيْنَا بِهِمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ أَلَا يَكْفُرُونَ ١٨٩ فكمي بهذا حصا وتبها ودلالة وحجة على إلام محته ووجوب مرصها ١٩٠ وعصم خطرها واستحقاقه صلى الله عليه وسلم

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يؤمن أحدكم حتى أكون

١٨٨ عليه السلام ١٢

١٨٩ مامها: وَغَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَُرْضَوْنَهَا أَحِبُّ إِلَيْكُمْ مَنْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ١٢

١٩٠ أي نبوت افتراضها ١٢

أحبُّ إليه من ولده و والده و لناس أجمعين، قالوا: حبا اختياريَّ يوجب إكراماً له صلى الله عليه وسلم و جلالاً في مقام الاحترام قيل: المراد بالحب ههنا ليس الحب الطبيعي التابع لهوى النفس، فإنَّ محبة الإنسان لنفسه من حيث لطبع أشد من محبة غيره و كذا محبة ولده و والده أشد من محبة غيرهما، وهذا الحب ليس بداخل تحت اختيار الشخص، بل خارج عن حد الاستطاعة، فلا مؤاخذه به، بل المراد الحب العقلي الاختياري هو إشار ما يقتضي العقل رجحانه وإن كان عسى خلاف لطبع، ألا ترى أن المريض يكره الدواء بطبعه، ومع ذلك يميل إليه باختياره و يهوى تناوله بمقتضى عقله لما علم أو ظن صلاحه فيه، وكذلك المؤمن إذا علم أن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يامر ولا ينهى إلا بما فيه صلاح دينه و دياره و آخرته و عقباه و يتقن أنه عليه الصورة و السلام أشقى الناس عليه و أنصفهم إليه فحينئذ يرجح جانب أمره بمقتضى عقله عسى أمر غيره<sup>١٩١</sup> وهذا أول درجات الإيمان، وأما كما له فهو أن يصير طبعه تابعا لعقله في حبه صلى الله عليه وسلم

وحقيقة المحبة ميل القلب إلى ما يوافقه، وأسبابها ثلاثة

استلذاذه بإدراكه<sup>١٩٢</sup> بمشاعره الحسية كحب الصور الجميلة والأصوات الحسنة والأطعمة البذيذة ونحوها مما كل طبع سليم مائل إليها لموافقتها له أو استلذاذه بإدراكه بحاسة عقله وقيمه معاني باطنة شريفة كحب الصالحين والعلماء وأهل المعروف والمأثور عنهم السمر الجميلة والأفعال الحسنة،

١٩١ أي غيره صلى الله تعالى عليه وسلم كائنات من كان حتى نفس المؤمن<sup>١٩٣</sup>

١٩٢ الظاهر أصابة الإدراك إلى صميم المقعول الرجوع بناء والأرقق بقربه الآتي الأصابعة إلى الفاعل، والمفعول مخلوف أعني كيميئات حبة نفسية<sup>١٩٤</sup>

فإن طبع الإنسان مائل إلى الشعب بأمثال هؤلاء حتى يطلع بقوم التعصب<sup>١٩٣</sup> لقوم،  
والتشيع من أمة في أخرى ما يؤدي إلى الجلاء عن الأوطان و هتك الحرم، واحترام  
العوس

والثالث الإحسان والإنعام فقد جئت<sup>١٩٤</sup> العوس على حب من أحسن

إليها

فهذه الأسباب الثلاثة كلها ثابتة في حقه عليه السلام، وهو جامع لهذه  
المعاني الثلاثة الموجبة للمحبة، أعني جمال الصورة والظاهر، وكمال الأخلاق  
والباطن، والإحسان والإنعام على الأمة<sup>١٩٥</sup> على الوجه الشام كما هو مفصل في  
محله وأما ثمرتها فيكون في فصلها "المرء مع من أحب"

وأما علاقتها، فمنها اختياره على نفسه، وإيثار موافقته على مخالفته،  
والإقتداء به، واستعمال سنته، واتباع أقواله وأفعاله، وامتثال أوامره واجتناب  
نواهيه، والتأدب بآدابه في عمره ويسره ومشطه ومكرهه فمن اتصف بجميع  
الصفات فهو كامل المحبة، ومن خالفها في بعضها فهو ناقص المحبة، ولا يخرج عن  
اسمها ودينه قوله عليه السلام لبيدي حذّه في الخمر أربعة أو خمسة فنبه بعضهم  
وقال ما أكثر ما يأتي به فقال صلى الله عليه وسلم: لا تنعه فإنه يحب الله  
ورسوله، وفي هذا الحديث بشارة عظيمة وبشارة جسيمة لعصاة المؤمنين، ورحمة

١٩٣ فاعل يسع ١٢

١٩٤ حق صحيح معناه، وإن لم يصح رفع مبه، نعم صحح البيهقي في الشعب وقفه على

عبد الله رضي الله تعالى عنه ورغم السعدي أنه باطل رفعاً ووقفاً ١٢

١٩٥ بل على خلق، لله أجمعين قواله ما أرسل إلا رحمة للعلمين ١٢

واصححة وبينت لائحة لأهل السنة والجماعة على الخوارج والمعتزلة حيث قالوا بكفر  
١٩٦ مرتكب الكبيرة أو مخرجه من الإيمان وعصوده في النار - أقول : وعلى  
التجديفة القائلة بكفر الإصرار على الكبيرة

ومنها كثرة ذكره له صلى الله عليه وسلم فمن أحب شيئاً أكثر ذكره، روي  
أن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما خدعت رجلاً فقيل له اذكر أحب  
الناس إليك يزل عنك مصاح "يا محمداً" وكأنه رضي الله تعالى عنه قصد به  
إظهار المحبة في ضمن الاستغاثة فانتشرت أي رجله في العور

ومنها كثرة شوقه إلى لقاءه فكل حبيب يحب لقاء محبوه

ومنها تعظيمه وتوقيره عند ذكره، وإظهار الخشوع والخضوع والإنكسار  
مع سماع اسمه

ومنها محبته لمن أحبه النبي صلى الله عليه وسلم، ولمن ينسب إليه من أهل  
بيته وصحابته من المهاجرين والأنصار، وعداوة من عاداهم، وبغض ١٩٧ من  
أبغضهم، وسبهم ١٩٨ فمن أحب شيئاً أحب من يحبه

١٩٦ بشر على ترتيب الطب أي قالت الخوارج بالكفر، والمعتزلة بالخروج عن الإيمان مع  
عدم الدخول في الكفر، لإثباتهم المنزلة بين المرتين وقوله "وعصوده في النار" ناظر إلى الكل  
فقد أطبق عليه الطائفتان التالفتان ١٩٧

١٩٧ هما مخرجت الندوة للخطوة من دائرة حب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
منها تزعم أن عبة جميع أعداء الصحابة وسائر أهل البيت قرص لا إيمان بدونه ١٩٨

١٩٨ يفتح الباء ماضي معطوف على أبغضهم، وهو ظاهر، ويجوز رفعها عطفاً على بغض،  
أي ومما بغض من يبغضهم بالقلب وسبه باللسان، فإن السب العيب، وعيب المبغضين

وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحسن والحسين: رضي الله تعالى عنهما: اللهم إني أحبهما فأحبهما، وقال: من أحبهما فقد أحبني، ومن أحبني فقد أحب الله، ومن أبغضهما فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله تعالى، وقال: الله الله في أصحابي، لا تتحدوهم عرصا من بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله تعالى، ومن آذى الله تعالى يوشك أن يآخذه، وقال في فاطمة رضي الله تعالى عنها إنها بصعة مني، يعصيني ما أعصيه، وقال: آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغضهم، وقال من أحب العرب فبحبي أحبهم، ومن أبغض العرب فببغضي أبغضهم

وبالجملة يجب على كل أحد أن يحب أهل بيت النبوة وجميع الصحابة، ولا يكون من الخوارج ٢٠ في بغض أهل البيت، فإنه لا يسمع

واجب، الحديث أثرعون عن ذكر الناجز من يعرفه الناس اذكروا العاجر بما فيه تحلله  
الناس، ١٢

١٩٩ أي: أحبهم لأنه نبي، وكذا مبغضهم إما أبغضهم لأنه يعصيني، فحبه وبغضه صلى الله تعالى عليه وسلم لِمُحب الصحابة وبغضهم وجودا، وإنه علماء، وفي هذا مما يقطع دبر الرافضة الشام، لا أقول الذين رفضوا أبابكر وعمر خاصة، بل كل من سب أحدا من الصحابة كجعاوية وعمرو بن العاص والمعيرة بن شعبة وغيرهم رضي الله تعالى عنهم أجمعين ١٢

٢٠٠ أي الواصب منهم الذين خصو ببغضهم الله تعالى بأهل بيت الطهارة، أما الخوارج فهم قاتلهم الله إني استرلهم الشيطان بإكمار كل من ارتكب كبيرة، وكانت كلمة المسلمين واحدة في رمس الشيخين رضي الله تعالى عنهم، ثم وقعت الفرقة، ورمسوا أن قتال

حيث ٢٠٠ حب الصحابة، ولا من الروافض في بعض الصحابة، فإنه لا يعمه  
حيث حب أهل البيت، ولا يكون من جملة الأروم ٢٠٢ الذين يكرهون العرب  
بالطبع سلام، ويدعوهم على الإصلاق بسوء الكلام، فإنه يخشى عليه من سوء الختام،  
روي عن أبي يوسف أنه قيل بحضرة الخليفة إن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يحب القرع فقال رجل: أنا لا أحبه فأمر أبو يوسف بإحضار الطع والسيف،  
فقال الرجل أستعمر الله مما ذكرته ومن جميع ما يوجب الكفر أشهد أن لا إله إلا

الله كمر، فأكرموا جميع الصحابة وأهل البيت بعد الشيخين رضي الله تعالى عنهم  
أجمعين، وعذب أعدائهم بالعذاب المهيّن ١٢

٢٠١ كيف وليس حب الصحابة لروافض ولا حب أهل البيت لأنفسهم، بل حبهم جميعا  
لواصلتهم برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فمن أحب رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم وجب أن يحبهم جميعا، ومن أبغض بعضهم ثبت أنه لا يحب رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم، فلا يفرق بين أحد منهم كما لا يفرق بين رسل ربنا صلوات الله وسلامه  
عليهم، ومن أحب أباهم ولم يحب عينا كالأوصاب والخوارج عزم أنه إنما يحب ابن أبي  
فحافة لا خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وحبيه وصاحبه، ومن أحب عليا ولم  
يحب أباهم كالروافض عزم أنه إنما يحب ابن أبي طالب لا أخا رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم ووليه ونائبه وهذا معنى قول المولوي قدس سره في الشوي

إلى كرمات أبوبكر وعلي تو به دای سر حق كه عافلی

٢٠٢ أقول والآن السجدة الطعام يكرهون بل يعصون القرب لا سيما أهل الحرمین لا  
سيما علماءها لكثرة ما وردت منهم العناوى بتسميه هؤلاء وتذليلهم وتكفيرهم وتصليهم  
حتى صرح بعض منهورهم أن الحرمین صار دار الحرب، والعياد بالله تعالى، وسائرهم وإن  
لم يصرحوا فهو لارمهم ولا عبيد لأن أهل الحرمین جميعا مشركون على مذهبهم الخبيث  
فانهم الله أنى يؤفكون ١٢، إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه



الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فتركه ٢٠٢ ولم يقتله

ومها بغض من أبغضه ومعاداة من عاداه، ومجانبة من خالف سنته،  
وابتدع في دينه، واستثقاله كل أمر يخالف شريعته

ومن علامة تمام محبته الرهد في الدنيا، وإيثار الفقراء والإتصاف بالفقر مع  
عبي انقلب، وقد قال صلى الله عليه وسلم: إن الفقر إلى من يحبني منكم - أي حبا  
بالعنا - أسرع من السيل من أعلى الوادي أو الجبل إلى أسفل، وقال رجل للبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم: إني أحبك فقال: أنظر ما تقول فقال: والله إني  
أحبك ثلاثا قال: إن كنت تحبني أي حبا كاملا فأعد للفقر تحفافا، وعن علي  
رضي الله تعالى عنه: من أحبنا أهل البيت فليعد للفقر جلبابا

وكذا يجب توفيره وتعظيمه في الظاهر، والباطن، وجميع الأحوال،  
قال الله تعالى: لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا أَي  
يرفع الصوت فوق صوته أو ندائه بأسمائه ٢٠١ فلا تقولوا يا محمد يا أحمد بل قولوا:

٢٠٣ وكان بعض الأولياء يأكل مع أبيه محضر على المائدة القرع و جرى ذكر حبه صلى  
الله تعالى عليه وسلم فكان الإبر ذكر كراهة نفسه له فسل الولي السيف وصره حتى ألقى  
رأسه على الأرض فرحم الله من كان رضاء و غضبه لله ورسوله جل جلاله وصلى الله  
تعالى عليه وسلم ورحمنا بهم ٢٠٤ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

٢٠٥ حتى نص العلماء أن الرواية إن جاءت في دعاء مثلا كدعاء التوجه الذي لقاه ضريرا  
فأبصر بهدائه صلى الله تعالى عليه وسلم باسمه فليدله بحو يا رسول الله فإن دعائه صلى  
الله تعالى عليه وسلم باسمه الكريم حرام أقول وقد نص فقهاءنا مع الولد من دعاء والديه،  
والمرأة من نداء زوجها بالأسماء فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحق وقد يست  
المسئلة في كتابي "تجلي الوقين بأد نبينا سيد المرسلين" صلى الله تعالى عليه وعليهم

يا بِي الله ويا رسول الله، كما خاطبه به سبحانه، ذكره بحاهد و فتادة، ولا مع  
 ٢٠ من الجمع وروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما "احذروا دعاء الرسول  
 عليكم إذا أسخطتموه فإن دعاءه موجب ليس كدعاء غيره"

وقال تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا يَدَيَّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ يَهَى عَنِ  
 التقديم بين يديه بالقول، وسوء الادب بسبقه بالكلام، وحذرهم عن مخالفة ذلك  
 فقال، وَتَقَوُا اللَّهَ أَيُّ اتَّقَوْهُ فِي التقديم، و بهمال حقه، وتصحيح حرمة - أنه سَمِيعٌ -  
 لقولكم - عَلِيمٌ - بفعلكم - وقال: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ  
 النَّبِيِّ - الآية - - يَهَى عَنِ رفع الصوت فوق صوته تعظيماً لمقامه، وتكريماً لمرامه،  
 والجهر له بالقول كما يجهر بعصمكم ببعض ويرفع صوته ويأدي باسمه وقال لمكي:  
 لا تسابقوه بالكلام، ولا تعطوا له بالخطاب، ولا تدروه باسمه نداء بعصمكم بعضاً،  
 ولكن عظّموه وقرّوه، وبادوا بأشرف ما يجب أن يأدي به، بأن تقولوا يا رسول  
 الله، يا نبيّ الله، يا حبيب الله، يا خليل الله، في حياته وكذا بعد وفاته في جميع  
 مخاطباته، ثم خوفهم بحيط أعمالهم إلى فعلوا ذلك، وحذرهم، ثم مدح الدين  
 يعصون أصواتهم أي يحضرونها عده صلى الله عليه وسلم، مراعاة للأدب  
 والإجلال

أجمعين ١٢

٢٠٥ أي الكل معاد، فون القرآن عتج به بجميع وجوهه كما نص عليه الإمام الرادي وغيره  
 أقول ويشهد به عمل العلماء عن آخرهم، فلم يرالوا يمتنعون بالآيات على وجوهها، ولم  
 يصنهم عن هذا قيام وجوه آخر، علا أن لو قصرنا الأمر على التعيين لوجه واحد لرم إعمال  
 أكثر القرآن فإن عاله ذو وجوه كما نص عليه سيدنا العاروق رضي الله تعالى عنه فاحفظه  
 فإنه مهم مفيد ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

واعلم أنه ينبغي ٢٠٦ هذه المراعاة أيضا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم في مسجده، لا سيما عند مشهده المقدس، وكذا عند قراءة حديثه وكذا عند سماع القرآن، كما أشار إليه سبحانه وتعالى: قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْعَوَا فِيهِ لَعَنُوكُمْ تَكْفِيرًا

وعادة الصحابة رضي الله تعالى عنه في تعظيمه صلى الله تعالى عليه وسلم وترقيته وإجلاله عني عن البيان، أصحابه حوله كأنما على رؤسهم الطير ورأى عمرو بن مسعود من تعظيم أصحابه صلى الله عليه وسلم له ما رأى، وأنه لا يتوصأ إلا ابتسروا وصورته ٢٠٨ وكادوا يقتلون عليه، ولا يصق بصاقا، ولا يتنخم نخامة، إلا تلقوها بأكفهم فدنكوا بها وجوههم، وأجسادهم، ولا يسقط

٢٠٩ أي يجب كما نص عليه الشراح في قول الفقهاء: ينبغي للمسلمين أن يتنعموا هلال رمضان أي يجب ١٢

٢٠٧ أقول إختلف الناس في أن سماع القرآن العظيم فرض عين أو فرض كفاية على قولين رجح كل منهما، فالأمر بمحض الصوت عند سماع القرآن يتأتى على القول الآخر وعليه الأكثر إذا كان هناك من يسمع وينصت، فالباقون وإن لم يسمروا بالإنصات يسمرون بمحض الأصوات، وإحلاف إنما هو خارج الصورة والعبد الضعيف وفقه الله تعالى للتوفيق بين القولين وحقق في فتاوه أن الناس إن جمعو لسماع القرآن وجب الإنصات عينا، وإن كانوا ألوا حتى من لا يسمع الصوت منهم بعده كما هو الأصح في الخطبة، والقرآن أحق، أما إذا كان الناس في شتاتهم غير متاهين لحدث ولا قاصدين له فيتأدى العرض بإنصات البعض والله تعالى أعلم ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

٢٠٨ بالفتح، أي الماء الذي يسحدر من أعصائه الكرمة لم يدروه يسقط على الأرض، بل ابتسروه بمسحون به وجوههم وأعينهم وصدورهم ١٢

منه شعرة إلا ابتدروها، وإذا أمرهم بأمر ابتدروا بأمره، وإذا تكلم خفصوا أصواتهم، وما يتحدثون إليه النظر تعظيماً له، فلما رجع إلى قريش قال يا معشر قريش: إني جئتكم كسرى<sup>٢٠٩</sup> - في ملكه، وقيصراً<sup>٢١٠</sup> - في ملكه، والحاشي<sup>٢١١</sup> - في ملكه، والله إني ما رأيت ملكاً في قوم قط مثل محمد<sup>٢١٢</sup> - في أصحابه، وإن<sup>٢١٣</sup> - رأيت ملكاً يعظمه أصحابه ما يعظم محمد<sup>٢١٤</sup> - أصحابه،

ولما أدت قريش لعثمان رضي الله تعالى عنه في الطواف بالبيت حين رآه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في القصبة أبي، وقال: ما كنت لأفعل حتى يطوف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، لكمال أدبه وجمال طلبه

واعلم أن حرمة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعد موته، وتوقيره وتعظيمه بعد وفاته لآرم على كل مسلم كما كان حال حياته، لأنه الآن حي يبرق في عبر درجاته، وورعة حالته، وذلك<sup>٢١٥</sup> - عند ذكره وذكر حديثه وسنته، وسماع اسمه وسيرته

قال أبو إبراهيم التجيبي: واجب على كل مؤمن متى ذكره، أو ذكر عنه

٢٠٩ ملك إيران

٢١٠ ملك الروم

٢١١ ملك الحبش

٢١٢ صلى الله تعالى عليه وسلم

٢١٣ نافية

٢١٤ صلى الله تعالى عليه وسلم

٢١٥ أي التعظيم أو لزومه

أن يخصص ظاهراً، ويخشع باطناً، ويتوقرو بسكن من حركته في هيئته وإجلاله، مما كان يأخذ به نفسه لو كان بين يديه، ويتأدب بما أدينا الله

ومن توقيره صلى الله عليه وسلم توقير آله، ودرياته، وأرواحه، وأصحابه، ومعرفة حقوفهم، وحسن الشاء عليهم، والإستعمار<sup>٢١٦</sup> لهم، والإمساك عما شجر بينهم

ومن إعظامه وإكرامه إعظام جميع أسبابه، وإكرام مشاهدته وأمكنته، من مكة كيت خديجة مهبط الوحي، و دار الأرقم، وغار حراء وثور، ومولده، ومس المدينة كمسجده، وبيوته، ومواضعه، ومعاهده، كقباء وما لمس أو عرف به، مما يمكن إكرامه الآن، وإعظامه في هذا الزمان،

وأقنى مالت فيمن قل تربة المدينة ردية بصرب ثلاثين درة وأمر ثبته وكان هذا القائل قدر، أي جاء وعظمة أمر عده ومرة عند غيره وقال: ما

٢١٦ لقوله تعالى: وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ - الآية - أقول ولا يريد أن يذكرهم بالمعزة عند ذكر أسمائهم وإن كان الأمر أن العبد وإن عظم ما عظم لا يستعني عن معصية الله تعالى ورحمته، ذلك لأن العرف يخص بعض الكمات ببعض الحالات، والتجاوز عنه يعد سوء أدب، فلا يقال قال أبو بكر الصديق عمر الله تعالى له، أو عني المرتضى عما الله تعالى عنه، بل رضي الله تعالى عنهما كما لا يقال: قال موسى أو عيسى رضي الله تعالى عنهما، بل صلوات الله وسلامه عليهما، كما لا يقال قال بيضا عروجي، وإن كان قصداً عريراً جديلاً عتراً بإعزاز ربه، فبلغ أقصى ما يمكن لبشر من الإعرار، وجلّ لإجلال مولاه، موصل منتهى ما يصح للعقل من الإجلال ولكن صلى الله تعالى عليه وسلم وره عروجي بكل ذلك فكان العرف القاشي بين المسلمين<sup>١٢</sup> إمام أهل السنة رحمه الله تعالى ،

أحوجه إلى ضرب عنقه، تربة دفن بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يزعم أنها غير طيبة

وفي الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال في المدينة: من أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين

وباظر أبو جعفر المنصور مالمكا في المدينة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له مالك. يا أمير المؤمنين لا ترفع صوتك في هذا المسجد، فإن الله تعالى أذب قوماً فقال: لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ، ومدح قوماً فقال: إِنَّ الَّذِينَ يَعْضُونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ، وذم قوماً فقال: إِنَّ الَّذِينَ يُبَادِرُونَ مِنْ وُجْهِ الْحُجُرَاتِ الْآيَةَ وَإِنْ حَرَمَتْهُ مِثْنَا كَحَرَمَتْهُ حَيَا، فاستكان ٢١٧- له أبو جعفر، وقال يا أبا عبد الله ٢١٨- أأستقبل القبلة وأدعو، أم أستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال وَلَيْمَ تَصْرَفْ وَجْهَكَ عَنْهُ فَهُوَ وَسِيلَتُكَ، ووسيلة إليك آدم عليه السلام إلى الله يوم القيامة، بل استقبله واستشفع به فيشفعك الله، قال الله تعالى: وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ طَلَعُوا أَنْفُسَهُمْ جَاؤُكَ- الآية-

ومنها الصلوة عليه والتسليم قال تعالى: إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ الْآيَةَ وفي الصحيح رعم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل عني، وقال صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب لما قال "فاجعل صلاتي كنبأ لك" إِذَا تُكْمِى، وقال ابن دينار في قوله تعالى: "فَادَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ" وإن لم يكن في البيت أحد

٢١٧ أي خشع وخضع ١٢

٢١٨ كنية الإمام مالك ١٢

فقل السلام على النبي ورحمة الله وبركاته قال القاري<sup>٢١٩</sup> لأن روحه عليه السلام حاصر في بيوت أهل الإسلام

ومنها زيارة قبره صلى الله عليه وسلم فإنها سعة من ستر المسلمين المجمع عليها، ومصلحة مرغّب فيها، قال صلى الله عليه وسلم: من زار قبري حلت له شفاعتي ومن زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي، من حج البيت ولم يزرني فقد جفائي، ومن لم يزر قبري فقد جفائي، وقد استدل به علي وجوب الزيارة بعد الاستطاعة وقال أبو عمران الفارسي: فإن الزيارة مباحة<sup>٢٢٠</sup> بين الناس، وواجب شد الرحال إلى قبره صلى الله تعالى عليه وسلم

يريد بالوجوب ههنا وجوب بدني وترعيب لا وجوب فرض، وقد قرط ابن نيمية حيث حرم السفر لزيارة النبي صلى الله عليه وسلم، كما أقرط غيره حيث قال كون الزيارة قرينة معلوم من الدين بالضرورة، وجاحده محكوم عليه بالكفر، ولعل<sup>٢٢١</sup> الثاني أقرب إلى الصواب، لأن تحريم ما أجمع العلماء فيه بالاستحباب يكون كحرام لأنه فوق تحريم المباح المتفق عليه في هذا الباب هذا الذي ذكرنا قطرة من بحار حقوقه التي ليس لها منتهى، وكل المذكور ملتبس من كتاب الشفاء للقاضي وشرحه للقاري،

## الفصل الثاني

<sup>٢١٩</sup> في شرح الشفاء ص ٥٢

<sup>٢٢٠</sup> أي فلا تكون زيارة صلى الله تعالى عليه وسلم كزيارة سائر الناس بل يجب أن يدب ندباً مؤكداً أشد تأكيد<sup>٢٢١</sup>

<sup>٢٢١</sup> قاله الإمام ابن حجر المكي رحمه الله تعالى ص ١٢

حرم الله تعالى أداءه في كتابه، وأجمعت الأمة على قتل منتقصه بنوع من تحقيره خلاف ما يجب من توقيره، وسأبه أي شائته بطريق لأولى في حقه، فهي قاصيخان لو عاب الرجل النبي<sup>٢٢٢</sup> - في شيء كان كافرا و لئذ قال بعض العلماء لو قال لبشعر النبي<sup>٢٢٣</sup> "شعر" <sup>٢٢٤</sup> فقد كفر، وعن أبي جعفر الكبير: من عاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يشعرة من شعراته الكريمة فقد كفر، وذكر في الأصل أن شتم النبي<sup>٢٢٥</sup> - كفر، ولو قال "جُن النبي" <sup>٢٢٦</sup> - ذكر في نوادر الصلوة أنه كفر

قال الله تعالى: وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وقال سبحانه وتعالى: وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ أَي بنوع من الأذى، لا في حيوته ولا بعد مماته قال الله تعالى في تحريم التعريض له: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِيَنا وَ قُولُوا بِظُروْرِنَا كُنَّا فِي شَرْح القاري

٢٢٢ صلى الله تعالى عليه وسلم<sup>١٢</sup>

٢٢٣ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم<sup>١٢</sup>

٢٢٤ أي بالتصغير على وجه التحقير وقدمنا أن التصغير فيما يتعلق به صلى الله تعالى عليه وسلم ممنوع مطلق، وإن كان على جهة المحبة، بل قد يجيء للتعظيم، ومثاله في لسانك "ماكزاً" في تصغير "بالله" أي الأنف لا يقال إلا في الأنف الجسم، ومع ذلك فلا إبهام كافٍ في المنع والتحريم، وقد نهى العلماء أن يقولوا مصحيف أو مُستحجد، فليجنب ما اقتحمه بعض الشعراء الذين هم في كل واحد يهيمون من قولهم في البعت الكريم "مكهفوا" أو "مكهفريان" وأما ذلك<sup>١٢</sup> إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

٢٢٥ صلى الله تعالى عليه وسلم<sup>١٢</sup>

٢٢٦ صلى الله تعالى عليه وسلم<sup>١٢</sup>



ويجب أن تعلم أن جميع من سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، أو عابه وهو أعم من السب، فإن من قال "فلان <sup>٢٢٧</sup> أعلم منه" فقد عابه ونقصه ولم يسه - أو ألحق به نقصاً في نفسه مما يتعلق بحقه وخلقته، أو سبه كأن يفضل أحداً على قومه وأصوله، أو ديه بقصوره <sup>٢٢٨</sup> فيما يجب منه، أو حصلة من حصانه، أي صفة من صفاته كشجاعته وكرمه، أو قال في حقه ما لا يليق به تعريضاً، أو شبهه بشيء على طريق السب له، أو الارراء عيه أي التقيص له، وإن لم يكن قصد السب أو التصغير لشانه، أي تخفيره كتصغير اسمه، أو صفة من صفاته، أو لعرض منه بمعنى أقل التقيص فهو كافر مرتد، ومستوجب القتل، بإجماع الأمة كما نص عليه غير واحد من الأئمة، ولم يخالف فيه أحد إلا ابن حزم القائل <sup>٢٢٩</sup> بعدم كفر من استخف به صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يتبعه أحد

<sup>٢٢٧</sup> ذكره العلامة الخفاجي في تسييم الرياض كف باتى العرو له، وفيه إقامة الطامة الكبرى على ضاعية كنگوه كبر السعدية الآن، فإنه صرح في كتابه الذي سماه البراهين القاطعة - ولا والله ما هي إلا قاصمة له أمر الله به أن يوصل "بأن سعة علم إبليس ثابت بالصوص، وأي نص وجدتموه في سعة علمه صلى الله تعالى عليه وسلم" فيا للمسلمين انظروا إلى هؤلاء الذين هم يدعون كبراء طائفتهم في هذا الزمان، ويدعون لأنفسهم الإيمان بل والعرفان، كيف يعبدون الشيطان، ويفصلونه في العلم على من علمه الله ما لم يكن يعلم وكان فصل الله عليه عظيماً ولكن الأمر أن كل أحد إنما يميل إلى موثله ومولاه، فالمسلمون يعصلون بينهم صلى الله تعالى عليه وسلم على العلم، وهؤلاء يرجحون شيخهم ووليهم ذلك البعيد الطريد الرحيم، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ١٢

<sup>٢٢٨</sup> أي قصور الدين فيما هو من واجبات الدين فالضميران المخروران كلاهما للدين ١٢

<sup>٢٢٩</sup> هذا كلام التسييم في صدر القسم الرابع نقلاً عن السيف المسلول للإمام المجمع على

عليه، ولا عبرة ٢٢ به وإشارته ٢٣ به إلى الخلاف في تكفير المستخف به صلى الله عليه وسلم مردود عليه كذا قال الخفاجي في شرح الشفاء

وفيه: فهو سب له، والحكم فيه حكم السب، يقتل، كما بينه، ولا نستثني فصلا من فصول هذا الباب على هذا ولا نعتري فيه تصريحاً كان أو تلويحاً، وكذلك من لعنه أو دعا عليه، أو غشى مضرة له، أو نسب إليه ما لا يليق بمصيه على طريق الذم ٢٤، أو عيبت أي لعبت ومرح في جهته العريضة بسخف من الكلام، ومهجر ومسكر من القول وزور، أو غيره بشيء مما جرى من البلاء والحقبة

جلالته واجتهاده تقي الملة والدين السبكي رحمه الله تعالى لكن الإمام القاضي أبا الفصّل عياضاً قال في صدر الباب الأول منه ما نصه: وأشار بعض الظاهرية، هو أبو محمد علي بن أحمد الفارسي (يعني ابن حرم المذكور) إلى الخلاف في تكفير المستخف به صلى الله تعالى عليه وسلم والمعروف ما قدمناه من مظاهر هذا أن ابن حرم أشار فيه إلى خلاف يحكيه عن غيره، ونص ما قاله الإمام السبكي أنه هو المعاصف فيه، فإذن معنى أشار ذكر كلاماً يوهم الناظر أن لعنناه بخلافاً في المسئلة حيث يرى ابن حرم محالفاً فيبطل أن له سلفاً فيه والله تعالى أعلم ١٢

٢٣٠ لأنه ليس من علماء الشريعة بل طاهريه وقد نصوا أن الظاهرية لا يثأن بهم في خلاف ونزاع، ولا بخلافهم في انعقاد الإجماع ١٢

٢٣١ أي إشارة ابن حزم بقوله هذا - الخ -

٢٣٢ لعله إشارة إلى الاحتراز عن الخطأ والسهو، قاله الفارسي أقول منصب الرجل هو أصله وحسبه، هذا هو حقيقة المنصب، لا ما اشتهر بين العوام قاله الخفاجي، فيكون احترازاً عما يذكر من الخلاف في إسلام الأيوبيين الكرميين، فإن الذي يذكر غيره لا يذكره على طريق الذم له صلى الله عليه وسلم، حاشاهم عن ذلك، ولو أراد به أحد هذا لكان كفراً قطعاً وإن فرض أن الحق في الباب أقول الخلاف ١٢

عليه كالفقر والكسر، أو عَمَصَه<sup>٢٣٣</sup> - ببعض العوارض البشرية الجائرة عليه،  
المعهودة<sup>٢٣٤</sup> لديه، وهذا<sup>٢٣٥</sup> كله إجماع من العلماء وأئمة الفتوى من المجتهدين من  
لدى الصحابة رضي الله تعالى عنهم إلى هلم جرا

وحكى الطبري مثله أي أنه ردة عن أبي حنيفة وأصحابه فيمن  
تنقصه صلى الله عليه وسلم، أو يراءيه أي يرا منه بأن قطع مودته وعجنه صلى  
الله عليه وسلم أو كذبه في قول من أقواله

وأقضى أبو الحسن القاسبي فيمن قال في النبي صلى الله عليه وسلم  
الجهال<sup>٢٣٦</sup> - يقيم أبي طالب لظهور استهانتة بذلك، قال القاري لعل الجمع بين  
الوصفين مطابق للواقع في السؤال، وإلا فكل واحد منهما يكفي في تكفير صاحب  
المقال

وقال أحمد بن أبي سليمان صاحب سُحُونَ: من قال إن النبي صلى الله  
عليه وسلم أسود يقتل، قال القاري، ولم يكن تكفير هذا القائل بكذبه إذا كان  
جاهلا بأمره وإنما يكفر بقصد استحقاره

وقال ابن أبي سليمان في رجل قيل له: لا وحق رسول الله فقال فعل الله

<sup>٢٣٣</sup> بصاد مهملة أي نقص ١٢

<sup>٢٣٤</sup> أي المعتادة بينه وبين سائر الأنبياء عليهم الصلوة والسلام ١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

<sup>٢٣٥</sup> قال الخفاجي قد تقدم بيان الإجماع فيه وأن هذه العبارة منقولة عن الأئمة كلهم كما  
في السيف المسلول للسبكي - اهـ - ١٢

<sup>٢٣٦</sup> شترهان ١٢

برسول الله كذا وكذا، وذكر كلاً ما فيجاء، فقبل له ما تقول يا عبدوا الله في حق  
 برسول الله، فقال أشد من كلامه الأول، ثم قال إنما أردت العقرب برسول الله،  
 يعني فإنه أرسل من عند الحق، وسلط على الخلق تأويلًا للرسالة العرفية بالإرادة  
 اللعوية، وهو مردود عند القواعد الشرعية، كذا قال القاري، فقال ابن أبي  
 سليمان للذي سأله: أشهد عليه وأنا شريكك، يريد في قتله وثواب ذلك، قال  
 قال (حبيب ابن ربيع لأن ادعائه التأويل في لفظ صراح) أي خالص لا لبس  
 فيه ولا قرينة تافيه فيكون دعوى مجردة خالية عن علامة (لا يقبل لأنه امتهان،  
 وهو غير معرر لرسول صلى الله عليه وسلم ولا مؤقر له) حيث غير وضعه الخاص  
 به و أراد حيوانا استحق مهانة (موجب إباحة دمه)

وأفتى أبو عبد الله بن عتاب في عتشار قال لرجل: أذا المكس واشكك إلى

٢٣٧ وفي تدرى الخلاصة والفصول العمادية وجامع الفصولين والتأويل الهندية وغيرها  
 واللفظ للعمادي قال أن رسول الله أو قال قال: بالعربية "من يغمم" يريد به "من يبيعهم  
 من يرم" يكفرهم

ومن ههنا ظهر كفر ما نعه به المررا القادياني أحد الدجالين الكذابين الذين أخرج النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم بخروجهم، وقد خرج هذا في هذا العصر في قاديان من أصحاب  
 وادعى أنه يوحى إليه كلام الله و م يوح إليه شيء، وزعم أن عيسى بن مريم مات و دعى  
 في كشمير، وبني أن عيسى بن مريم الموعود، وأن أفضل من عيسى رسول الله، وأن مرسل  
 من الله، وأنا رسول الله، وقد سماه الله بيا أيضا، وأن أفضل من بعض الأنبياء السابقين،  
 إلى غير ذلك من صرائح الكفر البواح، الملقونة عنه في رسائله المطبوعة، وقد أقمت البراهين  
 الإلهية على كفر هذه الطامات الملقونة في كتاب السير من فتاونا فلما راجع وليحذر من أمثال  
 الدجال ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ١٤

الشي صلى الله عليه وسلم، وقد ٢٣٨ إن سألت أو جهلت فقد سأل و جهل النبي صلى الله عليه وسلم بالقتل

وأنتى فقهاء الأندلس يقتل ابن حاتم المتعنه الطلطي لما شهد عليه من استحمامه حق النبي صلى الله عليه وسلم، وتسعيته إياه أثناء مناظرة بالينيم وحين حيدرة وأن رهنه صلى الله عليه وسلم لم يكسر قصدا و لو قدر على الطيبات أكلها، إلى أشباه ذلك

وقال القاضي أبو عبد الله المرابط : من قال إن النبي صلى الله عليه وسلم هُرم يستتاب، فإن تاب قبلت توبته وإلا قتل، لأنه نقص ولا يجوز ذلك ٢٣٩ عليه خاصة ٢٤٠، إذ هو على بصيرة من أمره، ويقين من عصيته

قال ابن عتاب الكتاب والسنة يوجب أن من قصد النبي صلى الله عليه وسلم بأذى أو نقص معرضا أو مصرحا وإن قل فقتله واجب

في هذا الباب ٢٤١ مما عده العلماء سباً ونقصا يجب قتل قائله، لم يختلف في ذلك متقدمهم ولا متأخرهم، وإن احتجوا في حكم قتله أنه يستتاب أو لا، وهل

٢٣٨ وقد أي العشار أيضا بعد ذلك إن سألت أي ضللت سأل أو جهلت بعض أحالهم (قاري)

٢٣٩ أي محال تمتع صدره به لأنه صلى الله عليه وسلم معصوم عنه ٢٤٠

٢٤٠ أي خالصة لك من دون المؤمنين فقد يشرئهم الشيعي بعض ما اكسبوا بمغفرة الله عن يشاء ٢٤١

٢٤١ أي باب الأذى كله تصريحاً كان أو تلويحاً ٢٤٢

إذا تاب يترك أو يقتل حده، أو لا يستتاب<sup>٢٤٢</sup>، ويقتل كالرديق، قال القاري ثم لما في الرديق روايتان: رواية لا تقبل توبته كقول مالك، وفي رواية تقبل، وهو قول الشافعي، وهذا في حق أحكام الديار، وأما فيما بينه وبين الله فتقبل بلا خلاف،

قال القاصي. وكذلك أقول حكم من غمسه أي عابه أو عمره برعاية العسم، أو السهو، والسيان، أو السحر، أو ما أصابه من جرح، أو هرطقة لبعض جيوشه، أو أدى من عمره، أو شدة من رمته، أو بالليل إلى سائه، فحكم هذا كله لمن قصد به نقصه القتل

هذا الذي ذكر من قتل القاصد سبه والإضرار به وعمسه بأي وجه كان من ممكن أو محال هو الوجه الأول الذي هو بين لا إشكال فيه

والوجه الثاني لا حتى به في البيان والجللاء، وهو أن يكون القائل لما قال في جهته عليه السلام غير قاصد لنسب والإضرار، ولا معتدله، ولكنه تكلم في جهته صلى الله عليه وسلم بكلمة الكفر من لعمري، أو تكذيبه، أو إضافة مالا يجوز عليه، أو نفي ما يجب له مما هو في حقه نقيصة، مثل أن يسب إليه إتيان كبيرة، أو مدهامة في تبليغ الرسالة، أو في حكم بين الناس، أو يفض من مرتبته، أو شرفه نسبه، أو وفور علمه، أو رده، أو يكذب بما اشتهر به من أمور أخبارها وتواتر أخبارها، عن قصد لرد<sup>٢٤٣</sup> خبره، أو يأتي بسفه من القول، أو بقيح من الكلام،

٢٤٢ كذا في شرح القاري ولا يخفى ما فيه من التكرار ١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

٢٤٣ أقول معنى الإضافة غير ملحوظ وإلا لكان ممن قصد الإضرار به صلى الله تعالى عليه

وبوع من السب في جهته، وإن ظهر بدليل حاله أنه لم يعد ذمه ولم يقصد سبه،  
إما بجهالة حمته على ما قال، أو لصجر<sup>٢٤٤</sup> - أو سكر<sup>٢٤٥</sup> أو قلة مراقبة وصبط  
للسان، وعجرفة<sup>٢٤٦</sup> - وتهور في كلامه، فتحكم هذا الوجه حكم الوجه الأول،  
القتل دون تلثم، إذ لا يعذر أحد في الكفر بالجهالة<sup>٢٤٧</sup>

وسم فيكون من الوجه الأول، وأيضاً يصح عند ذلك قيد التواتر، فمن رد حديث أحاد  
صحيح بل ولو ضعيف بل ولو ساقط بل ولو موضوعاً وعمماً منه أنه كلامه صلى الله تعالى  
عليه وسلم فبرده قاصداً رد خبره صلى الله تعالى عليه وسلم فإنه يكفر قطعاً بقصده السيئ،  
فمناط الكفر هذا، وإن لم يكن الخبر خبره صلى الله تعالى عليه وسلم، فالمعنى أن يقصد رد  
ذلك الخبر الذي هو متواتر عنه صلى الله تعالى عليه وسلم، والحاصل أن يكذب الخبر  
المتواتر عمداً<sup>١٢</sup>

٢٤٤ تنگ دلی ١٢

٢٤٥ هكذا وقع في نسخة القاري التي شرح عليها، حيث قال في تفسيره محرم أو غيره اهـ  
والأظهر ما في نسختي المتن وشرح النسيم "أو سكر" مكان قوله "أو سكر" وبها تقتصر  
هذه، ويكون قول القاري تحرم أو غيره لتعميم مالا قاطع فيه، كالبنج والأفيون، وم يرد  
شمول المباح فإن العقل إذا زال به لا يواحد على ما يصدر منه خروجه عن السكر، ومع  
ذلك لا يخلو عن قلق، فافهم<sup>١٢</sup>

٢٤٦ سے پاکی ١٢

٢٤٧ أي وبما ذكر من الأعداد كصجر أو سكر أو تهور أو دعوى زلل اللسان كما في  
الشفاء وبازعه القاري قائلاً فيه: إن الخطأ والنسيان عذر في معرض البيان اهـ  
أقول رحمك الله لم تأمل زيادته لفظ الدعوى في زلل اللسان، فمن علم الله منه أنه  
أراد أن يقول اللهم أنت ربي وأما عيبك فأخطأ من شدة الفرح، وعكس، فلا عتب عليه  
عند ربه، أما نحن فلو عذرنا بهذه الدعوى لانسدت الباب وانقطع الخطاب، ونجرات الكلاب

على الجهر بالسياب، فهذا ما أراده القاضي وأصاب، والله تعالى أعلم بالصواب

ثم أعلم أن عدم قبول عذر السكر أشكل عليه كما في الصحيحين من قصة سيدنا حمزة رضي الله تعالى عنه وجهه أسمة ماقي سيدنا عبي كرم الله تعالى وجهه، وقوله هل أنتم إلا عبيد أبي فلم يؤخذه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بما قال، وما قد؛ هو ثمل، وانصرف، فأجاب عنه القاضي الإمام بأن الخمر كانت حيثما غير محرمة، أي هل كان هذا سبب تحريمها، قال فلم يكن في جباياتها إثم و كان حكم ما يحدث منها مفسو عنه كما يحدث من النوم وشرب الدواء المأمون به واعترض عليه بأن الخمر وإن لم تحرم حيثما فالسكر حرام، وأجيب بأنه لم يصح بقاءه وإن اشتهر، نقله في التيسير وبالتأمل أمر

أقول بلى حرمة السكر قطعية مستمرة، بل وقبحه عقبي عندما معشر الماتريدية، وما كان الحكيم جل جلاله ليبيحه قط، فإن في إباحتها إفاحة الفواحش ما ظهر منها وما بطن، لأن ما حذر عن الشر يادن الله تعالى هو العقل، فإذا رآه فيعمل ما يشاء، أما سمعت في كلمة مستمرة في النبوت "إذا لم تستحي فاصنع ما شئت" فلا يبعد منه قتل نفس، ولا وقوع على ذات رحم محرم، ولا سجنود لصم، فكيف يجوز أن يأتي شرع إبي إباحتها مثل هذا، والعياذ بالله تعالى، وقد بصوا أن وجوب حفظ العقل والنسب والروح والدين يجمع عليه في الشرائع جميعاً

بل تحقيق الجواب ما أقول إن الخمر لم تحرم بذلك، وإنما كان المحرم السكر، وقد كان المتعاطون يقومون فيه من دون قصد مهم إليه، بأن شربوا شيئاً قليلاً مما لا يسكر، ثم وثم، وصحوا كل مرة أنه لا يسكر، فاتفقوا مرة أن يبلع حد الإسكار خطأ، لأنه ربما يحدث على خلاف الظن، لاستعدادات جمعية نشأت في الباطن، لا تصعب إليها نفس، فمثل هذا كان معموا عنه، لعدم الفصد فيه إلى محرم، ثم لما جاءت الشريعة العراء بسد الدريمة مطلق لم يبق لمن تعاطاه عذر أصلاً، فكان قاصد شرب المسكر قاصداً نكل ما يصدر منه فيه لتعمده سبياً حراماً مع علمه بوجاهة عواقبه، والعياذ بالله تعالى

قال القاضي الإمام وأفتى أبو الحسن القاضي فيمن شتم النبي صلى الله تعالى عليه



قال القاري: إذ معرفة ذات الله وصعائنه وما يتعلق بأنبيائه فرض عين،  
بمفعلا في مقام الإجمال، ومفصلا في مقام الإكمال، نعم إذا تكلم بكلمة عالما  
مبناها، ولا يعتقد معانها، يمكن أن صدرت منه من غير إكراه بل مع طواعية في  
تأديته، فإنه يحكم عليه بالكفر، بناء ٢٥٨ على القول المختار عند بعضهم من أن  
الإيمان هو مجموع التصديق والإقرار، فيجرائها تبذل الإقرار بالإنكار، أما إذا  
تكلم بكلمة ولم يدر أنها كلمة كفر فهي فتاوى قاضيهان حكاية خلاف من غير

---

وسم في سكره يقتل، لأنه يظن به أنه يعتقد هذا أو يفعله في صحوه الخ قال القاري فإن  
كل إناء يترشح بما فيه، قال وهذا بناء على سوء الظن به مع أنه لا يلزمه إد السكران قد  
يقصد أنه وبته ونحوهما في حال سكره مع أنه لا يظن به أنه يفعله حال صحوه -اله-

أقول الميل إلى المرأة أمر طبيعي، والفرق بين الحلال والحرام أمر عقلي، فإذا رآل العقل  
بقي الطبع غير فارق بين هذه وهذه كالبهائم، ولا كذلك الكلام، فإنه لا يشتر عن الطبع  
بل لابد له من عقل يميز، أو تعود يُصدر من دون رويّة ولذا كان المشاهد فيمن يعتريه  
اجنون أنه لا يعاوده حال جنونه من أمثال هذا، إلا ما اعتاده حال صحوه، فالمسلم إن جنّ  
والعباد بالله تعالى فإذا حلف بما يحلف بالله تعالى، والمشرِك المجنون يحلف بطواعيته، إلى غير  
ذلك من الأمور الشاهدة بأنه لا يفعل من أمثال هذا إلا ما اعتاده في صحوه، وقد رأينا  
واقعية حجت فكانت تقع في الصحابة رضي الله تعالى عنهم جهاراً، أبدى اجنون منها ما  
كانت تحفيه ولم يستمع منه من سبي أعدته جنة والعباد بالله تعالى بل ولا من كافر جنّ إذ  
ما كان يعتاد الوقوع فيهم رضي الله تعالى عنهم ١٢

٢٤٨ أقول لا حاجة إلى الباء عليه بل هو كفر على المدعيين، فإن الإتيان بالإنكار طوعاً لا  
يجامع التصديق قطعاً، ولو لم يكن الإقرار شطراً بل ولا شرطاً وقد نص العلماء على تكفيره  
وحققته في رسالتي "البارقة النعناعية على طائفة بكمز ضوعاً" ١٢

ترجيح ٢٤٩ حيث قال: قيل لا يكفر (بعدمه بالجهل) وقيل يكفر، ولا يعذر بالجهل، أقول: والأظهر الأول إلا إذا كان من قبيل ما يعلم من الدين بالضرورة، فإنه حينئذ يكفر، ولا يعذر بالجهل، أقول: وفي الخلاصة: من قال أنا ملحد كافر، وفي المحيط والخواوي: لأن الملحد كافر، ولو قال: ما علمت أنه كافر، لا يعذر بهذا، أي في القضاء، والله تعالى أعلم بالسرائر ٢٥٠

الوجه الثالث أن يقصد إلى تكذيبه صلى الله تعالى عليه وسلم فيما قاله أو أتى به، أو ينفي نوره أو رسالته أو وجوده، أو يكفر به انتقل بقوله ذلك إلى ديس آخر من اليهود، والنصر، والتمحس غير ملته أولا، أي لم ينتقل إلى دين بأن صار ملحد، رديقا، أو دهريا أو تناسخيا، مما لا يسمى دينا عرفا وإن كان دينا لعويا فهذا كافر بالإجماع يجب قتله

الوجه الرابع أن يأتي من الكلام بمجمل، ويلفظ بمشكل يمكن حمله على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وغيره، أو يتردد في السراة به من سلامته من المكروه، أو شمله ٢٥١ أي من ملامته فهمها

٢٤٩ أقول أي صريح وإلا فقد قدم في الخطبة أنه يقدم الأظهر الأشهر وصرح الطحاوي ثم الشامي أن ما يقدمه فهو المعتد ١٢

٢٥٠ إلى هنا كلام القاري ١٢

٢٥١ عطف على "سلامته" لا على "المكروه" كما يتبادر إلى الفهم، واختاره الدلحي مخطؤه القاري، و تبعه الخفاجي، والعجب أنه قدر سلامته قبل قوله من شره فهذا قاص بعصمه على المكروه إلا أن يكون ملامته بالميم، وبالجملة فادعى يتردد في أن المراد به سلامته صلى الله تعالى عليه وسلم من المكروه أو المراد شره أي أراد به إلحاق شروشين وملازمة

## مُتَرَدِّدُ الظَرْ ٢٥٢ ومظنة اختلاف المجتهدين

فمنهم من غلب حرمة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وخمسي جميعي  
عرصه فحسب على القتل، ومنهم من عظم حرمة الدم، ودرء اخذ بالشبهة  
لاحتمال القول، قال القاري وفيما نحن فيه يمكن الجمع ٢٥٣ بعرص التوبة عليه،  
فإن تاب ولا قتل، فيرتفع حيثشك الإشكال، ويؤول الاحتمال بالجواب و السؤال  
٢٥٤ والله تعالى أعلم بالحال

وتوقف أبو الحسن القاهسي في قتل رجل قال كل صاحب فندق ٢٥٥-  
قرمان ٢٥٦، ولو كان نبيا مرسلًا، فأمر بشده بالقيود والتضييق عليه حتى يستتهم  
النية ٢٥٧ عن جملة ألفاظه، وما يدل على مقصده، هل أراد أصحاب المادق الآن

بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم على وراي قوله تعالى: مَا شَرُّ أَرْبَدٍ يَمَسُّ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ  
رَبُّهُمْ رَشَدًا، أو الضموران في سلامته وشره إلى الكلام أي يحتمل وجهين أحدهما فيه سلامة  
ذلك الكلام من المعنى المكروه والآخر فيه شره وجعله قبيحا بحيث يتردد في المراد والله تعالى  
أعلم ١٧

٢٥٢ أي محل تردده ١٧ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

٢٥٣ بين حماية عرصه صلى الله تعالى عليه وسلم وبين درء الحدود بالشبهات ١٧

٢٥٤ ولقد أحسن وأجاد فيما قال، عبه رحمة الملك المتعال، لكن هذا حيث يتوسل إلى  
القاتل، وإلا فالأسلم أن لا تقولوا مالا تعلمون، ولا نقف ما ليس لك به علم، وإيهاكم  
والظن، فإن بعض الظن إثم ١٧

٢٥٥ سرًا ١٧

٢٥٦ ديوث ١٧

٢٥٧ أي الشهود عن جملة ألفاظه، أي جميعها، فإن القرآن السابقة والملاحقة ربما تعين على تعيين المراد

فمعلوم أنه ليس فيهم شيء مرسل، فيكون أمره أحسن، قال القاري، قد يمكن حمله على المجاعة ٢٥٨ وإرادة اعتقاده ٢٥٩ أنه من المحال فتعذيره أحسن في مقام التبريل، ٢٦٠ - ويمكن حمله على أن يجوز كون شيء مرسل يظهر بعد نبينا عليه السلام فيكون أمره أشد، ولقد قال بعض عملائنا إن من ادعى البرة فقال له قائل : أظهر المعجزة كمر،

قال التمساني ما ذكره ٢٦١ القاصي من أن الأنبياء كانوا ذوي أموال فسا

٢٥٨ أقول قبحها لله من مبالغة بل أشع شعبة بالغة، نسأل الله العفو والعافية ١٢  
٢٥٩ أي يعتقد استحالة حدوث شيء لأن أو استحالة أن يتعاطى أحد من الأنبياء عمل الصدق فيكون قوله من باب تعيق الخيال بالخلاف لكنه كما ترى من أحسن المقال ١٢  
٢٦٠ التعذيب ١٢

٢٦١ اعلم أن الصدق هو الخان والرباط، ويطلق صاحب الصدق على كل من يجمع المال سواء كان له خان أولا، كما ذكره في السيم، فقال الإمام القاصي نقلا عن القاسمي بعد ما ذكر التردد في مراده ما نصه: ولكن ظاهر لفظه العموم بكل صاحب صدق من المتقدمين والتأخرين وقد كان يمين تقدم من الأنبياء والرسل صوات الله تعالى عليهم من اكتسب المال - اهـ - قال الخفاجي : وقد علمت أن صاحب الصدق كنية عمّن به مال كثير، لأنه لا يمينه ومملكته إلا من هو كذلك، فهو كفوقهم طوبى لاجاد أي طوبى القامة اهـ يقال عليه هـ، إذا أراد به القائل صاحب المال، أما لو أراد به خادم الرباط وحافظ الخان، وهو الذي يقال له بهدية "بشير" فحاشا لأبياء عن ذلك، فهو أراد العموم لم يمكن شموله لهم صلى الله تعالى عليهم وسلم، ولم يبق إلا قوله ولو يب على جهة مرض المحال فافهم، وقد أشار إلى بعضه القاري ١٢

يك أن أرد أي القائل به صاحب المال فيين،<sup>٢٦٢</sup> وإن أراد الحفاظ و الأمان فلا يوجد  
بي فعل ذلك، لأنه من أعظم القائص فيكون معنى<sup>٢٦٣</sup> ذلك أنه مثل كذا فهو

## ٢٦٢ ما ذكر القاضي ١٢

٢٦٣ هذا ما نقل القاري عن التلمساني رحمهما الله تعالى أقول وإنني أرى هذا الكلام لا  
يكاد يربد الإلتزام، فبأن لما يفتح الملك العلامة، في تحقيق المقام، وتوجيه المرام، اعلم أن "لو"  
وكذا "إن" الوصلتين تأتيان لتأكيد عموم حكم تعقبانه، وذلك أن نقيض مدعوهما من  
مرد أو حال يكون أولى بالحكم، وفي هذا نوع حياء ربما يكر أو يستبعد ثبوته له أو فيه،  
فيطوى ذكر تقدير النقيض لظهوره ويصير على هذا ليظهر أن الحكم لازم على كلا  
التقديرين، فتكون الواو كأنها في الأصل عطف على شرطية مطوية كقوله تعالى يُؤْتِرُونَ  
عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَالْإِثَارَ حال عدم الخصاصة، يظهر بالنسبة إلى الإيثار  
حين وجوده فصرح بالحسي ليدل على الظاهر من باب أولى كأنه قيل لو لم تكن بهم  
خصاصة لأثروا ولو كان بهم خصاصة لأثروا أيضاً فالحاصل أن الإيثار رخصة، لازم لهم على  
كلا التقديرين وكذلك قوله تعالى أَلَيْسَ تَكُونُوا يُثْرِكُكُمْ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ  
مأدراكه من ليس في حرز أظهر من إدراكه من في حصن حصين، فصر على الخفي دلالة  
على أن إدراكه لازم لكلا العريتين، ثم التقدير المذكور قد يكون محققاً كما في الكريمين،  
فإن من الأنصار من كان في خصاصة، ومن الناس من هو في برج مشيد، وقد يكون مقسراً  
معروضا لا وجود له في الخارج، بل ممتنع لا إمكان له، وهذا يكون أدخل في تأكيد العموم  
لشموله التقادير العرضية أيضاً ولا يحصرني الآن مثال له من القرآن العظيم إلا قول إخوة  
يوسف لأبهم عليهم الصلوة والسلام "وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنْ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ" فصديقهم في  
كذب الدئب مجتمع في الواقع لكن ليس هذا مقصودهم ثم إذا كان معروضا محصا لم تزد  
الإقادة على الشرطية، وإذا كان محققا بعد حكم حملي أفيدت حمية مثل الأولى في الحكم  
إيجابا أو سببا يكون المحمول فيها عمول الأولى، والتقدير مأخوذ في الوصف المتواتر مع

عنوان القضية الأولى كما في الآيتين، فإن المقاد أن لأصاري الذي به خصاصة مؤثر عسي  
نفسه، والإنسان ندي في برج مشيد مدرك لموته، بخلاف أن تقول ما كان يعقوب يؤمن  
هم ولو كانوا صادقين، فلا تريد أن هؤلاء الصادقين لم يؤمن لهم، إنما تريد التعليق أن لو  
صدقوا بما تعرض لم يقع في قلبه صدقهم

ثم الحمية فيها حكمان قصدي بوصف المحمول، وصفي بالوصف العوائقي، والشرطية  
لا حكم في شيء من جزئها على ما هو التحقيق، إنما الحكم فيها بلزوم حكم الحكم أو  
عناد. احفظه لأنه من سوانح الوقت، وكثير المقاد

وإذا عرفت هذا فنقول القائل "كن صاحب صدق كذا وكذا ولو كان بيا مرسلًا" إما  
أن يحص الكلام بأهل زمانه، أو بعم، على ما هو المتبادر، والمراد بصاحب الصدق صاحب  
الأموال على جهة الكفاية، أو خادم الخد كما هو الظاهر، فلعلي أربعة .

الأول أن كل من أوجاه في زمانه كذا ولو كان بيا مرسلًا، وهذا لا شك أنه لا حكم  
فيه على أحد من الأنبياء الكرام، لا بالوصف العوائقي أعني صاحب الصدق، ولا بوصف  
المحمول أعني المقرآن، نعم نعم الزمان عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فلا يكون  
مدحور لو إلا مقدر، معبراً بشرطي معيد تعليق محال بمحال، حاصله لزوم الحكم بوصف  
الصدق مطلق حتى على تقدير البوة المستحيل أيضاً، وهذا ما قال القياسي . معوم أنه ليس  
فيهم بيا مرسل، وما قال القاري من إرادة اعتقاد أنه من المحال، لكن لا شك أن الحكم  
عليهم منهم الصالحون، ومنهم دون ذلك، وإيداء كل مسلم حكمه بحسب حاله، فهو وإن  
لم يوجب القل فلا يحيد من الأدب الشديد، وهذا ما قال التتمسائي "ولم يسبق إلا سائر  
الناس"

نعم إن أتى بالشرطية محورا يكون أحد من أهل الزمان بيا كان كفراً جلياً، وهذا ما  
قاله القاري بعد ذلك ولو أتى بالكلام على أن مدحور لو محقق لا مقدر كسنان أظهر في  
الكفر، لقوله بسوة بعضهم بالفعل، فلما الآن نفيد الحمية القائلة إن صاحب الصدق الذي  
هو بيا في زمانه كذا وكذا، وهذا كفر قطعاً

الثالث كل من ماضي أو حاضر كذا، الخ - ولا شك في شموله لبعض الأنبياء الكرام عليهم الصلوة والسلام، فقد أعطي سليمان ملكاً لا يبغى لأحد من بعده وقيل له : هذا عطاؤنا فامنن أو أمهلك بغير حساب، وهذا العبد الصابر أيوب عليه الصلوة والسلام ينال هو يقتل إذ نزلت عليه جراد من ذهب فجعل يحثيه في ثوبه مادته ربه ألم أعلك عن هذا، قال بلى ولكن لا عني لي عن بركتك، وهذا ما قال القاضي الإمام ظاهر لفظه العموم الخ معني إرادة هذا يكون كفراً، و القتل لازماً

الرابع كل عادم عن ماضي كان أو موجوداً كذا الخ فهذا لا يشمل فيه الوصف العنواني أحد من الأنبياء الكرام عليهم الصلوة والسلام أصلاً، فلو لا تكون داخلية إلا على مقدر لا وجود له، بل لا إمكان لوجوده، فيأتي احتمال تعليق المحال بالمحال، حاصده لو فرض بعض أصحاب العقائد نياً لكان كذا، وهذا ما قدمت .

نعم إن أراد فيه التحقيق حتى يحصل أن بعض الفلاني الذي كان نبياً هو كذا، فهذا يكون مثل الأول أعني الأول من صورتي العموم، وهو الثالث المحكوم فيه بوجوب القتل، ويكتفي فيه بالحكم الصحي الذي في الوصف العنواني عني ذات نبي بالفلاني فصلاً عن القسدي الملعون، فإن الأنبياء عليهم الصلوة والسلام منزّهون قصفاً عن هذه النقيصة، والحكم عليهم إن كان تحقيقاً بالكذب مذكراً، وإلا فلا أقل من أن يدعي عني جهة التشبه أي بعضهم كان كأنه فلاني وهذا أيضاً كفر جلي، لما فيه من تشبيه الكامل بالناقص في النقص وهو نقص، ولعل هذا ما ذكر التلمساني هنا، والله أعلم بمراد عباده تأمل لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً .

والأظهر عندي عكس التشبيه فيحصل على إرادة أنه كذا و كذا ولو كان في الصلاح والإحسان وربعة الشان كني مرسل، وفي هذا تشبيه الناقص بالكامل في عمل الإزراء، وإساءة أدب بمحصرة الأنبياء عليهم أفضل الصلوة والسلام

وبعد السليبي والسليبي فالكلام حال قيام هذه المعائل، لا سبيل إليه للإكفار المعائل، ولا إلى القتال لسيف القتال، أما التعرير والتأديب الشديد فقد

كالأول، لأنه عيب ووصم في سائر الناس فما بالث بالأنبياء، فيقتل قاتل دالته لأنه شبه ٢٦١ الكامل بالناقص، وفي تشبيه الكامل بالناقص نقص، ولم يبق إلا سائر الناس فعليه في ذلك الأدب الشديد، لأن هبهم علما وولياء وأداة سائر المسلمين يوجب العقوبة والتعزير على قدر القاتل، والقول والمقول فيه.

قال القاضي: وقد كان مختلف شيوخوا فمن قد شاهد شهد عليه بشيء ثم قال ٢٦٢ أنتهمني فقال الأنبياء يتهمون، فكان شيخنا أبو إسحق ابن جعفر يرى قتله لبشاعة ظاهر اللفظ، وكان لقاضي أبو محمد بن منصور يتوقف عن القتل ٢٦٣

---

أدناك أن لا عيب، ولقد أنصف الإمام ابن حجر المكي إذ قال كما نقل عنه في السيم: الظاهر أن لعنه ليس صريحا في دم الأنبياء ولا ستمهم، فلا يكفر بمجرد هذا اللفظ بل يعزى التعزير الشديد - اهـ - والله تعالى أعلم ٢٦٤

٢٦٤ أي عيب هو نقص كما ذكرنا لا عيبا هو مدح، وراد بالتشبيه التصوير في الأدعيان، والتقريب إلى الأهم، كقول القائل وجهه صبي لله تعالى عليه وسلم كالقمر ليلة البدر أو كأن الشمس تجري في وجهه وإن كان الشمس والقمر باقصر في كمال النقصان بالنسبة إلى وجه هذا السراج المير اللعاع بلمعان من رأسي فقد رأى الحق وقد جاء في التبريل "مثل نوره كمشكاة فيها مصباح" ٢٦٥

٢٦٥ أي ثم قال الشاهد للمشهود عليه أنظري كادها، فقال: إن الأنبياء يظن بهم هذا، وبست التهمة البهت البحت حتى يقال: إنهم صلوات الله تعالى وسلامه عليهم قد كذبهم الكافرون بل هو القول عن ربة في القول فيه، ألا ترى أن أئمة الجرح والتعديل يقولون فلا ن متهم بالكذب، فيعد هذا أشد جرح بعد قولهم كذذب، ولو كان المعنى على البهت لما كان جرحا أصلا ٢٦٦

٢٦٦ لاحتمال اللفظ عنه أن يكون خيرا عن اتهمهم من الكفار - اهـ - (شعا)



قال القاري: إن أراد بالكذب فهذا كفر صريح، وإن أراد ببعض المعاصي<sup>١</sup> فلا، لكن السياق قرينة للأول، فتأمل.

الوجه الخامس أن لا يقصد بقصا ليه، ولا يذكر عيا في أمره، ولا سب، ولكنه يرفع<sup>٢</sup> يذكر بعض أوصافه، أو يستشهد ببعض أحواله عليه الصلوة والسلام الجائزة عليه في الدنيا، على طريق ضرب المثل والحنة لنفسه أو لغیره على<sup>٣</sup> التشبه به، أو عند مصيئة<sup>٤</sup> نالته، أو غصاصة لحقته، ليس على طريق التأسى<sup>٥</sup>، وطريق التحقيق، بل على مقصد السرفيع لنفسه أو لغیره، أو على سبيل التمثيل وعدم التوقير<sup>٦</sup> لثبته صلى الله تعالى عليه وسلم، أو قصد الهزل والتدبير<sup>٧</sup>

<sup>١</sup> أي الصغائر

<sup>٢</sup> يميل ١٢

٢٦٧ هكذا في نسخة شرح القاري، والذي في نسختي المثل والسيم "أو على التشبه به" عطف على قوله "على طريق ضرب المثل" وهو الأظهر الأمثل ١٢

<sup>٣</sup> أي نقیصة ١٢

<sup>٤</sup> الإقتداء ١٢

٢٦٨ أقول لم يرد أن يقصد القائل عدم التوقير، فإنه لا يكون على هذا من الوجه الخامس، وسيصرح في بيان حكمه أنه وإن لم يتصن سب ولا قصد قائلها عضا فضا وفر النبوة، ولا عظم الرسالة الخ فالمراد أنه أتى بالكلام في محل حال عن التوقير، كأن يذكر ما يجوز عليهم صوابات الله تعالى عليهم بالفاظ حسنة مهيبة مثقفة ملوذية في محل يظهر به ما لهم عند الله من العظمة والتبجيل، و الثواب الجميل، والأجر الجزيل، والفصل الجليل، فإنه ليس من الوجه في شيء ١٢

٢٦٩ هذا لفظ مختلف فيه السخ واضطربت فيه الشروح فقي بعضها أو حلتها كالتين أعني

متنا هذا وسنعتي من الضعف كثرة فوقية وبنو فذل و راء مهمتين، قال القاري : مصدر نذر بذل مهلة مشددة، ومعناه الإسقاط، أي أو قصد الساقط من القول أو الفعل - اه - وقال الخفاجي : قبل معناه الإسقاط أي إسقاط حرمة مقامه اه أقول وهذا أولى من الأول، إذ لم يعرف الإسقاط بمعنى الإتيان بالساقط من القول، على أنه يبقى حيثذ قوله "بقوله" عارضا عبث، ويكرر هذا أيضا أن إسقاطا معمول "الإسقاط" وهو الحرمة بعيد وتعميد - قال القاري : ويجوز أن يكون من مادة النذر، وهو الشدود، فالمراد الإتيان بنادر من قول أو فعل بشيء غريب، والخاصل أنه خلاف التشهير مما يقتضي التعظيم والتوقير اه - وهذا الذي سوّعه القاري وجعله مؤخرًا عما تقدم قلناه الخفاجي واعتمده فقال : أي الإتيان بأمر نادر شاذ وقوعه فيذكره على سبيل الشدود لا التشهير والتزيع - اه - يبد أن المعروف بهذا المعنى هو الإنذار،

وإذا جاورت هذا فأن أقول : بل الأولى تفسيره بإتيان نادرة من النواذر، وهي المعاني اللطيفة الطريفة المعجبة، وربما كانت مصحكة كما يقال نواذر حقا ونواذر أبي نواس وهي التي يقال لها في عرفنا "لطيفة" فيكون ما طرا إلى قوله على طريق ضرب المثل، ويناسبه قرانه بالهزل، ويؤيده قوله فيما يأتي أو صرب مثلا لتطيب مجلسه، ومع تلك المزيينات استعمال النادرة في هذا المعنى أعرف وأشهر من جعل التذير بمعنى الذكر على سبيل الشدود والاحتمول، وجعل التشهير بمعنى الذكر على سبيل التزيع كما لا يخفى ووقع في بعض الشروح "التنديد" بالبدال في آخره نقله التلمساني وقال : هو كالعينة يقال نذد بعلان إذا قال به كلمة سوء، قال الجوهري : يقال : نذد به أي شهره وسمعه به، ومعاهما متقاربان اه - قال القاري : لا يخفى أنه تصحيف، لأن هذا وقع سجعا في مقابلة قوله "التوقير" فيتميز أن يكون براء في آخره - اه - أقول لم يلتزم القاضي الإمام ههنا السجع، بل لا يوجد ههنا سجع غير هذا إن كان بالراء فكيف يجعل المحافظة على السجع سببا للحزم بكونه بها، ولا شك أن معناه المذكور من أقرب المعاني وأفضلها في المقام، قال في القاموس : نذبه صرح بعبوه وأسمعه القبيح - اه - وهذا أولى من الاستشهاد بما في الصحاح كما لا يخفى غير أن

بقوله كقول القائل: إن قيل في سوء فقد قيل في النجس، أو إن كُذِّبَتْ فقد كُذِّبَ الأنبياء، أو إن أدنيت فقد أدبروا، أو أني أسلم من ألسنة الناس ولم يسلم منهم أنبياء الله ورسله، أو قد صيرت كما صير أولو العزم وكصير أيوب ونحوها، فإن هذه وإن لم تتضمن سبا ولا أصامت بقصا فما وقر النبوة، ولا عظم الرسالة حتى شبه من شبه في كرامة ناهي، أو معرة<sup>١</sup> قصد الانتفاء<sup>٢</sup> منها، أو ضرب مثلا لتطبيب مجلسه أو إعلاء في وصف لتحسين كلامه بمن عظم الله خطره<sup>٣</sup> وشرف قدره، و ألزم توقيره بحق هذا- إن دري القتل-الأدب، والسجن، وقوة تعذيبه بحسب شدة مقاله ومقتضى قبح ما يطق به ومالوف عاداته بمثله أو بدوره وقرينة

الشان في ثبوت الرواية عن القاضي الإمام. وقيل: إنه "التدبير" يسون ودال معجزة بمعنى التكلم بما فيه تعيب وتشهير، قال الخفاجي: وبه نظر اه وكأنه لأنه لم يعرف لعله والله تعالى أعلم

ووقع في أصل الدجني "التدبير" بموحدة فذل معجزة وفسره بالإعلام أقول هذا التفسير يناسب التدبير بالو، يقال: نذر الشيء عنه، والإذار الإعلام، ثم لا محل له في هذا المقام. ولذا قال القاري: الظاهر أنه تصحيف في المبنى وتحريف في المعنى اه أقول أما المعنى فعليه ما علمت، وأما المبنى فهو الذي استظهره الخفاجي، وفسره بتفسير قريب حيث قال بعد ما تقدم: والظاهر أنه بياء موحدة ودال معجزة يجوز به عن السفاهة والتلفظ بما لا يدق به اه والخاصل أن الأقرب هو اللفظ الأول على المعنى الرابع الذي ذكرت، ثم اللفظ الرابع على المعنى الأخير مختار الخفاجي، والله تعالى أعلم ١٢ إمام أهل السنة رحمه الله تعالى،

\*١ منقصة ١٢

\*٢ أي التوري ١٢

\*٣ أي شرفه ١٢

كلامه أو يدمه على ما صدر منه، ولم يرل للتقدمون يكررون مثل هذا ممن جاء به.

عن ماثث في رجل غير رجلا بالمقر فقال: تعيرني بالفقر وقد رعى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم العسم. فقال ماثث قد عرّص بذكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في غير موضعه أرى أن يؤدب وقال: لا ينبغي<sup>١٠</sup> إذا عُرِثُوا أن يقولوا قد أخطأت الأنبياء قبلنا.

قال القاري: فإن هذا خطأ من وجوه، إذ لا يقاس الحدادون بالمالكة، فإن خطأ الأنبياء ما كانت إلا رلات بادرة في بعض أوقات تسمى صعائر، بل خلاف الأولى، بل حساسات بالسية إلى سيئات عمرهم، وهي مع هذا ممحوة بتوبة عقيبتها، و تحقق قبوها كما أخبر الله تعالى بها، بخلاف ديوب الأمم فإنها شامخة للكبائر وغيرها عمدا و خطأ واستمرارا، و عني تقدير توبتهم لا يعرف تحقق شروط صحتها وقبوها، بل ولا يدري حائلة أمر صاحبها، بخلاف الأنبياء فإنهم معصومون من الإصرار على المعصية، ومأمورون من سوء الحائلة، فلا تصح هذه المقايسة.

وقال القاري: وأما قوله "إن أدبت فقد أذنبوا" ففي خطر عظيم. لعصمة الأنبياء ولا سيما قد غفرهم ما كان في صورة المعصية، وظهر منهم الأوبة<sup>١٢</sup> في مقام التوبة، فلا يذكر الذنب للمعمور بلا شبهة في مقابلة الذي هو حقيقة المعصية، وإن تاب صاحبه عنه فهو تحت المشية، لعدم صحة شرائط التوبة، فلا يقاس

<sup>١٠</sup> لأهل الخطايا ١١

<sup>١٢</sup> أي الرجوع ١٢

الصعلوك<sup>١</sup> بالملوك.

وقال القاري في قول أبي موسى : تنارع الأحمدان الشبه هاشمتها - أراد المبالغة في استوائهما في الفصل، وهذا كهر صريح ليس له تاويل صحيح إلا أن يدعى أنه أراد بالاحمد غير محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم.

وقال الخفاجي في قول المعري - هو مثله في الفصل إلا أنه - بعد ما قال القاصي "شديد"<sup>٢</sup>، تشبيهه عمر النبي في فصله بالنبي : وفيه من ترك الأدب ما لا يخفى، وقال - حاشاه من أن يرصى به من له إسلام، أو دوق، فإنه كهر بعير لدة.

وقال القاصي - قال عمر بن عبد العزيز لرجل - انظر لما كاتبك يكون أسوء عربياً، فقال كاتب له: قد كان أبو النبي<sup>٣</sup> كافراً، فقال جعلت هذا مثلاً، فعرفه وقال لا تكتب لي أبداً. قال القاري - وهذا يوافق ما قال . إمامنا في العقه الأكبر: إن والدي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ماتا على الكفر<sup>٢٧</sup> إلى أن قال.

<sup>١</sup> المحتاج ١٢

<sup>٢</sup> أي هذا ١٢

<sup>٣</sup> صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

٢٧٠ لم يثبت هذا عن سيدنا الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه فإن العلامة السيد الطحطاوي رحمه الله تعالى في حاشيته على الدر المختار من باب مكاح الكافر ما نصه : فيه رسالة أدب، والذي يسمى اعتقاده حفظهم من الكفر، وذكر الكلام إلى أن قال - ومب في العقه الأكبر من أن والديه صلى الله تعالى عليه وسلم ماتا على الكفر ممدوس عن الإمام، ويدل عليه أن السخ المضمدة منه ليس فيها شيء من ذلك، قال ابن حجر المكي في فتاواه والموجود فيها ذلك لأبي حبيبه محمد بن يوسف البخاري لا لأي خيفة العماد بن ثابت الكوفي، وعلى التسليم أن الإمام قال ذلك معناه أمما ماتا في رمس الكفر، وهذا لا

يفتضي اتصافهما به (إلى آخر ما أميد و أحاد)

أقول ولغة العبارة قريبة أخرى توجد مثنها في بعض النسخ دون الأخرى، وهي قوله :  
ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مات على الإيمان، والعلامة القاري نفسه قد ارتاب  
في صحة نسبتها إلى الكتاب، حيث قال : لعل مرام الإمام على تقدير صحة ورود هذا  
الكلام الخ مالمقطع بصحة هذه مع اشتراكهما في خلو النسخ المعتمدة عنهما مما يفضي إلى  
التمحج ثم أقول معلوم قطعاً أن الترجيح في المسئلة لو فرض إلى هؤلاء لم تكن قصاره إلا  
ظن لم يبلغ من غالب الراى مبلغاً يتضاءل دونه الخلاف، فضلاً عن أن يكون هناك قاطع،  
ومن سبر سبر هذا الإمام الأجل رضي الله تعالى عنه أيقن أنه كان أعقل من المحجوم على  
مثل هذا من دون قاطع، وهو الذي لم يسمع قط يقع في أحاد الناس، فكيف بأهوي رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فكيف بهذا الاعتناء الشديد به، الباعث على إدراجه في  
كتاب أصول الدين، فهو إن سمع ثبوته رواية كان هذا انقطاعاً باطلاً، مثباً لزعة إمامنا عن  
لوته،

ثم الموافقة إما هي في قول ذلك الكاتب السيئ الأدب ولا حجة فيه، أما قول أمير  
المؤمنين عمر بن عبد العزيز فليس فيه ما يوافقه بل قال العلامة الخصاصي في التيسيم : هذا  
تأديب له و تعزير حتى يترجر أمثاله عن أمثال هذه المقالة، وفي ذلك إشارة إلى إسلام أبيه  
صلى الله تعالى عليه وسلم، قال ابن حجر وهذا هو الحق، بل في حديث صححه غير واحد  
من الحفاظ ولم يلتفتوا لم طعن فيه أن الله تعالى أحياهما له فأما به خصوصية لهما وكرامة  
له صلى الله تعالى عليه وسلم الخ أقول وهذا ليحد أقصىة الإيمان به صلى الله تعالى عليه  
وسلم ويصوراً من هذه الأمة غير الأمم، أم بعض الإيمان فكان حاصلهما، قال القاري في  
منح الروض تحت العبارة المذكورة المسبوبة للإمام : هذا رد على من قال إنهما ماتا على  
الإيمان أو ماتا على الكفر ثم أحياهما، الله تعالى معانا في مقدم الايقان اهد أقول هذا عجب  
من المعجائب يا سبحان الله من أين الدلالة فيه على إنكار الأحياء؟ وبأي لفظ دل عليه،  
وبأي حاجب أومى إليه؟ ولكن الإيلاع بشيء يسائي بالمعجائب، قال : وقد أوردت هذه

ولكن لا يجوز أن يذكر مثل هذا في مقام المعرفة،<sup>١٠</sup> قال القاضي: قال أبو الحسن في شاب معروف بالخير قال لرجل شيئا، فقال الرجل اسكت فإني أُمي، فقال أليس

المسئلة رسالة مستفظة، ودعت ما ذكره السيوطي في رسائله الثلاثة في تقوية هذه المقالة بالأدلة الجامعة المجتمع من الكتاب والسنة والقياس وإجماع الأمة وهذا وذكر نحوه ههنا في شرح الشفاء، قد حله المصنف العلامة قدس سره، لأنه لم يعجبه أمره أقول للإمام الجليل الجلال، السيوطي رحمه الله تعالى ست رسائل في هذه المسئلة، والمسئلة ليست من العقيدة، إذ لا تتعلق بأفعال المكلفين من حيث أنها تحل وتحرم وتصح وتفسد، ولا مدخل فيها للقياس أصلا، وأما الإجماع فأي الإجماع؟ وقد كثر النزاع، وشاع وداع، وملأ البقاع، وإنما اخق ما أفاد الإمام السيوطي أن المسئلة خلافية، وأن كلا الفريقين أئمة أجلاء، وأما الكتاب فلا نص فيه على شيء في الباب، وإن تعلق ببعض ما يذكر في أسباب الرسول كان رجوعا إلى الحديث، ولا شك أنه هو المأخذ وحده لأمثال المسئلة، والسيوطي أعلى كعبا وأوسع باعنا وأعظم درعا منكم ومن أصعب أمثالكم في المعرفة بالحديث وطرقه وعلمه ورجاله وأحواله، فكان الأسلم لكم القبول، وإلا فالتسليم، وإلا فالسكوت، وأما قولكم بالأدلة الجامعة المجتمع الخ فما أحسن هذه البدء إن فرصت متعلقة بـ "ذكر" لا بـ "دعت"، فإن الإمام الجليل رحمه الله تعالى قد أثبت المسئلة بدلائل قاهرة لو وصفت على أجيال الراسيات لاندكت، وبعد الصغيف رسالة في الباب سماها "شهور الإسلام لأصول الرسول الكرام" (١٣١٥هـ) زاد فيها على ما ذكره بما سحى المولى سبحانه وتعالى، ولقد وددت أن أظفر برسالتكم ههنا لأرجو أن يفتح ربي في الأجواب عنها بما يكفي ويشفي، وبالجملية فقد ظهرت لنا بحمد الله تعالى على إسلام الأيوين الكريمين رضي الله تعالى عنهما دلائل ساطعة م تبقى لأحد مقالا، ولا للريب والشك محالا. واختلاف لم يحف عنا ولكن إذا جاء نهر الله يصل نهر معقل، والله الحمد،<sup>١٢</sup>

<sup>١٠</sup> أي المنقصة،<sup>١٢</sup>

كان النبي (صلى الله تعالى عليه وسلم) أمياً، فشتع عليه مقاله و كفره الناس وأشفق الشاب، وأظهر اندم عليه، فقال أبو الحسن: أما إطلاق الكفر عليه فخطأ لكبه محطى في استشهاده بصفة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وكون النبي<sup>١</sup> أمياً آية له. قال القاري: أي معجزة وكرامة (وكذا قال الخفاجي) وقال القاري في المصل الأول من الباب الأول من القسم الأول في دين قوله تعالى هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم لكن الأئمة في حقه عليه السلام معجزة ومفحة وفي حقه غيره معية ونقيصة

فائدة جليلة قد ظهر بما ذكرنا جهالة مكلب الجدية بإكباره على نفسه فائدة بالمعجزة في هذه العبارة - وقال القاصي: وكون هذا أمياً نقيصة فيه وجهالة، ومن جهالته احتجاجه بصفة النبي صلى الله عليه وسلم لكنه إذا استعمر وتاب واعترف ولجأ إلى الله تعالى فترك لأن قوله لا ينتهي إلى حد القتل، وما طريقه الأدب مطوع فاعه بالدم عليه يوجب الكف عنه انتهى كلام القاصي: أقول بعد حل من لم يشفق<sup>٢٧٠</sup>، ولم يندم، ولم يستعمر، ولم يتب ولم يعترف بخطائه ومن جاء من بعده<sup>٢</sup> فاصر عليه وقام للخصومة، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

الوجه السادس أن يقول القائل ذلك حاكياً عن عمره وآثراً عن سواء فهذا يظهر في صورة حكايته، وقرينة مقالته. ويختلف الحكم باختلاف ذلك على أربعة

<sup>١</sup> صلى الله تعالى عليه وسلم

<sup>٢٧١</sup> أراد به طاعة الجدية إسماعيل الدهوي

<sup>٢</sup> وهم الوهابية، متبعوه



وجوه: الرجوب، والديب، والكراهة، والتحريم فإن كان أحمر به على وجه الشهادة، والتعريف لقائله، والإسكار، والإعلام بقوله، والتنفير عنه، والتحريم له فهذا مما ينبغي امتثاله و محمد فاعله وكذلك إن حكاه في كتاب أو في مجلس على طريق الرد له، والنقص على قائله، والعتيا بما يلزمه، وهذا منه ما يجب، ومنه ما يستحب بحسب حالات الحاكي لذلك والمحكي عنه، فإن كان القائل لذلك ممن تصدى لأن يؤخذ عنه العلم أو رواية الحديث، أو يقطع بحكمه، أو بشهادته أي لعذاته أو فتيه في الحقوق لعلمه وحلمه وحب على سامع قوله الإشادة<sup>١٩</sup> بما سمع منه، والتنفير للناس عنه، والشهادة عيه بما قاله، ووجب على من بلغه ذلك من أئمة المسلمين إنكاره وبيان كفره إن صدر منه ما يوجبه وفساد قوله على تقديره خطائه في تقريره لقطع ضرره عن المسلمين، وقياماً بحق سيد المرسلين،<sup>٢٠</sup> وكذلك إن كان ممن يعط العامة أو يودب الصبيان فإن من هذا سريره لا يؤمن على إنقاء ذلك في قلوبهم، فيتأكد في هؤلاء الإيجاب لحق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، ولحق شريعته، ولحق الله

قال القاري : في<sup>٢١</sup> بجمع العتاري لو تكلم بكلمة الكفر مذكراً، وقبل القوم ذلك منه كفروا، حيث لم يعلنوا بالجهل، وورد في المحيط: وقيل إذا سكنت القوم عن المذكر وجلسوا عنده بعد تكلمه بكلمة الكفر كفروا، يعني إذا علموا أنه كفر به أو اعتقدوا كلامه،

<sup>١٩</sup> أي الإشاعة ١٢

<sup>٢٠</sup> صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

<sup>٢١</sup> مقولة قال ١٢

وإن ٢٧٢ لم يكن القائل بهذا النسيب فانقيام بحق النبي صلى الله عليه وسلم واجب، وحماية عرصه متعين، وبصرته عن الأذى حيا وميتا مستحق، أي فسرص عين على كل مؤمن، لكنه إذا قام بهذا من ظهر به الحق وفصلت القضية وبان به الأمر سقط عن الباقي العرص، وبقي الإستحباب في تكثير الشهادة، وعصده التحذير منه، وقد أجمع السلف على بيان حال انتهم في الحديث أي في روايته بذكر حرجه وطعمه في عدائته وديانته حتى روي أن يحيى بن معين مع جلالة رأي صائفا باليت يقول فلان كذاب، فلان وصاع في روايته، فكيف يمثل هذا المقام الذي يجب فيه القيام،

وأما إباحة حكاية قوله لغير هذين المقصدين فلا أرى لها مدحلاً في الباب فليس التمسكه ٢٧٢ بعرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، والتمصص ٢٧٤ بسوء ذكره لأحد لا ذاكراً ٩١

٢٧٢ رجوع إلى كلام القاضي الإمام عطف على قوله فإن كان القائل لذلك الخ

٢٧٣ التمسكه تناول العواكه ويكون عالماً فصلاً عن الحاجة فيما اعتاده المتفرون المسمرون فاستعاره للتحدث به في قصور الكلام على جهة الإسراف من دون حاجة شرعية إليه ١٢

٢٧٤ التمسص المصمصة ومسه القاري هنا بالتحرك والتكر وأحسن منه قول علامة الأدب في السيم حيث قال أي إجرائه على فمه ولسانه مستعار من تمصص الماء إذا عمل به داخل فمه فشبّه الكلام بالماء وإدراجه في فمه بالمصمصة - الهب - وبقي شيء لتمام المرام وهو أن ماء المصمصة يؤخذ ويمج ولا يكون مقصوداً لنفسه فأراد التعم به على جهة التهي من دون حاجة شرعية إليه فافهم ١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه ١٢

٩١ من يمه ١٢

أولا أنظر<sup>١</sup> بعير عرض شرعي بمباح، وأما<sup>٢</sup> للشهادة والرد والمقصص فتردد بين الإنجاب والإستجاب، والأول<sup>٣</sup> أولى، فأما ذكره على غير هذا من حكاية سببه والإرراء بمصبه على وجه الحكايات، والأسما<sup>٤</sup>، والطرف<sup>٥</sup>، وأحاديث<sup>٦</sup> الناس، ومقالاتهم في العث والسمن ومضاحك<sup>٧</sup> المجان، ونوادر السخماء<sup>٨</sup>، والخوض في قيل وقال، فكل هذا ممنوع وبعضها أشد في المنع والعقوبة من بعض، فما كان من قائله الخاكي له على غير قصد<sup>٩</sup> أو معرفة بمقدار ما حكاها<sup>١٠</sup>، أو لم يكس عاداته، أو<sup>١١</sup> لم يكن الكلام من البشاعة<sup>١٢</sup>.

<sup>١</sup> من غيره<sup>١٢</sup>

<sup>٢</sup> حكايته<sup>١٢</sup>

<sup>٣</sup> وهو الإنجاب<sup>١٢</sup>

<sup>٤</sup> داستاها<sup>١٢</sup>

<sup>٥</sup> بضم فتح جمع طرفة كعرف جمع غرة وهي النوادر المستطرفة<sup>١٢</sup>

<sup>٦</sup> هو ما جمع أحنونة كأغلوطه لا حديث، ومعناه "أسماعا" أي أساطيرهم مما لا طائل ختمه<sup>١٢</sup>

<sup>٧</sup> جمع ما جر كحكاهم جمع حاكم معناه بيباك و داهرو لوبد<sup>١٢</sup>

<sup>٨</sup> جمع سخيف وهو الرقيق العقل والدين اهـ سيم<sup>١٢</sup>

<sup>٩</sup> للتفويض<sup>١٢</sup>

<sup>١٠</sup> في القبح<sup>١٢</sup>

<sup>١١</sup> هكذا هو بالمعظة أو للترديد في المواضع الثلاثة في سخني المن وشرح القاري، والذي في سخني شرح السيم بالواو فيها جميعا ولعله هو الأصوب فإن عفة الحكم بين علسي اجتماع جميع ذلك والشدة يكتمى فيها بعض منها والله تعالى أعلم<sup>١٢</sup>

<sup>١٢</sup> والعظيمة<sup>١٢</sup>

حيث هو <sup>٢٨٠</sup>، ولم يظهر على حاكبه استحسانه واستصوابه لم يظهر منه اعتقاد كونه حسا ولا صوابا بل ظه مباحا رُجر عن ذلك، ونُهي عن العودة إليه، وإن قوم بعض الأدب فهو مستوجب له وإن كان لفظه من البشاعة حيث هو كحال الأدب أشد

ورواية <sup>٢٨١</sup> "شعار هجوه عليه السلام وسبه في نشر الكلام فحكم هذا حكم الساب نفسه يواخذ بقوله ولا يتفعله نسبه إلى عمره فيبادر بنفسه ويعجل إلى اضاوية أمه <sup>٢٨١</sup>، وقد قل أبو عبيد القاسم بن سلام فيمن حفظ شطر بيت مما هجى به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهو <sup>٢٨٢</sup> كفر وقد ذكر بعض من ألف <sup>٢٨٣</sup> اجماع المسلمين على تحريم رواية ما هجى به

#### ٢٨٠ أي منتهيا إلى العاية <sup>١٢</sup>

<sup>٢٨٠</sup> "إن المصنف العلام قدس سره قد اختصر هذا كلام القاضي الإمام وتمامه يظهر المرام وهو هكذا "وإن أهم هذا الحاكى فيما حكاه بأنه اختلفه (أي اخترعه من عند نفسه) وسبه إلى عمره (تسرا و خوفا عن المؤاخلة) أو كانت تفت عادة له (بأن يكتر من دكره و يرغم أنه حاك له) وظهر استحسانه لذلك أو كان مولعا مثله والإستغفاف له (أي عده هينا عده) أو التحفظ (أي حفظه كثيرا) لأنه أو طبعه (ممن يعرفه حرصا عليه) و (كثرة) رواية أشعار هجوه صلى الله تعالى عليه وسلم وسبه، فحكم هذا (الحاكى) حكم الساب نفسه اهـ موصحا بزيادة ما بين القلابين ما نحوذا أكثره من السيم، فهذا هو الذي حكم الحاكى فيه حكم الساب، أما مجرد الرواية فعنى الوجوه التي قدمها في صدر الكلام فاعرف <sup>١٢</sup>

#### ٢٨١ أي ماواه كالأم التي ياوي إليها الولد <sup>١٢</sup>

<sup>٢٨٢</sup> أي هجوه كفر فالصحيح راجع لما عني من هجى، أو كفر بمعنى كفر، مبالغة، وما ذكره ظاهر عند الرضى به، لا إن قصده غير ذلك قاله ابن حجر - اهـ - سيم <sup>١٢</sup>

<sup>٢٨٣</sup> أي في الإجماع كما في الشفاء أي ألف مولعا جمع فيه ما وقع عليه الإجماع - اهـ -

صلى الله عليه وسلم، وكتابتها، وقراءته، وتركه ٢٨١ متى وجد دون محو و  
نحوه، ولو ٢٨٠ من كتاب غيره و<sup>١٠</sup> حصول صرره ٢٨١ فإنه يفقه من جهة  
ديه

الوجه السابع أن يذكر ما يجوز على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو  
يختلف في جوازه عليه وما يطرؤ من الأمور البشرية ويمكن إضافتها إليه، أو يذكر  
ما امتنع به وصح في دات الله تعالى على شدته كل ذلك على طريق الرواية  
ومداكرة العلم بهذا من خارج عن هذه الفنون الستة، إذ ليس فيها عمص ولا  
نقص، لكن يجب أن يكون الكلام فيه مع أهل العلم ومهماء طلبة الدرس، ويجنب  
عن ذلك من عساه لا يفقه، أو يخشى به فتنة

قال ٢٨٧ عليه الصلوة والسلام محيرا عن نفسه باستجاره لرعاية العنم في

٢٨٤ عطف على رواية أي أجمعوا على تحريم تركه من دون محو أو نحوه كإحراقه أيضا  
وحد ١٢

٢٨٥ هذه من زيادات القاري ١٢

٩\* أي مع ١٢

٢٨٦ أي صرر ذلك الغير بمحوه وإحراقه أقول وذلك كإحراق الخمر وكسر آلات التهي  
بل أهم وأعظم كما لا يخفى فيحفظ، فإن الناس ينساهلون في ذلك كثيرا، ويتورعون منه.  
وما الورع إلا في إساءة أمثال الخبائث، ولا يختص الحكم بما قصد به المحو بل في حكمه  
كلمات متهورية الشعراء في التعت والتناقب مما فيه توهين الأنبياء والملائكة عليهم الصلوة  
والسلام كما هو معروف من عاداتهم، محكم كبل ذلك تعبيره باليد بالمحو والإحراق  
والإساءة لمن قدر، وإلا فبسمانه، وإلا فبله، وليس وراء ذلك حجة حردل من إيمان ١٢

٢٨٧ شروع في بيان دلائل جواره أي فقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم الخ كما في

ابتداء الحال، وقال \*١ ما من شيء إلا وقد رعى نعم، وأخبرنا الله بذلك عن موسى عليه السلام، واليتم من صفاته، وإحدى علاماته في الكتب المتقدمة فذكر الذاكر لها على وجه تعريف حاله، وخبر عن متد، والتعجب من منج الله قبه \*٢ وعظيم مرتبته ٢٨٨ عده ليس فيه عصابة، بل فيه دلالة على بونه وصحة دعوته، وكذلك إذ وصف بأنه أُمِّي كما وصفه الله تعالى به فهي مدحة له، وفضيلة ثابتة، وقاعدة ٢٨٩ معجزاته، وليس فيه ذلك بقبضة، والأمية في عمره بقبضة، لأنها سبب الجهالة، وعنوان العبودية، فسحاح من باين أمر من أمر غيره، وجعل شرفه فيما فيه محطة سوره \*٣، وجعل حياته فيما فيه هلاك من عداه، وهذا شق قلبه وإحراج حشوته \*٤ كان تمام حيوته وغاية قوة نفسه وثبات روعه \*٥ وهو ليس سواه منتهى هلاكه، وهلم جر إلى سائر ما روي من أحباره ومبره وما ثره وتقنه من الدنيا ومن اللبس والمطعم والمركب ونواصحه ومهته وخدمة بيته رهدها ورعية عن الدنيا كثر هذا من فضائله وشرفه فمن أورد منها شيئا مورده، وقصد به مقصده حسن

الأصل ١٢

\*١ صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

\*٢ أي إليه ١٢

٢٨٨ الذي في سح، لأصل وشرحه "متة" والكل صحيح والصحر المجرور الأول على ما في ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولاخر الله عروجل، وعلى ما في الأصل بالعكس \*٣

٢٨٩ القاعدة الأساس أي مثبت لها ومقو ومؤيد لها كالأساس للبيان ١٢

\*٣ أي منقصة غيره ١٢

\*٤ أي أحشائه ١٢

\*٥ قلبه ١٢

تعظيم قدره، وتبجيل أمره كان حساء، ومن أورد ذلك على غير وجهه بتساهل في حقه وقد علم منه سوء قصده لحق بالعصرول السنة التي قدمها قال القاري: فيقتل أو يعزر أو يحبس كما قررناها

ومما يجب على المتكلم فيما يجوز على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومالا يجوز أن يلتزم في كلامه عند ذكره صلى الله تعالى عليه وسلم، وذكر تلك الأحوال الواجب<sup>٩٠</sup> من توقيره وتعظيمه، ويراقب حال لسانه، ولا يهمله، ويظهر عليه علامات الأدب عند ذكره، وإذا تكلم في بحاري أعماله وأقواله صلى الله تعالى عليه وسلم فحري أحسن اللفظ وآدب<sup>٩١</sup> العبارة ما أمكنه، واجتنب بشيع ذلك وهجر من العبارة ما يقبح كلفظة الجهل والكذب والمعصية قال القاري: والمعنى لا يسب شيئا منها وأمثاها إليه صلى الله تعالى عليه وسلم وإلى غيره من الأنبياء عليهم السلام و. يستند إلى ما ورد في حقهم من قوله تعالى وَجَدَكَ صَالًا مُهْدَى أَيْ جَاهِلًا<sup>٩٢</sup> بتفاصيل الإيمان كما يبين عنه قوله تعالى مَا كُنْتُ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ، ومن قوله عليه السلام لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات، ومفهومه أنه كذب، ومن قوله تعالى: وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى فإن الله

<sup>٩٠</sup> مفعول يلتزم ١٢

<sup>٩١</sup> على أفعل التفصيل أي أدخلها في الأدب ١٢

<sup>٩٢</sup> أقول رحم الله مولانا القاري فقد وقع، فيما عنه مع وإنما كان حقه أن يقول أي وجدك لم ياتك بعد علم تفاصيل الإيمان فهذا وآتاك ألم تر إلى ربك كيف قال "ما كنت تدري" ولم يقل كنت تجهل فسبحان من عظم شأنه ورفع مكانه صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

بہ ۲ - نبوت

المعتقد المتقد (مع) المعتقد المتقد

ورسوله أن يعبر عما شاءا في حق من شاءا. هذا آخر ما أردنا إيراده مختصرا، منتقلا  
من الشفاء وشروحه



## الباب الثالث في السمعيات

أى ما يتوقف على السمع من الإعتقادات

التي لا يستقل العقل بإثباتها

في الإرشاد لإمام الحرمين . اعلموا وفقكم الله أن أصول العقائد تقسم  
إلى ما يدرك عقلا ولا يسوع تقدير إدراكه سمعا : وإلى ما يدرك سمعا ولا يتقدر  
إدراكه عقلا، وإلى ما يجوز إدراكه سمعا وعقلا -

وأما ما لا يدرك إلا عقلا فكل قاعدة في الدين تتقدم على العلم بكلام  
الله تعالى ووجوب انصافه بكونه صدقا، إذ السمعيات تستند إلى كلام الله تعالى.  
وما سبق ثبوته في البرقة ثبوت الكلام وجوبا فيستحيل أن يكون مدركه السمع  
وأما ما لا يدرك إلا سمعا فهو القضاء بوقوع ما يجوز في العقل وقوعه ولا  
حب، فلا ينقرر الحكم بثبوت الجائر ثبوته فيما غاب عما إلا بسمع. ويتصل بهذا  
القسم عدنا جملة احكام التكليف.

وأما ما يجوز إدراكه عقلا وسمعا فهو الذي تدل عليه شواهد العقول  
ويتصور ثبوت العلم بكلام الله تعالى مقدما عليه فهذا القسم يتوصل إلى إدراكه  
بالسمع والعقل

وقال بعد كلام: فإذا ثبت هذه المقدمة يتعين بعدها على كل معنى وأثر  
يعقده أن ينظر فيما تعقت به الأدلة السمعية، فإن صادفه غير مستحيل في العقل،  
وكانت الأدلة السمعية قاطعة في طرقها لا مجال لاحتمال في ثبوت أصولها ولا في  
تأويلها، فما هذا سبيله فلا وجه إلا القطع به وإن لم يثبت بطرق قاطعة، ولم يكن  
مضمونها مستحيلا في العقل، أو ثبت أصولها، ولكن طرق التأويل نجول فيها فلا  
سبل إلى القطع، ولكن للتدين يعلب على ظنه ثبوت ما ظهر الدليل السمعي على

ثبوته وإن<sup>١١</sup> لم يكن قاطعاً. وإن كان مضمون الشرع المتصل بها مخالفاً لقضية العقل، فهو أي المضمون المهوم مردود قطعاً فإن للشرع لا يحالف العقل، ولا يتصور في هذا القسم ثبوت سمع قاطع بلا حفاء به. فهذه مقدمة للسميات لا بد من الإحاطة بها. انتهى

منها (١) الحشر و (٢) الشر - والتشر إحياء الخلق بعد موتهم، والحشر سوقهم إلى موقف الحساب ثم إلى جهة النار، كما قال ابن أبي الشريف في شرح المسامرة

وعنه: وهما مما عزم بالضرورة من الدين، واعتقد الإجماع على كفر من أنكرهما جواراً أو وقوعاً<sup>٢٩١</sup> وأنكرهما العلاسفة قال القاصي: وكذلك من أنكر (٣) الجنة<sup>٢٩٢</sup> و (٤) النار و (٥) البعث و (٦) الحساب و (٧) القيامة فهو كافر بإجماع<sup>٢٩٣</sup> للنص عليه وإجماع الأمة على صحة نقله متواتراً، وكذلك من اعترف بذلك، ولكن قال إن المراد بالجنة والنار وحشر ولشعر والثواب والعقاب معنى غير ظاهر، وإياها لذات روحانية

#### \*١ وصية ١٢

٢٩١ أي أنكر جواز شيء منهما أو وقوعه ولو في حجاب التأويل كالنيسرية فإن التأويل في الضروري غير مسموع، لا يسمعن ولا يعني من جوع<sup>١٢</sup>

٢٩٢ الواو في كتبها بمعنى أو فإنه يكفي للإكفار إنكار شيء منها وإن ادعى الإيمان بالباقي<sup>١٢</sup>

٢٩٣ تنكيره لتعظيمه أي إجماع عظيم ليس فوقه إجماع<sup>١٢</sup> إمام أهل السنة رضي الله تعالى

عنه .

والمعتزلة قالوا بوجوبهما عقلا، بناء مهم على إيجابهم على الله تعالى ثواب المطيع وعقاب العاصي، وعدنا وجوب وقوعه لإخباره تعالى به فقط في كتبه، وعلى السنة رساله لا لإيجاب العقل وقوعه، ولا يجب عندنا على الله شيء فحسب لذلك نجوز العمود من مات مصرا على الكبائر بشعاعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، أو دويها. فمحصر فصل الله كذا في المسيرة وشروحه

وأكثر المتكلمين على أن الحشر جسماني فقط ٢٩٤ على أن الروح جسم لطيف. والعراقي والماتريدي والراغب والحليمي على أنه جسماني وروحاني، بناء على أن الروح جوهر مجرد ليس بجسم ولا قوة حالة في جسم، بل يتعلق به تعلق التدبير والتصرف.

والمسئلة ٢٩٥ طيبة ٢٩٦ وجود البنية أي البدن المؤلف من العناصر، والروح الحيواني واعتدال المراح ليس شيء منها شرطا عندنا في تحقق المعنى المسمى بالحياة بخلافها للفلاسفة والمعتزلة

٢٩٤ لا بمعنى إنكار حشر الروح فإنه كهر قطعاً كإنكار حشر الأجساد لأن الكل ثابت ضرورة من الدين بل بناء على أن الروح أيضا عندهم جسم لطيف فحشر الجسد والروح كل ذلك ليس عندهم إلا حشر جسم ١٢

٢٩٥ أي مسئلة كون الروح جسما أو غيره ١٢

٢٩٦ ولعل الأقرب إلى الطر ما عليه إماما الماتريدي، وذهب الإمام الأجل الشيخ الأكبر إلى أن الروح جزء لا يتجزأ، وقد فصلنا القول فيها بعض تفصيل في رسالتنا "بارقة تلوح من حقيقة الروح" (١٣١٠هـ) ١٢

ومنها (٨) سوال المنكر ٢٩٧ والنكير، و (٩) عذاب القبر و (١٠) نعيمه ورد بها الأخبار، وتعددت طرقها تعدداً أود مجموعها، التواتر المعنوي، وكل منها ممكن فيجب التصديق به، وأكبرها بعض المعترضة وقالوا: ذلك يقتضي إعادة الحياة إلى البدن لفهم الخطاب، و ردّ الجواب، وإدراك اللذة والألم، وذلك متف بالمشاهدة والجواب أنا نتمتع اقتضاء ذلك عود الحياة الكاملة إلى جميع البدن، وعادة ما يقتضي إعادة الحياة إلى الجزء ٢٩٨ لذي به فهم الخطاب، و رد الجواب، والإنسان قبل موته م يكن يفهم بجميع بدنه، بل بجزء منه من باطن قلبه، وإحياء جزء يفهم به ويجب ممكن مغرور عليه، وأمور البرخ لا تقاس بأمور الدنيا، وما ٢٩٩

٢٩٧ المنكر بفتح العين، والنكير كلاهما بمعنى غمر المعروف، سمياً به لأن لهما عبيهما الصلوة والسلام صورة لم يعدها لإنسان قط، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وقيل اللذان يأتیان الصلحاء أو من رحم الله من عباده يسميان مبشراً وبشيراً واختلف هل هما اثنان بالعدد، ويظهريان لكل من قبر، وإن كانوا ألوماني مشرق الأرض ومغربها أم بالنوع، والكل سائق في القدرة ١٢

٢٩٨ قد فرغنا بحمد الله تعالى عن تحقيق المسئلة بما لا مريد عليه في كتابها، "حياة السموات في بيان سمع السموات" وكتاب "الوفاء المتين بين جواب اليمين وسمع السفين" وأثبتنا عرش التحقيق أن السماع والإبصار والعم والإدراك كل ذلك للروح وهي لا تحتاج في شيء من ذلك إلى البدن فلو غرض عدم عود الحياة إلى جزء ما أصلاً لم ينزما شيء ولكننا نقول به لأن المعتقد أن التعيم والعذاب كلاهما للروح والبدن جميعاً ١٢

٩\* مبتداً ١٢

استحيل به من أن المدة والألم<sup>١٩</sup> والتكلم فرع الحياة والعلم والقدرة، ولا حياة بلا حياة، والبيئة قد فسدت، وبطل المزاج، وكون الميت ساكن لا يسمع سؤالا إذا سأله، ومهم من يحترق، ويصير رمادا، وتذروه الرياح فلا يعقل حياته وسواله، معجزة<sup>٢٠</sup> استبعاد بخلاف المعتاد، فإن ذلك ممكن، إذ لا يشترط في الحياة الحياة، ولو سلم جار<sup>٢١</sup> أن يحفظ الله تعالى من الأجزاء ما يتأتى به الإدراك، وإن كان في بطون السباع وقعر البحار، وعاية ما في الباب أن يكون بطن السبع وعوه قبرا له، ولا يمتنع أن لا يشاهد الساطر منه ما يدل على ذلك<sup>٢٢</sup> فإن النائم ساكن بظاهره، ويدرك من الألم واللذات ما يحس تأثيره عند يقظته كالم وضرب رآه وخروج مي من جماع رآه وقد كان نبيا صلى الله تعالى عليه وسلم يسمع كلام جبريل، ويشاهده، ومن حوله أو يراجه في مكانه وفراشه لا شعور له بذلك، فإنكار السؤال وغيره لعدم المشاهدة يؤدي إلى إنكار ما ذكر من مشاهدة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لجبريل وسماعه كلامه، وإنكاره كسر والحسد في الدرس، والإدراك والسماع عندنا معشر أهل الحق بخلق الله تعالى، فإذا لم يخلق لبعض الناس لا يكون له

<sup>١٩</sup> أي حصولها للميت، أي تلذذه وتأله<sup>٢٠</sup>

<sup>٢١</sup> خبر<sup>٢٢</sup>

<sup>٢٢٩</sup> بل قد صح الحديث بقاء عجب الدب، وهي أجزاء صلبة صغار جدا لا تحترق ولا

تبلى وعليها يعود التأليف عند الحشر<sup>٢٣</sup>

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

<sup>٢٣</sup> أي على حياته وإدراكه<sup>٢٤</sup>

**والأصح أن الأنبياء لا يسألون،** وقد ورد أن بعض صالحى الأمة كالشهيد والمرابط ٣٠٠ يوما وليلة في سبيل الله يأمن فتنة القبر، فالأنبياء عليهم السلام أولى بذلك، وكذا أطفال ٣٠١ المؤمنين، واختلف في سؤال أفعال المشركين وفي دخولهم الجنة والنار، ٣٠٢ والأخبار متعارضة فالسبيل الثغرى يصح إلى الله تعالى إذ معرفة أحوالهم في الآخرة ليست من ضروريات الدين وليس فيها دليل قطعى كذا قيل.

### تذنيب

المعتزلة وغيرهم من منكري عذاب القبر استدلوا بقوله تعالى: **إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ،** ولو كان في القبر إحياء لصح الإسماع ويقول تعالى: **لَا يَلْتَوِفُّونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى،** وغيرها كما في شرح المقاصد وقال في آخر الجواب وأما قوله تعالى: **وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ** فتحثيل حال الكفرة بحال الموتى ولا نزاع في أن الميت لا يسمع أي إسماعه منفي كالكافر، والسجدة وإن لم يتلفظوا فيما بقى إلى الآن بإنكار عذاب القبر، ولكن

٣٠٠ والميت يوم الجمعة أو ليلتها أو في رمضان وغيرهم ممن وردت لهم الأحاديث ١٢

٣٠١ وقيل يسألهم الملكان، ويلقنان فيقولان من ربك ثم يقولون قل الله وهكذا ١٢

٣٠٢ على أقوال ثالثها الامتحان كالذين ماتوا في الجاهلية وكمن بلغ بحنونا، وكالذين نشأوا في شاطئ جبل بعيد عن العمران، وماتوا، ولم تبلغهم الدعوة، فترفع لهم نار ويقال ادخلوا فمن دخل كانت عليه بردا و سلاما ونجا ومن عصى دغ إليها دعا والله تعالى أعلم نسأل الله حسن الخاتمة وحسينا الله وبعم الوكيل ١٢

(إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

منعوا أن يكون للميت في البرزخ علم وإدراك وسماع، وعرعوا عليه مع جواز الاستمداد من الأسياء والأولياء، واستدلوا عليه بالآيات والأحاديث التي تمسك بها المعتزلة على إنكار عذاب القبر، وبقل بعض العبارات من كتب الفقه بلا تفقه وبلوغ إلى كنهها، حتى نقل بعض السمهاء مهم عبارة شرح المقاصد إثباتاً لدعواهم والجواب عنها في كتب الترمذ المذكور، وفي رسائلنا مسطور ٢٠٢

### فائدة

لما كان إدراك الجريئات مشروطاً عند العلاسفة بمحصول الصور في الآلات فعند مفارقة النفس وبطلان الآلات لا تبقى مدركة للجريئات، ضرورة انتفاء المشروط بانتفاء الشرط، وعندما ليست الآلات شرطاً في إدراك الجريئات إما لأنه ليس بمحصول لا في النفس ولا في الحس،<sup>١</sup> وإما لأنه لا يحتج ارتسام صور الجريتي في النفس، بل الظاهر من قواعد الإسلام أنه يكون للنفس بعد المفارقة إدراكات متجددة جريئة، وإطلاع على بعض جريئات الأحياء سيما الذين كان يسهم و بين الميت تعارف في الدنيا، وهذا يتمتع بزيارة القبور، والاستعانة بنفوس الأحياء من الأموات في إزال الخيرات واستدفاع العلومات،<sup>٢</sup> فإن لنفس المفارقة تعلقاً إما بالبدن، أو بالترية التي دعت فيها، فإذا رار الحي تلك التربة، وتوجه للقاء بعض الميت حصل بين النفسين ملاقة وإضافات. هذا محصل ما في شرح المقاصد

٣٠٣ وعييت بالكتابين المذكورين للعبد الضعيف عمر الله له وإيهما بحمد الله بكفيان  
ويشعيا ١٢

<sup>١</sup> بل إضافة بين العالم والمعلوم ١٢

<sup>٢</sup> التوازل ١٢

ومنها (١١) الميران وهو حق، أي ثابت، دلت عليه قواطع السمع، وهو ممكن، فوجب التصديق به، وهل يعم وزن الأعمال كل مكلف؟ نيه القرطبي على أنه لا يعم، واستشهد بقوله تعالى يُعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ<sup>٣٠٤</sup> بالأنصبي والأقدام. وقد تواترت الأخبار بدخول قوم الجنة بغير حساب، وأكرها بعض المعتزلة

ومنها (١٢) الكوثر، وهو حوص رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون له يوم القيامة يرده الأخيار ويرد عنه الأشرار، ووردت صحاح الآثار التي يلع بمجموعها حد التواتر المعصومي فوجب قبوله، والإيمان به كذا في المسامرة

ومنها (١٣) الصراط، وهو جسر محدود على ظهر النار، أدق من الشعر. وأحد من السيف. يرده كل الخلائق، وهو ورود النار لكل أحد، المذكور في قوله تعالى وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا، ثم قال: ثُمَّ سَجَى الَّذِينَ اتَّقَوْا أَي فلا يسقطون فيها وَتَرَى الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا. يسقطون وكثير من المعتزلة يكرهوه وهو ممكن وارد على جهة الصحة في الأخبار الكثيرة، فردّه ضلالة

ومنها (١٤) أن الجنة والنار مخلوقتان الآن وعيه جمهور

٣٠٤ دلت الآية أن معرفتهم إنما تكون بسيماهم من دون حاجة إلى امتحان أو سيران، ثم لا فصل بين المعرفة وبين إلقاء العقاب في النار لقاء التعقيب في "مؤخذ" أقول والأظهر الأصح قوله تعالى أولئك الذين كرموا بأيات ربهم ونفائهم محيطت أعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيمة وربما إلا أن يأول بأنهم لا يعمل لهم يوم القيمة قدر، وهو مجاز لا يصار إليه إلا بدليل ١٠  
إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه



المسلمين، وقال بعض المعتزلة ٣٠٥ إنما تحلقان يوم القيمة، والمسلمون بعد دخول الجنة، والكفار بعد دخول النار لا يخرجون منهما أبدا بإجماع المسلمين خلافا لابن تيمية في ٣٠٦ النار، وقد نقل هو القول بعناء النار عن ابن مسعود وابن عمر وأبي سعيد وابن عباس وغيرهم وقد بصر هذا القول ابن القيم كشيعته ابن تيمية، وهو مذهب متروك وقول مهجور لا يصار إليه ولا يعول عليه، وقد أول ذلك كله الجمهور، وأجابوا عن الآيات التي ذكرها بسحو عشرين وجها، و عما نقل عن أولئك الأصحاب بأن معناه ٣٠٧ ليس فيها أحد من عصاة المؤمنين، أما مواضع الكفار فهي محتقة متهم لا يخرجون منها أبدا كما ذكر الله تعالى في آيات كثيرة

ومها (١٥) أشراط الساعة من خروج الدجال، ونزول عيسى ٣٠٨ عليه السلام من السماء وخروج ياجوج وماجوج،

---

٣٠٥ ويكفي في الرد عليهم طواهر القرآن، أعدت للمعتقين، أعدت للكافرين وبخصوص الأحاديث الصحاح، دخلت الجنة، وأبث النار ١٢

٣٠٦ لا يخفى ما فيه من لطائف الإيهام وباهيت الرد عليه قوله تعالى وما هم بخارجين من النار ١٢

٣٠٧ وهذا هو معنى ما يذكر من الخديث، يأتي على جهنم يوم تحقق الربيع أبوابها، ما فيها أحد ١٢

٣٠٨ هو عبد الله، وابن أمة الله، ورسول الله، وكلمة الله، وروح الله، سيدنا

عيسى ابن مريم عليهما الصلوة والسلام "ما قنوه وما صبروه ونكر شبه هم وما قنوه يقينا بل رفعه الله إليه" وهذه عقيدة إيمانية كامن من جعلها أو شك في شيء منها، وليتزلزل عما قريب إماما عدلا وحكما مفسطا رسولا مرسلًا غير معزول ولا مقوص، ورجلا من أمة نبي الأنبياء محمد صلى الله تعالى عليه وسلم كما كان أيضا قبل بروره هو وسائر الأنبياء عليهم الصلوة والسلام، لقوله تعالى : تَتَّبِعُونَ فِيهِ وَتَتَّبِعُونَهُ، فيكسر الصليب ويقتل الخنزير والدجال ويضع الجريفة ويهلك الله في ربه كل دين إلا الإسلام فلا يكون فتنة ويكون الدين كله لله، وعقيدة نزوله من صروريات مذهب أهل السنة بطلت به الأحاديث المتواترة فمن أنكرها أو أوجها بخروج رجل يقاتل عيسى فهو ضال مضل والصحيح الثابت بالدلائل أنه عليه الصلوة والسلام رفع حيا ولم يطرأ عليه الموت إلى الآن إلى أن يرسل فيحكم الدين، ثم يتوفى فيدخل مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وهذا قول الجمهور، والمخالف فيه من المخطئين،

ولقد تعرض وتشيطن رجل من قاديان قرية من العجائب فادعى أن خروجه هو المراد برول عيسى عليه الصلوة والسلام، وأنه هو المسيح الموعود. وقد بين فساد قوله وصال زعمه بأبين وجه وأوضحه الولد الأعز محمد المعروف بالمولوي حامد رضا خان حفظه الله تعالى ورقاه أعني مدارج الكمال، وأبقاه، ووقاه كل شر ووبال، فكتب في ذلك رسالة حسنة سماها "الصارم الروباني على إسراف القادياني" (١٣١٥هـ) فكفى واكتفى وشفى واشتفى جزاء الله الجراء الأوفى ثم أن العنجهي المذكور ترقى به الحال في الكفر والضلال فادعى النبوة والوحى، ومن أنظم ممن أمزى على الله كذبا أو قال أوحى إلى وأم يوح إليه شيء، ثم رعم أنه أفضل من كثير من الأنبياء السابقين، ومن عيسى المسيح ثم كذب أربع مائة من النبيين فيما أخبروا به من العجب، ثم سب عيسى عليه الصلوة والسلام بمئات غلاظ، فكان كما قال ربنا تبارك وتعالى : تَمَّ كَذِبُ عَاقِبَةِ الَّذِينَ أَتَوْا السُّوءَ أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَحْتَدُونَ، وقد كتبت في رد أقواله هذه للعنوانات صرى سميتها

والدابة، و طلوع الشمس من مغربها، وردت بها النصوص  
الصحيحة الصريحة

---

"البوء والعقاب على المسيح الكتاب" (١٣٢٠هـ) نال  
الله أن يحتم لنا بالحسن، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وإنما ذكرنا هذا كيلا يخلو  
كتاب العقائد عن تفضيح هذه الطائفة الجديدة الحادثة الآن قاتلها الله تعالى وأعادنا شرها  
والشرور جميعا آمين ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة

## الباب الرابع في الإمامة

أصل مباحثها من العقيدة العملي<sup>٣٠٩</sup>، لأن القيام<sup>٣١٠</sup> من الفروض الكسبية، وذلك من الأحكام العملية دون الاعتقادية، وعمل بيها كتب الفروع، وهي مسطورة فيها، وإنما كانت متممة لعلم الكلام لأنه لما شاعت في الإمامة من أهل البدع اعتقادات فاسدة محلة بكثير من القواعد الإسلامية أدرجت في علم الكلام، ومن مباحثها ما هو اعتقادي لا عملي،

والإمامة خلافة الرسول<sup>٣١١</sup> في إقامة الدين وحفظ حوزة المسلمين بحيث يجب اتباعه على كافة الأمة ؛

ونصب الإمام واجب خلافا للخوارج حيث قالوا جائز، وبعضهم قلوا يجب عند الأمر دون الفتنة<sup>٣١١</sup> وبعضها بالعكس، على<sup>٣١٢</sup> الأمة خلافا للإمامية

<sup>٣٠٩</sup> قيد به لأن العقيدة إذا فسر بمعرفة النفس ماها وما عليها شمل عدم العقائد، وهو العقيدة العملي والعقيدة الأكبر، ولذا سمي به الإمام الأعظم كتابه في أصول الدين، وهو هذا الكتاب المشهور المتداول بين أيدينا، الذي شرحه الملا عبي الفاري وغيره من العلماء، وقد بسا ذلك في فتوى له طبع في "مع السعة الأكبر" عن قلب العقيدة الأكبر<sup>٣١٢</sup> ردأ على بعض من خالف فيه واخرج من عند نفسه فقها أكبر آخر مشتملا على الصلوات وسبه إلى الإمام حاشاه<sup>١٢</sup>

<sup>٣١٠</sup> تقلدا وتقييدا<sup>١٢</sup>

<sup>٣١١</sup> صلى الله تعالى عليه وسلم<sup>١٢</sup>

<sup>٣١١</sup> ومفاسد الجهل أكبر من هذا<sup>١٢</sup>

<sup>٣١٢</sup> متعين بقوة وجب، وشروع في مشقة أخرى خلافة بسا وبين الروايف<sup>١٢</sup>

قالوا لا يجب علينا بل على الله تعالى سماعاً<sup>٣١٣</sup>، لا عقلاً خلافاً للمعتزلة، حيث قال بعضهم واجب عقلاً، وبعضهم عقلاً وسمعاً كالكمي وأبي الحسن ويشترط<sup>٣١٤</sup> بعد الإسلام الذكورة، والورع، والعلم، والقدرة على القيام بأمور الإمامة، ونسب قريش خلافاً لكثير من المعتزلة، ولا يشترط كونه هاشمياً، ولا معصوماً لأن العصمة من خصائص الأنبياء خلافاً للروافض والسجدة خالفوا أهل السنة في تخصيص العصمة بالأنبياء حيث قال رئيسهم لابد منها للصديق كما مر فلا يكون قولهم<sup>٣١٥</sup> حجة للروافض على أهل السنة فإنهما شقيقان في الخذلان

والإمام الحق بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، رضي الله تعالى عنهم أجمعين، والفضيلة<sup>٣١٦</sup> على ترتيب

<sup>٣١٣</sup> متعلق بسحب المذكور سابق، وشروع في مسألة ثالثة ١٢

<sup>٣١٤</sup> لأهلية الإمامة وجواز النصب ١١

<sup>٣١٥</sup> به رحمه الله تعالى على ذلك، لأن من مكائد الرخصة الاحتجاج على أهل السنة بقول كل مبتدع ضال ليس من أهل الرخص كان كل من ليس براعصي فهو عندهم سي ١٢

<sup>٣١٦</sup> تبع في هذه العبارة خمسة الأئمة السابقين وفيها رد على مفصلة الرمان، المدعين السنية بالزور والبهتان، حيث أولوا مسألة ترتيب العصبة بأن المعنى الأولوية للخلافة الدنيوية، وهي لم تكن أعرف بمسألة المدن، وتجهيز العساكر، وغير ذلك من الأمور المحتاج إليها في السلطنة، وهذا قول باطل خبيث، مخالف لإجماع الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم، بل الأفضلية في كثرة الثواب، وقرب رب الأرباب، والكرامة عند الله تعالى، ولذا عر عن المسألة في الطريقة الحمدية وغيرها في بيان عقائد السنة بأن أفضل الأولياء المحمديين أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، رضي الله تعالى عنهم، وللعبد الضعيف في الرد على

الخلافة واعتقادنا معشر أهل السنة تركية جميع الصحابة بإثبات العداة لكل منهم، وإنشاء عليهم، كما أنى الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وسلم عليهم، من غير إدعاء العصمة لأحد منهم،

والمخالف في هذا الباب الرواض والنواصب، فالرواض افترقوا إلى ثلاث فرق التعصیل، والتبري، والعلو، والنواصب إلى فرقتين نواصب العراق يعصون الختین رضي الله تعالى عنهما، ونواصب الشام لا يعصون سيدنا عثمان رضي الله تعالى عنه يقولون بانقضاء الخلافة الراشدة بشهادته رضي الله تعالى عنه وكون أيام علي كرم الله وجهه أيام الفتنة ومنك عضوصا، ووقت هلاك الأمة، وزمان الشرور، وانقضاء القرون الثلاثة المشهورة لها بالخير بشهادته ٣١٧ رضي الله تعالى عنه بأن القرن الأول من زمان هجرته صلى الله تعالى عليه وسلم إلى وفاته، والثاني أيام خلافة الشيعة، والقرن الثالث أيام خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه، ثم استقامة الخلافة ٣١٩ بعد يوم التحكيم، وفي كثير من الطاهرية لمعة من هذا

---

هؤلاء الضالين كتاب حامل كامل بسيط محيط سميت مطالع القمرين بإبادة سبقة العمرين ١٢

٣١٧ متعلق بالانقضاء ١٢

٣١٨ متعلق يقولون، والباء بمعنى اللام وهو تعليل قولهم بانقضاء قرون الخير بشهادة سيدنا علي كرم الله تعالى وجهه ١٢

٣١٩ أي للأمر معاوية رضي الله تعالى عنه، أما عبد أهل الحق فاستقامة الخلافة له رضي الله تعالى عنه من يوم صلح السيد المختبر صلى الله تعالى على جده الكريم وأبيه وعليه وعلى أمه وأخيه وسلم، وهو الصبح الجليل الجميل الذي ترجاه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وجعله ناشئا عن سيادة سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه، إذ يقول في الحديث الصحيح المروي في الجامع الصحيح : إن ابني هذا سيد لعل الله أن يصلح به بين فئتين

النصب، وأكثرهم في<sup>٩</sup> مقام التعريض وعمل التقيص على خلافته كرم الله وجهه وإثبات خلافة الخلفاء الثلاثة، يدكرون الأدلة التي كثر بها نواصب العراقي سيدنا عليا كرم الله وجهه، ويضعفون أجوبة أهل السنة لها،<sup>١٠</sup> ولكن لا يصرحون بإطلاق الكفر، وأحيانا يذكرون بعض كمات المدح أيضا لكن في غير باب الخلافة، وقد يستدلون به كرم الله تعالى وجهه فيما يوافق مذاقهم، ليس لهم حفظ من الثبات والاستقامة على نهج واحد، وقد أشير إلى شيء منها في البراري المحمدية-

---

عظيمتين من المسلمين، وبه ظهر أن الطعن على الأمير معاوية رضي الله تعالى عنه طعن على الإمام المجتبي بل على جده الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم، بل على ربه عز وجل، فإن تقويض أرمّة المسلمين بيد من هو كذا وكذا بزعم الطاعين خيانة للإسلام والمسلمين، وقد ارتكبها معاد الله الإمام المجتبي وارتصاه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وهو ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى فاحفظه، فإنه ينفع من أراد الله هداه<sup>١١</sup>

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

<sup>٩</sup> متعلق بذكرهم الآتي<sup>١٢</sup>

<sup>١٠</sup> أي عنها<sup>١٣</sup>

## الخاتمة في بحث الإيمان

قيل الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، أي قبول القلب وإدعائه لما علم بالضرورة أنه من دين محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بحيث يعلمه الخاصة والعامة من غير افتقار إلى نظر واستدلال، هو المختار عند جمهور الأشاعرة، وبه قال الماتريدي وغيره من الحنمية

والإقرار شرط لإجراء الأحكام في الدنيا، وافقوا على أنه يلزم للصدق أن يعتقد أنه متى طوب به أتى بالإقرار، فإن طوب به ولم يقر فهو كفر عناد، وقالوا ترك العناد شرط وقيل هو التصديق بالقلب واللسان، ويعبر عنه بأنه تصديق باللسان وإقرار باللسان، وهو المقول عن أبي حنيفة وأصحابه وبعض المحققين من الأشاعرة، فيكون كل منهما ركناً فلا يثبت الإيمان إلا بهما إلا عند العجز من النطق باللسان، فإن الإيمان يثبت بتصديق القلب فقط في حقه، فالتصديق ركن لا يحتمل السقوط أصلاً، والإقرار قد يحتمله<sup>٣٢٠</sup>، وذلك في حق العاقر عن النطق،

---

٣٢٠ أقول بعدم الإنكار بالأولى وهذا يجمع عليه، فمن كذب بشيء من ضروريات الدين طوعاً، كان كافراً عند الله تعالى أيضاً وإن ادعى أن قلبه مطمئن بالإطمينان فاحفظ هذا فإنها مزلة وقد سبقت أيضاً الإشارة إليه<sup>١٢</sup>

٣٢١ وذلك كالقيام والقعود والركوع والسجود والقراءة، كل ذلك أركان الصورة غير أنها أركان السعة، تحتمل السقوط ببدل كما في الموسى والأحمر، ومن كان له إمام فقراءة الإمام قراءة له، ومثل ذلك مثل الشجرة، فإن الأغصان والأوراق والأزهار والأثمار كل ذلك من أجزائه ولا تنهيب الشجرة بذهاب شيء منها غير الجذع والأصل، فسقط ما يقال كيف الجمع بين الركنية واحتمال السقوط، وقد فصل الكلام فيه الإمام السبكي فليس سره



## والمكره

هذا الكلام في ضم الإقرار إلى التصديق ركنا أو شرطا، وأما ما ضم غيره مما هو شرطا<sup>١</sup> حزما إلى التصديق بالقلب، أو التصديق والإقرار مأمورا<sup>٢</sup> الإخلال بها إخلال بالإيمان اتفاقا، كترك السجود للصنم، وقتل نبي، والاستعفاف به، والاستعفاف بالمصحف، وبالكعبة، وكذا مخالفة ما أجمع عليه من أمور الدين بعد العلم بأنه يجمع عليه، وقيد<sup>٣</sup> إنما إذا كان فيه نص<sup>٤</sup>، ويشترك في معرفته الخاص والعام،

قال ابن الهمام : الإيمان وضع<sup>٥</sup> إلهي أمر عباده به، ورتب على فعله<sup>٦</sup>

تفصيلا حسا، ونقله برمته السيد المرتضى في شرح الإحياء<sup>٧</sup>

<sup>١</sup> ولا يحفل له من الركنية قطعا<sup>٨</sup>

<sup>٢</sup> موصوف والجملة بعده صفة وهو غير "ما" في قوله : ما ضم<sup>٩</sup>

<sup>٣</sup> المقيد به الإمام النووي قلنس سره<sup>١٠</sup>

<sup>٤</sup> أقول تحقيق المقام أن أكثر الحجة يكفرون بإنكار كل مقطوع به، كما هو مصرح به في رد المختار وعمره، وهم ومن وافقهم هم القائلون بإنكار كل يجمع عليه بعد ما كان الإجماع قطعا نقلا ودلالة، ولا حاجة إلى وجود النص، والمحققون لا يكفرون إلا بإنكار ما علم من الدين ضرورة بحيث يشترك في معرفته الخاص والعام المعالطون للخواص، فإن كان المجمع عليه هكذا كفر مكره، وإلا لا، ولا حاجة عندهم أيضا إلى وجود نص فإن كثيرا من ضروريات الدين بما لا نص عليه، كما يظهر بمراجعة "الإعلام" وغيره فالتفديد بوجود النص ضائع على القولين فاعرف<sup>١١</sup>

<sup>٥</sup> أي موصوع، أي ما وضعه الله تعالى على عباده، وفرضه عليهم أول كل مرض وأمره وأعظمه<sup>١٢</sup>

<sup>٦</sup> أي الإتيان بذلك الوضع الإلهي<sup>١٣</sup>

لارما ٣٢١ هو ما يشاء من خير<sup>١</sup> بلا نقصاء وعلى تركه صده<sup>٢</sup> بلا انقصاء، وهذا لارم لكفر شرعا ٣٢٥، والتصديق ٣٢٦ على سبيل القطع بما أخبر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من افراد الله تعالى بالألوهية وغيره من<sup>٣</sup> مفهومه، وقد اعتبر في ترتيب ٣٢٧ لارم الفعل وجود أمور عدمها مترتب ٣٢٨ صده كتعظيم الله، وتعظيم أنبياءه وكتبه وبيته المحرم، وكترك السجود للصنم ومحوه، وكالاستسلام إلى قبول أوامره ونواهيه، الذي هو معنى الإسلام، وقد اتفق أهل الحق وهم مريقا الأشاعرة والحنفية ٣٢٩ على

٣٢٤ أي لارما بعيد غير مفت عنه أبداً وهو ثواب الله تعالى، أما الله تعالى فلا يجب عليه شيء ١٢

١ وهو سعادة الأبد ١٢

٢ وهو شقاوة الأبد ١٢

٣٢٥ لا عقلا بخلاف المعتزلة كما تقدم وكأبه لم يذكر مشبه في الإيمان بخلاف المعتزلة المتريديّة، وإن كان هو مائلا فيه إلى الأشاعرة ١٢

٣٢٦ مبتدأ خبره قوله "من مفهومه" أي التصديق القطعي بكل ما جاء به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعض من مفهوم الإيمان وجزء منه وهذا ترجيح منه لقول الحنفية بركنية الإقرار، وقد رجحه في "المسيرة" بوجود ١٢

٣ من للتبعض ١٢

٣٢٧ أي ترتيب سعادة الأبد على الإتيان بذلك الموضوع من الله سبحانه تعالى ١٢

٣٢٨ بالفتح أي محل ترتيب ضد ذلك اللازم وهو شقاوة الأبد والعباد بالله تعالى ١٢

٣٢٩ أي المتريديّة وذلك أن بين الحنفية وأهل الحق عموما من وجه فتحن بحمد الله تعالى سنون حنفيون، وإخواننا الأشاعرة سنون لا حنفيون، والمعتزلة حنفيون (أي يدعون

أنه لا يمان بلا إسلام، وعكسه، فيمكن<sup>١٩</sup> اعتبار هذه الأمور  
أجزاء لمفهوم الإيمان فيكون انتفاء ذلك الجازم عند انتفاءها،<sup>٢٠</sup>  
لا انتفاء الإيمان بانتفاء جزءه وإن<sup>٢١</sup> وجد جزءه الذي هو التصديق<sup>٢٢</sup>  
٣٣٠، وعامة<sup>٢٣</sup> ما فيه أنه نقل عن مفهومه الدعوي الذي هو مجرد  
التصديق إلى مجموع<sup>٢٤</sup> هو فيها، ولا بأس به فإن قاطعون بأنه لم  
يسبق على حاله الأول، إذ قد اعتمد الإيمان شرعا تصديقا خاصا  
وهو ما يكون بأمور خاصة<sup>٢٥</sup>، واعتبر فيه شرعا أن يكون بالعا  
لى حشد العلم إن منعنا<sup>٢٦</sup> إيمان المقلد، وإلا فالجزم<sup>٢٧</sup> الذي لا  
يجوز معه ثبوت القيص، والإيمان في اللغة أعم من ذلك<sup>٢٨</sup>

الخفية لا سيون<sup>١٢</sup>

١٩ تفريع على قوله "اعتبر"<sup>١٢</sup>

٢٠ أي تلك الأمور<sup>١٢</sup>

٢١ وصلية<sup>١٢</sup>

٢٢٠ أي بالقلب أو به وباللسان، والآخر هو مراده على ما سيصرح به<sup>١٢</sup>

٢٢١ جواب عم يرائي وروده أن الإيمان في اللغة لا يشمل شيئا من هذه الأمور<sup>١٢</sup>

٢٢٢ أي مجموع أمور هو أي التصديق داخل فيها<sup>١٢</sup>

٢٣ أي ما جاء به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم<sup>١٢</sup>

٢٢٣ كما هو المذهب الصحيح<sup>١٢</sup>

٢٢٤ أي وإن لم نمنعه كما هو الصحيح بل الحق الصواب، فالمعتبر في الإيمان شرعا الجزم  
القاطع سواء حصل عن استدلال أو تقليد<sup>١٢</sup>

٢٢٥ لشموله الظن أيضا، فضلا عن اجتزاء التقليدي، وذلك لأن الإيمان، والتصديق،

ويمكن اعتبارها شروطاً لا اعتباراً<sup>١٠</sup> فيتمشي أيضاً لانتفاءها  
الإيمان،<sup>١١</sup> مع وجود التصديق بمحليه أي القلب و اللسان  
واعلم أن الاستدلال<sup>١٢</sup> ليس شرطاً لصحة الإيمان على المختار حتى

---

والإدعان مترادفة لغة، والإدعان يشتمل الظن، مؤكداً الإيمان. والشرع طرح ههنا الظن  
أصلاً، إن الظن لا يعني عن الحق شيئاً، فلا عيب عن القول بالنقل، بل إن اعتبرت الأمور  
المذكورة أجراء الإيمان لم يلزم إلا النقل، وهو لازم على كل حال<sup>١٣</sup>

<sup>١٠</sup> أي الإيمان<sup>١٤</sup>

<sup>١١</sup> فاعل يتقضي<sup>١٥</sup>

<sup>١٢</sup> اعتلوا في إيمان من صدق بصروريات الدين على جهة محض التقليد لغيره كآبائه  
وأساتذته مثلاً، فقبل لا يصح، نقله بعضهم عن الإمام أبي الحسن الأشعري، والقاضي أبي  
بكر الباقلاني، ولأستاذ أبي اسحق الاسفرائيني، وإمام الحرمين، وعراء إلى الجمهور، بل بالغ  
بعضهم فحكى عليه الإجماع، وعراء ابن القصار للإمام مالك

وقال الإمام القرطبي المالكي في شرح صحيح مسلم: الذي عليه أئمة الفتوى، وبهم  
يقننى كمالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة السلف رضي الله  
تعالى عنهم أن أول الواجبات على كل مكلف الإيمان التصديقي الجرمي، الذي لا ريب معه  
بالله تعالى ورسنه وكتبه وما جاءت به الرسل عليهم الصلوة والسلام، على ما تقرر في  
حديث جبريل عليه الصلوة والسلام، كيفما حصل ذلك الإيمان، وبأي طريق إليه توصل،  
وأما النطق باللسان فمظهر لما استقر في القلب، وسبب ظاهر ترتب عليه أحكام الإسلام  
وقال أيضاً فيه بعد سرد الإيمانيات: مذهب السلف وأئمة الصوى من الخلف أن من  
صدق بهذه الأمور تصديقاً جازماً لا ريب فيه ولا تردد ولا توقف كان مؤمناً حقيقة، وسواء  
كان ذلك عن براهين قاطعة أو عن اعتقادات جازمة، على هذا انقضت الأعصار الكريمة،  
وبه صرح فتاوى أئمة الهدى المستفيضة، حتى جدت مذاهب المعتزلة المبدعة، فقالوا إنه

لا يصح الإيمان الشرعي إلا بعد الإحاطة بالبراهين العقلية والسمعية، وحصول العلم بتأنيدها ومطالبتها، ومن لم يحصل إيمانه كذلك فليس بمؤمن، وتبعهم على ذلك جماعة من متكلمي أصحابنا كالقاضي أبي بكر، وأبي إسحق الأسفرائيني، وأبي المعالي في أول قوله، والأول هو الصحيح إذ السطووب من المكالمين ما يقال عليه إيمان، والإيمان هو التصديق لعة وشرعا، فمن صدق بذلك كله، ولم يجوز تقيض شيء من ذلك، فقد عمل بمقتضى ما أمره الله تعالى به على نحو ما أمره الله تعالى، ولأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه بعده حكموا بصحة إيمان كل من آمن وصدق بما ذكرناه، ولم يفرقوا بين من آمن عن برهان، أو عن غيره، ولأنهم لم يأمرُوا أجلاف العرب بتزيد النظر، ولا سألوه عن أدلة تصديقهم، ولا أُرُتُوا إيمانهم حتى ينظروا، وتباحثوا عن إطلاق الكفر على أحد منهم، بل سموهم المؤمنين والمسلمين، ولأن البراهين التي حررها المتكلمون، ورتبها الجدلون إنما أحدثها المتأخرون، ولم يخص في شيء من تلك الأساليب السلف الماضون، فمن أعمال والخذيان أن يشترط في صحة الإيمان ما لم يكن معروفا ولا معمولا به لأهل ذلك الزمان، وهم من هم مهما عن الله تعالى، وأخذنا عن رسول الله تعالى عليه وسلم، وتبليغا لشريعته وبيانا لسنته وطريقته اهـ

وهو كما ترى كلام متين. ثم اختلف القائلون بإيمانه فقبل بعضهم به ترك النظر، وإليه يميل كلمات كثيرين، وقيل لا، إلا إذا كان أهلا للنظر، وقيل بل لا يجب أصلا، وإنما هو من شروط الكمال فقط، واختاره الشيخ العارف به الله تعالى سيدي أبي جعفر، والإمام الأجل القشيري، وابن رشد المالكي، والإمام حجة الإسلام محمد العراقي، وجماعة وهو قضية ما قدمنا عن القرطبي، هذا

وأنا أقول وبحول الله أحول: إن الإيمان إنما هو لمعان نور، وكشف ستر، وشرح صدر، بقلعه الله في قلب من يشاء من عباده، سواء كان ذلك بمطر، أو بمجرد سماع، ولا يسوع لعقل أن يقول لا يحصل الإيمان إلا بالنظر والاستدلال، كلا والله بل ربما يكون إيمان بعض من لا يعرف الاستدلال أم وأحكم من إيمان بعض من بلغ العاية في المرء والجدال،

صححوا إيمان المقلد وقال الأستاذ أهر القاسم القشيري : إن نقل المنع عن الأشعري افتراء عليه وقل أن يرى مقلد في الإيمان بما لله تعالى إذ كلام العوام في الأسواق محشو بالاستدلال بالحوادث عليه والتقليد مثلاً هو أن يسمع الناس يقولون : إن للعلق لها، خلقهم وخلق كل شيء، يستحق العبادة وحده، لا شريك له فيجزم بذلك بجزمه بصحة إدراك هؤلاء، تحسبنا لظنه بهم، وتكبراً لشأنهم عن الخطأ، فإذا حصل عن ذلك جزم لا يجوز معه كون الواقع نقيض ما أخبروا به فقد قام بالواجب من الإيمان، إذ لم يبق سوى الاستدلال، ومقصود الاستدلال هو حصول ذلك الجزم، فإذا حصل سقط هو، غير أن بعضهم ذكر الإجماع على عصيانه، فإن صح فبسبب أن التقليد عرصة لعروض الرد، ومعرض للشبهة، بخلاف الاستدلال فإن فيه حفظه، ٣٣٧

فمن بشرح الله صدره للإسلام ويجد قلبه مطمئناً بالإيمان فهو مؤمن قطعاً، وإن لم يعرف من أين أتته هذه النعمة الكبرى، وهذا معنى قول الأئمة الأربعة وغيرهم من المحققين رضي الله تعالى عنهم أجمعين أن إيمان المقلد صحيح، أرادوا به من لا يعرف الاستدلال وأساليب الجدل وتصاريح الكلام، أما من لم يشرح صدره بذلك من تلقاء نفسه، إنما قال كما يقول المتناق في رسمه والعباد بالله تعالى هاه هاه لا أدري كنت أسمع الناس يقولون شيئاً ما أقول، وبالجحالة من صدق بأن الله تعالى واحد لأن أماء مثلاً كان يصدق بذلك، لا تصديقاً مؤقتاً به من قبل قلبه، فهذا ليس من الإيمان في شيء وهذا هو معنى نقاة إيمان التقليد، وليكن التوفيق، وبالله التوفيق ١٢

٣٣٧ كلا والله، بل لا عاصم اليوم إلا من رحم ربي، ولربك يفسد تلافيم أمواج النظر والاستدلال، وتراكم ظلمات الشبه والجدل، رسوخ الإيمان في صدر أهل قيل وقال به  
ينى استدلالاً جويين بود : پای جویین سخت بیس ممکن بود،

ودكر الشيخ يحيى المغربي في حاشية السوسية أن القطان والشاك والمتروهم  
كافر لأنهم حكموا بسجاة العارف، واختلاف في الجازم بلا دليل، فما عذاه لا  
خلاف في كفره، نقله الدابلي وبعد<sup>٣١</sup> شرح آيات المتن :

لأن من آمن بالتقليد : إيمانه في شك<sup>٣٢</sup> و ترديد

وفيه للأشياخ خلف قد ما : وشاع هذا الخلف بين العلماء

لكنه بقول غير إن حزم : صحح وإلا كان في تيه الظلم

قال : وشرط ذلك<sup>٣٣</sup> عدم تعبر<sup>٣٤</sup> قول العبر، وإلا لم يكن تقليدا، فلم يكن  
إيماننا إجماعا، كمن رعم أنه يقلد بالألعة المسلمين، وهو يعتقد أن الله تعالى مكانا،  
أو جهة أو مؤثرا معه، أو جسمية<sup>٣٥</sup>، ونحو ذلك، فليس بمقلد في إيمانه بل هو

---

نسأل الله الثبات على الإيمان، وكمال الإحسان متصرعين إليه بحمد سيد الأس ورجان، عليه  
وعلى آله الصلوة والسلام الأتمان الأكملان، والحمد لله، وعليه التكلاان<sup>١٢</sup>

<sup>٣١</sup> متعلق بقال الآتي<sup>١٢</sup>

<sup>٣٣٨</sup> كذا هو بالنسخة المطبوعة و الأقوم لنوزن تخليتهما باللام أي في الشك والترديد<sup>١٢</sup>

<sup>٣٣٩</sup> أي صحة إيمان المقلد<sup>١٢</sup>

<sup>٣٤٠</sup> فإنه إذا غر وبدل فلم يقلد، وإنما ادعى التقليد، والدعوى الخالية عن الحقيقة لأطائل  
نحتها، والاستدلال مفروض الانتفاء، فانتفى الإيمان بكلا وجهيه<sup>١٢</sup>

<sup>٣٤١</sup> كذا هو بالأصل المطبوع والأحسن تقديمه على قوله "أو مؤثرا معه" لأنه معطوف  
على "مكانا" و "الله تعالى" خبره و "مؤثرا" معطوف عليه وخبره "معه" والمعنى يعتقد أن الله  
تعالى مكانا أو جهة أو جسمية، وهذه أحص من أختيها إن أخذت الجسمية بمعنى كونه  
جسما، ومساوية لهما إن أخذت بمعنى النطق بالجسم، أو يعتقد أن مع الله تعالى مؤثرا في  
العالم، وإنما راد قيد "معه" لأن تأثير الأشياء بعضها في بعض بإذن الله تعالى، وربطه  
المسيات بالأسباب، بمعنى كان فكان بأمر الله تعالى، لا بمعنى الخلق والإيجاد حتى ثابت لا

## كافر انتهى

في بهجة الناظرين في شرح أم اليراهين : وكذلك الإعراس عن النظر في التوحيد كفر لما يفرمه من الجهل، وكذلك الشك والظن، فإنهما يستلزمان لانتفاء المعرفة.

ثم اختلفوا في التصديق بالقلب الذي هو جزء مفهوم الإيمان<sup>٢١</sup> أو تمامه<sup>٢٢</sup> أهو من باب العلوم والمعارف، أو من باب<sup>٢٣</sup> الكلام النفسي، فقبل الأول،

---

سيما عدنا معشر الماتريدية، ولكن لا معنى يبل لا مناسبة كما لا يخفى، وإنما التأثير معه بالاستقلال، وهذا لا شك شرك وضلال، حتى عند أهل الاعتزال فيما يأتيه العبد من الأفعال<sup>١٢</sup>

<sup>٢١</sup> عند قوم<sup>١٢</sup>

<sup>٢٢</sup> أي شرطه الذي لا يصح وجوده إلا به كما عند آخرين<sup>١٢</sup>

<sup>٢٣</sup> أقول عدى فيه نظر دقيق فإن الكلام النفسي على ما حققه في المسلم والعواشع هي النسبة التسمية المخلوطة بقصد الإفاداة، وبينها وبين التصديق عموماً من وجه بحسب التحقق، وكذا بينها وبين العلم بمعنى اليقين،

وتحقيق ذلك أن ههنا خمسة أشياء، أولها مطلق العلم الشامل لصور التصور، والتصديق، والظن، واليقين، والإدعان، والإيمان وغير ذلك. والثاني التصديق اللغوي، وهو عين المنطقي عند المحققين أعني إدعان النسبة ولو ظناً. والثالث العلم بمعنى اليقين. والرابع التصديق المعتمد في الشرع لإيماننا، أوفى الإيمان والخامس الكلام النفسي

فمطلق العلم أعمها جميعاً عموماً مطلقاً في التحقق، والكلام النفسي أخص من كل البواقي من وجه، وكذا التصديق المنطقي من العلم بمعنى اليقين، وهما معاً أهم مطلقاً من الإيمان، وذلك أنك إذا تصورت نسبة، غير ملتفت إلى إيقاع لها أو انتزاع، وهو التحصيل، أو متردداً في وقوعها ولا وقوعها، وهو الشك، فقد حصل لك مطلق العلم بمعنى دانستن ولا



تصديق، ولا كلام، ولا ظن، ولا إيقان، فإذا ترجح عندك أحد الجانبين سواء لم يسقط الآخر، أو سقط، وهو أكبر الظن وغالب الرأي الملتحق في العقبيات باليقين، فإن لم تدعن له ونوطن نفسك على تسليمه كان ظنا مجردا غير مزرع عن التصور البحث إلى حيز التصديق، فإن الإذعان المعبر عنه في الفارسية بـ "كرويدن" وفي الهندية بـ "مانسا" معبر فيه لغة وشرعا، ومطلقا وعرضا، وإذا حصل لك هذا فقد وجد التصديق اللعوي المنطقي العربي، ولا يقين ولا إيمان إجماعا حتى على القليل الأول، لأن اليقين هو المراد عندهم بالعلم والمعرفة، وإلى هنا تمت كلمة الإجماع بخروج جميع تلك الصور عن الإيمان، فإذا ترقيت وحصل لك القطع القاطع لعرق احتمال النقيض، ثبت العلم بمعنى اليقين، فإن كان ذلك عما جاءت به الرسل عليهم الصلوة والسلام من عند ربهم، وكان إذعانا كان إيمانا إجماعا، وإلا لا، على التحقيق بل بالإجماع عند التوحيق، فإني لا إحصاء أحد من أهل العلم يجترئ في الإيمان بمجرد الإيقان، من دون قبول ولا إذعان، وكأن إقتصارهم عليه لأن الشيء إذا خلا عن لمرته صاع، فيقين الجاحد كلا يقين، ألا ترى إلى قوله تعالى في الكفار: ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ، ولو كانوا لا يعقلون لم يكونوا كافرين، يد لا تكليف إلا بالعقل، لكن لما لم يحشوا على قضية العقل نعماء عنهم رأسا، هذا لمن لم يعلم فكيف عن علم وأيقن، وما أدعى، فإنه أخرى وأحذر بنفي العلم واليقين.

وعلى كل فتتحقق جميع ما ذكرنا لم يتحقق الكلام بعد ولا لكن الإنسان في كل أن متكبها بالوف مؤلفة من الكلام النفسي، وإن لم يكن له النعات إلى معلوماته أصلا، وهو كما ترى، بل لا بد لكون السبب القائمة بالمص كلاما من قصد إفادتها، فإذا حالطها هذا صارت تلك الصورة العلمية كلاما نفسيا، ولا بقيت عمى محوصة العلمية تصورا أو تصديقا، فكل كلام نفسي صورة علمية، ولا عكس،

ولا أقول إن الكلام النفسي غير الصورة العلمية ذاتا، متوقف عليها وجودا، كما يفهمه كلام هؤلاء الأكابر المنقول عنهم في المتن، بل الصورة العلمية هي الكلام النفسي حين يحالطها إرادة الإفادة، ولذا قال نائل العلم والإيمان من الثريا، إمام الأئمة مالك الأرملة سيدنا

الإمام الأعظم، رضي الله تعالى عنه: إن الكلام النفسي حصة من العلم، كما نقله المولى علي القاري رحمه الله تعالى في منح الרוض الأزهر، فإننا إذا رجعنا إلى وجدنا لم نجد أحد ذلك إلا تلك النسبة النفسية الصورة العلمية القائمة بأنفسنا، أنها إرادة الإمادة، فجعلها كلاماً من دون أن يحدث هناك شيء غيرها،

ثم قد تلاحظ النفس نسبة متينة، أو مظبونة، بل مشكوكة، بل متحيلة، بل مرورة مكعبة، فتقصد إعادتها للمعير، ويتحقق الكلام النفسي مع انقضاء الطن، فضلاً عن الإذعان، فضلاً عن الإيقان، فضلاً عن الإيمان، وذلك كقول المسافقين تشهد أنك رسول الله، تخيلوا النسبة وخالفوها منهم قصد الإنباء كذباً وزوراً، مع أن قلوبهم الدنسة مكذبة ها، والله يغتم إنك رسول الله تشهد إن المؤمنين كاذبون، وأنت تعلم أن لا لفظي إلا بالعسي، لاستحالة عراء الدال عن المدلول، فلم يثبت لهم هناك كلام نفسي لكأن الألفاظ أصوات حيوان، بل جماد، لا معنى تخنها، نعم يتأتى في ذلك تكذيبهم، وقد شهد الشهيد على ما في الصدور، تعالى شأنه، أنهم كاذبون في قولهم هذا، فوجب ثبوت الكلام النفسي، من دون أن يكون هناك شيء من الأشياء المذكورة، أما عدم الإذعان مع حصول اليقين فلأن العالم بالنسبة، اجازم بها قد لا يوطئ نفسه على قبولها، بل ياربها ويجهدها، ويحدها، ويغالبها، قال تعالى: جحد ربها واشققها أنفسهم طمناً وعلو، فيتحقق الإيقان ولا إيمان لأجل الجحود عماداً واستكباراً، كما هو شأن علماء اليهود، نعم إذا ررق الله سبحانه تعالى طمأنينة القلب، على تسليم النسب الدببة، وتوطئ النفس على قبولها، فهناك يتحقق الإيمان، من الله تعالى عليه بيقائه وكماله، بكرمه وإفضاله، بحاج حبيبه وآله، صلى الله تعالى عليه وسلم وعبيدهم قدر جلاله وجلاله، وحسنه وجماله آمين

فانضح كل ما ذكرنا من النسب بين الأشياء الخمسة، وظهر أن جعل الإيمان العلم والمعرفة بمعنى اليقين أو الكلام النفسي كحل ذلك خلاف التحقيق على ظاهره، إلا أن يصطلح على تعبير اليقين الإدعائي التسلحي بالكلام النفسي، وإليه يشير كلام المصنف العلامة قدس سره حيث قال فيما سيأتي أن: هذا هو المعير بكلام النفس، فابهم وتشكر،

ودفع بالقطع بكفر كثير من أهل الكتاب، مع علمهم بحقية رسالته عليه السلام وحقية ما جاء به كما أخبر عنهم بقوله تعالى: الَّذِينَ آتَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ

وقال إمام الحرمين في الإرشاد: ثم التصديق على التحقيق كلام نفسي، ولكن لا يصح إلا مع العلم<sup>٣٤٤</sup>

واحتسف جواب الشيخ أبي الحسن الأشعري، فقال مرة: هو المعرفة بوجوده وإثباته وقدمه، وقال مرة: التصديق قول في النفس غير أنه يتضمن المعرفة ولا يصح دونها، وقد ارتضاء القاضي الباقلاني - وظاهر عبارة الشيخ أبي الحسن أنه كلام النفس مشروطا<sup>٣٤٥</sup> بالمعرفة، ويحتمل أنه هو المجموع للمركب من المعرفة والكلام، فلا بد في تحقق الإيمان من المعرفة أعني إدراك<sup>٣٤٦</sup> مطابقة دعوى النبي

والله الحمد ١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

<sup>٣٤٤</sup> أقول نعم لا يصح إلا معطوق العلم، لاستحالة إرادة إبادة المجهول المطلق، لكن ليس مرادا لأهل العمل الأول، بل مرادهم العلم بمعنى اليقين، ويصح الكلام النفسي بذاته، كما يبا، والجواب ما أشرنا إليه أن مراده بالكلام النفسي ههنا هو الجرم التسليمي، ولا شك أنه لا يصح إلا مع العلم بمعنى اليقين

<sup>٣٤٥</sup> لأنه إنما حمل على التصديق القول في النفس، فلا يكون إلا إياه لكن يتضمن المعرفة تتضمن وجود الموقوف لوجود الموقوف عليه، ويحتمل كلامه أن يراد بالتضمن تضمن الكل لجزءه فيكون المجموع للمركب ١٢

<sup>٣٤٦</sup> أي الجرم بذلك بحيث لا ينفي للتقيص احتمال، وللريب مجال، و كان الأولى التعبير به، غير أنه تابعهم على التعبير بالعلم والمعرفة. ١٢

لتواقع، ومن أمر آخر هو الاستسلام والإنقياد لقبول ٣٤٧ الأوامر والنواهي المستلزمة للإجلال، وعدم الاستخفاف، وهذا هو المعبر بكلام النفس، ثبوت مجرد تلك المعرفة مع قيام الكفر

ثم اعلم أن بعض أهل العلم جعل الاستسلام والإنقياد الذي هو معنى الإسلام داخلًا في معنى التصديق، فمفهوم الإسلام جزء من مفهوم الإيمان، وأطلق بعضهم اسم المرادف، والأظهر أنهما متلازمان للمفهوم، فلا يكون إيمان في الخارج معتبر شرعًا بلا إسلام، ولا إسلام معتبر شرعًا بلا إيمان، وأن التصديق قول النفس ياش عن المعرفة، غيرها، فيكون كل من الإنقياد والمعرفة خارجًا عن متعلق التصديق لغة، مع ثبوت اعتبارهما شرعًا في الإيمان، أما عنى أنهما جزءان لمفهومه شرعًا، أو شرطان لاعتباره شرعًا، فلا يعتبر شرعًا بدونهما وهذا هو الأرجح، وعدم تحقق الإيمان بدونهما لا يستلزم جريئتهما لمفهوم الإيمان شرعًا، جواز الشرطية الشرعية، فظهر ثبوت التصديق لغة بدونهما، فثبت مع الكفر الذي هو صد الإيمان، لأننا لا نجد مانعًا في العقل من أن يقول جبار عبيد لبي كريم صدقت بلسانه، مطابقًا لحضانه، ثم يقفه لعبة هوى النفس، بل قد وقع كثيرًا كما يظهر من تتبع القصص في يحيى و زكريا وغيرهما عليهم السلام، فلا يكون وجود نحو هذا الفعل دالًا على انتماء التصديق<sup>١٠</sup> من القلب، كما ظنه الأستاذ أبو القاسم

٣٤٧ أي تبا ولو لم يقع عملاً، وملاك الأمر ما ألقب عليك أنه اليقين الجازم مع كرويتن ثبتا الله تعالى عليه حتى تلقاه، بجاء حبيبته وآله وصحبه وكل من اصطفاها، صلى الله تعالى عليه وعليهم أجمعين أمين ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

١٠ اللغوي ١٢

الإسمرائيلي بل على عدم اعتباره محييا له شرعا، ولا اعتبار التعظيم المساني الاستحقاق كفر الحنفية بألفاظ كثيرة، وأفعال تصدر من المتهتكين، لدلائلها على الاستحقاق بالدين، كالصلوة بلا وضوء عمدا، بل المواظبة على ترك السنة استحقاقا بها، وباستقباح السنة كمن استقبح من آخر جعل بعض العمامة تحت حلقه أو إحقاء شاربه

ثم اعلم أن الاسلام كما يطلق على ما ذكرنا من الاستسلام والإنقياد لغة وشرعا كذلك يطلق على الأعمال، كما يفهم من جواب جبريل <sup>١٦</sup> عن السؤال من الإسلام، وما ذكرنا من ملازمة الإيمان والاتحاد به في المعنى الأول، وبالمعنى الثاني لا يلزم الإيمان، بل ينمك عن الإيمان، إذ قد يوجد التصديق مع استسلام بدون الأعمال، وينمرد عنها، والإسلام بمعنى الأعمال الشرعية لا ينمك عن الإيمان، لاشتراط الإيمان له في الأعمال، فلا عكس، إذ لا تشترط الأعمال لصحة الإيمان، خلافا للمعتزلة، وهي جزء لمفهوم الإيمان عند الخوارج، ولذا كفروا بالذنب لا انتفاء جزء الماهية، والمعتزلة وإن وافقوا الخوارج في اعتبار الأعمال، لكنهم يثبتون الوسطة بين الإيمان والكفر، ويقولون مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، بل في منزلة بين المنزلتين، فلا يلزم عندهم من انتفاء الإيمان ثبوت الكفر، لكن يجرون عليه أحكام الكفار، فقالت الخوارج كل ذنب شرك

والنجددي سلك مسلك الخارجي، حيث قال: "الإشراك في العبادة تعظيم غير الله تعالى كتعظيمه، أهني الأعمال التي خصصها الله تعالى لتعظيمه مثل السجود والركوع والتحمل قائما يقف عند أحد كما يقف في الصلوة، وبدل المسال

له والصلوة له والصوم، وشد الرحل إلى بيته، والتشكل الخاص بالإحرام، والطواف، والدعاء من الله ههنا، والتفيل، ويقاد السرج، والمجاورة، والتورك بالماء، والرجعة قهقري، وتعظيم حرمه، وأمال ذلك فمن فعل بشي أو ولي أو خبيث أو حني أو قمر أحد صادق أو كاذب، أو مكانه، أو تركه أو آثاره، ومشاعده. وما يتعلق به شيئاً<sup>١٩</sup> من السجود والركوع، وبذل المال له، والصلوة له والصوم له والتحلل قائماً، وقصد السفر إليه، والتفيل، والرجعة قهقري، وقت التدريع، وضرب الخباء، وإرخاء الستارة، والستر بالثوب، وتحريك المذنب<sup>٢٠</sup>، والدعاء من الله ههنا والمجاورة وتعظيم حوائله واعتقاد كون ذكر غير الله عبادة، وقربة، وتذكره في الشدائد، ودعائه بنحو يا محمد، يا عبد القادر، يا حلال، يا سمان، فقد صار مشركاً وكافراً بنس هذه الأعمال، سواء اعتقد استحقاقه لهذا التعظيم بذاته أو لا<sup>٢١</sup> انتهى.

ولا يخفى أن حكم الكفر بالأفعال دخول في الخروج، بل عروج منه إلى مصاعد الضلال، فإن حكم الخوارج بالكفر إنما هو في الأفعال التي هي المعاصي، بخلاف هذا القائل الطاعى فإنه قد جمع بين أشياء منها محرمة، ومنها مكرهة، ومنها مباحة، ومنها مندوبة، ومنها مختلفة بين الأئمة في الإباحة والكراهة، وجعل الكل كفراً وشركاً، وقال: إن الله خصصها لتعظيمه افتراء عليه وإفكاً، والتفصيل في رسالتنا.

### مسألة

<sup>١٩</sup> مفعول فعل<sup>١٩</sup>

<sup>٢٠</sup> أي التزييح بمروحة محصورة تصنع من ذئب الطائوس يقال لها "مورجehl" <sup>٢١</sup>

متعلق الإيمان أي ما يجب الإيمان به هو ما جاء به محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فيجب التصديق بكل ما جاء به عن الله تعالى من اعتقادي وعملي، والمراد بالعمل اعتقاد حقيقة العمل، وحاصل كل ما في الكتب الكلامية، ودواوين السنة تفاصيل هذين، وإجماله أن يقربان لا إله إلا الله وبأن محمدا رسول الله عن مطابقة جنانه واستسلامه<sup>١</sup>، وما وقع من التفاصيل في ملاحظة<sup>٢</sup> المكلف بأن جذبه جاذب إلى تعقل ذلك الأمر التفصيلي وجب الإيمان به تفصيلا

فإن كان ذلك الأمر التفصيلي مما ينفي جحد الإسلام، أو يوجب التكذيب للنبي صلى الله عليه وسلم فجحد المكلف حكم بأنه كافر، والإفستق وضلل أي حكم بأنه فاسق ضال،

فما ينفي الاستسلام<sup>٣</sup> هو كل ما قدمناه عن الحمية من الألفاظ والأفعال الدالة على الاستحما<sup>٤</sup>، وما قبله<sup>٥</sup> من قتل نبي، إذ الاستحفاف فيه أظهر وما يوجب التكذيب هو جحد كل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ادعائه<sup>٦</sup> ضرورة أي بحيث صار العلم بكونه ادعاء ضروريا، كالبعث، والجزاء، والصلوات الخمس، ويختلف حال الشاهد لمحضرة النبوة وحال غيره في بعض المنقولات دون بعض،

<sup>١</sup> أي إيمانه ١٢

<sup>٢</sup> أي نظر بصوته ١٢

<sup>٣</sup> هو الإذعان، كرويدن ١٢

<sup>٤</sup> أي و كل ما ذكرناه قبله من قتل نبي، والاستحفاف به أو بالمصحف أو الكعبة ١٢

<sup>٥</sup> أي الحكم به والقول به ١٢

فما كان ثبوته ضرورة عن نقل اشتهر وتواتر فاستوى معرفة الخاص والعدم استويا ٣٥١ فيه، كالإيمان برسائله صلى الله عليه وسلم، وبما جاء به من وجود الله أي وجوب وجود ذاته المقدسة سبحانه، وانفراده باستحقاق العبودية على العامين، إذ هو مالكهم، لأنه الذي أوجدهم من العدم، وهذا الانفراد هو معنى الشريك في استحقاق العبودية، وهو معنى التمرد بالألوهية، وما يلزمه ٣٥١ من الانفراد بالقدم، وما يعلم ٣٥٢ منه الانفراد بالقدم من انفراده تعالى بالخلق أي إيجاد الممكنات، لأنه الدليل على وجوب وجوده، وانفراده بالقدم، وما يلزم الانفراد بالخلق من كونه ٣٥٣ حيا عليما قديرا مريدا وما جاء به من أن القرآن كلام الله، وما يتضمنه القرآن من الإيمان بأنه تعالى متكلم سميع عليم ٣٥٤، مرسل رسل قصصهم عليا، ورسول لم يقصصهم، منزل الكتب، وله عباد مكرمون، وهم الملائكة، وأنه مرض الصوم والصلاة والحج والزكاة، وأنه يحيي الموتى، وأن

٣٥٥ أي الشاهد والعائب البالغ ذلك الثبوت الصوري ١٢

٣٥٦ عطف على وجود الله، والضمير المنسوب للتمرد بالألوهية، ومن بيانية أي والإيمان بما يلزم التمرد بالألوهية، كالانفراد بالقدم، لأن قدم ذات يستلزم ألوهيتها، على ما بين في الكلام، فانفراده تعالى بالألوهية يستلزم انفراده بالقدم ١٢

٣٥٦ أي والإيمان بكل ما هو إن على انفراده تعالى بالقدم، ككونه خالقا لا خالق غيره ١٢  
٣٥٣ هذه لوازم الخالقية بالاختيار، إذ لا يصح إلا بالعلم والقدرة، ولاستواء سبب الممكنات إلى الوجود والعدم، والأوقات، والأمكنة، والجهات، وغير ذلك لابد من مرجع يرجع ويخصص هذا بهذا، وهو الإرادة، ولا يصح شيء من الثلاثة إلا بالحيرة ١٢

٣٥٤ وقع لفظ عليهم زيادة على ما في المسيرة، وقد تقدم الإيمان بالعلم، والآن الكلام في

السميات ١٢



الساعة آتية لا ريب فيها، وأنه حرم الربا ٣٥٥، والخمر، والقمار، ونحو ذلك مما جاء بجيئ هذا مما تضمنه القرآن، أو تواتر من أمور الدين، فكل ذلك لا يختلف فيه حال الشاهد والغائب

وما لم يجيئ هذا المجيئ بل نقل آحادا مختلفا فيه، فيكفر الشاهد بمجرد ٣٥٦ ثبوت التكذيب منه عالم يدع صارفاً من تسح و محوه، ذون الغائب ٣٥٦ حتى يكفر الشاهد بإنكار إيجاب صدقة الفطر بسماعه من فيه صلى الله تعالى عليه وسلم، ويمسق الغائب، ويصل، لأنه لما لم يسمعه من فيه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن ثبوته قطعياً، فلم يكن إنكاره تكذيباً له بل للرواة، وتعيطا هم، وهو فسق وصلال، لا كفر، اللهم إلا أن يكون استخفافاً لكوبه إنما قاله ٣٥٦ النبي صلى الله

٣٥٥ أقول فيه رد على من رعم أن إنكار حرمة الربا لا يكون كفراً، لأن حرمة إنما هو لحرمة مال الغير، وحرمة مال الغير ليست بعينه، ولا كفر بإنكار حرمة حرام لغيره، والحق أن المناط هو تكذيب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيما جاء به من عند ربه، فإذا ثبت بحينه بشيء ضرورة ثبت بإنكاره التكذيب بدهاقه، ولا نظر إلى غير ذلك فاحفظ ولا تزل ١٢ بعد ما ثبت عنده ثبوتاً ضرورياً ١٢

٣٥٦ أقول : أي لانكفروه لاحتمال أنه لم يثبت عنده، أما إذا علم الله تعالى أنه يعلم بحين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بهذا الأمر، ثم يكره تكذيباً له فهو كافر عند الله قطعاً، وإن كان الحديث حديث آحاد ولو ضعيفاً، بل ولو ساقطاً، بل ولو موضوعاً، كما قدمنا لأن المناط هو تكذيبه بزعمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وإن لم يكن مازعمه قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الواقع وهذا ظاهر جداً ١٢

٣٥٦ أي أمر به أي بصدقة الفطر ١٢

عليه وسلم، ولم يرل في القرآن صريحاً يكفر لاستخدامه بجانب النبي صلى الله عليه وسلم،

وأما ما ثبت قطعا ولم يبلغ حد الضرورة كاستحقاق يست الإيس السمس مع البت الصلية<sup>٣٥٦</sup> بإجماع المسلمين، فطاهر<sup>٣٥٧</sup> كلام الحنفية الإكهار بمجده، فإنهم لم يشترطوا في الإكهار سوى<sup>٣٥٧</sup> القطع في الثبوت، لا بلوع العلم به حد الضرورة، ويجب حمله على ما إذا علم المتكرر ثبوته قطعا لأن مناط التكفير - وهو التكذيب أو الاستحفاف بالدين - إنما يكون عند ذلك، أما إذا لم يعلم فلا، إلا أن يذكر له أهل العلم ذلك أي أن ذلك الأمر من الدين قطعا، فيتمادى فيما هو فيه عنادا فيحكم في هذا الحال بكفره لظهور التكذيب،

واختلف أهل السنة في تكفير المخالف في بعض العقائد، بعد الاتفاق منهم على أن ما كان من أصول الدين وضرورياته يكفر المخالف فيه، كالقول بقدوم العالم<sup>٣٥٨</sup>، ونفي حشره الأجساد، ونفي علمه بأجريات، وإثبات الإيجاب لنفيه

<sup>٣٥٦</sup> أي الواحدة ١٢

<sup>٣٥٧</sup> بل صريحه ١٢

<sup>٣٥٧</sup> أقول : وحتى التحقيق ما أشرنا إليه مرارا من الفرق بين الكفر والإكفار - ما الكفر يتحقق عند الله تعالى بتحقيق التكذيب، أو الاستحفاف، ولا يشترط معه ثبوت أصلا، فضلا عن القطع، فضلا عن الضرورة، والإكفار لا يجوز إلا إذا تحقق لنا قطعا أنه مكذب، أو مستحلف، ولا قطع إلا في الضروريات، لأن في غيره له أن يقول لم يثبت عندي، أما إذا أقر بالثبوت ثم جحد، فقد علم التكذيب، ولا وجه حيثل للتوقف في الإكفار، لحصول العلم بوجود المنار، فالحق مع الحنمية على هذا الوجه الذي قررنا، فاحفظ فإنه مهم ١٢

<sup>٣٥٨</sup> أي قدم شيء من الأشياء، غير الله تعالى وصفاته، وما نقل عن بعض الصوفية قدسنا

اختياره تعالى وما ليس من الأصول المعلومة من الدين ضرورة كفي مبادي  
النصت مع إثباتها، وفي عموم الإرادة، والقول بخلق القرآن، فذهب جماعة إلى  
تكفيرهم ٣٥٩- وذهب الأستاذ أبو إسحق إلى تكفير من كفرنا منهم أي اعتقد  
كفرنا أحدا بقوله عليه السلام "من قال لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما" وإذا  
كفر شخص بإننا بالكفر واقع بأحدنا ونحن قاطعون بعدم كفرنا فالكفر راجع  
إليه وقيل إنما يكفر المخالف إذا جالفت إجماع السلف علي تلك العقيدة وظاهر  
قول الشافعي وأي حبيبة أنه لا يكفر أحد منهم فيما ليس من الأصول المعلومة  
من الدين ضرورة، وهو اسقول عن جمهور المتكلمين والعقهاء- لكن المخالف  
فيها يذع ويمتق بآء علي وجوب إصابة الحق في مواضع الاختلاف  
في أصول الدين عجا، وعدم تسويج الاجتهاد في مقابله  
خلاف المشروع التي لم يجمع عليها، فإن الاجتهاد فيها سائع

الله تعالى بأسرارهم من قدم العرش، أو الكرسي فعلى تقدير ثبوته منهم مؤول كما يسه  
المولى العارف بالله تعالى سيدي عبد العتي السابلي قدس سره القدسي في الحديقة الندية،  
وقد رلت هها قدم الحسن جللي في حاشية شرح المواظ فليتببه سأل الله العفو والعافية ١٢

٣٥٩ والقائلون بهذا أيضا أكابر أهل السنة، لم يعرفوا بين اللوم والإلزام فتشيع السنوة  
عنى من كفر المبتدعين اللازم عليهم الكفر بأقواهم الملعونة، ورعم أن إكفارهم مخالف  
الإسلام جهل شديد مها، وإكفار لكثير من الأئمة الأعلام، نعم الراجع عندما أن لا إكفار  
إلا بالإلزام ولا يريد به أن يلتزم كونه كافرا، فإن أحد من عبدة الأوثان أيضا لا يرمى  
لعمه بتسمية الكافر، وإنما ادعى أن يلتزم إنكار بعض ما هو من ضروريات الدين، وإن رعم  
أنه من كلاء المسلمين، وأن له تأويلا في هذا الإنكار المهي، كما بيته في "سبح السبح"  
١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

وإن قلنا بالمرجح إن الحق فيها معين وللصيب فيها واحد - هذا الذي ذكرناه  
كله كلام ابن الهمام مع شيء من شرح ابن أبي الشريف

قال القاري في شرح الشعاء : وأما القول بأننا لا نكفر أحدا من أهل القبلة  
فليس علي إطلاقه كما بينته في شرح العقدة الأكبر. قال القاضي أبو الفضل \*<sup>١</sup> :  
إن العسري \*<sup>٢٦٠</sup> ذهب إلى تصويب كل أقوال المجتهدين في أصول الدين فيما كان  
عرصة للتناويل أي قابلا له مما لم يرد فيه نص صريح، وفارق في ذلك فرق الأمة  
إد أجمعوا سواء علي أن الحق في أصول الدين واحد، والمخطئ فيه عاصي آثم فاسق.  
وإنما الخلاف في تكفيره

وفي الشرح \*<sup>٢</sup> لعلي \*<sup>٣</sup> : وأما فروع الدين فالمخطئ فيه معدوم، بل ماجور بأجر  
واحد، والمصيب له أجران \*<sup>٤</sup>.

وفي الأصل \*<sup>٥</sup> : وقد حكى القاضي أبو بكر الباقلاني مثل قول العسري عن داود  
الأصبهاني، وهو إمام أهل الظاهر، قال : و حكى قوم أنهما قالوا ذلك في كل من  
علم الله من حاله استعراخ الوسع في طلب الحق من أهل ملتنا ومن غيرهم \*<sup>٣٦١</sup>.

\*<sup>١</sup> الإمام عياض صاحب الشعاء ١٠

\*<sup>٢٦٠</sup> عبيد الله بن الحسن بن أبي العبر عنه القاري - نقلا عن الدلحي - من المعترلة ١٠

\*<sup>٢</sup> شرح الشعاء ١٢

\*<sup>٣</sup> القاري ١٢

\*<sup>٤</sup> بل عشرة أجور، كما في حديث آخر ١٢

وقال نحو هذا القول الجاحظ<sup>٢١</sup> و مباحة<sup>٢٢</sup> في أن كثيرا من العلماء والبله<sup>٢٣</sup> و النساء ومقلدة<sup>٢٤</sup> النصاري واليهود وغيرهم لا حجة<sup>٢٥</sup> لله عليهم إذ لم يكن لهم طباع يمكن بمعها الاستدلال، وقد نحا الغزالي<sup>٢٦</sup> قريبا من هذا المحي في كتاب التفرقة،

الآخيرة من الخصامير، وهذا يقول إنه ليس بخاسر لاستفراعه الجهد، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ولكن الذي نقل عن الصوري هو استثناء ضروريات الدين، ألا ترى إلى قوله فيما كان عرضة للتأويل، لا جرم أن قال الخفاجي هو مقيد بالإسلام على الصحيح<sup>٢٧</sup> ١٢

٢١ من كبار المعتزلة، ورجوس الضلالة<sup>٢٨</sup>

٢٢ جمع أهل، وهو الفضول غير العقول<sup>٢٩</sup>

٣٦٢ الذين تنصروا أو تهودوا أو تمجسوا نقيدا لأبائهم مثلا من دون سليفة يقتضوا بها على النظر<sup>٣٠</sup>

٣٦٣ كذب الصالون بل لله الحجة الباعة، ألا ترى إلى قوله عروجي إن لا يكون للشيء على الله حجة بعد الرسل، فإذا لم يبق لهم حجة بعد الرسل، وهم لم يؤمروا بهم، كانت الحجة لله تعالى عليهم، والله الحجة السامية<sup>٣١</sup>

٣٦٤ رحم الله مولانا الإمام القاضي، ورحمنا به يوم القضاء والتقاضي، فما هذا إلا من سافرة انعاصرة، أم الإمام حجة الإسلام قدس سره قوري، عما فهم من كلامه، وقد قال الإمام ابن حجر المكي في الصواعق بعد نقل عبارة الإمام القاضي ما نسب المصنف رحمه الله تعالى للغزالي: صرح الغزالي في كتابه "الاقتصاد" بما يرد، وعبارة التي أشار إليها المصنف رحمه الله تعالى على تقدير كونها عبارته، وإلا فقد دس عليه في كتبه عبارات حسدا لا تقيد ما فهمه المصنف رحمه الله تعالى، ولا تقرب بما ذكره، وعبارة: وحيف بلعهم اسم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يلعبهم مبعثه ولا صفته، بل سمعوا به أن... يقال له فلان ادعى النبوة، مهولاء عندي من المصنف الأول، أي من الذين لم يسمعوا اسمه أصلا، فإنهم لم

يسمعوا ما يحرك داعية النظر انتهى - فانظر كلامه تجده إما عليهم لعدم بدوع دعوته صلى الله تعالى عليه وسلم، وهذا لا يدعو منحي ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، وقد قال ابن السبكي وغيره : لا يبغض الغزالي إلا حاسد أو زنديق اهـ كلام ابن حجر ونقل العلامة الخفاجي في النسيم عن الشرح الجديد أنه قال بعد ما ذكر المصنف رحمه الله تعالى : هذا كلام غير شديد، الغزالي بريء من مثل، والذي في كتاب التفرقة بخلافه، ثم فصل ونقل من كلام الإمام حجة الإسلام ما فيه رد ببيع، أما رد على هذا القول الباطل، فكيف ينسب إليه ما هو شديد النكير عليه - وقال في آخره: وهو كلام حق لا يرتاب فيه عاقل فضلا عن فاضل اهـ

قال تلميذه أبو بكر بن العربي : لقيت أبا حامد، وهو الإمام محمد الغزالي في الطواف، يطوف وعليه مرقعة، فقلت له يا شيخ العلم والتدريس أول لك من هذا، فأنت صبر، وبك يقتدى، وبورك إلى معام المعارف يهتدى، فقال : هيهات لما طلع قمر السعادة في فلك الإرادة أشرقت شموس الأمور على مصابيح الأصول، فتبين الخالق لأرباب الألباب والبصائر، إذ كن لما طبع عليه راجع وصائر، وانشد يقول :

تركت هوى ليلي ولبى معزل : وصرت إلى مصحوب أول منزل  
وناديتي الأكوان حتى اجتتها : ألا أيها اليساري رويدك فانزل  
فعرست في دار الندى بعزيمة : قلوب ذرى التعريف عنها معزل  
غزلت لهم غزلا رقيقا فلم يجد : لغيري نساجا فكسرت مغزلي

وقال في النسيم : وإذا سمعت هذا فكيف يظن اتباع مراقبات الفلاسفة، وكتاب التهافت والإحياء يناديان بخلافه، وقترأى بعض المشايخ الغزالي بين يدي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يشكو من شخص طعن فيه، فسأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بضربه بالسياط فانتبه وبه أثر الضرب وألمه اهـ نسأل الله العفو والعافية

وأیضا من عجائب قصصه قدس سره ما في النسيم أيضا، بعد نحو ثلاث كراريس، عن الإمام العارف بالله سيدنا أبي الحسن الشاذلي قدس سره، شيخ السلسلة العية الشاذلية، أنه

وكل من خارق دين المسلمين أو وقف أو شك قال القاضي أبو بكر: لأن التوقيف والإجماع اتفاقا علي كفرهم فمن وقف في ذلك فقد كذب النص والتوقيف، أو شك فيه والتكذيب والشك فيه لا يقع الا من كافر، انتهى

رحمه الله تعالى ورحمنا به قال: اضطجعت في المسجد الأقصى في وسط الحرم فدخل خلق كثير أمواجاً، فقلت ما هذا الجمع قالوا جمع الأنبياء والرسل صلوات الله تعالى وسلامه عليهم قد حصروا ليشفعوا في حسين الخلاح عند محمد صلى الله تعالى عليه وسلم في إساءة أدب وقعت منه، فنظرت إلى التخت فإذا بيضا صلى الله تعالى عليه وسلم جالس عليه بانفراد، وجميع الأنبياء صلوات الله عليهم على الأرض جالسون، مثل إبراهيم وموسى وعيسى ونوح عليهم الصلوة والسلام، فوقعت أنظر وأسمع كلامهم، فخطب موسى عليه الصلوة والسلام محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم فقال له: إنك قلت: علماء أمي كأنبياء بني إسرائيل. فأرني عنهم واحداً، فقال صلى الله تعالى عليه وسلم: هذا وأشار إلى العزالي، فسأله موسى عليه الصلوة والسلام سؤالا، فأجابه بعشرة أجوبة، فاعترض عليه موسى عليه الصلوة والسلام بأن السؤال ينبغي أن يطبق الجواب، والسؤال واحد، والجواب عشرة، فقال له العزالي: سُئِمْتُ وما تلك يمينك يا موسى، وكان الجواب هي عصاي معددت هـ صفات كثيرة، قال الشاذلي قلنس سره: ميمنا أنا متفكر في جلالة قدر محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، وكونه جالسا على التخت بانفراده، والبقية عليهم الصلوة والسلام على الأرض، إذ رقي شخص برجله رقة مرعجة، فانتبهت فإذا بقيم يشعل قناديل الأقصى، فقال لا تعجب فإن الكل خلقوا من وره صلى الله تعالى عليه وسلم، قال منحررت معشياً، علما أقاموا الصلوة أمقت، وطلبت القيم رحمه الله تعالى فلم أجده إلى يومي هذا وأما ذكرت هذا نصرة لهذا الإمام حجة الإسلام رجاء أن ينصرتني الله بجأه يوم لا يتبع مال ولا بسون، إلا من أتى الله بقلب سليم، وحسينا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

والختماني تكلم في السببة إلى الغزالي ونقل كلامه من المستصفي، وفيه قوله يعني العمري "كل مجتهد في العقليات مصيب كالفرع" باطل، لأن الحل والحرمة تختلف بخلاف العقائد، وقد أنكره أصحابه، وقالوا : إنه أقبح من مذهب الجاحظ إلى آخر ما فصله وزيف به مذهب هؤلاء

### هداية

التجديدية وافقوا العمري المعترلي وداود الظاهري، وفارقوا فرق الأمة، كما شدد مكلمهم في هذا الباب في جواب "فصل الخطاب"، وقد فرغنا بحمد الله في "تنخيص الحق" من إظهار الصواب،

قال صاحب الطريقة المحمدية: والبدعة في الاعتقاد هي المتبادرة من إطلاق البدعة والابتدع، والطوى، وأهل الأهواء، فبعضها كفر، وبعضها ليست به، ولكنها أكبر من كل كبيرة في العمل، حتى القتل، والزنا، وليس فوقها إلا الكفر - والخطأ في الإجتهد فيه ليس بعذر، بخلاف الإجتهد في الأعمال - رصد هذه البدعة اعتقاد أهل السنة والجماعة

و في شرح المقاصد : حكم المبتدع البغض ٣٦٥ والعداوة والإعراض عنه،

٣٦٥ هذا رد من قس سره على الندوة المخلولة المردودة للطرودة الحادثة بعد وفاته قس سره بائتين وعشرين سنة، بل رد من العلامة التفتازاني عليه صوب الرحمة الرباني على طائفة حائفة تالفة حدثت بعد وفاته رحمه الله تعالى بحين من السنين، فإن هؤلاء المخلولين زعموا أن الوداد مع أهل البدع والفساد، أهم من رصة على العباد، حتى لو تركه أحد لم يقبل منه صوم ولا صلاة، بل لا إيمان، فلا دخول جنان، وزعموا أن الرد على المبتدعة كقتل الرجل نفسه، وأنه لا تبقى المسألة في شيء من الأمور، وعد ناطقها محمد علي الكانموري



كل رعوس الصلاة من الروافض والروهاية والنيسيرية وغيرهم من كواء دينه، وحرّم الرد عليهم، وجعل خلافهم كالحلاف بين الأئمة الأربعة، وعتوا عتوا كبيراً، فصرحوا في كتبهم أن الكل على الحق، وأن الله تعالى راض عنهم جميعاً، وينظر إليهم بنظر سواء، إلى غير ذلك من الكفريات والصلاات،

وقد انتدب للرد عليهم علماء السنة من الأقطار الهندية، وكان مقدم جمعهم ابن المصنف العلامة عبد الرسول تاج الفحول خاتمة المحققين مولانا الشاه حميد القادر القادري الينايوي قدس سرهما، ولعمد الضعيف غفر الله تعالى له كتب في رد هؤلاء المخدولين، من أجلها فتوى قد ارتضاها علماء البلد الحرام، وقرضوا عليها بتقريظات عظام، والله الحمد على جلال الإنعام سميتها فتاوى الحرمين برجف ندوة المين (١٣١٧ هـ) فمن أحب الإطلاع على صلاات هؤلاء فليصالحها تقبلها الله تعالى وجميع نصائعي، ونعمي بها وأهل السنة في الدنيا والآخرة آمين

ومن أشد القائمين بالحق في هذه الفتنة العمياء، والبلية الصماء أعاذنا الله تعالى منها ومن كل بلاء، وحيد الرس، حامى السن، ماحى العن، صديقنا القاضي عبد الوحيد الخمي المردوسي العظيم آبادي، حفظه الله دوايادي، الذي بأمره وقع طبع هذا المتن الشريف، وتاليف هذا التعقيب الطيف، فاحتمل احتمالا، وصرف أموالا، ونصر الحق، وقهر الصلاا، فجزاه الله الحسنى بدأ ومآلا - والعاصل الكامل جبل الإستقامة، كنز الكرامة صديقنا وحبيبا مولانا المولوي محمد وصي أحمد الخمي المحدث المورثي وطا بريل "بيسى بهيت" حفظه الله تعالى تاصرا للدين، وقامعا للمبتدعين، وثبتة على الحق أحسن تثبيت، فإنه سلمه الله تعالى كان تلميذ الكانموري المذكور ناظم الندوة وتلميذ شيخه، وصدرها، ولكن لم يستخف الذين لا يوقنون، وما استطاعوا أن تزلّ قدم بعد ثبوتها، وقد كان معاشه حفصة الله تعالى من بيت ندوي عتا وطمي، واعتدى وبغى فقطع إدراة قاصدا لإضراره، ولكن الفاضل حبيبا سلمه الله تعالى لم يكن ليؤثر الدنيا على الدرس، فمن يومئذ سميت الأسد الأسد الأشد الأرشد، وهو أهل هذا ولا حسن من هذا، رحنا الله أجمعين، آمين ١٢

والإهانة والطعن واللعن، وكراهة الصليوة خلفه،

وفيه: و من المطيعين من جعل المخالفة في المروع بدعة وفيه أيضا: من الجهة من يجعل كل أمر لم يكن في زمن الصحابة بدعة منومة، وإن لم يكن دليل على قبحه، نسكا بقوله عليه السلام: إياكم ومحدثات الأمور، ولا يعلمون أن المراد هو أن يجعل في الدين ما ليس منه. انتهى

والنجدية بأجمعهم معرقون في هذه الجهة، وكان تسعة أعشار مذهبهم مبنية على هذه البطالة، فبالخبري أن يذكر المعاصد لشرح المقاصد فنقول:

قال الإمام العراقي في الإحياء في باب السماع: الأدب الخامس موافقة القوم في القيام إذا قام واحد منهم في وجد صادق، من غير رياء وتكلف، أو قام باختيار من غير إظهار وجد، وقامت له الجماعة فلا بد من الموافقة، فذلك من أدب الصحبة، وكذلك إن جرت عادة طائفة بشحية العمامة على موافقة صاحب الوجد، إذا سقطت عمامته أو خلع الثياب إذا سقط عنه ثوبه بالتمزيق، فاموافقة في هذه الأمور من حسن الصحبة والعشرة، إذ المخالفة موحشة، ولكل قوم رسم، ولا بد من مخالفة الناس بأخلاقهم، كما ورد في الخبر، لا سيما إذا كانت أخلاقا فيها حسن العشرة، والجمالة، وتطبيب النفس بالمساعدة، وقول لقائل إن ذلك بدعة لم يكن في عهد الصحابة، فليس كل ما يحكم بإباحته مقبولا عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم، واخذوا بدعة تزاحم سنة مأمورا بها، ولم ينقل النهي في شيء من هذا، والقيام عند الدخول للتأخيل لم يكن من عادة العرب، بل كانت الصحابة لا يقومون لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بعض الأحوال كما

رواه أنس رضي الله تعالى عنه، ولكن إذا لم يثبت فيه نهى عام فلا نرى به بأسا في البلاد التي حرت العادة فيها بإكرام الداخل بالقيام، فإن المقصود منه الإكرام والإحترام، وتطبيب القلب به، وكذلك سائر أنواع المساعدات، إذا قصد بها تطبيب القلب، واصطبح عليها جماعة، فلا بأس بمساعدتهم عليها، بل الأحسن المساعدة، إلا فيما ورد فيه نهى لا يقبل التأويل،

وفي الإحياء<sup>٢١</sup> المخالف في العقد إما مبتدع، أو كافر - والمبتدع إما دافع إلى بدعته أو ساكت، إما لعجزه، أو باختياره - فأقسام الفساد في الاعتقاد ثلاثة :- الأول الكفر، فالكافر إن كان محاربا فهو يستحق القتل والإرقاق، وليس بعد هذين إهانة - وأما الذمي فلا يجوز إيدائه إلا بالإعراض عنه، والتحقير له بالاضطرار إلى أضييق الطرق - إلى أن قال : الثاني المبتدع الذي يدعو إلى بدعته، فإن كانت البدعة بحيث يكفر بها فأمره أشد من الذمي، لأنه لا يقر بحزبه<sup>٢٢</sup>، ولا يسمح

<sup>٢١</sup> أي أيضا ١٢

<sup>٢٢</sup> لكون حكمه حكم المرتدين كما نص عليه في كتب المذهب كالتهدية، والقررة، وملتنى الأبحر، والدر المختار، وجمع الأنهر، وشرح النقاية للرحمدي، والعتاوى الظهيرية، والطريقة المحمدية، والخديقة الندية، والعتاوى الهدية، وغيرها متونا وشروحا ونسارى، وقد وقع الدخول عن كل ذلك لعلامة الشامي رحمه الله تعالى في رد المختار فظن أنهم ينبغي أن يكونوا كالنكابي، لاعتزامهم بالكذب والرسول، وصيغه الراهمدي في الفتية عن أبي عسي الجبائي المعتزلي أن أبا ذلك المبتدع إن كان مثله فهو كالذمي، وإن كان مسلما فكالمرتد -

وكل ذلك باطل لا يجوز الإصغاء إليه لكونه خلافا للنصوص في المذهب، وقد بيته بتوفيق الله تعالى مع كشف الشبهات، وإزالة الأوهام في رسالتي "المقالة المسفرة عن أحكام البدعة المكفورة" (١٣٠١ هـ) ولتعدد بعض من يوجد في أعصارنا وأمصارنا من هؤلاء الأشقياء، فإن

العتن داهمة، والظلم متراكمة، والربان كما أخبر الصادق المصدوق صلى الله تعالى عليه وسلم : يصبح الرجل مؤمناً، ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً، والعياد بالله تعالى، فيجب التنبيه على كفر الكافرين المستترين باسم الإسلام ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فمنهم النباشرة أتباع سيد أحمد الكولي (نسبة إلى "كول" بكاف مضمومة، وواو ضم مشبعة، قرية من قرى الهند يقال لها "عسي كره" أيضاً ١٠) عليه ما عليه (وإدخال لام التعريف على لفظة سيد ههنا لا يجوز عربية، ولا يحل شريعة، لأنه جزء تعلمه المركب، ومثل هذه الأعلام لا تدخل عليها اللام، وإذا أدخلت فقد أخرجته عن جزئية العلم إلى الوصفية، فكنت تصف الكافر بالسيادة، وقد قال سيد العلمين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تقولوا للمنافق سيد، فإنه إن يكن سيداً فقد أسخطتم ربكم عز وجل رواه أبو داود والنسائي بسند صحيح والحاكم في المستدرک والبيهقي في شعب الإيمان عن بريدة رضي الله تعالى عنه، ونفظ الحاكم: إذا قال الرجل للمنافق يا سيد فقد أغضب ربه عز وجل، والعياد بالله تعالى)

فإنهم يكررون أكثر ضروريات الدين، ويأولونها إلى ما تهوى أنفسهم، فيقولون لا جنة، ولا نار، ولا حشر أجساد، ولا ملك، ولا جن، ولا سماء، ولا إسراء، ولا معجزة، وإنما عصا موسى كان في جوفها الريح، فإذا صر به الشمس اهترت، وشق البحر ما كان غير المد والجزر، والإسترقاق من صنيع الوحوش، وكل شريعة جاءت به فليست من الله تعالى، إلى غير ذلك من كفر لا يعد ولا يحصى

ويردون أحاديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كلها دقها وجنها، ولا يقولون بزعمهم إلا بالقرآن، ولا يقولون به إلا فيما وافق رأيهم السخيف، فإذا رأوا فيه شيئاً لا يلتزم على ما أصطلوا من أوهامهم العادية الرسمية، المسماة عندهم بنشر أو جواردة آيات الله تعالى بالتحريف المعنوي، لا سيما إذا كان فيها ما يخالف التحقيقات الجديدة النصرانية، والتهديات المخترعة الأوربية (نسبة إلى "أوربا" معرب يورب ١٢)، كوجود السموات المتدفق بأمواج بيانه أبحر القرآن العظيم وسائر الكتب الإلهية، وحركة الشمس المخصوص

عبيها في قوته تعالى وَالشَّمْسُ تَحْرِي لِمُسْتَعْرَنَهَا وقوله تعالى. الشمس والقمر عبيان، إلى غير ذلك حتى أحل الدجاجة للخنقة، وجعل البول قائماً، والصورة في الخفاف المصرية المنجسة من السنة، كل ذلك حياً بنصاري، ومساواة لله ورسوله جل وعلا، وصلى الله تعالى عليه وسلم .

ومهم الموزانية، ونحن سنبهم العلامة، نسبة إلى علام أحمد القادياني، دجال حدث في هذا الزمان، فادعى أولاً مماثلة المسيح، وقد صدق والله، فإنه مثل المسيح الدجال الكذاب، ثم ترقى به الحال فادعى الوحي، وقد صدق والله، لقوله تعالى وأن الشيطان لأوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً- أما نسبة الإيحاء إلى الله سبحانه وتعالى وجعله كتابه البراهين العلامة كلام الله عز وجل فذلك أيضاً مما أوحى إليه إبليس أن خذ مني، واسب إلى إله العلمين

ثم صرح بادعاء السوء والرسالة، وقال : هو الله الذي أرسل رسوله في قاديان - ورغم أن مما برز الله تعالى عند بنا أمره بالقاديان، وبخلق برل - ورغم أنه هو أحمد الذي بشره ابن البتول، وهو المراد من قوته تعالى عنه : مبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد - ورغم أن الله تعالى قال له : إني أنت مصداق هذه الآية هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله- ثم أخذ يعصل نفسه الثيمة على كثير من الأنبياء والمرسلين، صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين، وخص من بينهم كلمة الله وروح الله ورسول الله عيسى صلى الله تعالى عليه وسلم فقال:

ابن مريم كـ ذكر كو چھوڑو - اس سے بھر غلام احمد ہے

أي اتركوا ذكر ابن مريم فإن غلام أحمد أفصل منه

وإد قد أُوحد بأهلك تدعي مماننة عيسى رسول الله عليه الصلوة والسلام، فأين تلك الآيات الباهرة التي أتى بها عيسى كإحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، وخلق هيئة الطور من الطين، فينح فيه فيكون طيراً يادن الله تعالى، فأجاب بأن عيسى إنما كان يعملها بحسب ريم اسم قسم من الشعوب بلسان إنكتره، قال : ولو لا أني أكره أمثال ذلك لأبنت

بها- وإذا قد تعود الإنبياء عن العيوب والآتية كثير، و يظهر فيه كدبه كثيرا بشيرا، داوى داءه  
هنا بأن ظهور الكذب في أخبار العيب لا ينفي النبوة، فقد ظهر ذلك في أخبار أربع مائة من  
النبين، وأكثر من كذبت أخباره عيسى، وجعل يصعد مصاعدا الشقاوة حتى عد من ذلك  
واقعة الخديعة - فعن الله من آذى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، ولعن من آذى  
أحدا من الأنبياء، وصلى الله تعالى على أنبيائه وبارك وسلم

وإذا قد أراد قهر المسلمين على أن يجعلوه إياه المسيح الموعود ابن مريم البتول، ولم يرض  
بتلك المسمون، وأخذوا يتلون فضائل عيسى صلوات الله عليه قام بالتضال، وطلق يدعي  
له عيبه الصلوة والسلام مشالب ومعائب حتى تعدى إلى أمه الصديقة البتول، المصطفاة  
المطهرة الشراة بشهادة الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم، وصرح أن مطاعن  
اليهود على عيسى وأمه لا جواب عنها عدنا، ولا يستطيع ردها أصلا، وجعل يدر البتول  
المطهرة من تلقاء نفسه في عدة مواضع من رسائله الخبيثة، كما يستغل المسم نغله و حكايته  
ثم صرح أن لا دليل على نبوة عيسى، قال بل عدة دلائل قائمة على بطلان نبوته ثم  
تسزرق عن المسلمين أن ينقروا به كافة، فقال : وإنا نقول بنبوته لأن القرآن عده من  
الأنبياء، ثم عاد فقال : لا يمكن ثبوت نبوته، وفي هذا كما ترى إكساب للقرآن العظيم  
أيضا، حيث حكم بما قامت الأدلة على بطلانه، إلى غير ذلك من كعرباته الملعونة أعاد الله  
المسلمين من شره وشر الدجاجة أجمعين .

ومهم الرافضة الموجودون الآن في بلادنا، قد كان كثير من قدماء الروافض يصرحون  
بإنكار أشياء من ضروريات الدين، مما أقام علماء السنة عليهم الطامة الكبرى، وجاء  
أولهم كالغوسي وأخلي ونظرائهها، فغروا، وبدلوا، وأنكروا، وحولوا، وتسزروا، و  
تزلوا، ففي دائرة اسم الإسلام دخلوا، ثم الآن لما تمادى بهم الزمان رجعوا إلى دين آبائهم،  
وصرحت بجهلهم وفسادهم ونساءهم ورجاهم ينقص القرآن العزيز، وأن الصحابة  
أسقطوا منه سور وآيات، وصرحوا بتفصيل أمر المؤمنين سيدنا علي كرم الله تعالى وجهه  
الكريم وسائر الأئمة الأطهار رضي الله تعالى عنهم عن الأنبياء السابقين جميعا، صلوات

الله تعالى وسلامه عليهم، وهذان كفران لا يتحدن أحدا منهم حاليا عنهما في هذا الزمان، والله المستعان،

وقد صرح بجهلهم بالبده على الله، تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا، وأخذ ينزل عن الكفر موقع فيه، ولأت حين ماض، حيث أوله بأن الله تعالى يحكم بشيء ثم يعلم أن المصلحة في خلافه حينئذ، فقد اعترف بمحصول الجهل لديه، أما ما يأتي جهلهم من الطامات في المراتب والمناقب فأكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تظهر.

ومعهم الوهابية الأمثالية والخواقية وقد قصصنا عليك أقوالهم وشانهم وأنهم كانوا وبانوا فيما قبل، وهم مقتسمون إلى الأهوية نسبة إلى أمير حسن وأمير أحمد السهسوانيين، والصديقية المسوبة إلى نذير حسين الدهلوي والقاسمية المنسوبة إلى قاسم السانوتي صاحب "تحذير الناس" وهو القائل فيه: لو مرص في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم بل لو حدث بعده صلى الله تعالى عليه وسلم نبي جديد لم يخل ذلك بحالته، وإنما يتحيل العوام أنه صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم النبيين مع أنه لا فضل فيه أصلا عند أهل المهم، إلى آخر ما ذكر من الهذيان.

وقد قال في التتعة والأشباه وغيرهما: إذا لم يعرف أن محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم آخر الأنبياء فليس بمسلم لأنه من الضروريات أنه

السانوتي هذا هو الذي وصفه محمد علي الكانموري باظم الندوة بحكيم الأمة المحمدية، مسيحا منقلب القلوب والأبصار، ولا حول ولا قوة إلا بالله الواحد القهار، العرير العقار، مهولاء المردة الخناس مع اشتراكهم في تلك الداهية الكبرى مفترقون فيما بينهم على آراء يوحى بها إليهم الشيطان عرورا، وقد فصلت في غير ما رسالة

وعنهم الوهابية الكذابية أتباع رشيد أحمد الكنكوهي تقول أولا على الحصرة الصمدية تبعها شيخ طائفة إسماعيل الدهلوي عليه ما عليه بإمكان الكذب، وقد رددت عليه هذيانه في كتاب مستقل سميت "مبحث المسبوح عن عيب كذب مقبوح". ١٣٠٧هـ وأرسلته إليه وعليه بصيغة الالتزام من بواسطة، وأنت منه الرجعة بواسطتها منذ

إحدى عشرة سنة، وقد أشاعوا ثلاث سريّ أن الجواب يُكتب، كتب، يُطبع، أرسل للطبع، وما كان الله ليهدّي كيد الخائنين، فما استطاعوا من قيام، وما كانوا متصربين، والآن يدّ قد أعمى الله سبحانه بصر من قد عميت بصيرته من قبل، فأني يرجي الجواب، وهل يجادل ميت من تحت التراب؟

ثم عمّدي به الحال، في الظلم والصلال، حتى صرح في فتوى له (قد رأيتها بخطه وخاتمه بعيني وقد طبعت مراراً في عمي وغيرها مع ردها) "أن من يكذب الله تعالى بالفعل ويصرح أنه سبحانه وتعالى قد كذب، وصدرت منه هذه العظيمة فلا تنسبوه إلى فسق، فصلا عن صلال، فصلا عن كفر، فإن كثيراً من الأئمة قد قالوا بقبيله، وإنما قصارى أمره أنه غلط في تأويله"

فلا إنه إلا الله انظر إلى وخامة عواقب التكذيب بالإمكان كيف حشرت إلى التكذيب بالفعل، سة الله في الدين عتوا من قبل أولئك الذين أضلهم الله وأعمى أبصارهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

ومهم الوهابية الشيطانية وهم كالفرقة الشيطانية من الرواحين، كانوا أتباع شيطان الطاق، وهؤلاء أتباع شيطان الآفاق، إبليس النعير، وهم أيضاً أذئاب ذلك المكذب الككگوهي، فإنه صرح في كتابه البراهين القاطعة وماهي والله إلا القاطعة لما أمر الله به أن يرسل بان شيخهم إبليس أوسع علم من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا نصه الشيخ بلعظه العطيع (ص ٤٧) شيطان وملك الموت كويّه وسعت نص من ثابت هونى فخر عالم كى وسعت علم كى كوى نص قطعى هم كه جس من نصصوص كورد كر كى ايت شرك ثابت كرتا هى اه

أي إن هذه السعة في العلم ثبت للشيطان وملك الموت بالنص، وأي نص قطعى في سعة علم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى ترد به النصوص جميعاً، وبثبت شرك، وكتب قبله "شرك نهين تو كوسا إيمان كا حصه هى" أي إن هذا الشرك ليس فيه حجة خردل من إيمان،



عيا للمسلمين بالمؤمنين بسيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وعليهم وسلم أجمعين  
انظروا إلى هذا الذي يدعى علو الكعب في العلوم والإتقان، وسعة الباع في الإيمان والعرفان،  
ويُدعى في أدبائه بالقطب وعرث الزمان كعب يسب محمد رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم ملاً فيه، ويؤمن بسعة علم شيعته إبليس، ويقول لمن علمه الله ما لم يكن يعلم  
وكان فصل الله عليه عظيماء الذي نجى به كل شيء وعرقه، وعلم ما في السموات  
والأرض، وعلم ما بين المشرق والمغرب، وعلم علم الأولين والآخرين كما نص على كل  
ذلك الأحاديث الكثيرة أنه "أي نص في سعة علمه" فهل ليس هذا لإيماننا بعلم إبليس، وكفرا  
بعلم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم؟ وقد قال في نسيم الرياض كما تقدم: من قال صلان  
أعلم من صلى الله تعالى عليه وسلم فقد عابه ونقصه فهو سائب، والحكم فيه حكم السائب  
من غير فرق، لا نستثنى منه صورة، وهذا كله إجماع من لدن الصحابة رضي الله تعالى  
عنهم

ثم أقول انظروا إلى آثار حتم الله تعالى كعب يصور البصر أعمى، وكيف يختار على  
أهدى العصى، يؤمن بعلم الأرض المحيط لإبليس، وإذا جاء ذكر محمد رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم قال "هذا شرك" وإنما الشرك إثبات شريك لله تعالى، فالشيء إذا كان  
إثباته لأحد من المخلوقين شركاً كان شركاً قطعاً لكل الخلاق، إذ لا يصح أن يكون أحد  
شريكاً لله تعالى، فانظروا كيف آمن بأن إبليس شريك له سبحانه، وإنما الشراكة متفدية عن  
محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم انظروا إلى غشاة غضب الله تعالى على بصره يطالب  
في علم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بالنصر، ولا يرضى به حتى يكون قطعياً، فإذا جاء  
على سلب علمه صلى الله تعالى عليه وسلم تمسك في هذا البيان نفسه على ص ٤٦ بسنة  
أسطر قبل هذا الكفر المهيئ بحديث باطل لا أصل له في الدين، ويسيه كذباً إلى من لم يرويه  
بل رده بالرد المبين حيث يقول :

"شيخ عبد الحق روايت کرتے ہیں کہ مجھ کو دیوار کے پیچھے کا بھی علم نہیں" اہ  
آی روى الشيخ عبد الحق قلنس سره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا أعلم ما

وراء هذا الجدار.

مع أن الشيخ قدس الله تعالى سره إنما قال في مدارج السورة هكذا: "يتبع اشكال مي آريد که در بعض روایات آمده است که گفت آنحضرت صلی الله تعالى علیه وسلم که من بنده ام نمی دانم آنچه در پس این دیوار است جوابش آنست که این سخن اصلیه ندارد و روایت بدان صحیح نه شده است الخ أي يشکل ههنا أن جاء في بعض الروایات أن قال رسول الله صلی الله تعالى علیه وسلم : إنما أنا عبد لا أعلم ما وراء هذا الجدار، وجوابه أن هذا القول لا أصل له ولم تصح به الرواية اهـ

منظروا كيف يخرج "بلا تقریوا الصورة" ویتروک "وأنتم سکاری" وكذلك قال الإمام ابن حجر العسقلانی . لا أصل له اهـ وقال الإمام ابن حجر المکی فی أفضل القری: لم یعرف له سند اهـ

وقد عرضت قوله هذين أعني ما اقترَف من تكذيب الله سبحانه وتفضيص علم رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على بعض تلامذته ومريديه معارضي وقال: "ما كان شيخنا ليتفوه بأمثال هذا الكفر" فأرثته الكتاب وكشفت عن كفره الحجاب، فأجاءه الاضطراب إلى أن قال ليس هذا الكتاب لشيخي، إنما هو لتلميذه خليل أحمد، لأنني هي، فقلت هو قد قرظ عليه وسماه كتابا مستطابا، وتاليفا بميسا، ودعا الله تعالى أن يتقبله وقال: به براهين قاطعة اپنے مصنف کی وسعت نور عدم اور فصاحت ذكاء وفهم و حسن تقرير و بهائے تحریر پر دلیل واضح ہے أي إن هذا الكتاب دليل واضح على سعة نور علم مؤلفه ومسحة دكانه وفهمه وحسن تقريره و بهاء تحريره اهـ فقال: لعله لم ينظر فيه مستوعبا، إنما ينظر بعض مواضع متفرقة، واعتمد على عدم تلميذه، قلت: كلا بل قد صرح في هذا التقرير أنه رآه من أوله إلى آخره قال: لعله لم ينظر فيه نظر تدبر، قلت: كلا بل قد صرح فيه أنه رآه بنظر عائر، وهذا لعله في التقرير: لس أحقر الناس رشيد أحمد گنگوہی نے اس کتاب مستطاب براهین قاطعة کو اول سے آخر تک عبور دیکھا الخ أي إن أحقر الناس رشيد أحمد گنگوہی طالع هذا الكتاب المستطاب البراهين القاطعة من أوله إلى آخره بإمعان

الظر - اه - بہت الذي كابر، والله لا يهدي المكابرين .

ومن كبراء هؤلاء الوهابية الشيطانية رجل آخر من أدباب الككوهي يقال له أشرف صي التانوي صنف رسيہ لا تسع أربعة أوراق، وصرح فيها بأن العلم الذي لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمعيات، فإن مثله حاصل لكل صبي و كل يحون بل لكل حيوان و كل بيمية وهذا نغطة الميعود (ص ۷) آپ کی ذات معذمہ پر علم عیب کا حکم کیا جاا، گر بقول رید صحیح ہو تو دریاف طلب یہ امر ہے کہ اس عیب سے مراد بعض عیب ہے یا کل عیب، اگر بعض علوم عیب سے مراد ہیں تو اس میں حصول کی کیا حصص ہے ایسا علم عیب تو رید و عمرو ہلکہ ہر صبی و يحون ہلکہ جمیع حیوانات و ہائم کیلئے ہی حاصل ہے (الی قولہ) اور اگر تمام علوم عیب مراد ہیں، اس طرح کہ اس کی ایٹ فرد ہی خارج نہ رہے تو اس کا بطلان دلیل نقلی و عقلی سے ثابت ہے "آی ہا صحیح الحکم عی ذات النبی المقدسة بعلم المعیات کما بقول بہ رید فالمستول عنہ أنه مادہ أراد ہذا؟ أبعض العیوب أم کلہا؟ فإن أراد البعض فأی خصوصية فيه لخصرة الرسالة، فإن مثل هذا العلم بالعیب حاصل لرید و عمرو بل لكل صبي و يحون بل بجمیع حیوانات والبہائم، وإن أراد الكل فبحیث لا یشد منہ فرد فبطلانہ ثابت نقلا و عقلا اه"

أقول فنظر ہلی آثار ختم الله تعالى کیم یسوی بین رسول الله صلی الله تعالى علیہ وسلم و بین کذا و کذا، و کیم صل عنہ أبو عیم رید و عمرو، و علم عظماء هذا المشیخ الذین سماهم، بالعیوب لا یكون إن کان إلا ظا و إنما العلم الیقینی بآ أصابة لآبیاء الله تعالى، و ما حصل بہ القطع لعمومہما إنما یحصل بآباء الأنبیاء عنہم الصلوة و السلام لا عمر، ألم تر ہلی بک کیم یقول. وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِيْ مِنْ رُّسُلِهِ مَنْ يَّشَاءُ. وقال عمر بن قاتن، عِلْمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى عِيهِ أَحَدًا إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رُّسُولٍ - الآية فاسطر کیم ترک القرآن، وودع الإیمان و أخذ یسأل عن الفسوق بین النبی و حیوان، (بحیث قال: "تو چاہیے کہ سب کو عالم الغیب کھا جائے پھر اگر اس کا التزام نہ کیا جائے تو بی و عمر بی میں وجہ فرق بیان کرنا ضرور ہے - اه - مختصرا، آی

فيصبي أن يقال لكل عالم الغيب، فإن لم يترجم هذا فلا بد من بيان وجه الفرق بين النبي و غيره ١٢ منه) كذلك يطبع الله على قلب كل متكلم مخوان،

ثم انظروا كيف حصر الأمر بين مطلق العلم والعلم المطلق، ولم يجعل الفرق بعلم حرف أو حرفين، وعلوم خارجة عن العدد واحد شيئا، فانحصر الفضل عنده في الإحاطة الشاملة، ووجب سلب القصبة عن كل فضل أبقي بقية، فوجب سلب فضل العلم مطلقا عن الأنبياء عليهم الصلوة والسلام من دون تخصيص بالغيب والشهود، وجريان تقريره الخبيث فيه أظهر من جريانه في علم الغيب، فإن حصول مطلق العلم ببعض الأشياء لكل إنسان وحيوان أظهر من حصول بعض علوم الغيب لهم،

ثم أقول لن ترى أبدا من ينقص شأن محمد صلى الله تعالى عليه وهو معظم لربه عز وجل، كلا والله إنما ينقصه من ينقص ربه تبارك وتعالى، كما قال عز وجل: وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ، فإن ذلك التقرير الخبيث إن لم يمر في علم الله عز وجل فإنه يجري بعينه من دون كفة في قدرته سبحانه وتعالى كأن يقول ملحد مكر تقدرته العاصية سبحانه وتعالى متعسا من هذا الجاحد المكر لعلم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، أنه : إن صح الحكم صلى ذات الله المقدسة بالقدرة على الأشياء كما يقول به المسلمون فالمستول عنهم أنهم ماذا أرادوا بهداء البعض الأشياء أم كلها فإن أرادوا البعض بأي خصوصية فيه الحضرة الألوهية فإن مثل هذه القدرة على الأشياء حاصلة لزيد وعمرو، بل لكل صبي ومجنون، بل لجميع الحيوانات والبهائم، وإن أرادوا الكل بحيث لا يشذ منه فرد، فيطلانه ثابت عقلا ونقلا، فإن من الأشياء ذاته تعالى شأنه، ولا قدرة له على نفسه، ولا لكان مقدورا فكان ممكنا، فلم يكن واجبا، فلم يكن إلها - فانظر إلى العجور كيف يجر بعضه إلى بعض، والعباد إلى الله رب العلمين .

ومهم المتصوفة المتصلة المبصلة المتكلمة القائمة بالاتحاد أو الحلول، أو سقوط التكالييف عن العارفين مع بقاء المقول، لا بمعنى هذه الإرادة في إرادة الله تعالى فلا يبقى تكليفا، ولا بمعنى الأفعال والإرادات كلها عنهم لعداء أنفسهم، فلم يبق هم في حضرة الوجود

دعوى اسم ولا رسم، وإنما ربهم هو الذي يتولا هم، فيحركهم كيف يشاء ويصرفهم، وهو المشر إلى بالحديث الصحيح كنت سمعته الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، بل معنى أنهم إذا وصلوا جلّوا أن يؤمروا بشيء، أو يهوا عنه، فيحل الله لهم الحرام، ويسقط عنهم الفرائض، وتري بعضهم يستخف بالشرعية الغراء جهارا، ويقول: الشرع طريق، متى وصل فما له والطريق؟ ويقول: صلاة الراهدين الركوع والسجود، وإنما صوتنا ترك الوجود، يتمسك به على نهاونه بالصلوة، وتركه الجمع واجتماعات، وتري كل عفرية نفريت منهم يدعي الألوهية لنفسه ولشأنه، ويتستر بعويصة وحدة الوجود، وأنا والله مؤمن بوحدة الوجود، وحقيقتها حبة عدي كالشمس على رابعة النهار، ولكن أين هؤلاء المارقون بين كبرائهم وبين أعدائهم فيسمون فريقا أهة، وفريقا شياطين من وحدة الوجود، المتكلمة عن مرتبة الجمع، نعم الوجود واحد، والموجود واحد والكل ظلال وعكوس، والألوهية ليست إلا لله، لا لكم، ولا لشأنكم، فأني تصرمون، ما لكم كيف تحكمون، ولولا صيق نضيق البيان عن احتلاء هذه العروس لأبيت ههنا بما فيه شرح الصدور، وحلاء العيون، وبهجة النفوس.

وبالجملة هؤلاء الطوائف السبع كنهم كفار مرتدون خارجون عن الإسلام بإجماع المسلمين، وقد قال في البرية، والدر، والعر، والغاوى الخيرية، ويجمع الأنهر، والبر المختار، وغيرها من معتمدات الأسعار، في مثل هؤلاء الكفار - من شك في كفره وعدايه فقد كفر اه وقال في الشعاء الشريف - بكفر من لم يكفر من دان بعير ممة المسلمين من الملل، أو وقف فيهم أو شك اه - وقال في البحر الرائق وغيره من حتن كلام أهل الأهواء، أو قال معنوي، أو كلام له معنى صحيح إن كان ذلك كفرا من القائل كفر المحسن اه - وقال الإمام ابن حجر في "الإعلام" في فصل الكفر المتفق عليه بين أئمتنا الأعلام: من تلفظ بنفط الكفر بكفر، وكل من استنحسه، أو رضي به بكفر. اه -

فاحذر احذر، أيها الماء والمدر، فإن الدين أعز ما يؤثر، وإن الكافر لا يؤثر، وإن الصلال أهم ما يحذر، وإن الشرا حلب المشر، وإن الدجال شر متظفر، وإن اتباعه أوفر وأكثر، وإن

بمقدمة وإن كان مما لا يكفر به فأمره بيه وبين الله أخف من الكافر لا محالة، ولكن الأمر في الإنكار عليه أشد منه على الكافر لأن شر الكافر غير متعد، وإن المسلمين اعتقدوا كفره، فلا يلتفتون إلى قوله إذ لا يدعي لنفسه الإسلام واعتقاد الحق - أما المبتدع الذي يدعو إلى البدعة ويزعم أن ما يدعو إليه حق فهو سبب لعراية الخلق، فشره متعدد، فالإستحياب في إظهار بغضه ٢٦٧ ومعاداته ولا تقطع

---

عجائبه أظهر وأكبر، وإن الساعة أدهى وأمر، فعروا إلى الله، فقد بلغ السيل زبده، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وإنما أطلب في هذا المقام، لأن التنبية على هذا أهم إلهام، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وأفضل الصلوة يكمل التبجيل على سيدنا محمد وآله أجمعين واحمد الله رب العالمين ١٢

٣٦٧ هالك تقطع قلوب المدوة وأهله، وتكشف على العالين عورات جهلهم، وهذا بحمد الله تعالى غير ما ذكرت في فتاوى الحرميين، في جواب المسئلة السابعة والعشرين حيث أقول في بيان الرد على المبتدعين هم أصغر على المسلمين من الكافرين فإن المسلم وإن كان ما كان في غاية الجهل يعرف أن الكافر على الباطل الصريح، فلا يصحى إليه، ولا يلقي بالاً لما يتموه لديه، أما المبتدع فله شرة كثرة بحرب كما في الحديث، فانظره إذا جاء يتخضع، ويرأى ويتصنع، وسرح خيئه، ووسع جبهه، وكبر عمامته، فأوهم إمامه، وتزييا لهم برى العلماء، وتلا الآيات، وروى الروايات عند الجهلاء، ثم وسوس في صدورهم أن الذي يقول هو الثابت بكلام الله وكلام الرسول، جل جلاله وصلى الله تعالى عليه وسلم فهذا هو الداء العفصل، والمكر الذي تروى منه الجبال، فأهم الأشياء إفساد أمره، ورد كيده بإذن الله في بحره، وتغيير مكره، وتشهير عُجْره و بُجْره وهذا ما روى ابن أبي الدنيا، في ذم العيبة، والحكيم الزمذي، والحاكم في الكنى، والشيرازي في الألقاب، وابن عدي، والطبراني في الكبير، والبيهقي، والخطيب عن بهر بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم - أتبعون عن ذكر العاجز؟ متى يعرفه الناس؟ اذكروا العاجز بما فيه، يحذره

عنه و تحقيره، والتشيع عليه بيد عته، وتغيير اللبس عنه أشد، وإن سلم في خلوة ولا بأس برد جوابه ٣٦٨، وإن علمت أن الإعراض عنه والسكوت عن جوابه يفتح في نفسه بدعته، ويؤثر في زجره فتترك الجواب أولى، لأن جواب السلام وإن كان واجبا فيسقط فيه مصلحة حتى يسقط بكون الإنسان في الحمام، أو في قضاء حاجة، وعرض الزجر أهم من هذه الأغراض، وإن كان في ملأ فتترك الجواب أولى تغيير اللبس عنه، وتقييحا للبدعة في أعينهم، وكذلك الأولى كلف الإحسان إليه، والإعانة له، لا سيما فيما يظهر لستحق، قال عليه السلام: من انتهر صاحب بدعة ملأ الله قلبه أما وإيمانا، ومن أهان صاحب بدعة آثم الله يوم المزعز الأكرم، ومن لأن له وأكرمه أو لقيه يبشر فقد استخف بما أنزل الله على محمد صلى الله تعالى عليه وسلم - الثالث المتفقد العامي الذي لا يقدر على الدعوة، ولا يخاف الاقتداء به فأمره أهون، فالأولى أن لا يعاتج بالتعليط والإهالة، بل يتنطف به با صبح، فإن قلوب العوام سريعة القلب، فإن لم يسمع الصبح، وكان في هذا الإعراض عنه تقيح لبذعته في عينه تأكد الاستحياب في الإعراض، وإن علم أن ذلك لا يؤثر فيه بحمود طبعه ورسوخ عقده في قلبه، فالإعراض أولى، لأن البدعة إذا لم يبالغ في تقييحا شاعت بين الحق وعم مسا دها ٣٦٩

النس، اهـ -

- ٣٦٨ هذا في الجواب، أما الإبتداء بالسلام عليه بل على من هو أخف حالا منه وهو العاسق المعلن فلا يحل شرعا، كما نص عليه في الدر المختار وغيره من عمر الأسفار ١٢
- ٣٦٩ رحمك الله فقد نصحت الأمة، وكشفت العمة وأبطلت سدرة الصلال المبين قبل وجودها بشان مائة سب، وأحمد الله رب العلمين ١٢، إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

## مسئلة

قال أبو حيفة وأصحابه لا يزيد الإيمان ولا ينقص - واختاره إمام الحرمين  
وكثير من الأشاعرة، وذهب أكثر الأشاعرة إلى زيادته ونقصانه، وليس الخلاف في  
أصل الزيادة والنقصان، فإن الحجة ومن معهم لا يجمعون الزيادة والنقصان،  
باعتراحات غير نفس الذات، بل بتفاوته يتفاوت المومنون، فلا أحد سوى بين  
إيمان آحاد الناس وإيمان الملائكة والأنبياء من كل الوجه، غير أن ذلك التفاوت هل  
هو بزيادة أو نقص في نفس الذات، أو بأمور رائدة عليه فمعوا الأول، وقالوا ما  
يظن من أن القطع يتفاوت قوة إنما هو راجع إلى جلالته ٣٧٠

## مسئلة

الإيمان مخلوق ذهب إليه المحاسبي،<sup>١</sup> وابن كلاب<sup>٢</sup> وعبد العزیز المكي  
وعمرهم - وعن أحمد بن حنبل وجماعة أنهم يقولون إن الإيمان غير مخلوق - ووجهه  
الأشعري بما حاصله أن إطلاق الإيمان في قول من قال إنه غير مخلوق يطبق على  
الإيمان الذي هو من صفات الباري، لأن من أسمائه الحسن المومن، وإيمانه تصديقه

٣٧٠ ضرورة أن القطع عدم احتمال النقيض، ولا تشكيك في العدم، فإن كان مع التصديق  
الإدعائي شيء ما من تموير النقيض ولو صعبا في غاية الصعف لم يكن قطعا، ولم يكن إيمانا  
أصلا قطعا، وإن لم يكن معه شيء من ذلك أصلا كان إيمانا قطعا، فمن أين يأتي التشكيك

<sup>١</sup> الحارث الإمام العارف بالله ١٢

<sup>٢</sup> عبد الله ١٢



في الأول بكلامه القديم إخباره<sup>٣٧١</sup> الأربى بوحدايته<sup>٣٧١</sup> كما دل عليه قوله تعالى  
إني أنا الله، لا إله إلا أنا<sup>٣٧٢</sup>، ولا يقال إن تصديقه تعالى محدث ولا مخلوق، تعالى  
أن يقوم به حادث،

قال ابن أبي الشريف لا يتحقق في هذه المسئلة عند التساميل محل  
لخلاف، لأن الإيمان المكلف به فعل قلبي مكتسب، فلا يتجه خلاف في  
كونه مخلوقا، والإيمان الذي دل عليه اسمه تعالى فهو من صفاته تعالى فيلا  
يتجه لأهل السنة خلاف في أنه قديم، وبسالم بعض مشايخ غفارا حتى  
تكفوا بكفر من<sup>٣٧٣</sup> قال بخلق الإيمان، وألزموا عليه خلق كلام الله، لأنه  
تعالى قال بكلامه الذي ليس بمخلوق : فاعلم أنه لا إله إلا  
هو<sup>٣٧٤</sup> وقال تعالى : محمد رسول الله (صلى الله تعالى عليه وسلم)  
فيكون المتكلم<sup>٣٧٥</sup> به قد قام به ما ليس بمخلوق<sup>٣٧٦</sup>، كما أن

\*١ بالنصب معمول تصديقه ١٢

٣٧١ ورسالة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

٣٧٢ وقوله تعالى محمد رسول الله - وقوله تعالى يس والقرآن الحكيم أنك لم المرسلين ١٢

٣٧٣ من سلم هذا الإكفار ونس لا تكفر من فاه يعلق القرآن صريحا، والعياد بالله تعالى،  
فكيف من يلزم عليه على هذا الوجه العبد الغير السيد ١٢

٣٧٤ هكذا في نسخة الطبع والذي في التزويل فاعلم أنه لا إله إلا الله ١٢

٣٧٥ أي من تكلم بماتين الكلمتين الإلهيتين ما ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

٣٧٦ أقول ما ليس بمخلوق لابد أن يكون قديما، ومحال أن يقوم قديم بحدوث، كما  
يستحيل أن يقوم حادث بقدم، كيف والقائم بشيء صفة له، والصفة لا وجود لها إلا  
وجودا ناعثيا، والوجود الناعثي محتاج إلى حاشيته، فكيف تتقدم الصفة الموصوف، فصلا

من قرء القرآن قرء كلام الله الذي ليس بمخسوق، وجهلهم ٣٧٧ مشايخ سمرقند، وهو الأظهر فإن الإيمان بالوفاق ٣٧٨ هو التصديق بالجان، وإقرار باللسان، وكل منهما فعل من أفعال العباد، وأفعال العباد محروقة لله تعالى، ياتفاق أهل السنة، ويرم ٣٧٩ أيضا كون كل ذاك من سبب الله والحمد لله بل كل متكلم في أي عرض فرض وإن لم يوفق نظم القرآن إلا في الأجزاء قد قام به ما ليس

---

عن قدمها وحسنه، فإن تثبت بمسئلة تنقل العرض، فمع بطلانها يلزم معاد الله سلب الصفة عن الله سبحانه، لرواها عنه بعد الانتقال، أو وجود شيء واحد بوجودين معاً، والكل محال،

فإن قيل بل قام بالعبد شيء آخر غير ما قام بالله تعالى، وإنما هو مضاه له في كونهما حكيتين متوافقتين فقد زال الإشكال، فإن الذي ليس بمخلوق هو القائم بالله تعالى، ولا يلزم منه أن يكون ما يوافقه أيضاً غير محرق، كما لا يخفى - والحل أن القائم بالعبد هو علمه وإذعانه، ولا شك أنهما حادثان، والذي ليس بمخلوق هو معنى الكسيتين الإيتين، وليس قائم بالعبد، عاقبة أنه معلوم به، ومرتبة المعلوم ليست مرتبة القيام ١٢

٣٧٧ أقول : التاويل أولى من التجهيل. كلامهم مناد بأجلى بدء أن مرادهم بالإيمان المؤمن به كما تقول السنة ديب، والقرآن يثبتني أي ما أؤمن به، وتعبيرهم بالقيام وقع تسامحاً لتقارب العلم والمعلوم، ولأول مرة به هي المعاني القديمة القائمة بالذات العينية المعبر عنها بالكلام العسي، ولا شك أن من قد يحلونه يلزمه الكفر، وقد أكرمهم جماعة من الصحابة والتابعين، والأئمة الأقدمين كما بيته في "سبحن السبوح" فهذا ما عوا والله تعالى أعلم ١٢

٣٧٨ أي ليس فيه باتفاق أهل السنة شيء غير هذين سواء كانا ركنيه أو أحدهما ركناً

والآخر شرطاً ١٢

٣٧٩ التاويل ما أشرت إليه أن التعبير بالقيام مسامحة، إنما اللازم قيام علم ما ليس بمخلوق،

ولا محذور فيه بل هو واجب قطعاً ١٢

محموق من معني كلامه تعالى، وبصر كلام أبي حيفة في الوصية صريح في حقيق الإيمان حيث قال بقرآن العبد مع جميع أعماله وإقراره ومعرفة مخلوق<sup>٣٨٠</sup>

### مسئلة

إذا أشكل أي التمس علي الإنسان من أهل الإيمان شيء من دقائق عم التوحيد<sup>٣٨١</sup> يجب عليه أن يعتقد في الحال<sup>٣٨٢</sup> بما هو الصواب عند الله تعالى بطريق الإجمال إلى أن يجد علما فيسأله، ولا يسعه تأخير الطلب ولا يعذر بالوقف عليه أي بتوقفه في معرفة هذه الأحوال، وعدم تفحصه بالسؤال، ويكفر<sup>٣٨٣</sup> في الحسب إن توقف علي بيان الأمر في الاستقبال لأن التوقف موجب<sup>٣٨٤</sup> للشك، وهو فيما يفترض اعتقاده كالإنكار، ولما أبطلوا قول الشعي من أصحابنا<sup>٣٨٥</sup> حيث قال : أقول<sup>١</sup> بالمتفق<sup>٢</sup> وهو أنه كلامه تعالى، ولا أقول : بمخلوق، أو قديم - هذا

<sup>٣٨٠</sup> فإن قلت : قد تقدم أن الأقرار والمعرفة كليهما خارج عن حقيقة الإيمان، وإنما هو الإدعاء، قلت : تقدم أن لا وجود له إلا بالمعرفة محدوثها يوجب حدوثه قطعاً<sup>١٢</sup>

<sup>٣٨١</sup> المراد به عدم العقائد مصدقاً بيد الحكم كذلك في جميع المعتقدات<sup>١٢</sup>

<sup>٣٨٢</sup> فيقول في نفسه : اعتقدت بما هو الحق عند الله تعالى في هذه المسئلة<sup>١٢</sup>

<sup>٣٨٣</sup> إن كانت المسئلة من ضروريات الدين<sup>١٢</sup>

<sup>٣٨٤</sup> أي مثبت للشك أثناء، وإن كان موجباً له بالفتح بشأ، ولا يعني أن يعمل في الأمر بالفتح، لأن موجب الشيء بالفتح لا يستلزم وجوده وجود الشيء لحوار تعدد الموجبات<sup>١٢</sup>

<sup>٣٨٥</sup> من أصحاب أي الحنفية مروجاً لا أصولاً، لأنه معدود في المعتزلة<sup>١٢</sup> إمام أهل السنة

رعي الله تعالى عنه

<sup>١</sup> في القرآن<sup>١٢</sup>

<sup>٢</sup> عليه بين الأئمة<sup>١٢</sup>

والمراد بدقائق علم التوحيد أشياء يكون الشك والشبهة فيها مأمية للإيمان، ومناقضا للإيمان بدات الله وصفاته، ومعرفة كيفية المومن<sup>٩٠</sup> به بأحوال<sup>٣٨٦</sup> آخرته، فلا يباي أن الإمام توقف في بعض<sup>٣٨٧</sup> الأحكام، لأنها في شرائع الإسلام، فالإحلاف في علم الأحكام رحمة<sup>٣٨٨</sup>، والاختلاف في علم التوحيد والإسلام صلاة وبدعة، والخطأ في علم الأحكام معذور، بل صاحبه فيه ماجور بخلاف الخطأ في علم الكلام، فإنه كفر<sup>٣</sup> و زور<sup>٣</sup>، وصاحبه مارور<sup>٤</sup> هذا ما أفاده الإمام الأعظم<sup>٣٨٩</sup> في المقفه الأكبر، والقاري في شرحه.

وليكن هذا آخر الكتاب، وأول علق هذا الباب، وفتح أبواب رفع الحجاب، بالرحمن على العرش استوى، ومن دى فتدلى، فكان قاب قوسين أو أدنى، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وآله وأصحابه أجمعين.

<sup>٩٠</sup> على صيغة المفعول، أي ما يومس به<sup>١٢</sup>

<sup>٣٨٦</sup> كما في شرح القاري وعل الباء بمعنى من، أي بمعرفة كيفية ما يومس به من أحوال  
الاعاد<sup>١٢</sup>

<sup>٣٨٧</sup> كوقت الختان وحيره مما بلغ سبعا و قد عدت في رد المختار<sup>١٢</sup>

<sup>٣٨٨</sup> لجواز تقليد الغير عند الضرورة بشرطه المعروف بهذا اليسر عند العسر إنما جاء من  
اختلاف علماء الأمة<sup>١٢</sup>

<sup>٣</sup> تارة<sup>١٢</sup>

<sup>٣</sup> أخرى<sup>١٢</sup>

<sup>٤</sup> مطلقا<sup>١٢</sup>

<sup>٣٨٩</sup> سيدنا أبو حبيبة رضي الله تعالى عنه، وعما به، آمين<sup>١٢</sup>

## أنوار المنان في توحيد القرآن

(١٣٣٠هـ -)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الأحد في ذاته الواحد في صفاته. لتعالى بقدمه عن الحسود  
وصناته. تعالى أن يتطرق الحدوث إلى مسمى لكلامه أو مصداق لآياته. أو يكون  
لكلامه تحدد بتحدّد تجلياته. أو تعدّد بتعدّد كسواته. هو الذي أرلّ كلامه القديم  
على سدّ برّياته وحاتم رسله وأوّل محوقاته، عليه وعلى اله وصحبه ودريّاته.  
أفضل صواته. وأكمل تسليحاته. وأركي تجلياته. وأسمى بركاته. فتجنى القرآن في  
الأدهان، والأدال، والورق والسمان، والرماد والمكان، وما انفصل عن الرحمن،  
ولا انفصل بالأكون، في شيء من حصراته، حدثت القلوب والأسماع واللسن  
والعراخ، وتحوّلت الأحوال وتبدّلت الأوضاع، والقرآن كما كان على قدمه  
وثباته.

اعلم أن العجماء الكرام جمعوا لوجود الشيء أربع مراتب : وجود في  
الأعيان، كما لريد الموجود في الخارج، ووجود في الأذهان، وهو حصول صورة  
زيد التي هي مرآة ملاحظته في الدهس، ووجود في العبارة، كأن تقول بلسانك  
”ريد“ فإن الاسم عين التسمي - وفي جسد أحمد، وسنن ابن ماجة، وصحاح  
الحاكم وابن حبان<sup>١</sup> عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى

وقع في الفصل الثالث من اشكوة عروة للبخاري، وأقره عليه القاري، وعمره  
الإمام الشعراوي في أو آخر البحث الثالث والعشرين من اليواقيت والجواهر لمسلم، ولم  
أره له، والله تعالى أعلم - اهـ - منه.

عنه وسلم عن ربه عز وجل : أنا مع عبي إذا ذكرني  
وتحركت بي شمتاه. ووجود في الكتابة، كما إذا كتب  
”ريد“ قال تعالى : يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ. يعني لبي صلي  
الله تعالى عليه وسلم.

وظاهر أن هذين الحويين الأخيرين بل الثاني أيضا ليست في عامة الأعيان  
وجودا بشيء بعينه، فإن الحق حصول الأشياء بأشباحها لا بأعيانها. أقول :  
وهذا هو عدي حقيقة إنكار أئمتنا المتكلمين الوجود الذهني، أي إن الشيء ليس  
في ذهن بل شبحه، وحمه الإمام الراري على إنكار كونه علما.

أقول : وهو أيضا حق، فإن العلم عدا - كما نص عليه إمام السنة علم  
أهدي أبو منصور الماتريدي قدس سره - هي الحالة الإيجالية دون الصورة  
إحاطة، وعينه المحققون من المتفكرين، والسيد الراهب، وبحر العلوم من المتأخرين،  
وإن كان جمهور جهه المشائين على القول بالصورة مشائين.

فهنا مرد أصحابنا، ثم ذهب به المتأخرون إلى ما ذهبوا، وإلا فإنكار قيام  
معان بالأدهان، مما لا يعقل عن عاقل فصلا عن أولئك أساطين العلم والعرفان.  
بكن عقيدة أئمتنا السيف الحق لصادقة أن هذه الأنحاء لأربعة كتبها  
مواطن وجود القرآن العظيم حقيقة وحقا، ومحاي شهود لمرقا الكرم تحقيقا و  
صدق. فالقرآن الذي هو صفة قداسة الحضرة العرة عز جلاله، وقائم أزلا وأبدا،  
بدته الكريمة، مستحيل الإنمكاك عنه، ولا هو ولا غيره، ولا خالق ولا محقق، هو  
بعينه المنقرو بداسا، المسموع بأداسا، المكتوب في سطور، المحفوظ في صدورنا،  
والحمد لله رب العالمين. لا أنه شيء آخر غير القرآن، دلا على القرآن، كلا. بل  
كتبها نعياته، وهو المتجلي فيها حقيقة، من دون أن يفصل عن الذات الإلهية، أو

يتمثل بشيء من الحوادث، أو يكون له حلول فيه، أو يصيب ديل قدمه شية من  
حدوث تلك الكسوات، أو ينطرق إليه تعدد بتعدد الحلوات، كما قلت :

أَتَجِدُّ الْمَلَأْسَ مَغِيرٌ لِّلَأْسِ

وقلت : شمس وراء مدارك الوصايط فعليك بالإيمان لا الإيعاط ٢

وهذا سيدنا جبريل، عليه الصلاة بالتحجيل، رآه عدو الله أبو جهل، في صورة  
فحل، وقد صال عليه، وله باب وهامة لم ير مثلها حتى مكص عدو الله على عقيه،  
فهل يسرع لأحد أن يرعم أنه لم يكن جبريل، وإنما كان شيء آخر يسدل على  
جبريل؟ حاش الله بل كان جبريل يقينا و في نص الحديث عنه صلى الله تعالى  
عليه وسلم : قال ذلك جبريل لو دأمي لأخذه. رواه ابن اسحاق، وأبو يعين،  
والبيهقي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما - وإن كما نعم أيضا باليقين أن  
صورة جبريل الخيلة ليست الصورة الجملية، بل له ست مائة جناح قد سد  
الأفق.

و رأى الصحابة رضي الله تعالى عنهم في مسيرهم إلى بني قريظة دحية بن  
خليفة متوجها إليهم على بعلة بيضاء، فأخبروا به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
فقال كما في الحديث : ذاك جبريل بعث إلى بني قريظة يرلزلهم حصونهم،  
ويقدف الرعب في قلوبهم - وحديث أعرابي أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
يسأله عن الإيمان والإسلام والإحسان والساعة وأشراتها، لم يعرفه أحد، ولا يرى  
عنه أثر سفر، شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، وقوله صلى الله تعالى عليه

الإيعاط : العلو في الجهل، وفي الأمر القبيح، والقول على غير وجه،

وتجاوز المقدار، كما في ق - اه - منه

وسم . به جبريل أتاكم بعتمكم ديكم معروف مشهور، وقد ثبت غير مرة  
 بآيانه إليه صلى الله تعالى عليه وسلم في صورة دحية الكلبي رضي الله تعالى عنه  
 وعنى جبريل الصلاة والسلام -- فلساني بسند صحيح عن ابن عمر رضي الله  
 تعالى عنهما . كان جبريل يأتي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في صورة دحية  
 الكلبي -- ورواه الطبراني عن أس رضي الله تعالى عنه مرفوعاً أنه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم قل : كان جبريل يأتي عني صورة دحية الكلبي -- وفي الباب عن  
 أمهات المؤمنين عائشة وأُم سعة رضي الله تعالى عنهما.

ولا يسوع لمسلم أن يشك في كونه جبريل، مع القطع بأن جبريل ليس  
 أعرب، ولا كلبياً. فما هو إلا أنها تحسات جبريل بتلك الصور المختلفة، لم يتعدّد  
 بتعدّها جبريل. ٣

ولا يمكن أن يقال إن هذه كانت أشياء أحر غير جبريل تدل عليه. وفي

ذلك أقول

شعر أجبريل من السدرة	• وآخر جاء من قرية
وثالثهم عبداً جملًا	ورابعهم عبداً دحية
فمنهم من له ذئب	ومنهم من له إغربة
وهذا باطل قطعاً	فلا يرضاه ذو نهيمة
ومع ذاك وحدة الكل	يقين ما به سرية
هو العادي على العاوي	هو الموحى بلا مزية

فهذا ما أعاده البرهان، و وراءه طور لأهل العرفان، فأهل الحقائق

٣ . عرف وسقطت ها قطعه ورق، فذهب نحو سطر من الأصل ١٢ محمد أحمد



أدري هذه الدفاتق، وعيب التسليم وإلادعاب.

قال الله عز وجل : وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ.

وقال تعالى : لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُحْضِلَ فِيهِ. إِنَّ عَلَيْكَ جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ. فإِذَا

قُرْآنَهُ فَأَنْصِتْ لِقُرْآنِهِ

وقال تعالى : فَاقْرَأْ. مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ.

وقال تعالى : فَاجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ

وقال تعالى : وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ

وقال تعالى : بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ.

وقال تعالى : وَإِنَّ لَآيَاتٍ لِرَبِّ الدَّانِيَةِ.

وقال تعالى : فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ مَرْفُوعَةٍ مُنَظَّهَةٍ

وقال تعالى : بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مُحْفُوظٍ.

وقال تعالى : إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ. لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ.

وقال تعالى : نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ لِيُنذِرَ

عَرَبِيٍّ مُبِينٍ. -- إلى غير ذلك من الآيات.

فاضطروا إياه جعل مقروء، وإياه جعل مسموعاً، وإياه جعل محفوظاً، وإياه

جعل مكتوباً. وفيه قال إنه القرآن، وإنه كلام الرحمن.

قال سيدنا الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه في "المفقه الأكبر" :

القرآن في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى

اللسان صلى الله تعالى عليه وسلم منزل، ولغظاً بالقرآن مخلوق، وكتابتاً له، وقراءتها

له مخلوق، والقرآن غير مخلوق - اهـ -

وقال رضي الله تعالى عنه في وصاياه . نقرأ بأن القرآن كلام الله تعالى، و  
 وحيه، و تزيده، وصفته، لا هو ولا غيره، بل هو صفته على التحقيق، مكتوب في  
 المصاحف، مقروء بالأسس، محفوظ في الصدور، غير حال فيها (إلى قوله رضي الله  
 تعالى عنه) والله تعالى معبود، و لا يران عما كان، وكلامه مقروء، ومكتوب،  
 ومحفوظ من غير مزايبة عنه - اهـ -

وقال العارف بالله سيدي العلامة عبد العلي البابلي الحلي قدس سره  
 الهندسي في المطالب النورية : لا تظن أن كلام الله تعالى اثنان : هذا اللفظ المقروء و  
 الصفة القديمة، كما رعم ذلك بعض من علت عليه اصطلاحات التلاسة  
 واعتزلة، فتكلم في كلام الله تعالى مما أدى إليه عقده، وخالف إجماع السلف  
 الصالحين رضي الله تعالى عنهم عني أن كلام الله تعالى واحد، لا تعدد له بحال،  
 وهو عدى وهو عده تعالى . وليس الذي عدى غير الذي عده، ولا الذي عده  
 غير الذي عدى، بل هو صفة واحدة قديمة موجودة عده تعالى بغير آلة لوجودها،  
 وموجودة أبدا عدى بعينها لكن بسبب آلة هي بطقا وكتابتا وحفظا، فمبنى  
 بطق هذه الحروف القرآنة وكتابتها وحفظها كانت تلك الصفة القديمة القائمة  
 بدات الله تعالى، التي هي عده تعالى هي عدى أيضا بعينها، من غير أن تتغير من  
 أى عده تعالى ، ولا انفصلت عنه تعالى، ولا انفصلت بها، وإنما هي على ما عليه  
 قبل بطقا وكتابتا وحفظا - إلى آخر ما أطن وأطاب عليه رحمه الملك  
 الوهاب.

وقد قدس سره في النوع الأول من الفصل الأول من الباب الأول من  
 احديثة البدية : إذا علمت هذا ظهر لك فساد قول من قل : إن كلام الله تعالى  
 مقول بالإشتراك الوصفي على معيين الصفة القديمة، والمؤلف من الحروف

والكلمات الحادثة. فإنه قول يؤل إلى اعتقاد الشرك في صفات الله تعالى، وإشارة  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هنا في هذا الحديث (أي حديث أن هذا القرآن  
 طرفة بيد الله تعالى، وطرفه بأيديكم رواه ابن أبي شيبة، والطبراني في الكبير عن  
 أبي شريح رضي الله تعالى عنه) إلى القرآن تفيد أنه واحد لا تعدد له أضلا، وهو  
 الصفة القديمة، وهو المكتوب في المصاحف، المقروء بالألسنة، المحفوظ في القلوب،  
 من غير حلول في شيء من ذلك، ومن لم يفهم هذا على حسب ما ذكرنا  
 لصعوبته عليه يجب عليه الإيمان به بالغيب، كما يؤمن بالله تعالى وبباقى صفاته  
 سبحانه وتعالى، ولا يجوز لأحد أن يقول بحدوث ما في المصاحف والقلوب  
 والألسنة. -- إلى آخر ما أفاد وأجاد. عليه رحمة الملك الجواد.

وقال الإمام الأجل العارف بالله تعالى سيدي عبد الوهاب الشعراني  
 الشافعي قدس سره الرباني في كتابه ميراث الشريعة الكبرى: قد جعله (أي  
 المكتوب في المصاحف) أهل السنة والجماعة حقيقة كلام الله تعالى، وإن كان المطلق  
 به واقعا ما، فافهم. وأكثر من ذلك لا يقال، ولا يسطر في كتاب الله -

وقال في المبحث السادس عشر من البواقيت والجواهر في عقائد الأكابر  
 مثال ظهور الوحي بالألفاظ مثال ظهور جبريل عليه الصلاة والسلام في صورة  
 دحية، فإن جبريل لم يكن حين طهر فيها بشرا محصا ولا ملكا محصا، ولا كان  
 بشرا وملكاً معا في حالة واحدة، فكما تبدلت صورته في أعين الناظرين ولم تبدل  
 حقيقته التي هو عليها، فكذلك الكلام الأزلي والأمر الأحدي يتمثل بسان العسوي  
 تارة، والعبري تارة، والسرياني أخرى، وهو في ذاته أمر واحد أزلي

وقال سيدي محي الدين رضي الله تعالى عنه في باب الأسرار من فتوحاته:  
 لو حل بالحادث القديم لصح قول أهل التحجيم القديم لا يخل ولا يكون محلا،

ذكر انقراء ثمان، وانه يجب الإيمان، به كلام الرحمن، مع قطع حروفه في لسانه،  
ونظم حروفه فيما رقم بالبرع والبدن، فحدثت الألواح والأقلام، وما حدث  
الكلام، وحكمت على العقول الأوهام. اهـ -

وفي شرح الفقه الأكبر مسبوب إلى إمام السنة عدم اهتدي أي مصور  
استريدي رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم به الكلام لا يوصف بالمرأيلة، بظهور  
مكتوب في المصاحف، وليس بقول إن الكلام حال في

المصاحف، حتى يكون هو لا بالمرأيلة، يدل عليه أنه لو لم يكن المكتوب

كلام الله تعالى لكان الكلام معدوم فيما بين العباد، فيؤدي إلى تعويت

خطاب الله تعالى - اهـ -

وفي الإبانة عن أصول الديانة، المسبوبة بسختها إلى إمام السنة في الحس  
الأشعري رحمه الله تعالى، والله تعالى أعلم بها، إن قال قائل حدثونا أنقولون إن  
كلام الله تعالى في النوح المحفوظ؟ قبل له بحدث بقول لأن الله عز وجل قال : بَلْ  
هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي نُوحٍ مَّحْفُوظٍ. وانقرآن في النوح المحفوظ، وهو في صدور الذين  
وتوا العدم. قال الله عز وجل بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورٍ لَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ.  
وهو متبر بالآلة، قال الله تعالى : لَا تُحَرِّكْ بِهِ بَاسَاتٍ. وانقرآن مكتوب في  
مصاحفنا في الحقيقة، محفوظ في صدورنا في الحقيقة، متلو باللسان في الحقيقة،  
مسموع لنا في الحقيقة، كما قال عز وجل . فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ وَإِنَّمَا قُلْ  
قَوْمٌ "لَفِطْرًا بِالْقُرْآنِ" يشبوا أنه مخوق، ويربوا بدعتهم وقولهم بحقه، فدلسوا  
كفرهم على من لم يقف على معاهم، فلما وقفا على معاهم نكرنا قولهم، ولا

وقال الإمام السبكي كما نزل عنه في المطالب الوفيّة : القرآن كلام الله تعالى وصفته، والله تعالى جميع صفاته واحد قديم، غير محدث ولا مخلوق، بلا حرف، ولا صوت، ولا مقاطع، ولا مادي، لا هو ولا غيره، وهو مقروء بالألسن، محفوظ في القلوب، مكتوب في المصاحف، وليس بموضوع في المصاحف.

الح

وقال شارح عقدة الطحاوي، كما أثر عنه في معج. اليروص الأهر: من قال إن مكتوب في المصاحف عبارة عن كلام الله تعالى، أو حكاية كلام الله تعالى، وليس فيها كلام الله تعالى فقد حانق الكتاب والسنة، وسلف الأمة. اهـ -

وقال في كثر الفوائد شرح بحر العقائد \* لا يلزم من الظهور في صورة أن يكون ذا صورة، ألا ترى أن كلامه السبكي ظهر في الكتابة، ولمط، والمحيطة، مع كونه ليس له من صور ظهره شيء. اهـ -

وقال في جمع الجوامع \* القرآن هو كلامه تعالى، القائم بهداته تعالى، غير مخلوق، وهو مع ذلك أيضا على الحقيقة لا المجاز مكتوب في مصاحف، محفوظ في صدورنا، مقروء باللسان. اهـ -

وتدارك الله بعمته عديده الفاصي عضد الدين صاحب المواقف، والعلامه السيد الشريف شارحها. فالأول صف في المذهب الحق مقانة مستقنة تبع فيها إجماع السلف، والثاني أبده وقوي عضده في شرح المواقف، مع متابعتها في المواقف وشرحها لأولئك الأحداث

قال السيد قدس سره \* وأعم أن للمصنف مقالة مفردة في تحقيق كلام الله تعالى على وفق ما أشار إليه في حطة الكتاب ومحصلها أن لمط المعنى بطريق تلمذة

عنى مدلول اللفظ، وأخرى على الأمر القائم بالغير، فالشيخ الأشعري لما قال الكلام هو المعنى النفسي فهم الأصحاب منه أن مراده مدلول اللفظ وحده، وهو القديم عنده، أما العبارات وإنما تسمى كلاماً مجازاً، لدلالاتها على ما هو كلام حقيقي، حتى صرحوا بأن الألفاظ حادثة على مدلولها أيضاً، لكنها ليست كلاماً حقيقياً. وهذا الذي فهموه من كلام الشيخ له لوازم كثيرة فاسدة، كعدم إكمال من أنكر كلامية ما بين دفتي المصحف، مع أنه علم من الدين ضرورة كونه كلام الله تعالى حقيقياً، وكعدم لمعارضه والتحدثي بكلام الله الحقيقي، وكعدم كونه منقرواً، والمحموط كلامه حقيقة إلى غير ذلك مما لا يخفى على المتعطن في الأحكام الدينية، فوجب حمل كلام الشيخ على أنه أراد به المعنى الثاني، فيكون الكلام النفسي عنده أمراً شاملاً لللفظ والمعنى جميعاً، قائماً بدات الله تعالى، وهو مكتوب في المصاحف، مقروء بالألسن، محفوظ في الصدور، وهو غير الكتابة والقراءة والحفظ الحادثة، وما يقال من أن الحروف والألفاظ مترتبة متعاقبة فجوابه أن ذلك والترتيب إنما هو في اللفظ، بسبب عدم مساعدة الآلة، فتتلفظ حادث، والأدلة الندية على حدوث ثبوت حملها على حدوثه، دون حدوث المنعوط، حمل بين الأدلة، وهذا الذي ذكرناه وإن كان محالاً لما عيه متأخرو أصحاب إلا أنه بعد التأمل تعرف حقيقته - ثم كلامه. وهذا يحمل لكلام الشيخ مما احتاره الشيخ محمد الشهرستاني في كتابه المسمى بهاية الأقدام، ولا شبهة في أنه أقرب إلى الأحكام الظاهرية المنسوبة إلى قواعد اللغة. اهـ -

وقال رحمه الله تعالى في خطبة المواقف : وأبرل معه صلى الله تعالى عليه وسلم كتباً عربياً ميبساً، فأكمل لعباده دينهم وأتم عبه نعمته ورصي لهم الإسلام

دينا، كتبنا كرىما، وقرآن قديما، دا عايات و مواقف، محفوظا في القلوب مقروء،  
بالألسن مكتوبا في المصاحف. الخ

قال السيد قدس سره : وصف القرآن بانقدم، ثم صرح بما يدل على أنه  
هذه العبارات المنطوقة كما هو مذهب السلف، حيث قالوا : إن الحفظ والقراءة  
والكتابة حادثة، لكن معلفها أعني المخطوط والمقروء والمكتوب قدم، وما يتوهم من  
أن ترتب الكلمات والحروف، وعروض الانتهاء والوقوف مما يدل على الحدوث  
باطل. لأن ذلك لقصور في الآلات والقراءة. وأما ما اشتهر عن الشيخ أبي الحسن  
الأشعري رحمه الله تعالى من أن القدم معي قائم بداته تعالى قد عبر عنه بهذه  
العبارات الحادثة فقد قيل إنه عطف من الساقط، مشوه اشتراك لفظ المعنى بين ما  
يقابل اللفظ وبين ما يقوم بعمده، وسيزداد ذلك وضوحا فيما بعد إن شاء الله  
تعالى. اهـ -

قال الحسن حلي : إن الشارح سيحقق ما عيه المصنف في أثناء بحث  
الكلام حسب ما أشعر به كلامه بها أنه يوافق السلف، وعليه نص في شرح  
المختصر. اهـ -

وقال في أول المقصد السابع في أنه تعالى متكلم : الثابت بالشرع كونه  
صفة له تعالى قائما به على ما هو رأي السلف في الكلام اللفظي. الخ.  
وارتضاء أيضا بحر العلوم أبو العباس عبد العلي في فوائدها الرحمة  
قد قال بعد إيراد الإشكال على تعدد التفسيرات بأن إطلاق الكلام على  
النفس محار، وعلى اللفظي حقيقة. أو بالعكس أو حقيقة فيرحا. علي.  
الأول يلزم أن يكون ما هو كلام الله تعالى حقيقة مخلوقا حادثا، وما هو  
غير مخلوق ليس كلام الله تعالى حقيقة لما قالوا : إن اللفظي حادث،

والنفسى قدم - و على سبى أن لا يكون هذا لقراءة كلام الله حقيقة،  
 هذا وإن ابرم بكر لا يختاروا عليه مسلم - وعلى الثالث يبرم أن لا يؤخذ  
 من قال إن القرآن غير منزل من الله تعالى، لأنه صادق إن أراد النفسى،  
 والإرتداد لا يثبت بالشبهة مع أنه تواتر على الصحابة والتابعين المؤاحدة  
 بهذا القول، وحكمهم بالنقل فإدب على الصريح الذى يترص أن يعتقد  
 ما نقل عن صاحب الموقف أن هذا لقراءة كلام الله تعالى حقيقة، وهو  
 صفة بسيطة قائمة بداته تعالى، وله تعلقات بالإخبارات والإشاعات،  
 ونحوها يكون إنشاء وحبر، و هي صفة قديمة غير مخلوقة كما في سائر  
 الصفات، وهو منزل على لرسول صلى الله تعالى عليه وسلم، وإذا صدر  
 على اللسان بالحركة صار ذات أجراء لعدم مساعدة اللسان بالنكتم  
 بالكلام البسيطة والظاهر يختلف باختلاف المطاهر، ولا استعداد فيه،  
 والكلام الإلهي صفة واحدة قائمة بداته تعالى، تختلف تبعاته بأعمال، وهي  
 في حد ذاتها قديمة، فإذا برز على لسان جبريل كساها تبعات لها صارت  
 مرتبة، فإذا قرأ جبريل غير قارة فسمعته الرسول فاختطت في صدره كما  
 سمع مرتبة لكن على صفة القرار، والحقيقة واحدة وظهوراتها مختلفة، فطورا  
 تظهر بكسوة، وأخرى بأخرى، وظهور شئى واحد بتبعيات شتى غير  
 منكر، هذا هو الذى رآه الإمام المهتم أعظم الأئمة حيث قال في النسخة  
 الأكبر (ومن ما قدما ثم قال) أراد بالمفط التلظ وهو معصا مخلوق ألبسة،  
 أو أراد به كسوة التعيين الذى اكتسبه القرآن على اللسان، وهو أيضا  
 مخلوق لا شك فيه. واللام في قوله "القرآن غير مخلوق" لعهد، أي القرآن  
 الذى صفته أنه مكتوب ومحفوظ ومنزل و مقروء غير مخلوق في حد نفسه،



وإن كان تعيّناته التي في الكتابة والقراءة والخط والسرور محبوقه وقال ذلك الإمام أيضا فيه بعد تلك العبارة الشريفة : وسمع موسى كلامه، قال الله تعالى : وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْوِيْمًا. وقد كان الله تعالى متكلمًا ولم يكن كلم موسى، فما كلم موسى كلمه بكلامه الذي هو له صفة في الأزل - وهذا الكلام من رصي الله تعالى عنه سطر في أن الكلام انفسه والمنزل واحد، وقال أيضا : وَتَكَلَّمَ لَا ككَلَامِنَا، وَخَسَّ تَكَلَّمَ بِالْأَلَاتِ وَالْحُرُوفِ، وَاللَّهُ تَعَالَى تَكَلَّمَ بِلا آلة ولا حرف، والحروف محبوقه وكلام الله تعالى غير محبوق -- وهذا لأن الحروف إنما هي حروف نحاء التعيّنات التي اكتسبها الكلام عند التنعظ، ولا شك أنها محبوقه (ثم ذكر كلامه رصي الله تعالى عنه في وصاياه ثم قال) ومثلها من غيره من الأئمة أيضا، وما قال محققو الحنابلة ونحوه عن خير ائمة الإمام أحمد بن حنبل رصي الله تعالى عنه أن القرآن الذي هو غير محبوق هو هذه الألفاظ المقرّوة مرادهم ما ذكرنا، والدين جاءوا منهم من بعدهم لم يتعمقوا في تحصيل معناه ظنوا أن هذه الحروف بهذا الترتيب قد رتبة، حتى توجب الطبع إليهم - وفي تمهيد الشيخ عبد الشكور<sup>٤</sup> السامي أيضا ما يمي به هذا ما أعطيك إجمالاً، لما لا يرخص التقصير عن إبانة الحق في مثل هذا المطلب العظيم، فإنه قد احتار ذلك الإمام ائمة أحمد بن حنبل بدل نفسه فيه، وقال ذلك العارف بالله الإمام ائمة داود الظاهري : لقد قام أحمد مقام الأبياء عليهم الصلاة والسلام. اهـ - مختصراً.

٤ كذا في نسخة الطبع وصوابه أبو شكور - ١٢ - منه.

أقول : وفيما نعه عن صاحب المواقف نوع مخالفة لما نقله السيد عن مقالته، كما سثير إليه إن شاء الله تعالى، ولا يصبر، فإن مرادنا وهو وحدة كلام الله تعالى وبطلان تقسيمه إلى نفسي قدم ولفظي حادث، حاصل عنى الوجهين.

وما ذكر من الشقوق أن الكلام حقيقة في العظمي، أو النفسي، أو فيهما فأقول . لها رابع، وهو أنه مشترك فيهما اشتراكا معويا، فحقيقة في معنى يعمهما، واختاره ابن الهمام في المسيرة، قائلا : إنه الأرجح. وأقره عليه تلميذه العلامة ابن قطوبغا وأبي شريف، ويرد عليه ما ورد عليها، لأن إطلاق العام على الخاص غير بعيد ولا مستكر، بل هو حقيقة ما لم يرد به الخاص من حيث الخصوص، كما بين في شرح التلخيص - والشق الأول لم أعلم من ذهب إليه ما - والثاني استظهره القاري في مسح الروص بعد ما جعل الثالث تحقيقا، تبعاً لتفتازلي - ونسبه هو في الردة شرح الردة لقدماء المشايخ. قال : ولما عرفوه بأنه صفة تجلّت في مظهر الحروف، فاعتبار المظهر حادث، و باعتبار الصفة قدم. اهـ

أقول هذا كلام من وراء حجاب، فإن الأمر إذا كان بالتجلي في المصاحف وهو مذهب الأئمة القدماء قطعاً، فالتجلي لا تعدد له أصلاً، فلا يجوز ولا اشتراك - وكثير منهم تردّ دوا في الشقيين الآخرين، كالإمام عبد العزيز البخاري في كشف الأسرار، وفي غاية التحقيق، والتفتازلي في شرح المقاصد، وجزم بالثالث الإمام صدر الشريعة في التوضيح، ونسبه التفتازلي في شرح العقائد، وحكم أنه التحقيق، ونسبه القاري في المسح، والسوسي في شرح منه أم اليراهين. وزعم في الردة أن هذا هو المشهور

وذهب المنصور - بن علي التتازلي ثم القاري التخصي عما أورد على الثاني من صحة نفي كلام الله تعالى عن النظم المثل والإجماع على خلافه. أي فإذا صار حقيقة فيها لم يصح النفي عن شيء منهما.

أقول : بل صبح الآن النفي عن كل منهما، كما يصح الإثبات لكل، فإنه بهذا المعنى متفق عن ذلك، وبذلك عن هذا، والساء على عموم المشترك مطلقا كما عن الإمام الشافعي، أو في خصوص النفي كما عن بعض الحنفية، واختاره في التحرير لا يجمع صحته على المذهب المنصور، علا أن الأشبه أن التعميم يحوز فلا يجمع الحقيقة، ولو سلم فلا يوجب تضييقا فصلا عن تصيل، وهو أيضا خلاف الإجماع.

وبالجملة فلا يحيد إلا القول بالتوحيد، أي أن كلام الله تعالى واحد حقيقي لا تعدد فيه أصلا، فهو هو في جميع الأحوال ..... " أو التحور، أو الاشتراك، فإن الكل فرع التعدد، مد.

وقال - أعني العبد رحمه الله تعالى - في من عقائده : القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق. وهو المكتوب في المصاحف، المقروء باللسن، المحفوظ في الصدور. والمكتوب غير الكتابة، والمقروء غير القراءة، والمحفوظ غير الحفظ. أي فالكتابة والقراءة والحفظ حسواث قطعاً، لأغلب أفعالي، وأفعال العباد كلها حادثات مخلوقة لله تعالى، لا كما يسب إلى جهلة الخابلة بما يعاند البداهة والديسن معاً. وكذا سمعنا إياه حاد

٥ في الأصل انقطع الورق ها وسقطت كلمات ١٢ محمد أحمد

ضرورة، والمكتوب المنزوع، المحفوظ المسموع هو القرآن، المقيد بالمائة بداته  
عالي

وتنشد صرح الإمام الأجل معنى أحسن والإسناد جهم الدين عمر  
السمي قدس سره في متن عقائده فقال: والقرآن كلام الله تعالى غير  
محموق، وهو مكتوب في مصاحفها، محفوظ في قلوبها، مقروء بأنسها  
مسموع بأذانها غير حال فيها. اهـ.

والعلامة التناراني في شرحه حوله إلى ما ارتكبر في دمه بتاويلات  
عبدية، ونفى كلام المحقق العبد فاسجوده ثم حاد عنه معترفا بأنه لا يلعبه  
عقده يد يقول: ذهب بعض المحققين إلى أن المعنى في قول مشايخنا "كلام  
الله تعالى معنى قديم" ليس في مقابلة اللفظ، بل ما لا يقوم بداته ككائن  
الصناعات، ومرادهم أن القرآن سم اللفظ ومعنى وهو قديم، لا كما  
رغبت الحجة من قدم الظلم المؤلف المرتب الأجراء، فإنه بديهي  
الاستحالة، بل اللفظ قائم بنفس كالتقائم بنفس الحافظ من غير تقدم  
العص على البعض، والترتيب إنما يحصل في القراءة لعدم مساعدة الآلة.  
هذا حاصل كلامه، وهو جيد من يتفعل لفظ قائم باللفظ، غير مؤلف  
من الحروف المستوكة أو المخفية بشروط وجود بعضها بعدم البعض، ونحو  
لا يغفل من قديم الكلام بنفس الحافظ إلا كونه صور الحروف مخروسة  
مرتسمة في حياته. بحيث إذا التفت إليها كانت كلاماً مؤلفاً ممن اللفظ  
منحبة، وإذا تلفظ كانت كلاماً مسموعاً، اهـ ببعض تنخيص.

أقول: هذا إنما يشأ عن قوله بتقديم الحروف وقيامها مرتبة معاً لا  
على سبيل التعاقب للمقتضي لتنصيص بالذات العينية، وهو أحد قولين ولا

استحانة فيه على هذا الوجه، وبه يدفع إيراد الخيالي بعدم الفرق بين "لمع  
و منع". وقد نقل الشهرستاني إجماع السلف عليه.

قال العلامة قاسم في تعقيقاته على المسامرة نقلاً عن ابن تيمية . إن  
حروف القرآن التي هي لفظه قبل أن ينزل بها جبريل عليه الصلاة والسلام  
من قال إنها مخلوقة فقد خالف إجماع السلف، فإنه لم يكن في زمانهم من  
يقول هذا إلا الذين قالوا القرآن محسوق. فإن أولئك إنما عنوا بالخلق  
الألفاظ، فأما ما سوى ذلك (يريد الكلام المسمي) فهم لا يقرون بشئونه،  
لا مخلوقاً ولا غير مخلوق. وقد اعترف غير واحد ممن فحول أهل الكلام  
بهذا، منهم عبد الكريم<sup>٦</sup> الشهرستاني مع خبرته بالملل والمحل، فإنه ذكر  
أن السلف مطلقاً ذهبوا إلى أن حروف القرآن غير مخلوقة، وقال ظهري  
القول بخدوث الحروف محدث، وقد ذكر مذهب السلف في كتابه المسمى  
بـهـاية الأقدام. اهـ —

أقول . إن كان هذا مقولاً عنهم بصاً فذاك. ولا يخالـه كذاك.  
فإنهم كانوا برءاء عن التعقق، وأبعد شيء عن الخوض في كنه الصفات  
الإلهية. وقد جاء في الحديث عن نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم :  
تفكروا في الخلق، ولا تفكروا في الخالق.

رواه أبو الشيخ في العظمة، وأبو نعيم في الحلية عن ابن عباس  
رضي الله تعالى عنهما. وزاد أبو الشيخ :  
فإنكم لا تقدرون قـبـره.

<sup>٦</sup> كذا في نسخة الطبع، وصوابه محمد بن عبد الكريم - اهـ - منه.

وهو له ونظيري في الأوسط، وابن عدي في الكامل، واليهقي في  
 الشعب عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما بلفظ :  
 تمكروا في آلاء الله ولا تتفكسروا في الله.  
 وله عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه بلفظ :  
 تمكروا في حق الله، ولا تتمكروا في الله، فتهلكوا.

وإن أخذ عن إنكارهم على القائلين بالخلق بل إنكارهم إياهم وأولئك ما  
 عوا إلا الباطل إذ لم يعرفوا سواها كما قال ابن تيمية هلايتهم، بل باطل مقبوض  
 بالأصوات. فما تعرف العامة من الحروف إلا إياها، وهي كما تقدم تشكلات  
 وكيفيات قائمة بالهواء. فلا يسوع لمسلم أن يشك في حدوثها، بل هي أحدث  
 ماء، إذ تحدث بمعبأ، فيجر إلى مذهب جهلة المتأخرين من الحابلة. وإلا فمضى  
 صرح القائلون بالخلق أن كلامهم في حروف متعالية عن التعاقب والترتب بريئة  
 عن الأصوات والتشكلات؟ بل متى ذهب وهمهم إليها؟

وكان ابن تيمية أراد به نصر أولئك الجهلة من الحابلة، إذ هو أيضا منهم.  
 وليس فيه ما يفتر عليه وأنعيهم، وإنما أنكروا وأكفروا لأن القرآن العظيم شيء  
 واحد لا تعدد فيه أصلا. وهو المتجني في هذه الكسوات، فمن حكم عليه بشيء  
 في هذا التعيين فقد حكم به على ذاته، إذ هو هو لا غيره، كمن يحكم أن الذي  
 صار عني أبي جهن كان ولد ناقة خلق من صراب فحل فقد حكم بهذه الشيعة  
 عني رسول الله الروح الأمين، إذ هو الصائل لا غير، فإن لم يكن محل عمل الشبهة  
 والاشتباه لأكثر ما به. كذا هذا. ولا يلزم منه قدم تلك الكسوات، والتعبيات،  
 والكيفيات، والتشكلات. ألا ترى أن الصورة الجسمية حدثت بعد وجود جبريل  
 بألوف مؤلفة من المسين، ولم يلزم بحدوثها الآن حدوث جبريل هذا الحين. وقد

قدمنا عن إمام الأئمة سراج الأمة الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه التصريحات  
الخلية بحدوث الحروف. وقال أيضا رضي الله تعالى عنه في وصاياه : الحروف  
والكاعد والكتابة كلها مخوقة، لأنها أفعال العباد، وكلام الله سبحانه وتعالى غير  
مخوق. الخ .

والحق أن الحروف بمعنى الأصوات المتقطعة حادثة قطعاً. أما أن في الكلام  
الأرلي حروفاً لا من جنس الحروف والأصوات، وهي لا تعاقب فيها، ولا ترتب،  
ولا تقصي، ولا انصرام فذلك شيء لا عدم لنا به، ويستحجر برهاناً أن نقول على  
الله ما لا نعلم، وهذا هو الخوص في كنه الصفات الكريمة. وما لنا وله، وقد هيأ  
عنه، فاستغل الذي في فواتح الرحموت عن العلامة العصد أسد وأجود مما يقه عنه  
السيد.

وإنما قصدنا بها ثلاثة أشياء : الأول. أن الله تعالى كلاماً قدمنا قائماً  
بدانته، لا هو ولا غيره، - متكلم به أزلاً وأبداً كما هو في علمه. فإن سئلاً عن  
كيف. قلنا لا ندري ولا نزيد، وعبر هذا لا يريد. وهذا ما خالفنا فيه إلا القوم  
الصالون كاستعزلة والكرامية والرافضة خدبهم الله تعالى.

الثاني. أن دواتنا، وصغراتنا، وأفعالنا، وأصواتنا، وحروفنا، وكماتنا، كلها  
حادثة، م تشتم رائحة القدم. وهذا لم يخالفنا فيه إلا عدة مجاهدين من جهة الحابلية  
من المتأخرين.

الثالث. أن الذي قرأناه بسباسبنا، وسمعناه بآذاننا، ووعيناها في

صدورنا، وكتبه في سطورها هو القرآن الكريم القديم القائم برسا، والبارز علسي  
بسا صلى الله تعالى عليه وسلم. كل ذلك حقيقة حقا بلا بحار مجاز، ولا تعدد،  
ولا تنوع، ولا اشتراك....<sup>(١)</sup>

حدثت اجالي، وتعالى عن الحدوث المتحلي. هذا هو مذهب أئمتنا السلف  
الصالحين. وما حالنا فيه من إلا أحداثا للتكتمين إذ أوردت عليهم  
المعتزلة أدلة الحدوث كقوله تعالى : مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحْدَثٍ  
إِلَّا سَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْعَنُونَ. إلى غير ذلك مما هو مبسوط في كتب الكلام.

ولم يقدح في أدهانهم فرق التحلي والمتحلي، فاصطروا إلى ركوب  
الأسنة وخلاف الأئمة، وأن يجعلوا لله كلاما حادثا كحديث الخلائق، هو  
كلامه حقيقة أو مجازا متعارفا تعارف الحقائق. فحرقوا للنواحد الأحد  
عرجاله كلامين ليقوا بأحدهما تزييه تعالى أن تكون له صفة حديثة.  
ويتخلصوا بالآخر عن مضيق ألجائهم إليه الطوائف الخبيثة.

أقول : ولم يعلموا أولا أن إكمار القائل بخلق القرآن متواتر عن  
الصحابة الكرام والتابعين العظام، منهم إمام الأئمة، ومن بعدهم من  
الأئمة الأعلام. عليهم رضوان الملك للعام. كما ذكرنا نصوص جماعة  
منهم في كتابنا "سبح السبح عن عيب كذب مقسوح" (١٣٠٧)  
هم) ونعل ما ترك أكثر، وكيف يجوز هذا مع وضوح عذرهم وظهور  
تاوينهم أما لا نحكم بهذا إلا على الكلام اللمطي. بل قد صرح في شرح  
المقاصد أن هذا هو المتعارف عند العامة، والقراء، والأصوليين، والمفسهاء -

(١) سقطها من الأصلي نحو ثلاث كلمات ١٢ محمد أحمد المصاحبي



الح - فتعير أنهم لم يقولوا إلا بحق اللفظي الذي أنتم أنفسكم تحدثون قلثون.

أليس في مواقفكم وشرحها : هذا الذي قالته المعتزلة لا يكره حتى بل نقول به، وسميه كلاما لفظيا، ونعترف بحديثه - الح - ومثله في المسامرة - بلليم - وغيرهما.

وقالا أيضا - أعني الماتن والشارح : ما يقوله المعتزلة في كلام الله تعالى وهو خلق الحروف والأصواف، وكونها حادثة قائمة بعسر داتته تعالى نحن نقول به، ولا تراخ يسا وبينهم في ذلك - الح -.

وفي شرح العلامة لعقائد منفي الثقلين : تحقيق الخلاف يسا وبينهم يرجع إلى إثبات الكلام النفسي وفيه، وإلا فحس لا نقول بتقديم الألفاظ والحروف، وهم لا يقولون بحديث الكلام النفسي. اهـ -

فإذا لم يكن يسكم وبين المعتزلة خلاف في مسألة الخلق - أعني خلق ما قالوا بخلقهم - فميم هذا الإكفار؟ بل علام هذا الإنكار؟ جادلوهم على نفي النفسي، ووافقوهم على خلق القرآن كما يقولون به - والعباد بالله تعالى - بل قد وافقتم وصرحتهم، فما لكم تعترفون ثم تصرفون؟

أما التعلل بهيه للإيهام. كي، لا تسبق إلى النفسي الأوهام فأقول . لا يعيد التفسير، فصلا عن التضييل، فصلا عن التكفير. ألا ترى إلى قوله في المقاصد : وإجراء صفة الدال على المدلول شائع. مثل سمعت هذا المعنى وقرأته وكتبته - قال في شرحها، هذا جواب آخر لأصحابها، تقريره أن المراد بالمتزل المقرؤ المسموع المكتوب إلى آخر الخواص، هو المعنى القديم. إلا أنه وصف بما هو من صفات الأصوات والحروف الدالة عليه

بجاءه، وصعد للمدلول بصيغة الدل، كما يقال سمعت هذا لدعنى من فلان،  
 وقرأته في بعض الكتب، وكتبته بيدي. اهـ - فإذا جار وصفه بصفات  
 الحدوث مع إرادة معنى القدم وذلك على سبيل التجوز، فكيف لا يجوز  
 وصفه بالحق مع إرادة النقط الحادث وذلك حقيقة الحق وإن مع هذا  
 للإيهام فكيف لم يحرم ذلك مع التصريح؟

ومن العجب قوله بعده : وهذا ما قال أصحابنا أن القراءة حادثة،  
 أعني أصوات انقارئ التي هي من اكتسابه، ويومر بها تارة إيجاباً أو ديباً،  
 ويهيئ عنها حياء، وكذا الكتابة أعني حركات الكتاب والأحرف  
 المرسومة وأما المنقروء بالقراءة، المكتوب في المصاحف، المحفوظ في  
 الصدور، المسموع بالآذان فقدم ليس حالاً في لسان، ولا في قلب، ولا في  
 مصحف لأن المراد به المعلوم بالقراءة، مفهوم من الخطوط ومن الأصوات  
 المسموعة، الخ.

أقول : لعمرى إن من صعوبة هذا المرمى أنهم كلما سمعوا ما هو  
 قص بخلاف مرعومهم لم تذهب أذهانهم إلا إلى مفهومهم، كما عمت  
 من حمل لغاري حديث التحلي على التجوز. ومه هذا. فالأئمة  
 مصرحون بأن القراءة حادثة والمنقروء قديم، والكتابة حادثة والمكتوب  
 قديم، وسمعا حادث والمسموع قديم، وحفظا حادث والمحفوظ قديم - أي  
 إن أفعال الحادثة هذه إنما ظهر فيها ما هو قديم، فالجالي حادثة والمتحلي  
 قديم، وهذا هو الحق الساصع قطعاً - والعلامة يقول : معناه أن هذه  
 الأوصاف كلها للحادث حقيقة، وإنما وصف بها القدم بجاراً، سبحانه الله  
 أين هذا من ذلك.

وثالثاً. هذا إمام السنة المادل بنفسه لرضاء ربه وإعظام كلامه وإرضاء حبيبه - جلّ وعلا، وصلى الله تعالى عليه وسلم - سيدنا الإمام الخمام أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه جاد بنفسه في تلك الحقبة الصمّاء، والبيعة العمياء. ولم يرص بأن يوافقهم على ما يدعون إليه. وتب كانوا يدعون عندكم إلى القول بخلق المعطي، إذ لم يكونوا يعرفون إلا إياه، بل قد اعترفتم أنه المعروف عند العامة والقراء، والأصوليين، والفقهاء. وما كان أولئك إلا من العامة، وما كان أحمد إلا من الفقهاء، فما باله يدر مهجته ولم يرص وفاقهم على ما هو الحق عندكم وعنده برعكم؟ وكذلك عامة الأئمة الديس المتحوروا قنيتوا، وقنيتوا وكثروا، وصربوا ونكثوا. جرحهم الله تعالى عن الإسلام والمسلمين حرم جراح. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وما يعلم قطعا أن لو كنتم مكان أحمد بل مكان أحد منهم لبأدرتم إلى الوفاق وترك الشقاق، وما أنتم هؤلاء صرحتم الآن في كتبكم بالوفاق من دون منها، فكيف عند شذائد الإصحاح؟ سأل الله العفو والعافية، وهو المستعان.

وثالثاً. هذا أحد عمائد السنة، ودعائم الديس، السداب عن من سيد المرسلين صلى الله تعالى وسلم عليه وعليهم أجمعين. الإمام الجليل أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. عليه رحمة الباري اطروا كيف انتلي ببسبور لقوله فيما يعرى إليه إن لمطي بالقرآن مخلوق. فقام عليه شيخه الإمام الثقة الخليل محمد الدهلي، والناس من كل جهة وساجوا وساجوا حتى ألقأوه إلى الخروح منها وترك الإقامة بها. وقال الدهلي: من رعم لمطي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع لا يجالس ولا يكلم، ومن ذهب بعد هذا

إلى محمد بن إسماعيل فاقموا له فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مذهبه.  
وقال في مجلس آخر : لا يساكني هذا الرجل في البلد، يعني البخاري،  
فخشي البخاري على نفسه وسافر، مع أن الدهني هذا هو الذي وجه إليه  
التوبيخ، ووطأ له البلاد. إذ سمع بتوجه البخاري إلى نيسابور قال للمصلأ  
حولته وكان باعد الكفة فيهم : من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل عدا  
مستقبله فبني أستقبله. فاستقبله هو وعامة علمائها : قال مسلم بن الحجاج  
: ما رأيت والياً ولا عالماً فعل به أهل نيسابور ما فعلوا بمحمد بن  
إسماعيل، ستقبوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث. فكيف يظن بالإمام  
الدهني وسائر العلماء أنهم للحسد بقصوا ما عرلوا أكتافاً؟ وقد كان تقدم  
في هذا الأمر الدهني. إذ قال للناس عند قدوم محمد : لا تسألوه عن شيء  
من الكلام فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع يساً وبه، وشميت بها  
كل رافضي، وباصي، وجهمي، ومرجئي بخراسان. قال مسلم : فاردحم  
الناس على محمد بن إسماعيل حتى امتلأت الدار والسطوح. ومعلوم أن  
الإنسان حريص على ما مع، فسأله بعض الناس عن اللفظ بالقرآن، فقال  
: أفعلاً مخوفة، وأفعاضاً من أفعالها، هو وقع بين الناس اختلاف. فقال  
بعضهم قال : لعظمي بالقرآن مخلوق، وقال بعضهم لم يقل. حتى وقع ما  
وقع، وكان أمر الله قدراً مقدوراً. ولعمري ما كان في قول البخاري ما  
يعاب، وإنما أراد التنعظ ولا شك أنه حادث ولكن ابتلي بناس لم يفهموا  
مرامه، وحملوا على غير الحمل كلامه.

كما وقع منه رحمه الله تعالى ورحمنا به مع إمام الأئمة، كاشف  
العممة، مالك الأرملة، سراح الأمة، سائل العلم ولو كان بالثريا. أي حيفة

العمان بن ثابت. أنعم الله علينا ببعثته، وثبت قلوبنا على مذهبه ومحبيه،  
وروى غيره الكرم بسجائب الرصوان ريثاً. حيث قصر فهم البخاري، عن  
درك مدارك هذا الإمام حجة الباري. فاعترض عليه بما هو راجع إلى فهمه  
لا إليه. كما تدلّ ترداد.

غير أن أكبر لمكري عن البخاري شيخه الذهبي. أما البخاري  
فتلميذ تلميذ تلميذ تلميذ الإمام الأعظم. لأنه:

(١) تلمذ على إمام السنة عصام الإسلام في المحلة أحمد بن حنبل.  
(٢) وأحمد تلمذ على عام قريش، الإمام المظلي محمد بن إدريس  
الشافعي.

(٣) والشافعي تلمذ على الإمام الرباني محمد بن الحسن الشيباني.  
(٤) ومحمد تلمذ على قاضي الشرق والعرب الإمام أبي يوسف.  
(٥) وأبو يوسف تلمذ على إمام دار الهجرة عالم المدينة مالك  
(٦) ومالك تلمذ على إمام الأئمة، فقيه الأمة أبي حنيفة النعمان  
رضي الله تعالى عنه وعنه فالبخاري تلميذ إمامنا في الدرجة السادسة.  
(٧) والإمام مسلم تلميذه في الدرجة السابعة. لأنه تلمذ على  
البخاري، وإن لم يرو عنه في صحيحه.

(٨) والإمام الترمذي تلميذه في الثامنة. تلميذ علي بن مسلم.  
وبالحملة الأئمة الثلاثة وأصحاب الصحاح الستة كتبهم من تلاميذه  
وتلاميذ تلاميذ تلاميذه بدرجات. رحمة الله تعالى عليهم أجمعين.

قال الإمام ابن حجر المكي الشافعي في شرح المشكوة، وعنه نقل  
في المرقاة في ترجمة الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه: تلمذ له كبار من

الأئمة المجتهدين والعلماء الراشدين عبد الله بن المبارك، والليث بن سعد،  
والإمام مالك بن أنس. اهـ -

قلت وكذا قاله في الخيرات احسان وراد : وسأعيلك هؤلاء الأئمة  
الح. وذكر الإمام أبو عمر ابن عبد البر المالكي في كتاب العلم عن الإمام  
الشافعي رضي الله تعالى عنه قال : سمعت من محمد بن الحسن وقسر بعمر  
من العثم. اهـ -

قلت وفي مسند الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه من كتاب  
لحيرة والسائبة : أخبرنا محمد بن الحسن عن يعقوب بن إبراهيم عن عبد  
الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم قال : الولاء حمة كلحمة السب، لا يباع ولا يوهب.

ومن كتاب الديات والقصاص : أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا  
مالك - الحديث - ثم قال : أخبرنا محمد بن الحسن أنا إبراهيم بن محمد  
- الحديث - ثم قال : أخبرنا محمد بن الحسن أنا قيس بن الربيع الأسدي  
- حديث -

ثم قال : أخبرنا محمد بن الحسن أنا محمد بن يزيد - الحديث - ثم  
قال : وبه عن الزهري - الحديث - هـ -

ولو اتفق للإمام البخاري رحمه الله تعالى أن يراجع فيما اشتبه عليه  
أمثال الإمام أبي حفص الكرم البخاري، بل صاحب نفسه، ورفيقه في  
طب الحديث، ومشاركه في كرام من شيوخه كما في سر أعلام السلاء

لنذهبي<sup>٧</sup> أعني الإمام أبا حمص الصغير البخاري رحمه الله تعالى لا تخشى  
له الأمر وبيان. ولكن ما شاء الله كان. وليس لها بصدد هذا البيان.

**والنما المقصود** أن لو كان مذهبهم حدوث البعطي كما  
تقولون فما يـمـور أولئك الأعلام عن هذا الكلام؟ - ثم البخاري  
بمسه لما قيل له في ذلك لم يقل إني إنما حكمت بالخلق على البعظ،  
وهو حادث عدنا وعديكم، فكان ماذا؟ بل قال لأبي عمرو أحمد  
بن نصر البسابوري: يا أبا عمرو احفظ عني ممن زعم من أهل  
نيسابور - وعدد بلاد كثيرة - أبي قلت: لعطي بالقرآن مخلوق.  
فهو كذاب، إني لم أفلسه، إلا أبي قلت: أفعال العباد مخلوقة. وقال  
أيضا رحمه الله تعالى ورحمته: حر كاتمهم، وأنصواتهم،  
واكتسابهم، وكتابتهم مخلوقة فأمّا القرآن المبين المنبئ في  
المصاحف، الموعى في القلوب فهو كلام الله عز وجل مخلوق. قال الله  
تعالى: **بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَنْتُ فِي صُذُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ**. وقال:

<sup>٧</sup> نصه فيها في ترجمة الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن حمص البخاري الشهير بأبي  
حمص الصغير رحمه الله تعالى: رُحِلَ وسمع من أبي الوليد الطيالسي، والعمري،  
ونجى بن معين وغيرهم، ورافق البخاري في الطب مدة. وله كتاب الأهواء  
والإختلاف، والرد على اللطية. وكان ثقة، إماما، ورعا، زاهدا، ربانيا، صاحب  
سنة واتباع، وكان أبوه من كبار تلامذة محمد بن الحسن، انتهت إليه رئاسته  
الأصحاب ببخارا، وإلى أبي عبد الله هذا، وثقه عليه أئمة. قال ابن ماجة: تسوى في  
رمضان سنة أربع وستين ومائتين، اهـ - ١٢ - منه.

قال إسحاق بن راهويه : أم الأوعية فمن يشك أنها محوقة.  
 اهـ وهذا هو مذهب السلف الصالحين كما نرى. والله الحمد.

أقول . وإنما العجب كل العجب أنهم يعترفون بأن هذا مذهب  
 السلف ثم يعدلون عنه ويقولون بملأ فيههم : إن الله كلاميين، قديما وحادثا،  
 وإن المكتوب المقروء المسموع المحفوظ حادث قطعاً، وإنما أقدم شيء  
 غيره، يدل هذا عليه. ثم ينحيزون في وجه الدلالة فيقولون . دلالة اللفظ  
 على المعنى، ويرد عليه الإشكال، فيسبغ بعضهم إلى دلالة الأثر على المؤثر.  
 ومن خيرهم من قد أقام الألفاظ : والحق أن ما أُورِدَ  
 من الإشكال على القول باتحاد الكلام (أي عدم كونه في حد ذاته متوَعِّداً  
 إلى الأمر والسهي وإلستهمام والخير والبداء) وعود الاختلاف (أي  
 بالأقسام الخمسة) إلى التعقيدات والتعقيدات مشكل، وعسى أن يكون عند  
 عمري حجة. اهـ.

وقد جئني : الحق أن الأمر مشكل إذا كان الكلام النفسي عين  
 المدلول الوصفي للكلام اللفظي، أما إذا كان التعبير عن النفسي من قبيل  
 التعبير بالأثر عن المؤثر كما مرفلاً إشكال. فتأمل. اهـ.  
 وقال قبه . الحق أن المفهوم من عامة كلماتهم هو أن النفسي  
 مدلول لفظي وإن كان لا يعبر عن إشكال. اهـ.

وقال المعتزلي في شرح المقاصد . كلامه تعالى في الأزل لا يتصف  
 بالعدم والحال والمستقل، لعدم الرقاب. وإنما يتصف بذلك فيما لا يرال



الأرني مدلول اللفظي عسرجدا، وكذا القول بأن المتصف بالمُصَيِّ  
وعيره إنما هو اللفظ الحادث دون المعنى القديم. اهـ.

وياليتهم إذ رضوا بالتحير، وإليه صار ما لهم بالآخر رضوا باتساع  
السلف، وإن بقوا متحيرين في فرق التجلي والتجلي، فإن به تكشف  
تلك العقد جميعا. فالتجلي متعال عن الماضي والحال والاستقبال، وإنما كل  
ذلك في التحليات والكسوات.

أقول : وليس عدوهم بها عن قول السلف كعدول متأخري  
المعربين عن مذهب السلف في الآيات المشابهات. وهو التعميس مشابه  
كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنا. وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ. فإن هؤلاء لا يأتون بالتأويل  
على أنه هو مراد المولى الجليل. وإنما يلجأون إليه تقريبا إلى أهمام العامة،  
فإن بعض الشراؤون من بعض. ومن ابتلي ببلتين اختار أهلهما فلا يؤثر  
هذا في عقد قلوبهم.

أما هنا فالمسألة من أصول الدين، وقد أدموا فيها بما يخالف أئمة  
السلف الصالحين، وصرحوا به تصريحاً جدياً، وشبهوا به كتبهم حكماً  
مقصياً، حتى صار عقيدة السلف نسباً مسياً، بل في دهن العوام شيئا فرياً،  
فرلوا وأرلوا كثير، ثم خلف من بعدهم خلف من الناقصين والقاصرين  
فحزروا على مقامهم عمياً وصماً، فصنوا وأضلوا كثيراً، وهذا لعمرى هو  
الداء العصال، ولا حول ولا قوة إلا بالله المسهين المتعالم، يسأل الله  
السلامة في كل حال،

وإنما أطيب الكلام، في هذا المرام، لأن المقام، مرتبة الأهمام،  
ومتعارك الأوهام، حتى رلت أقدم، ثم صلت أقوام، وما العصمة إلا بالله

دي لخال والإكرام، عبه التوكس وبه الاعتصام، وعلى حياء وآله  
وصحبه الكرام، أفضل الصلاة وأكمل السلام، إلى أبد الآباد على الدوام.  
والكلام وإن أقصى إلى بعض تطويل، لكن قد أتى بتحصيل حليين.  
فلايسأله طالب الحق المبين، كيف وإن للسألة من أصول الدين، وهو أفع له من  
معرفة الحكم في هودعرافيا، وقد تبين بحمد الله ياما شافيا، لا تجده في غير هذه  
لرسالة، فاشكر ربك وصل وسلم على صاحب الرسالة، صلى الله تعالى وسلم  
عليه وعلى آله وصحبه ذوي الجلالة.

وإياك نم إياك، أن تروى بك قد ماك، فتقع في مهاوي اهلاك، والله يتولى  
هدي وهداك، ويد انعام صعب المتقى، والجبل وعمر المرتقى، فألخص بك حرما  
متقى، تعرف به بين الثقة والثقى<sup>٨</sup> فأحسن ما يُعَلَّ في المحل عقدة الجهل، هو  
أحبب العادي على العدو أي جهل، إذ تعلّى له جبريل في صورة فحل، فكان  
الناس من اللاحقين ومن سبق، افترقوا فيه على أربع فرق :

فرقة زعمت أن ليس جبريل إلا فخلا عوضا له ذنب وسام، وقوائم  
أربع وحامة ضخمة من أكبر اهام ولا وجود بجبريل، قبل هد .....<sup>٩</sup>  
وهؤلاء هم المعتزلة والكرامية والرامضة الخبيثة، قالوا ليس القرآن إلا هذه  
الأصوات والقوش الحديثة.

٨ الثقة، بالفتح : ما يرمى من الطعام إذا ثقي وقيل . ثقة كل شيء رديته إلا التمس  
ثقاته خياره - (هـ - هـ - هـ).

٩ سقط هنا من الأصل قدر كلمة أو كلمتين ١٢ محمد أحمد.

وأخرى رعمت أن جبريل منك مقرب لرحمن، وله هذه الصورة الجميلة  
مذكاة، فلم يرل جملا، ولا يزال محلا.

وهؤلاء هم جهة التأخيرين ممن قالوا إن هذه الأصوات والنقوش هي  
القرآن العزيز، وهي قدمة سرمدية، أرلية أبدية.

وأخرى رعمت أن هناك عدة أشخاص يسمون جبريل، يطبق على كل  
منهم جبريل بالإشتراك اللفظي، أو المعنوي. أو الحقيقة، والمجاز مثول، ورابعهم  
رجل خمول ١٠ وثلاثتهم المشهور. أحدهم منك رسول، وثانيهم حمل صول،  
وثالثهم أعراي

جميعا على الأول دليل، يتذكر من رأيهم منك الجليل.

وهؤلاء هم أولئك الأحداث من متكلمي أهل السنة الميمنة. قالوا إن لله  
كلامين : قدما، وحادثا يدل عليه دلالة مشككة. وعلى كليهما يطلق القرآن بأحد  
الوجوه الثلاثة المفضلة. -- وأقوالهم جميعا كما ترى، يمحها العقل السليم بلا  
مراء.

وهدي الله طائفة فعلموا أن ليس ها جبريلان ولا مريد. إنما هو جبريل  
واحد يتطور كيف يشاء ويتصور كيف يريد. ولا يحدث بتطورات، ولا  
يتغير بتغير الكسوات. فالصائل على العدو في صورة فعل، والصائل عن الإيمان في  
صورة عريب، والآتي بالوحي في صورة دحية لم يكن إلا جبريل بمسه يفسا  
وقطعا، بتا وجدعا. لا شيء آخر يدل عليه، أو يشير إليه. وتلك الصور تحدث

شيئا فشيئا لا وجود لها مد وجد حيريل، ولا بتدنها فيه تبديل، ولا بتعددها له عدد، ولا بتحدثها له تحدث.

وهذا كما ترى هو الحق الصاع، والصدق الساطع. لا يحيل العقل السليم إلا إليه، ولا يقبل إلا إياه. ولا يقبل إلا عليه.

وذلك قول أئمتنا السلف، إن القرآن واحد حقيقي أركي، وهو المتجسني في جمع الجاهلي. ليس على قدمه بحدوثها أثر، ولا على وحدته بكثرتها ضرر، ولا لغيره فيها غير ولا أثر. القراءة، والكتابة، والحفظ، والسمع، والألسن، والبيان، والقلوب والآذان، كلها حوادث عرصة لغيره. والمنقروء المكتوب المحفوظ المسموع هو القرآن القديم حقيقة وحقا ليس في الدار غيره ديار، والعجب أنه لم يخل فيها ولم يخل عنه، ولم يتصل بها ولم تنس منه. وهذا هو السر السدي لا يفهمه إلا العارفين. وتلك الأمثل نصربها لناسي ومث يفتلها لا العمون. - إن من العدم كهيئة المكون لا يعينه إلا لعلماء بالله، فإذا صفوا به لا يكره إلا أهل البرة بالله. رواه في مسند الفردوس عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم.

والمسألة وإن كانت من أصعب ما يكون فلم آل نحمد الله تعالى جهدا في الإصباح. حتى آص بعونه تعالى ليلها كنهارها، بل قد استعيت عن المصباح بالإصباح.

وبالجملة فاحفظ عني هذا الحرف المبين، يفعك يوم لا يفع مال ولا سول. إلا من أتى الله بقلب سليم، أمك إن قلت إن حيريل حدث الآن بحدوث المحل، أو لم يرل فحلا بمد وجد فقد صلت ضللا مهيأ، وإن قلت إن الفحص لم يكن حيريل، بل شيء آخر عليه دليل. فقد بحثت بها ميا. ولكن قل هو حيريل

قطعا تصوّر به، فكدا إن رعمت أن القرآن حدث بحدوث المكتوب أو المقروء، أو لم يرل أصواتا ونقوشا من لأرل فقد أخطأت الحق بلا مربة. وإن رعمت أن المكتوب المقروء ليس كلام الله الأزلي بل شيء غيره يؤدي مؤداه فقد أعظمست العربية. ولكن قل هو القرآن حقا تطوّر به. وهكذا كلما اعتراك شبهة في هذا المجال، فاعرضها على حديث الفصل تكشف لك حلية الحال. وما التوفيق إلا بالله المهيمن المتعال.

واعلم أني ما كت كتبت من هذا المبحث العظيم المهم الجليل الأعلى، في المقدمة الثانية إلا إلى عبارة ميران الشريعة الكبرى. ثم لما شرف بالرياسة نور حديقة السيادة والظهرة، نُور حديقة الفضل والمهارة العام الجليل، والسيد الجميل. ناصر السّة، كاسر الفتنة، حامي الملة، ماحي العنة، أحد الأجنّة، بدر الأهنة. حبيباً وصديقاً، وراحة روحنا، وبهجة مهجتنا الشريف الظيف، اللطف الميسف، ذو القدر الأعلى، والفخر الجلي والنور المبكي، السيد إسماعيل تحليل الأمدي حافظ كتب الحرم المبكي حفظه الله تعالى، وجعل حرمه بصمده الطالبون من كل فج صمداً، وجعل قنمه سيما مسلولا لا يرى غير رقاب الوهاية عمداً آمين. لثلاث بقين، من المحرم الحرام سنة ألف وثلاث مائة وثلاثين، وترجمت له الرسالة بالعربية، وكانت من قبل بالهندية، وبلغت هذه العويصة الأبية، ردت فيها هذه الميسماحت العلية، فاستحسن السيد لارال باليهاء، أب تجعل هذه رسالة بجمالها، وردت في صدرها خطبة موجرة، ليحعلها من شاء رسالة ممررة، ويقتصر في المقدمة الثانية على ما كان، ويسمي هذه بلحاظ التاريخ :

أنوار المنان في توحيد القرآن. (١٣٣٠ هـ)

والحمد لله. وهو المستعان.

<p>بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ</p> <p>فَهْرَسُ الْكِتَابِ الْمُسْتَنْطَابِ الْمُعْتَقَدِ الْمُنْتَقَدِ</p>	
مطبع	صفحة
مقدمة في تقسيم الحكم إلى العقلي والعادي والشرعي، وتقسيم العقلي إلى الواجب والخائر والمتنع، وتعريف علم الكلام وموضوعه ومبادئه	١٢
"الباب الأول في الإلهيات"	١٦
معرفة الله تعالى على أربعة أقسام	١٦
ما هو أول واجب على للكلف؟	١٦
تفصيل ما يجب لله تعالى -	١٧
منه (١) أن وجوده واجب لذاته	١٧
منه (٢) أنه تعالى قديم.	١٨
منه (٣) أنه تعالى باق	١٨
بمختار أن القدم والبقاء صفتا سلب	١٨
منه (٤) أنه تعالى واحد	١٩
العدم المنطقي لحره عن موجب، وإن لم يحكم العقل باستحالة نقيضه بالذات	٢٠
الترمت السجدية إمكان عجزه تعالى وهو هدم لأساس التوحيد	٢٢
منه (٥) أنه تعالى قائم بنفسه غني عن غيره	٢٢
منه (٦) أنه تعالى لا يماثله شيء في ذات ولا صفة ولا فعل	٢٣
منه (٧) أنه تعالى حي	٢٤
منه (٨) أنه تعالى قدير	٢٤
لا تعلق للقدره بواجب ولا مستحيل	٢٥

صفحة	مطلب
٢٥	ضلال ابن حرم في قوله : إنه تعالى قادر على اتخاذ ولد
٢٧	الواجب والجائز والمحال، وتقسيمه إلى محال عفا أو شرعا أو عادة، وأن الأول لا يدخل تحت القدرة
٣٢	منه (٩) أنه تعالى سميع بصير بلا آلات
٣٣	منه (١٠) أنه تعالى متكلم بكلام قدم قائم بداته
٣٤	يطلق الكلام على اللفظي والمعنى
٣٦	لشيء أربعة وجودات
٣٧	المخالف في صفة الكلام مرق
٣٩	منه (١١) أنه تعالى مريد بإرادة قديمة
٣٩	أجمع أهل الحديث على ستة أشياء، من يخالف في شيء منها نابذوه ويدعوه
٤١	وهجروه على رغم أنه لا حجة
٤١	منه (١٢) أنه تعالى علیم بعلم أزلي
٤١	إثبات الصفات له تعالى مذهب جميع أهل السنة
٤٧	منه (١٣) أنه تعالى متصف بصفات الأفعال
٤٧	ليس في إثبات الصفات القول بتعدد القدماء
٤٨	الفرق بين اصطلاحي الكلام والفلسفة في انقسم والحادث
٤٩	مسئلة : صفاته تعالى غير محدثة ولا مخلوقة
٥٠	مسئلة : نسبة الكذب والعجز إليه تعالى كفر، والكلام في إكفار من نعى
٥٠	صفة من صفاته الداتية
٥٠	الفرق بين لزوم الكفر والتزامه وحكم المبتدع
٥١	منه (١٤) الاعتقاد بقضائه وقدره

مطلب	صفحة
الرضا بالقضاء واجب، لا بالمقضي بل قد يكون كفرا	٥٣
مسئلة : يحجو الله ما يشاء ويثبت	٥٣
اختلتموا في أن السعيد قد يشقى وبالعكس، والخائف لمظي	٥٣
للتقدير أربعة أقسام	٥٤
القضاء مبرم ومعلق	٥٤
منه (١٥) أنه تعالى خالق لأفعال العباد فالعبد كاسب	٥٥
إحكام الإمام الأعظم معتزليا	٥٦
منه (١٦) أنه تعالى مرئي بالأبصار في الآخرة	٥٦
اختلتموا في وقوعها في الدنيا وقد صبح ليسا صلى الله تعالى عليه وسلم	٥٦
اختلتموا في رؤية موسى عليه الصلوة والسلام	٥٧
الأصح مع وقوع الرؤية في الدنيا للأولياء والواقع في كلامهم المراد به	
الرؤية القلبية	٥٧
كفروا مدعي الرؤية بالعين في الدنيا والمكاملة	٥٨
أما رؤياه سبحانه في المنام ...؟	٥٨
لاخلف في حوار رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم بقظة ومما	٥٨
هل المرئي ذاته صلى الله تعالى عليه وسلم أم مثاله؟	٥٨
طواف الكعبة بالأولياء الكبار في بلدان شتى مع كون الكعبة في مكانها	٦٠
"أما ما يستحيل عليه تعالى"	٦١
الكذب محال عليه تعالى، وخالفت السجدة جميع المسلمين	٦١
محال عليه تعالى كل صفة لا كمال فيها ولو لم يكن نقضا أيضا	٦٢



مطلب	صفحة
جل مسائل الإلهيات برهاناً تسريهه تعالى عن النقص، فالمجدية خالمت فيها جميعاً	٦٤
تفصيل كسر من أطلق عليه تعالى اسم الجسم	٦٤
هل يجوز إطلاق الاسم المشتق مما ثبت انصافه تعالى بمعناه؟	٦٤
تسريهه تعالى عن الجهة	٦٥
هل قيل فعاً بال الأيدي ترفع إلى السعاء بالدعاء؟	٦٦
ذكر صلوات ابن تيمية	٦٦
المجدية خالمت أهل الحق في تسريهه تعالى	٦٨
محال إجراء التشابهات على صوابها	٦٨
الشرع إنما يثبت بالعقل فلا يمكن إثباته بما يحيله العقل الصحيح	٦٩
يستحيل وجوب الشيء عليه تعالى	٧١
المجدية سلكتوا مسلك المعتزلة	٧١
مسئلة عقلية الحسن والقبح	٧٢
مسئلة إيلام الله تعالى خلقه من دون جرم ولا ثواب جائر عقلاً	٧٥
مسئلة: هل يجوز التكليف بما لا يطاق؟	٧٦
هل يجوز تعذيب المحسن عقلاً؟	٧٧
دفع أكابر الأشاعرة عن تحرير محل النزاع في مسئلة عقلية الحسن والقبح	٨١
كل ما كان وصفه نفس في حق العباد فهو محال عليه تعالى كالكدب	٨٤
مسئلة: ثواب الطيع بمحض قصده تعالى و عذاب العاصي بعمله ولا يجب عليه شيء منها	٨٥
أقول أهل القبة في مرتكب الكبيرة	٨٥

مطلب	صفحة
السجدية بحالهموا أهل السنة	٨٨
مسئلة المصر على معصية ولو كبيرة غير كافر خلافا للسجدية والسجدة	٨٨
مسئلة لا يجوز عقوا الكفر سمعا وقيل عقلا	٨٨
كشف ما اشتهر فيها مذهب الماتريدية مذهب المعتزلة على بعض الأقسام	٨٩
مسئلة نه تعالى في كل فعل حكمة ولا تعلل أفعاله بالأعراض	٩٠
صلالة كبير السجدية في تقوية الإيمان في مسئلة العفو	٩٢
"أما ما يجوز في حقه تعالى"	٩٢
فعل كل ممكن وتركه الخ	٩٢
"الباب الثاني في النبوات"	٩٤
فرص على المكلف معرفة ما يجب للأبناء وما يجوز وما يمتنع عليهم الصلاة والسلام	٩٤
لسجدية كميات خبيثة في حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام	٩٦
مسئلة لا يستحيل بعثة الأنبياء ولا يجب عليه تعالى	٩٧
الغلاسة فالق بالسوة لكن على وجه م يخرجوا به عن كفرهم	٩٧
مسئلة هل النبي والرسول واحد؟	١٠٥
مدعي الوحي لعمر نبي كافر وقد ادعاه كبير السجدية	١٠٧
مسئلة النبوة ليست كسنية	١٠٧
تجوير نبي بعده صلى الله تعالى عليه وسلم كفر وقد ادعاه السجدية	١٠٨
مسئلة من جور روال العقل على الأنبياء يعشى عيه الكفر، ومن جور زوال النبوة من نبي فقد كفر	١٠٩
"أما ما يجب لهم عليهم الصلاة والسلام"	١١٠

مطلب	صفحة
منه (١) العصمة وهي من خصائص النبوة	١١٠
كبر السجدة أثبت العصمة لعمر نبي	١١٠
تفاصيل العصمة	١١٠
منه (٢) الصديق وهو واجب عقلي لكل نبي	١١١
القول بجواز الخطأ على الأنبياء في الإجهاد بعيد مهجور	١١٢
من جواز الكذب على الأنبياء كفر	١١٢
يستحيل ظهور المعجزة على يد الكاذب	١١٣
منه (٣) الأمانة	١١٣
منه (٤) تبليغ جميع ما أمروا بتبليغه	١١٣
منه (٥) العطانة	١١٤
منه (٦) الذكورة	١١٤
منه (٧) السراية في الكسب	١١٥
منه (٨) السلامة عن كل عمة منفرة في الذات والسب	١١٥
منه (٩-١٠) كونه أكمل أهل زمانه من ليس نبيا وأعلم بالشرع	١١٧
يجوز في حقهم كل أمر معتاد مثاب	١١٧
مسئلة: كافر من قال : إن في كل جنس من الحيوان نبيا	١١٧
مسئلة: الإيمان بجميع الأنبياء واجب عينا وإجمالا	١١٨
تكميل : في تفصيل ما يجب في الإيمان بنبي صلى الله تعالى عليه وسلم	١١٨
مها (١) عموم بعثته صلى الله تعالى عليه وسلم إلى الإنس والجن	١١٨
منها (٢) ختم النبوة	١١٩

مطلد	صفحة
-	-
١٢٠	كافر من قال بإمكان نبي بعده صلى الله تعالى عليه وسلم
١٢١	صلاة السجدة في القول بإمكان نبي بعده صلى الله تعالى عليه وسلم
١٢٢	الفرق بين الإمتناع بالذات وبالغير
	من جور الكذب، أو الكفر عني نبي، أو ظهور المعجزة عني يد كاذب، أو
١٢٢	اجتماع كمالات النبي في غير نبي فقد كفر
١٢٣	منها (٣) أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أفصل الخلق أجمعين
١٢٤	تفضيل عمر النبي عني نبي كفر
١٢٦	قال العلامة القاري : منه صلى الله تعالى عليه وسلم محال
١٢٦	منها (٤) الإسراء والمعراج
	منها (٥) أنه هو الشفع يوم الحشر ولا يستعي عنه أحد حتى الأنبياء عليه
١٢٧	وعليهم الصوة والسلام
١٢٨	أقسام شفاعته صلى الله تعالى عليه وسلم
١٢٩	يجب الإيمان بشفاعة سائر الشفعاء أيضا مما ثبت في الشرع
١٢٩	شفاعته صلى الله تعالى عليه وسلم لأهل الكبائر حق، وإن ماتوا بلا توبة
١٣٠	ما لسجدة من أنواع الشاعة في مسألة الشاعة
١٣٢	منها (٦) جسد الشريف لا يئس، وحالفت السجدة
١٣٢	الكلام فيما يجب على الأنام من حقوقه صلى الله تعالى عليه وسلم
١٣٣	"الفصل الأول في وجوب طاعته و محبته صلى الله تعالى عليه وسلم"
١٣٤	الحب عيني وطبعي، والتكليف بالأول
١٣٤	أسباب المحبة ثلاثة، وقد اجتمعت فيه صلى الله تعالى عليه وسلم
١٣٥	علامات محبته صلى الله تعالى عليه وسلم

مطلب	مسحة
منها (١) اتباعه صلى الله تعالى عليه وسلم	١٣٥
منها (٢) كثرة ذكره صلى الله تعالى عليه وسلم	١٣٦
منها (٣) محبة آل وأصحابه وأهل العرب وبعض من أنصهم	١٣٦
منها (٤) بعض من أبغضه وبغضه المستدع على رغم نف اندوة	١٣٩
حب تعصيه صلى الله تعالى عليه وسلم طاهر، و باطلا في كل حال وما أ	
الله تعالى من أدبه وما كان عليه الصحابة من إجلاله	١٣٩
حرمته صلى الله تعالى عليه وسلم بعد وفاته كحيوته وتعظيم ذكره	١٤٢
توقير آل وأرواحه وأصحابه صلى الله تعالى عليه وعليهم وسلم	١٤٣
تعظيم مشاهدته وما لمسه أو عرف به	١٤٣
استقاله صلى الله تعالى عليه وسلم في الدعاء الرد على ابن تيميه	١٤٤
منها (٥) الصلوة والسلام عليه عليه الصلوة والسلام	١٤٤
منها (٦) رياره قبره صلى الله تعالى عليه وسلم .	١٤٥
الفصل الثاني في تحريم تنقيصه صلى الله تعالى عليه وسلم وحكم من فعله	
والعباذ بالله تعالى	١٤٥
تصاريف الكلام في وجوه السب	١٤٧
ادعاء التأويل في لفظ صراح لا يقبل	١٥٠
ما صدر تنقيصا كان كفرا ولو كان كلمة كفر في الواقع كوصفه صلى الله	
تعالى عليه وسلم باليتيم وشوه	١٥١
الوجه الثاني : في التكلم في جنابه الرفيع بكلمة كفر غير قاصد للمسب	١٥٢
الوجه الثالث : تكذيبه صلى الله تعالى عليه وسلم - الخ -	١٥٦
الوجه الرابع : الكلام المحتمل ذو وجوه	١٥٦

صفحة	مطلب
١٦٢	تشبيه الكامل بالناقص بقص
١٦٣	الوجه الخامس : الإستشهاد بعص أحواله صلى الله تعالى عليه وسلم الجائزة
١٦٧	عنه في الدنيا على وجه ضرب مثل الخ
١٧٠	لا جور ذكر والديه صلى الله تعالى عليه وسلم في مقام المقصة
١٧٠	أُمِّتَهُ صلى الله تعالى عليه وسلم معجزة له وجهل المجدي
١٧٠	الوجه السادس : حكايته عن غيره
١٧٤	من رأى في كتاب غيره كلمة تنقص في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم
١٧٤	يجب عليه محوه وإن تضرر به صاحب الكتاب
١٧٥	الوجه السابع : أن يذكر ما يجوز عليه من الأمور البشرية على طريقة
١٧٥	مداكرة العلم
١٧٦	أُمِّتَهُ صلى الله تعالى عليه وسلم من أعظم معجراته وفي غيره بقصة
١٧٧	لا يحل الإستدلال ورد في البصوص في حق الأنبياء من التشابهات
١٧٩	"الباب الثالث في السمعيات"
١٧٩	العائد في الإدراك بالعقل والسمع على ثلاثة أقسام
١٨٠	هها الحشر والشر
١٨٠	من أقر بالحق والبار والحشر لكن أولها على خلاف معانيها فهو كافر
١٨١	هل الروح أيضا جسم فلا حشر إلا جسماني ؟
١٨٢	منها سؤال الكبريين وعذاب القبر وبعيمه
١٨٤	ذكر من لا يستل عنه في القبر
١٨٤	استدللت المجدية في مع سماع الموتى عما استدلت به المعتزلة في مع عذاب
١٨٤	القبر وبعيمه

صفحة	موضوع
١٨٥	الانتفاع بزيارة القبور والاستعانة بهم بتصريح شرح المقاصد
١٨٦	منها لليزان وهو لا يعم الكل
١٨٦	منها الكوثر
١٨٦	منها الصراط
	منها أن الحية والدار مخلوقتان الآن، و أمهما لا يخرجون منهما أبدا خلافا
١٨٦	لاب تيمية في النار
١٨٧	هواء النار قال به ابن القيم وهو قول باطل
١٨٧	منها أشراف الساعة
١٩٠	"الباب الرابع في الإمامة"
١٩٢	اعتقاد أهل السنة إثبات العدالة لكل صحابي
١٩٢	النواصب فرقان
١٩٤	"الخاتمة في بحث الإيمان"
١٩٤	تفسير الإيمان وبيان أركانه وشرائطه
١٩٨	إيمان المقتد
٢٠١	شرط إيمان المسلم عدم تعمير القول الذي قلده فيه
٢٠٢	هل التصديق بالقلب من باب العلم أو الكلام ؟
٢٠٧	هل الإيمان والإسلام واحد ؟
٢٠٧	الأعمال لا تدخل في الإيمان والسجدية مسكوكا مسلت الخوارج
٢٠٨	مسئلة في متعلق الإيمان أي ما يجب الإيمان به
٢١٢	هل يكفي صكر قطعي غير ضروري ؟
٢١٢	احتسبوا في إكثار المتدعوي

موضوع	مطلب
٢١٤	مخالفة في أصول الدين صالاً قطعاً خلافاً لمظاهري والعسيري
٢١٨	البدعة وحكم المبتدع
٢٢٠	ليس كل ما لم يكن في رسم الصحابة بدعة مدمومة و الحدية جهال
٢٢١	فرق المعاملة مع الكافر والمبتدع ودرجات المبتدعين
٢٣٤	مسئلة لا يزيد الإيمان ولا ينقص
٢٣٤	مسئلة هل الإيمان مخلوق ؟
	مسئلة إذا أشكل على الإنسان شيء يجب عليه في الحال أن يعتقد بما هو
٢٣٧	الصواب عند الله تعالى



"فهرس بعض فوائد التعليق المسمى بالمستند المعتمد"	
مطلب	صفحة
خطة التعليق	٨
الترك غير مقدور، فلا يمكن الإتياع فيه، وقد جهلت المجدية	١٣
تأويل نفيس في قوله تعالى ليس كمثله شيء	٢٣
التحقيق أن الصفات واجبة للذات بالذات لا بالذات	٢٧
تحقيق شريف ميس في كلام الله تعالى وأنه واحد وأن التويع إلى النفسي	
والمعطي من أحداث المتأخرين	٣٥
القول في قدم الحروف	٣٧
موسع أن يقال عائق الشر و يجوز خالق الخير والشر	٤٠
في أسماء الله تعالى ما لا يوصف به وحده بل مع مقبله كالصار و غيره	٤٠
تحقيق جليل عظيم أن الصوفية الكرام أيضا مجمعون مع المتكلمين على إثبات	
الصفات لذات، وأن قوهم بالعبية ليس على ما تفهمه العامة و ما يقوله	
الغلاسنة واعتزلة، بل من واد آخر وإنما إنكارهم على من أوهم إمكان	
الإشكال	٤٢
لا تقبل رواية المبتدع بالبدعة الجسيمة ولا شهادته	٤٣
تحقيق شريف يحل الإشكال في قدم الصفات مع استحالة تعدد التسماء	٤٩
بكشاف الثامن يشرح القرآن منواتر عن الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين	٥٠
حجة عقيدتنا في صفات الله تعالى	٥١
تصحيح حديث "القدرية يحوس هذه الأمة"	٥٢

مطل	مقدمة
٥٢	خير حديث "إذا ذكر السقندر فأمسكوا"
٥٣	هل يسري المحو والإشابة إلى الروح المحفوظ؟ والقول الفصل في ذلك
٥٤	تحقيق شريف للشارح في معنى ما ورد من رد القصاء للمبرم
٦٢	تبين جليل لقوهم . إن كل ما هو نقص في العباد لله تعالى مزره عنه
٦٥	تاويل أمثال صفة العصب، والتحقيق في ذلك
٦٦	مع قول الإمام ابن حجر : إن عشرة ابن تيمية لا تقال أبد
٦٨	دقيقه : لإجراء التشبهات على الظاهر معيان : حق و باطل،
٦٩	الجمع بين التشبيه والتسويه
٧٦	تحقيق مدعيها في التكيف بما لا يطاق
٧٧	تحقيق مفرد في مسألة إمكان تعذيب المطيع
٧٨	الوجوب منه حق لا عليه تعالى
٨٢	حظاً ما وقع في المواقف أن العمدة في إحالة النقص هو الإجماع
٨٢	تبيه على دمول وقع في المطالب الوقية
٨٦	نصحيح حديث "صفاة من أمي ليس لهم من الإسلام نصيب"
٨٦	تحقيق مفرد في أن الله تعالى لا يستعصي في تعذيب مؤمن فقط
٨٧	بصح إطلاق الطائفة على واحد
٩٢	تحريف السجدة في كتاب كثيرهم
٩٥	توصيح قول الفاري . إنه صلى الله تعالى عليه وسلم ليس على ما ميسا

مطبوع	مطبوع
٩٨	تحقيق عظيم شريف للشارح في الأدب عن الإمام السفي في مسألة وجوب دراسات الرسل وأمثالها، وبيان صلال الفلاسفة والمعتزلة والرافضة في مسألة صدور أفعاله تعالى، وتحقيق مسلك أئمتنا الماتريديه فيها، وفي عقبة الحسن والقبح، وأنه لا يوافق شيئاً من تلك الصلالات
١٠٠	القدرة شاملة لكل ممكن محتج الوقوع، ومنه خلاف المعلوم والمخير به
١٠١	لا تتعلق الإرادة الإلهية إلا بممكن الوقوع
١٠١	تحقيق الفعل الإحتياري والإضطرابي
١٠٢	تحقيق من الشارح أن مقدورية ما هو خلاف الحكمة لا يستلزم مقدورية خلاف الحكمة، وقد صلت الحجة
١٠٣	حاصل التحقيق وعطر التدقيق
١٠٣	تأصيل جليل من الشارح في الأفعال الموافقة للحكمة والمخالفة لها وإحكام الأحكام في تلك الأقسام
١٠٨	ذكر ستة أمثال وسبعة خواتم، والرد على القاسم البانوتوي وبظرائه من المالكين في تلك المهالكات
١١٢	الكذب في الشرع أحصى منه في البعة والإصطلاح
١١٣	مناقشة في دلاله إنتان الفعل على علم الماعل
١١٤	رؤية الملائكة على صورهم مقترنة مع سماع كلامهم مختصة بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام
١١٦	تفسيره الأنبياء عن وقوع منكر في كل من له تعلق بهم كزوجة وبنت آمناء وأمهاته صلى الله تعالى عليه وسلم كلهم أهل لعنة
١١٦	

صفحة	مصدر
١١٩	هو صلى الله تعالى عليه وسلم رسول إلى كل شيء حتى التصوعات كالسيف والحداد وكل قد آمن به إلا الكفار
١٢٠	الإيماء إلى القول العصل في مسئلة إمكان النظر
١٢٢	الحق أن الزمان ليس من الحقائق المتأصلة أصلا
١٢٤	الحق أن تفضيل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على جمع العلمين قطعي إجماعي بل كاد أن يكون من ضروريات الدين
١٢٤	لا عبرة في الإجماع بأهل الابتداع
١٢٤	هو صلى الله تعالى عليه وسلم مخصوص من الخلاف في تفاصيل الملائكة و الأسياء بالإجماع حتى من المعتزلة
١٢٧	معنى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : أما صاحب شفاعتهم الدليل القطعي على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أعطي الشفاعة في الدنيا
١٢٨	والسجدة يجحدون الحق وهم يعلمون
١٢٨	معنى قوله تعالى : واستعمر لذلك
١٣١	إقرار كبير السجدة بالشفاعة المخترعة له إقرار بباطل بل لعط عاطل لا معنى تحته فهو لا شك من الجاحدين
١٣٦	هها خرجت الدوة من دائرة حب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من سب أحدا من الصحابة كعصاوية وعمره رضي الله تعالى عنهم فهو مبعض لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
١٣٧	لا يفرق بين أحد من الصحابة ومعنى قول الملوي قدس سره اسمه گرفتار
١٣٨	أبو بكر و علي
١٣٨	السجدة أعداء العرب لا سيما أهل الحرمين

صفحہ	مطلب
۱۳۹	لا ینادی رسول اللہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم باسمہ وإن جاءت بہ الروایۃ
۱۴۰	قلیل مکانہ یارسول اللہ
۱۴۱	القرآن محتج بہ بجمیع وجوہہ
۱۴۱	رما یاتی "ینبغی" بمعنی "یحیب"
۱۴۱	تحقیق الشارح فی أن استماع القرآن فرض عینا أم کفایۃ
۱۴۳	لا یقال لصحابی غفر اللہ تعالیٰ لہ ولا لینی رضی اللہ تعالیٰ عنہ کما لا یقال
۱۴۳	محمد عزوجل بل صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم
۱۴۶	یحیب الاحتراز عما اقتحمہ بعض الشعراء فی النعت من إطلاق ألفاظ التصغیر
۱۴۶	ولو للمحبۃ مثل "مکھڑا" و "انکھڑیاں"
۱۴۷	إقامة الطامة علی طاغیۃ گنگوہ
۱۴۸	معنی المنصب الأصل والحد لا ما اشتهر بین العوام
۱۵۰	بعض کفریات دجال قادیان
۱۵۳	من رد حدیثا ضعیفا، بل ولو موضوعا زعما منه أنه کلامہ صلی اللہ تعالیٰ
۱۵۳	عنیہ وسلم فقد کفر
۱۵۴	لا یقبل فی الکفریات دعوی زلل اللسان
۱۵۴	عذر السكر لا یقبل ودفع الإشکال فیہ
۱۵۴	السكر حرام فی جمیع الشرائع
۱۵۵	الانتصار للإمام القاضی عیاض عما أورد علیہ العلامة القاری
۱۵۵	المتکلم بیکلمۃ الکفر طوعا کافرا قطعاً
۱۵۶	ما یقدمہ قاضیخان فہو المعتمد

صفحة	محتوى
١٥٩	تدقيق الكلام في مسألة من قال "كل صاحب فندق قرنان" والبحث على ما ذكر العلامة التلمساني
١٥٩	تحقيق شريف للشارح في مفاد لو وإن الوصلتين
١٦٢	تحقيق قوهم : إن تشبيه الكامل بالناقض نقص
١٦٢	ليست التهمة البهتان، بل القول عن ريبة في القول فيه وهذا معنى قول المحدثين
١٦٢	قلان متهم بالكذب
١٦٧	مبحث إسلام الأبوين الكريمين ورد ما ذكره العلامة القاري
١٧٥	ما يتفوه به الشعراء في النعت و المناقب من توهمين لللائكة و الأنبياء حكمه
١٨٨	الإفناء والإحراق و المحو ولو من كتاب غيره لمن قدر
١٨٨	لقد تفرعن وتشيطن رجل من قاديان
١٩٠	الفتنة بعم العقائد وكتاب الفقه الأكبر المتداول هو كتاب الإمام الأعظم لا غيره كما ادعاء بعض الناس الآن
١٩١	تمصيل الشيخين في الولاية و القرب الإلهي
١٩٣	الطعن في الأمير معاوية طعن في الإمام حسن بل ... وهل ....
١٩٤	تحقيق أن الإقرار ركن زائد للإيمان وأن الشيء كيف يكون ركناً و زائداً معاً
١٩٦	بين الخفية و أهل السنة عموم من وجه
١٩٨	بيان الأقاويل في مسألة إيمان المقلد
١٩٩	تحقيق شريف للشارح، به يحصل التوفيق
٢٠٢	تحقيق عظيم للشارح في مسألة أن التصديق علم أم كلام و بيان النسبة
٢١١	بينهما وبين الإذعان و الإيقان والإيمان
٢١١	إنكار حرمة الربا كفر وقد أعطى من أنكر

صفحة	مطلب
٢١٢	فرق بين الكفر والإكفار
٢١٢	الحق مع الحنيفة في الإكفار باتكار كل ما هو قطعي على الوجه الذي قرره الشارح
٢١٣	القول يقدم العرش على تقدير ثبوته مؤول
٢١٣	الإكفار باللزوم قول كثير من الأئمة، وتشيع الندوة من الجهالات الفاحشة
٢١٣	معنى التزام الكفر
٢١٥	الانتصار للإمام حجة الإسلام الغزالي و ذكر فضائله و دفع ما أورد عليه الإمام القاضي عياض
٢١٦	من عجائب قصص الإمام الغزالي قدس سره الخ
٢١٨	الرد على الندوة المخذولة من العلامة التفتازاني وذكر بعض من قام بنصرة السنة في هذه الفتنة
٢٢١	صاحب البدعة المكفرة حكمه حكم المرتدين
٢٢٢	ذكر سبع طوائف في الهند تدعي الإسلام وهي كافرة بالله العظيم
٢٢٢	الأولى النباشرة
٢٢٢	إدخال لام التعريف على لفظة سيد في اسم سيد أحمد كبير النباشرة لا يجوز
٢٢٢	عربية ولا يحل شريعة
٢٢٣	الثانية لمرزائية، طائفة القادياني وذكر كفرياته
٢٢٤	الثالثة الرافضة الموجودون الآن في هذه البلاد
٢٢٥	الرابعة الرومانية الأمثالية والخوائية
٢٢٥	الخامسة الرومانية الكذابية، أتباع الكنگوهي
٢٢٦	السادسة الرومانية الشيطانية من أتباعه أيضا

مطلب	صفحة
تقول بتفضيل علم الشيطان على من علمه الله ما يكون و ما كان	٢٢٦
ذكر تفرعن الكنگوهي في جعله الشيطان شريكا لله تعالى	٢٢٧
ذكر كذب الكنگوهي و حياته في التمسك لرد علمه صلى الله تعالى عليه	
وسلم	٢٢٧
إثبات أن البراهين القاطعة كتاب الكنگوهي قطعاً	٢٢٨
منهم رجل آخر يقال له اشرفعلي الثانوي سوى بين علمه صلى الله تعالى عليه	
وسلم وعلم المجانين والبهائم - الرد عليه	٢٢٩
السابعة المتصوفة المتصوفة	٢٣٠
معاني انتفاء التكليف عن العارف	٢٣٠
وحدة الوجود حق، وما تقوله هؤلاء الزنادقة كفر وضلال	٢٣١
من لم يكفر احداً من منكري ضروري فقد كفر	٢٣١
محال أن يقوم بنا شيء من القرآن العظيم مع أن الذي نقرأه و نحفظه ونسمعه	
ونكتبه ليس إلا القرآن العظيم	٢٣٥
تاويل قول من قال إن الايمان غير مخلوق	٢٣٦
رسالة "أنوار المنان في توحيد القرآن"	٢٣٩